د.محمود محمد جمال الدين

من تاريخ مصر المعاصر

١٩٥١ - ١٩٥٦

عرض تحليلي للأحداث



sharif mahmoud



١٩٥١ - ١٩٥٦

عرض تحليلي للأحداث

الدكتور
محمود محمد جمال الدين

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

٩٦٢,٠٦ محمود محمد جمال الدين.

م ح م ن من تاريخ مصر المعاصر ١٩٥١ ـ ١٩٥٦: عرض تحليلي للأحداث/ محمود محمد جمال الدين. ـ القاهرة: دار الفكر العربي.،

٤٣٥ ص؛ ٢٤ سم.

بيليوجرافية: ص [٤٢١] ـ ٤٣١.

يشتمل على ملاحق.

تدمك: ١ - ١٤٨١ - ١٠ - ٩٧٧.

١ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ جمال عبد الناصر (١٩٥٤ ـ ١٩٧٠). أ ـ العنوان.

تصميم وإخراج فني: الأستاذ/ محيي الدين فتحي الشلودي

المراجعة اللغوية: الأستاذ/ عبد الحليم إبراهيم



القطعة رقم ٢١ العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية ب٢

تليفون: ٠١٥/٢٨٢٣٣٩٦ - ٠١٥/٢٨٢٣٣٩٥ - فاكس: ٠١٥/٣٧٥١٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

• • •

إهداء

إلى...

روح أبي وأمي وآمال

• • •

تقديم

شكل الموقع الجغرافى لمصر واحدا من المراكز الإستراتيجية وإحدى نقاط الاتصال الحيوية فى العالم، خاصة بعد شق قناة السويس، أدّى ذلك إلى أن تكون مصر مطمعا لعديد من دول الغرب، وكانت بريطانيا أكثر هؤلاء توفيقا فى تحقيق مطامعها، حيث تمكنت من احتلال مصر منذ سنة ١٨٨٢م، واستمر وجودها طويلا حتى يونيو سنة ١٩٥٦م، وكان وضع مصر مع ذلك الوجود بعيدا عن أن يكون تقليديا، فلا هى اعتبرت واحدة من مستعمرات بريطانيا، ولا هى دخلت معها فى اتحاد من نوع ما مثل ذلك الذى كان يربط بريطانيا بدول رابطة الشعوب البريطانية مثلا.

حاولت بريطانيا فى هذا الإطار أن تطيل بقاءها فى مصر مع الاجتهاد فى إضفاء نوع من الشرعية أو القانونية عليه، مستخدمة كل الأساليب الهادئة والعنيفة لتحقيق ذلك الهدف، وفى المقابل كانت مصر تسعى ـ وفى معظم فترات الاحتلال ـ للتخلص من ذلك الوجود مستخدمة أيضا كل الأساليب والوسائل المتاحة لتحقيق هدفها، وفى حدود هذه الأبعاد دارت العلاقات بين البلدين.

لكن بريطانيا، وفى ظل إستراتيجيات دولية اعتبرت الاستعمار التقليدى أمرا عاديا، استطاعت أن تحقق لوجودها فى مصر الاستقرار لفترة طويلة، وقد ساعد على ذلك؛ التناقض القائم بين عناصر القوى الداخلية سياسية وشعبية طوال فترة وجودها وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو.

لكن المتغيرات الدولية التى جرت بعد الحرب الثانية اضطرت بريطانيا إلى أن تغير إستراتيجيتها نحو مصر ونحو المنطقة . . كانت تلك المتغيرات ممثلة أولا فى نبذ الفكر العالمى للاستعمار التقليدى وأساليبه، وثانيا فى تكوّن قوتين عظميين كانت أسس التناقض بينهما قائمة منذ تكوينهما، وقد عملت كل واحدة منهما على التفوق على الأخرى، وكانت خطوات الولايات المتحدة - إحدى هاتين القوتين - أسرع وأجدى فى تحقيق أهدافها، حيث استخدمت المعونات الاقتصادية والعسكرية والفنية لتحقيق برامجها المخططة، كما عملت من جانبها أيضا على التخلص من الاستعمار التقليدى فى المنطقة، والاستيلاء على ميزاته هناك، وثالثا لحضور التأثير العربى واستخدامه فى جذب أصوات دول الغرب والتى لها مصالح مع العرب، لصالح مصر.

كذلك كان للتحول الهام الذى جرى داخليا فى مصر وبعد تلك الحرب أيضا، دور فعّال فى تغيير طبيعة العلاقات بين مصر وبريطانيا، فقد تغير أسلوب عمل القوى الوطنية من الكفاح السلمى إلى الكفاح المسلح، وأقيلت حكومة الوفد، ولم يكن هناك قوى سياسية بديلة لتحل محلها تستطيع بريطانيا من خلالها أن تحقق سياستها فى مصر مثلما كان الحال فى أغلب الأحوال مع حكومة الأغلبية، كما ضعف موقف القصر حينئذ وساء إلى الحد الذى لم يكن معه يجرؤ على التصرف فى الموقف الداخلى أو معاونة الجانب البريطانى.

وكان المناخ مهيئا بعد تلك التغيرات لكى تتحرك مصر بفعالية لحل قضيتها، وهو ما بدأ التمهيد له بالكفاح المسلح فى منطقة القناة وبإلغاء حكومة الوفد لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، وتركز عليه بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م حتى أمكن فى النهاية إنهاء الوجود البريطانى فى مصر وذلك فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦م.

مما سبق أيضا يمكن أن نقرّ أن البداية الفعلية نحو حل القضية المصرية جاءت بعد إلغاء حكومة الوفد لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، ومع إقالة تلك الحكومة، ومع اتجاه القصر إلى الانهيار، ومع تطوير القوى الوطنية لأسلوب كفاحها، كانت تلك البداية مناسبة لاتخاذها بداية للفترة التى شملها موضوع تلك الدراسة الماثلة بين أيديكم فى ذلك الكتاب، أما نهايتها فقد كانت محددة بانتهاء الوجود البريطانى من مصر.

ولا تشكل الفترة موضوع الدراسة أهمية خاصة لمجرد اشتمالها على البداية الحقيقية لتطور العلاقات بين الجانبين المصرى والبريطانى إلى الحد الذى سمح بحل قضية الجانب المصرى، وإنما لاحتوائها أيضا على متغيرات عديدة على المستوى العالمى والمحلى كان رصدها هاما لتحديد قيمة تلك المتغيرات فى التأثير على كل من طرفى العلاقات، ومدى استفادة كل من الطرفين وقدرته على استغلال تلك المتغيرات، ولتحديد دوره فى حل المشاكل القائمة بين الجانبين.

من جانب آخر احتوت أحداث تلك الفترة على بعض النقاط التى كانت تحتاج إلى إيضاح، يرجع أنها شكلت تساؤلات دارت بأذهان الدارسين وأيضا القراء بعامة لحيوية أحداثها، وهو ما أعطى قيمة إضافية لتلك الدراسة من حيث إجابتها على تلك التساؤلات، وأمثلة لتلك النقاط: أولا هل جاء إلغاء معاهدة ١٩٣٦م بعد تخطيط من جانب حكومة الوفد؟، وهل كانت هناك بدائل لذلك الإلغاء؟، ثم هل كان البريطانيون مستعدين فعلا للجلاء عن مصر لو كانت محادثات سنة ١٩٥٠/ ١٩٥١م قد نجحت؟، ثم فى تساؤل تال: هل كان قرار الجانب المصرى بإطلاق الحرية للجانب السودانى ليقرر مصيره انتقاصا للعمل الوطنى من جانب القيادة السياسية المصرية؟، وفى تساؤل آخر عن تلك الفترة بين عامى ١٩٥٤/ ١٩٥٥م: هل كانت معارضة القيادة السياسية المصرية لانضمام أية

دولة عـربية لحلف بغـداد مجـرد تهور وطمـوح زائد من جانبـها أم أنه كـان أمرا حتمـيا؟، وهل كانت خطوة التـأميم محسـوبة أم أنها كانت حركـة عشوائية غـير مدروسة؟ وأخيرا هل كانت تحركات القيـادة السياسية بعد الثورة وحتى إتمام الجلاء فيما يتعلق بالقضية الوطنية كلها مخططة، أم أنها جاءت وفقا لما أملته الظروف؟.

إن ما احتـوته فترة الدراسـة من تغيرات علاوة على مـا أثرناه من تساؤلات توضح لنا ما يتسم به مـوضوع وفترة الدراسة من أهميـة خاصة، وهو الأمر الذى استدعى ضـرورة البحـث للوصول إلى النتـائج المرجـوة، وقد حـاولت فى هذه الدراسة التـركيـز على الأسبـاب الحقيـقية لـتطور العلاقات بين الطـرفين المصرى والبريطانـى، وذلك بدراسة المتغـيرات الدوليـة وأثرها الحقيـقى على ذلك التطور وأثرها أيضا على الأوضاع المحلية، وأثر التحولات الداخليـة على طبيعة العلاقات وتطورها، وبفهم تلك الأسـباب الأساسية عـملت على تفسير وإيضـاح معنى كل تطور فى العلاقات بين الجانبين.

وقـد حرصت على استخـدام أسلوب مـوضوعى زمنى فى معالجـة تلك الدراسة، وكان قـصر فترة الدراسة باعـثا مساعدا على استخدام ذلك الأسلوب، وعلى ذلك فقد اشتملت الدراسة على ستة فصول منها فصل تمهيدى.

الفـصل التمـهيـدى يحوى عـلامات بارزة فى العـلاقات بين الجـانبين منذ محادثات ملنر وحتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦م.

أما الفصل الأول فقد اختص بعرض لتطور العلاقات بين الجـانبين المصرى والبريطانى منذ بدء محادثات سنة ١٩٥٠/ ١٩٥١م وحتى حـريق القاهرة، وهذا الفصل فى مجمله يلقى الضوء بشكل أسـاسى على تطور العلاقات فى تلك الفترة لكن مع التركيز على أثر المتغيرات الدولية والمحلية على ذلك التطور.

أما الفصل الثانى فقد اختص بعرض لشكل العلاقات بين الجانبين منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م وانتهاء بالمحادثات المباشرة التى جرت بين الجانبين فى شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٣م، والتى توقف بعدها الاتصال بينهما حتى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٤م، وقد شمل ذلك الفصل عددا من نقاط الدراسة الأساسية، والتى تمثلت أولا فى عرض لطبيعة النظام المصرى الجديد، وعرض لبداية الحضور الأمريكى المؤثر فى العلاقات بين الجانبين، وكذلك عرض ما توصل إليه الجانبان من نتائج بخصوص السودان، ثم بدء المحادثات المباشرة وغير المباشرة وبالوساطة بين الجانبين بشأن القضية المصرية، والتى كانت غير مثمرة فى ذلك الوقت من شهر سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٣م، وهى الفترة التى جعلنا منها نهاية لذلك الفصل.

وأما الفصل الثالث فهو يعرض بشكل أساسى لاتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م، وهو يوضح حجم كل دور من الأدوار المؤثرة فى إبرام ذلك الاتفاق فيما يختص بمصر وبريطانيا والولايات المتحدة، ويعرض أيضا للآراء المعارضة والمؤيدة لذلك الاتفاق، وما حاولنا أن نخلص إليه أيضا بشأن تقييم ذلك الاتفاق.

ويناقش الفصل الرابع الظروف التى أدت إلى تدهور العلاقات بين الطرفين، وقد عالجنا ذلك فى الفترة ما بين نوفمبر سنة ١٩٥٤م إلى يوليو سنة ١٩٥٦م.

ويعرض الفصل الخامس للأساليب المختلفة السياسية والعسكرية التى اتبعها الجانب البريطانى وشركاؤه فى تنفيذه فكرتهم السابقة تلك، والتى تمخض عنها عدوان ثلاثى على مصر، كما يعرض لخطة الجانب المصرى السياسية والعسكرية التى اتبعها فى مواجهة العدوان، ثم يعرض للنتيجة النهائية لذلك العدوان على الجانبين، يشير أيضا للقوى المختلفة التى أسهمت وأثرت بجهودها الدبلوماسية فى إنهاء العدوان، كما يعرض فى النهاية للأحوال التى استقر عليها الوضع فى مصر

وفى منطقة الشرق الأوسط، وذلك منذ بدء استعداد الولايات المتحدة للعمل بمبدأ «أيزنهاور».

ولقد رَجَّحْتُ إجابات محددة على التساؤلات التى تم طرحها من قبل، وذلك فيما يختص بمدى السلبية أو الإيجابية الكامنة فى قرار القيادة المصرية بالانتهاء من المشكلة السودانية للتفرغ للمشكلة المصرية، فأوضحنا أن ذلك القرار كان موفقا إلى حد كبير، فقد كانت رغبة الجانب السودانى دون أى مؤثرات هى الاستقلال بالسودان وليس الاتحاد مع مصر، كما أوضحنا أن القيادة السياسية المصرية تحركت فيما يتعلق بالقضية الوطنية ولديها وضوح رؤيا كامل لأهدافها، كما كانت مخططة لكل خطوة من خطواتها، لكنها قامت بتبسيط المشكلة الكلية إلى أجزاء، وحلها خطوة خطوة، هذا وقد أوضحنا باقى الإجابات داخل الدراسة ذاتها.

يوجد فى نهاية هذه الدراسة عدد من الملاحق، وتتضمن ملحقا لنص اتفاق المبادئ الرئيسية فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤م، ثم ملحقا لنص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م، وملحقا لنص قرار تأميم قناة السويس، وملحقا لنص قرار إلغاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، ونخص بالذكر منها وثائق وزارة الخارجية البريطانية، والتى أفاد المتيسر منها فى فهم طبيعة العلاقات بين الجانبين المصرى والبريطانى، وكذلك وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، والتى ربما تكون قد ألقت ضوءا جديدا هاديا لفهم طبيعة تلك العلاقات، وأفادت أيضا فى التعرف على مدى تأثير الجانب الأمريكى على علاقات الطرفين، كما فسرت عديدا من قرارات القيادة المصرية والحكومة البريطانية حيال المشاكل القائمة بينهما، وكذلك وثائق مصرية هامة، والتى أفادت فى

الاقتراب إلى فكر القيادة السياسية المصرية، نحو حل القضية الوطنية، وكذلك تقارير السفارات المصرية فى العراق والسعودية والأردن وبلجيكا ولندن حول نفس الموضوعات، هذا بالإضافة إلى المراجع والدوريات العربية والأجنبية، واللقاءات التى تمت بينى وبين بعض الشخصيات المعاصرة لفترة الدراسة.

بذلك العرض لموضوع الدراسة أرجو أن أكون قد حققت بعضا من التوفيق فى توضيح العلاقات المصرية البريطانية من عام ١٩٥١م وحتى عام ١٩٥٦م، وبلورة المحاور الرئيسية لطبيعة تلك العلاقات، ومن جانب آخر لعلّى أكون قد وفقت فى الالتزام بأسس ومبادئ البحث العلمى نحو عرض تلك الدراسة.

والله ولى التوفيق

دكتور/ محمود محمد جمال الدين

الفصل التمهيدي



معاهدة سنة ١٩٣٦م بين الإبرام والنقض

- علامات بارزة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦م:
  * ثورة سنة ١٩١٩م.
  * المساعى الشعبية والرسمية لحل القضية.
  * تصريح ٢٨ فبراير.
  * دستور سنة ١٩٢٣م.
- نقد وتحليل لمعاهدة سنة ١٩٣٦م.
- الصداقة والتعاون الودى وحقوق مصر.
- القوى الدولية والقوى الشعبية.
- الدفاع المشترك - مجلس الأمن - حرب فلسطين.

علامات بارزة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية قبل إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦م:

قبل أن نعرض لمعاهدة سنة ١٩٣٦م بالنقد والتحليل وحتى إلغاء تلك المعاهدة من الجانب المصرى سنة ١٩٥١م، سنذكر بعض العلامات البارزة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية والتى سبقت توقيع تلك المعاهدة.

لم يكن تطور القوات العسكرية المصرية وتوسعاتها فى عصر محمد على مناسبا وأغراض الدول الأوربية، وخاصة بريطانيا، لتعارضه مع مصالحها فى الشرق الأدنى، ومن ثم تكاتفت هذه الدول وتقلصت الحدود المصرية كما تحدد فى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠م.

ومع افتتاح قناة السويس ازدادت القيمة الحيوية لمصر، فوق ما كانت عليه، وأصبحت المسألة من وجهة نظر أوربا مصالح لها فى الشرق الأدنى ومصر ذاتها، وكان العائق أمام أوربا هو قوة مصر العسكرية وخاصة أنها تطورت مرة أخرى وبشكل ملحوظ فى عصر إسماعيل[1].

ويوضح لنا التاريخ أن أحداثا ربما بدت عادية وإن كانت غير منطقية بدأت فى الجريان فى القاهرة وفى الإسكندرية، واحتلت بعدها بريطانيا مصر، ورغم إعلانها أن قواتها العسكرية إنما جاءت لإقرار الأمن هناك ثم الخروج منها، فإن إجراءاتها التى قامت بها والتى ركزت فيها على مصادر قوة مصر سواء بالتدخل فى الحياة السياسية والمالية والإدارة وفى نظام الجيش المصرى، نفت بالقطع ما أعلنته

---

(١) تيودور روذستين تعريب على أحمد شكرى، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده، ص٩٢، القاهرة ١٩٢٧م.

نحو نيتـها في الخروج من مصر، وهو ما حـدث فعلا واستمر وجـودها فى مصر لوقت طويل[1].

إذن فقـد وضحت أهميـة مصر أولا كـموقع يهم الدول الأوربيـة، وكذلك وضحت أهمـية قناة السـويس كشريان حـيوى، إلى الحد الذى دفع بـريطانيا إلى احتـلال مصر رغم عدم وجـود أى سند قانونى لمسألة الاحـتلال تلك، والذى لا يبرره كون بريطانيـا أكبر مساهم فى شـركة قناة السويس، أو حتى مسـألة الحماية التى فرضتها بريطانيا على مصر بعد ذلك بوقت ليس بالبعيد.

ثانيا أبقـت إنجلترا على علاقـاتها الرسـمية بتـركيا الضـعيفـة، وأبقت على الإدارات الدولية فى مصر، لكن واقع جيش الاحـتلال غيَّر وأفرغ تلك الخطط من معانيها ومضامينها، كان المفروض أن تنقل السلطة من تركيا إلى ممثلى إنجلترا، لكن إنجلترا كانت حريصة على ذلك الوضع حينئذ.

ثالثا ولتحل بريطانيا تلك المعضلة أوفدت مبعوثها اللورد «دفرين» فى نوفمبر ١٨٨٢م، وقد حـاول التوفيق بين كل ذلك، الرغبـة فى البقاء فى مصـر، دون ما صدام مع تركـيا، أو مع الدول الأوربية، وأول مـا فعل هو الإبقـاء على المصالح الأوربية كما هى.

ركز دفرين على مسألة الرقابة على الشئون المالية ومصادر الدخل المركزة فى الزراعة حينئذ.

وأما فيما يتعلق بنظام الحكم فقد تركه كما هو، تحت سلطة الخديو، وجعل مجـلس الوزراء استـشاريا له، وذلك النظام لا يعـمل إلا بمشورة ممثل إنجلتـرا فى

(١) هنس رزنر، مصر فى عهد الاحتلال الإنجليزى والمسألة المصرية، ص٢٦، القاهرة ١٨٨٧م، انظر أيضا،
F.O. Egypt, No 2, The Earl of Dufferin to Earl Granville, Nov 18, 1882, No 27.

مصر، لكن تراعى أن يعمل ذلك النظام بما لا يتعارض مع امتيازات الأجانب فى مصر، وصلاحيات السلطان التركى هناك.

وفى محاولة لإرضاء المصريين أنشأت:

١ ـ مجالس تمثيلية فى المديريات والقاهرة، كل منها من ٣ إلى ٨ أعضاء لا سلطان لها.

٢ ـ مجلس تشريعى من ٣٠ عضوا: ١٤ دائمون منهم رئيس المجلس + ١٤ من مجالس المديريات يعينون من هذه المجالس + ١ عن القاهرة + ١ عن الإسكندرية أو مديرية أقل منها نسبيا.

أ ـ لم تكن الحكومة ملزمة برغبات المجلس، كما أنها ترفض مع إبداء أسباب الرفض، لكن دون نقاش بعد الرفض.

ب ـ تعرض عليه الميزانية، ويضع رأيه، دون التزام به.

جـ ـ لا يناقش أوجه الإنفاق المالى، وخاصة الالتزامات الدولية.

د ـ يُسمح للوزراء أو نواب عنهم بالاشتراك فى مناقشات هذا المجلس التشريعى.

٣ ـ جمعية تشريعية: تتكون من ٨٢ عضوا يشكلها المجلس التشريعى + الوزراء الستة + ٤٦ نائبا ينتخبهم السكان ممن لا يقلون عن ٣٠ سنة ملمون بالقراءة والكتابة، مع دفع ضريبة مباشرة لا تقل عن ٣٠ جنيها فى السنة. والحكومة غير ملزمة بالموافقة على أو الالتزام بأى مشورات للجمعية.

ما هى سياسة الإنجليز فى مصر، ومع وضعهم غير القانونى هناك:

١ ـ إقامة نوع من توازن القوى بين مختلف الفئات التى يضمها المجتمع المصرى بما فيه الحكومة، ويكون الإنجليز أو بالأحرى المندوب السامى هو الفيصل الذى تتجه إليه أنظار الجميع دون أن يسمح لقوة أن تطغى على الأخرى دكتاتورية معتدلة، ومن ثم تبرير وجودهم بمختلف الحجج، مثل: توطيد العرش، وتنظيم الإدارة المصرية لسداد الديون، وتربية المصريين وتدريبهم على حكم أنفسهم.

٢ ـ الاعتماد على ممثل لهم ذى كفاءة عالية للغاية وخبرة بشئون مصر، وكان ذلك هو المعتمد البريطانى الأول «إفلن بارنج» "لورد كرومر" فيما بعد .

٣ ـ التركيز على الجانب المالى لتنفيذ السياسة الإنجليزية وأهدافها، وأما إصلاح فعلى مباشر لأهل البلاد ذا فاعلية فلا.

حينئذ ومع النشاط الذى أوجده الإنجليز فى مصر. . . كان التشكيل الاجتماعى كالآتى:

(١) فى القمة: الطبقة الحاكمة القائمة على أرستقراطية الأرض (تركية ـ مصرية).

(٢) فى القاعدة: فئات الفلاحين وأرباب الحرف.

(٣) فى الوسط: بروز طبقة وسطى من أهل المهن والموظفين.

(٤) صغار وكبار رجال الدين وقد توزعوا بين الطبقتين.

(٥) برجوازية صناعية وتجارية: كانت ضعيفة بسبب احتكارات محمد على الصناعية والتجارية، وبرز من بينهم رجال الأعمال والتجار الأوربيون.

حينئذ كـان عباس الثانى قـد تولى السلطان، وقد عمل على إنعـاش الحركة الوطنية فى مصر، وخاصة بعد الخمود الذى انتـابها بعد التل الكبير. وحينئذ أيضا استطـاع كرومر أن يكتـسب فى صفـة رجال الأرض الملاك ورجـال الدين وبعض رجال الجيش، لكنه لم ينجح فى اكتساب ولاء الطبقة الوسطى: مهنيين وموظفين، ثم سكان المدن المثقفين، والبـرجوازية التجارية والصناعيـة والتى لـم تجن الكثير من ورائه فالمشروعات كانت هامشية لهم.

وأدرك المشكلة أكثر فى عهد كرومر المـثقفون والدارسون فى أوربا وفى مصر من شباب الجـيل ـ وكان منهم العاطفى ـ الذى جذبتـه التيارات الإسلاميـة (تركيا الفتاة ـ الجـامعة الإسلاميـة) أو عقلانى وكان هؤلاء يدعون إلى الوطنيـة مجردة. هؤلاء جميعا وموقفهم من الغرب والإنجليز بوجه خاص، بالإضافة إلى دور عباس الثانى الوطنى، واتجاه بعض المصريين إلى إحياء فكرة الجامعة الإسلامية، ثم حركة هؤلاء وتفـاعلاتهم هى مـا عملت على تشكيل الأحـزاب المختلـفة فى مصـر من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤م. كان هؤلاء، وخاصـة شباب الجيل يتـوقون إلى لعب دورهم فى الحياة السياسية، وكان من أهم ما شُكل حينئذ حزب الأمة والحزب الوطنى.

١ ـ تشكل حزب الأمة: من الملاك الزراعيين، وقد تضخمت قوتهم، وعظَّم منها سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر.

كان حـزب الأمة يرى العمل من أجل الاستـقلال وإنما فى إطار وجود الاحتلال، بالاتفاق معه على إنهاء وجوده!.

٢ ـ الحـزب الوطـنى: فى ثوبه الجـديد، وهـو القطاع الأكـثـر ثورية من البرجوازية المصرية أو الطبقة الوسطى مـثقفين وطلبة وتجار. كان الحزب الوطنى يرى ضرورة اللجوء مباشرة إلى مهاجمة الاحتلال واقتلاعه من جذوره.

حيـنئذ ومع ذلك النشـاط الوطنى ترك كـرومر مـصر سنة ١٩٠٧ ، وخلـفه «الدرن جـورسـت»، الذى كان صـاحب ما عـرف بـسياسـة الوفاق، الوفـاق بين «الخديو»، والسلطة الفعلية «الاحتلال» ـ، تلك السياسة جرّت إلى انقلاب جوهرى فى مصر، وفى توازن القوى بها، على عكس ما حققته سياسة كرومر القائمة على الدكتاتورية المعـتدلة، لكنه وعلى العموم لم تعد سـياسة كرومر المنوه عنها مـثالية لأكثر من سبب.

أولا لتولى حـزب الأحرار الحكم فى إنجلترا بعد انقطاع طويـل، وقد عول على أن يطعم سـياسـتـه الخارجـية بشىء من الليـبـرالية: ربما لتـأثره بالحملات الدعائية ناتج محاكمة دنشواى، ثم لأنهم يرون أن التعليم لم ينل عناية كـافيـة، ويرون أنه يجب أن يتاح للمـصريين حق أوفـر فى الحكم، والرغـبة فى التقـرب إلى الرأى العام المصـرى وتخفـيف حدة التوتر السياسى.

ثانيا كان المصريون أنفسهم يرغبون فى الاسـتقلال، فقد أصبحت مجالسـهم الواهية أكـثر نضوجا، وكـانت للأحزاب والأحزاب المعـارضة دورها، فطالب الحزب الوطنى وحزب الأمة بتوسيع حقوق المجالس.

وجرى هنـاك نمو للحركـة الوطنية وقـوتها، والمطالبـة بدسـتـور مثل تركـيا وفارس، وذلك منذ سنة ١٩٠٨ ، ومن هنا كان طلب الاستقلال.

لكن سياسة الوفاق بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية هددت كل ما خطط له كرومر بتحييد كل القوى فى مصر إلا من قوة الاحتلال:

ـ فـزادت سلطة الخديو إلى حـد التدخـل فى كل نواحى الحيـاة السيـاسيـة المصرية.

- وكانت سلطة الخديو بهذا الشكل تعنى عرقلة التطور الدستورى.

- ونقلت العداء من الحركة الوطنية للاحتلال إلى عداء بينها وبين الخديو ونظامه.

- عزلت الحكومة عن الرأى العام، وكانت الأحزاب بل حتى الأجانب فى جانب والخديو فى جانب آخر.

حينئذ كانت هناك أحداث فى محاور ثلاثة:

أولا: على صعيد العمل الوطنى: بدأ الحزب الوطنى فى انتقاد سياسة الحكومة بزعامة محمد فريد، وخاصة اعتراض الجمعية العمومية على مد امتياز شركة قناة السويس.

ثانيا: فيما يتعلق بالسياسة الإنجليزية، كان كرومر قبل رحيله قد أعد لفتنة طائفية، والتى اشتعلت بمقتل بطرس غالى سنة ١٩١٠م، وقد قتل على يد إبراهيم الوردانى من الحزب الوطنى، باعتبار بطرس الساعد الأيمن للخديو فى سياسة الوفاق.

ثالثا: أحداث أشعلت الموقف كإعادة إصدار قانون المطبوعات، والذى كان له نفس أثر أحداث دنشواى. كل ذلك أشعل فتنة طائفية خطيرة تزعمها منذ البداية مطران أسيوط وبعض من أعيان الوجه القبلى، ولم تصفُ إلا بأحداث ثورة ١٩١٩م، وكانت بدايتها قد جرت إثر مقتل بطرس غالى مباشرة.

النتائج:

- أضعفت هذه الأحداث (وهى معارضة قانون المطبوعات، ومقتل بطرس غالى، ومعارضة الحكومة) من مركز الحزب الوطنى.

- بروز مثلث للصراع من: (القوى الوطنية وتعتمد على جناح غير تقدمى بعد انحلال الحزب الوطني، ومن الإنجليز، والخديو أو القصر.

جاء بعد جورست كتشز ١٩١١م، وعاد إلى سياسة كرومر، وفض الجمعية العمومية، ووسع من سلطة المجلس، وكون جمعية تشريعية جديدة + مجلس من كل مديرية. وقد كُونت هذه الجمعية لتعطيل الإجراءات التى لا تقرها.

كانت هيئة قوية للمعارضة ضد الحكومة، تكونت من وطنيين دستوريين، ومن محامين وأعيان وتزعمهم سعد زغلول، وأصبحوا سياسيين محترفين، وتركزت على المحامين بعد أن انسلخ عنها الأعيان.

وكان هؤلاء من تزعموا ثورة سنة ١٩١٩م، وكانت الجمعية أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانية، ومع ذلك لم يدفع إلى الدستور سوى الحرب العالمية الأولى وما خلفته من نضبح سياسى، وثورة وطنية سنة ١٩١٩م ونضج وطنى. وكانت إنجلترا قد فرضت حمايتها على مصر قبيل ذلك سنة ١٩١٤م.

إذن كانت المطالب من كل ما سبق هى:

(١) حياة دستورية.

(٢) الاستقلال.

وعلى ذلك فإننا سوف نتعرض لعوامل ثورة ١٩١٩م، وهل قدمت حلولا لمطالب المصريين من دستور واستقلال. (تصريح ٢٢ - دستور ٢٣).

ثورة سنة ١٩١٩:

تبين لنا مما سبق عرضه أن أعلنت إنجلترا الحماية على مصر، هذا فى ظل تغير لميزان القوى الداخلية هناك، وذلك وفق سياسة الوفاق لجورست، واتضح مع ذلك أن الأمر الإيجابى أن بدأت القوى الوطنية وحركتها فى اكتساب مجال أوسع

للحركة بفضل نضوجها، لضرورة ممارساتها ولدعم عباس الثانى لها، ومن ثم جاء تحرك القوى الوطنية عاملا منغصا بقدر ما للوجود البريطانى فى مصر، وكما سبق عرضه أيضا توزعت جهود القوى الوطنية، بين جناحى الاتجاهات الرومانسية والعاطفية والمثالية مدعما لفكرة الجامعة الإسلامية، وازداد مؤيدو هذا الاتجاه بوضوح بين تلك القوى، ثم توزعت فى اتجاه ثان للحركة، غير أن هذا الاتجاه خاصة، ومع تركز النضال الوطنى قسمة بين حزب الأمة والجمعية التشريعية، لتفتت الحزب الوطنى - قرر أن يكون كفاحه سياسيا، وقد ركز على فكرة الاستقلال الذاتى وفق مساعى سياسية، وكانت طويلة الأمد.

فما هو تفصيل كل ذلك . . . كانت الحركة الوطنية حينئذ قد ركزت اهتمامها تجاه فكرة الجامعة الإسلامية، وإن كان العقلانيون منهم قد تبنوا فكرة (الجريدة) والتى بلورت بوضوح مفهوم الاستقلال التام عن كل من إنجلترا وتركيا، لقد كان الاتجاه الأول أيضا يهدف إلى استقلال مصر، وقد دفعهم إليه تصريح السلطان «محمد الخامس» التركى بتحرير مصر واستقلالها إذا ما انتصرت تركيا . . . فى ظل هذه الأحداث كانت إنجلترا قد أعلنت الحرب على ألمانيا فى ٤ أغسطس ١٩١٤م، وكان واضحا أن تركيا ستعمل فى جانب ألمانيا، وأصبح وضع إنجلترا فى مصر حرجا، فمع تبعية مصر الاسمية لتركيا، ولحالة الحرب تلك، كان يمكن أن يثور الشعب المصرى كله على إنجلترا.

من ثم وبعد إعلان الحرب على ألمانيا توالت الأحداث، فقد أرسل الخديو عباس إنذارا إلى الحكومة الإنجليزية يدعوها لسحب قواتها من مصر، ولم يتلق أى رد، ثم أرسل إنذارا نهائيا لوزارة الخارجية البريطانية عن طريق السفير التركى بلندن، طلب فيه جلاء الجيوش الإنجليزية عن مصر فى الحال.

لكن الإنجليز استطاعوا تغيير الموقف لصالحهم فى مصر، فقد صدر بيان من «حسين رشدى باشا» رئيس الوزراء فى ١٥ أغسطس، طالب فيه المصريين بتأجيل جلسات الجمعية التشريعية لأجل غير مسمى، وفى ٢ نوفمبر ١٩١٤م، أعلنت الأحكام العرفية، وفى ٦ نوفمبر أعلنت حالة الحرب بين إنجلترا وتركيا، وحينئذ اختارت إنجلترا أن تفرض حمايتها على مصر.

لم تطلب مصر تلك الحماية، والمعلوم أن الحماية علاقة بين حامى استعمارى ومحمى يطلب تلك الحماية، وهو طلب لا يحقق إلا حالة شكلية أو صورية ليثبت وضع المستعمر أمام الرأى العالمى، ومصر لم تطلب ذلك، ولكنها صمتت على مضض بسبب أحداث الحرب، لكن المصريين استاءوا كثيرا لذلك الإجراء.

وبعد إعلان الحماية، أبقت إنجلترا على السيادة العثمانية كما هى إلى حين، وعلى الامتيازات الأجنبية، وألغت وزارة الخارجية المصرية وضمت ملحقاتها للمندوب السامى، كما خلعت عباس الثانى فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٤م، وتولى خلفه عمه السلطان «حسين كامل»، ولقد أرادت أن توضح للمصريين نيتها تجاههم، إذا ما انتصرت، فجاء ذلك فى بلاغها للسلطان، موضحا أن السيادة العثمانية ستزول من على مصر ومعها كل قيودها، كما سيعاد النظر فى مسألة الامتيازات الأجنبية بعد الحرب، وسيتم إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار رقيهم السياسى.

حينئذ ومع مسير أحداث العمليات، استحوذت قيادات وقوات الاحتلال على السلطة التنفيذية والتشريعية المصرية وركزتها فقط فى سلطات الاحتلال، لقد انعدمت الثقة من جانب المصريين تجاه تلك السلطات «فهنرى مكماهون» بديل «كتشنر» لم يكن على دراية بشئونهم، كما أن إنجلترا لم تحافظ على وعودها وفق

إعلانهـا مع مقدمـات الحرب بعدم إشـراك المصريين فيـها، بل على العكس فـقد استغلت كل موارد البلاد، ورجال مصر، وشاركوا فى حروبها، وفى صد حملات أرسلتها تركيا لاستعادة مركـزها فى مصر، واحدة من الغرب فى نوفمبر ١٩١٥م، وانتهت بالفـشل آخر سنة ١٩١٦م، وكـانت لشغل إنجلترا عـن اتجاه حملة تركـية رئيسيـة من الشـرق والتى وصلت إلى قناة السـويس ١٥ فـبرايـر، وقد فـشلت الحملـتان، وكان أغلب وقـودها من المصريين مـدعمى فكرة الجـامعـة الإسلامـية والمستقرين فى تركيا.

لقد أشعلت تلك الحروب الأسعار، واختلَّت بالتوازن بين الأجور والأسعار، وكونت ركـودا اقـتـصاديا، لخلل العـلاقة بين الصـادر والوارد، فصـادرات القطن تدهورت، وحُددت مساحة الأراضى المنزرعة قطنا.

لما فشلت هاتان الحملتان، بدأت إنجلترا بإجراءات قمع شديدة، ونفت الكثير ممن رأت تشجيعهم لعبـاس الثانى، أو كانوا ضد إنجلتـرا، وكان أغلب هؤلاء من الحزب الوطنى.

وازداد سخط المصـريين على الإنجليز، وازداد الـغليان فى ظل القـضاء على الصحف الوطنيـة الواحدة بعد الأخرى، وحُظرت الاجـتماعات وتفشـ. عمليات الاعتقال والنفى والتشريد.

كان يشغل إنجلترا حينئذ أيضا أمران على قدر كبير من الأهمية؛ الأمر الأول ضـمنته سـياستها، وهو الاستـحواذ على موقع مصر الجغـرافى، والذى تضاعفت قيمته أثناء حرب إنجلترا، وخاصـة على مسرح الشرق الأوسط، عما بدا من أهمية لكل المواقع الآسيوية والأفريقية، وأما الأمـر الثانى فقد برز وفق الأحداث السارية حينئـذ، وقد ركزت عليه وزارة الخـارجية البريـطانية وروجت له، بفكرة أن تكون مصر مركزا للجامـعة الإسلامية فيما لو انهارت الإمبراطورية العـثمانية، وانتصرت

إنجلترا، ثم خططت لكى تنقل زعامة العالم الإسلامى بوجه عام، والعالم العربى بوجه خاص كله إلى مصر، ولقد أغرت تلك الفكرة بل بضم مصر ضما كليا للإمبراطورية البريطانية.

ذلك كان هو المستقبل الحقيقى الذى تخطط له وتأمل فيه إنجلترا لمصر، لقد أوحى بتلك التوصيات للخارجية البريطانية «ريجنالد ونجت» المندوب السامى فى مصر.

واستمرارا لإجراءات السلطة الإنجليزية فى مصر، تحركت فيما أوضحت أنه تمهيد لإلغاء الامتيازات هناك، فرأت تكوين قضاء مصرى إنجليزى، وفقا لنصوص إنجليزية، للفصل فى المسائل الأهلية، وذلك بسن قانون أهلى.

وأما فيما يتعلق بالدستور وفيما أعدوه لما بعد الحرب:

قدَّم «وليم برونييت» المستشار المالى للحكومة المصرية بالنيابة مقترحاته، وكان قانونا مخيبا للآمال، ولم يكن إلا تكريسا للاهتمام بمسألة الامتيازات الأجنبية، عن طريق مجلس أعيان ومجلس نواب، وقرارات كلٍّ لا تجاز إلا وفق قرارات وزارة الخارجية البريطانية، ولقد سمى ذلك القانون بـ«قانون مصر النظامى».

حينئذ تكونت تيارات قوية فى كل ربوع مصر تطالب بالاستقلال الذاتى، لكن «ريجنالد ونجت» استطاع تهدئة العناصر الهامة والمسيطرة ومنهم ممثلون من الشخصيات المصرية البارزة خارج نطاق الحكومة، والسلطان ووزرائه، وهو الأمر الذى مكن إنجلترا من إدارة عملياتها العسكرية فى الحرب فى مصر بهدوء، أو دون مشاكل على العموم.

لم يكن وهذه الظروف من شكاوى للساسة المصريين إلا شكاوى خاصة من تعطيل الحياة السياسية، وتحديد الاجتماعات والرقابة على الصحف، لكن الوضع اختلف مع الاقتراب من نهاية الحرب، وقد بدأ الساسة حينئذ يفكرون بتركيز فى مصير البلاد بعد انتهاء الحرب، ولقد بدأوا يتلمسون السبل، فمثلا علقوا الأمل على تصريح صدر من جانب بريطانيا وفرنسا فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ وفحواه «إتاحة الفرصة لتحرير سوريا والعراق من الظلم العثمانى، وإنشاء حكومات وطنية لهم، تستمد صلاحياتها مما تسنه شعوب البلدين بأنفسهم»، كذلك تلمس الساسة المصريون الأمل فيما جرى من إنشاء مملكة عربية مستقلة فى الحجاز.

المساعى الشعبية والرسمية لحل القضية:

لقد رؤى حينئذ بضرورة الكفاح السياسى طريقا للاستقلال، ومن ثم وفى أوائل سنة ١٩١٨م، فكر جماعة من ساسة مصر وأقطابها فيما يمكن أن يكون عليه وضع مصر بعد الحرب، وحاولوا تمهيد السبل لحريتها واستقلالها حالة انتصار أى من الجانبين، وعلى ذلك فقد بدأوا فى اجتماعات على رأسها «حسين رشدى باشا» رئيس الوزراء، و«عدلى يكن باشا» وزير المعارف، وكان معهم «سعد زغلول» و«على شعراوى» و«محمد محمود» و«عبد العزيز فهمى» و«لطفى السيد»، لكن اجتماعاتهم لم تكن منتظمة وغير جهرية، لظروف الحرب، لكن رشدى وعدلى نجحا فى تهيئة البلاد للكفاح السياسى لما بعد الحرب، ومن ثم تمكن من إبقاء روح التضامن بين من واصلوا التشاور، كانت هذه الاجتماعات هى ما نبت منها الوفد المصرى (حزب الوفد).

وفى أعقاب الحرب ظهر الوفد المصرى، وفى نفس الوقت ظهر وفد آخر هو «الوفد الوطنى» وقد اعترض ذلك الوفد على تصدر الوفد المصرى زعامة الحركة الوطنية لاشتهار أعضائه باعتدال ميولهم تجاه الإنجليز.

وكان الوفد الوطنى قد اختار رئيسا له هو الأمير «عمر طوسون» ليكون ندا قويا لزعامات الوفد المصرى، لكن كان هناك اعتراض على عمر طوسون:

١ ـ من جانب القصر لرغبته فى عدم إشراك البيت المالك فى مآزق سياسية.

٢ ـ ومن جانب حسين رشدى والذى رأى إمكانية وصول محمد سعيد باشا صديق طوسون للسلطة والقبض على مقاليدها دون الآخرين.

٣ ـ واعترض رئيس الوفد المصرى بشعار أنها حركة شعب لا إمارة وحركة استقلال لا خلافة باعتقاد منه إنما طوسون يسعى لدعم السيادة العثمانية إلى حين تنازل الترك لهم عن مصر فى مؤتمر الصلح.

وعلى العموم فقد تراجع الحزب الوطنى عن مناوءة حزب الوفد لتوحيد الكلمة علاوة على مناورات الوفد لإضعاف ذلك الحزب وإبعاده عن المشاركة فى زعامة العمل الوطنى.

وهنا تثار نقطة، فقد اختلفت الآراء حول بداية تكوين الوفد المصرى:

١ ـ فرأى احتمل أن يكون الأمير عمر طوسون فكر أثناء الحرب فى تقديم مشروع لمؤتمر الصلح هدفه دعوة الدول إلى بحث المسألة المصرية، وتشاور طوسون مع محمد سعيد الذى اتصل بسعد وضمه إلى جانب الفكرة.

٢ ـ ورأى آخر ـ وهو رأى راجح ـ إذ ظلت فكرة عرض المسألة المصرية على مؤتمر دولى مستمرة حتى بعد أن فكر الوفد المصرى فى عرض المسألة مباشرة على إنجلترا.

٣ ـ ورأى يرجح أن سعد زغلول درس القضية مع بعض الشخصيات المصرية الكبرى، وفى نهاية سبتمبر ١٩١٨م وصلوا إلى خطة تحدد الخطوات الدبلوماسية الواجب اتخاذها مع إنجلترا عند نهاية الحرب.

٤ - ربما طرح حسين رشدى فكرة مماثلة أخبر بها «عدلى يكن» الذى استطاع أن يقنع بها سعد وأنصاره.

لكن المهم كان اتصال المندوبين المصريين بالسلطات الإنجليزية قد جاء بعد يومين فقط من إعلان الهدنة، مما يثبت أن المسألة المصرية كانت قد استوفت دراستها تماما أثناء المراحل الأخيرة من الحرب العظمى، وكان الوفد على ذلك كائنا.

بعد ذلك خرجت إنجلترا منتصرة من الحرب، وتزعمت العالم الاستعمارى، وكان لابد للعمل السياسى من أن ينشط، وكان قد رؤى أن يتقدم الصفوف، أكثر الزعماء المصريين اعتدالا، وفى علاقة طيبة بالسلطات الإنجليزية قبل الحرب.

ولذلك فقد انفرد «سعد زغلول» بزعامة ذلك الموقف، وتخلص من الوفد الوطنى، وجعل الوفد المصرى الجهة الوحيدة التى تبنت القضية الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولقد سلم الجميع من جانبهم بالزعامة لسعد.

من هو سعد زغلول؟:

سعد زغلول ريفى صميم كسائر المصريين وطنى جمع بين التربية المصرية والثقافة الأزهرية، وشيئا من الثقافة الغربية، بحكم صلة الانصهار بينه وبين مصطفى فهمى صهر عباس الثانى، كان صديقا محببا لكرومر، غير أن توجهاته الوطنية كانت حاسمة.

عين وزيرا للمعارف سنة ١٩٠٦م، وقبلها رئيسا لمجلس الجامعة المصرية، ثم وزيرا للحقانية ١٩١٠م فى وزارة بطرس غالى، لكنه خرج من تلك الوزارة بعد مقتل بطرس غالى، وفى سنة ١٩١٢م إثر نزاع مع الخديو، لم تدعمه إنجلترا خلاله، وهو ما حول سعداً لينقم على الإنجليز منذ ذلك التاريخ ويتحول ضدهم.

لكن معارضته الواضحة لسياسة الإنجليز جاءت بعد انتخابه وكيلا للجمعية التشريعية، واختلف أيضا مع عدلى يكن وكيل الجمعية المعين، واضعف من الحزب الوطنى بادعاء تطرفه قبل الحرب، وهنا ننوه أن إنجلترا شردت ذلك الحزب، لقد ... سعد أن تخلص الزعامة لحزبه، وفيما خطط له.

وفى الجمعية التشريعية وممثلا بها سعد التف حوله الوفد حين تكامل تكوينه سنة ١٩١٩م، وقد ضم فئات مختلفة ممثلين عن (الأقباط، والعشائر البدوية، وبعض أعضاء الحزب الوطنى، وبعض ذوى المواهب الشخصية من موظفى الحكومة، وبعض البارزين من أعضاء الجمعية التشريعية).

لقد تكامل ذلك الوفد بقوة حينما اتفق على سفر وفدين؛أحدهما رسمى يمثل الحكومة من حسين رشدى وعدلى، ووفد أهلى برئاسة سعد زغلول، كلاهما يسافر للخارج لعرض قضية مصر.

لكن تأليف الوفد الأهلى لم يكن يُقر إلا بالانتخاب وهو أمر غير وارد فى ظروف الحرب، ومن ثم برزت فكرة التوكيلات لإكساب ذلك الوفد قوة. .

لقد تضمنت صيغة التوكيل فقرة «الاستقلال التام» وهو أمر لم يكن فى تخطيط القوى الوطنية حينئذ، لكنها صيغت كذلك ليوقع الموكلون ووقعوا.

المهم حينئذ جرت مقابلة من جانب أعضاء الجمعية التشريعية: (سعد زغلول، وعلى شعراوى، وعبد العزيز فهمى) مع المندوب السامى لعرض القضية، ولكنه لم يصدر تصريحات يلتزم بها اللهم إلا إبداء وجهة نظره بتأييد سياسة بلاده الاستعمارية والتهوين من قدر المصريين وبأنهم غير جديرين بالاستقلال.

كان هؤلاء الثلاثة قد عرضوا عليه:

١ ـ أن تعترف إنجلترا باستقلال مصر.

٢ ـ واستعداد المصريين حينئذ لعقد معاهدة صداقة مع إنجلترا كندين متساويين يترتب عليها:

أ ـ التعاون فى مواجهة الظروف الدولية عند الحاجة.

ب ـ تحافظ مصر على مصالح إنجلترا وتمكنها من احتلال قناة السويس إذا احتاج الأمر.

لكن ونجت أوضح رأيه السابق، وأوضح لحسين رشدى عدم اقتناعه بصفة الوكالة التى خلعها سعد وزميلاه على أنفسهم.

وبعد تلك المقابلة طلب الوفد توكيلا مؤكدا من الأمة لمتابعة السعى للاستقلال التام بالطرق السلمية. وجُمعت التوقيعات مرة أخرى لهذا الهدف.

تضامن حسين رشدى مع المساعى الأهلية بضرورة السفر، وتآلفت كل القوى المصرية،فتأثير سياسة الوفاق لم يعد قائما، وتوحدت سياسة الأحزاب، والسلطان فؤاد لم يعد له نفوذ رغم طموحه وقوة شخصيته.

لقد رأت سلطات الاحتلال أنها يمكن أن تجرى تطورا سياسيا بإقامة حكومة مصرية تتمشى بعض الشيء مع المطالب القومية، لكن بعد تهدئة وتخفيف التوتر السياسى فى مصر، لكنها لم تعلق كثيرا على طلب سعد ووفده بالسفر، وماطل الإنجليز فى سفر الوفد، وأرسلوا نداءات للحكومة الإنجليزية، ولمؤتمر الصلح، دون نتيجة.

وكثرت اجتماعات الوفد لمناقشة القضية الوطنية، وأعلن سعد فى ٧ فبراير ١٩١٩م بطلان الحماية.

ولم يقبل حسين رشدى وعدلى يكن السفر وحدهما دون سفر الوفد للجهة التى يشاء، وألح رشدى فى قبول استقالته حتى قُبلت فى أول مارس ١٩١٩م.

لقد كـان الشعب بكافة فئـاته يغلى، وهو ما لم يعكسه «ملن تشـاتهام» فى مذكـراته فى ٢٤ فبـراير «للورد كيـرزون» وزير الخارجيـة، كان قـد أوضح إلحاح رشدى وعدلى على الاستقالة، وأوضح أن الموقف لا تزيد خطورته عما كان قائما على أيام «مصطفى كامـل»، ولا ضرورة للاهتمام بتطورات دسـتـورية فى مصر أو شكلٍ جديد يجب أن تكون عليه الحماية.

لقد قوبلت اسـتقالة رشدى باستياء شـعبى لإحساسهم بمواقفـه الوطنية تجاه الوفـد، واستمـر الوفد فى الاحـتجـاج، وفى ٨ مارس ألقى القـبض على سـعد ومحمـد محمود وحمـد الباسل وإسماعيل صـدقى وأُرسلوا إلى مالطة، وأوضح الباقـون من الوفد نيتهم فى الاسـتمرار فى الكفاح بكل الطرق المشـروعة، وضح ذلك فى برقـياتهم للسلطان يحـملونه مسئوليـة ما حدث، وبرقـياتهم للحـكومة الإنجليزية بنياتهم على مواصلة الكفاح.

١ ـ وبدأت الثورة بإضراب الطلبة فى ٩ مارس.

٢ ـ ثم عمت البلاد كلها موظفين وطلبة وتلاميذ ومحامين وفلاحين وعمالا وتجارا، وأمراء ونبلاء ووزراء، وكبار ملاك، ونساء.

وانتهت فـتنة مطران أسيـوط وأعيان الصـعيـد ليتحـد المسلمون والأقـباط، واختلطت المظاهرات ببعض حوادث العنف الدموية فى الوجه القبلى وديروط ودير مواس وأسيوط.

لكن هذه الثورة لـم يشترك بجـهـد فيها الجيش المصرى مـثل الثورة العرابية، فقد أدى البـدل النقدى العسكرى وكون الخدمـة العسكرية مذلة وامتـهانا أن أصبح الجيش غير قادر على المشاركة، وفى حالة يرثى لها فى ظل سلطات الاحتلال.

نخلص مما سبق عرضه إلى أن إنجلترا لم تحقق قدرا من التطور الدستورى أو حتى نيات من قدر قليل نحو الاستقلال، كما أن تجاهل بريطانيا لتلك المطالب أجج المشاعر الوطنية، وسرت تيارات عامة بضرورة الاستقلال، وفى ظل هذا قضى على سياسة الوفاق بنتائجها لتتحد الأحزاب كلها فى طريق واحد والحكومة معهم، ولقد نجح سعد زغلول ذلك المصرى الوطنى، والذى فيما يبدو فعل كل ما رأى للانفراد بزعامة العمل الوطنى ليخلص إليه وفريقه. نجح فى قيادة البلاد وفق طريقته فى طريق كان المأمول منه الاستقلال، ولكن وفق مساعى سياسية نظيفة دون صدامات دموية، ووفق ما تطلبه الموقف حينذاك، ولقد نجح سعد فى ردود أفعال القوى الوطنية إلى الحد الذى قامت معه ثورة شاملة فى البلاد.

فهل نجح سعد وأصحابه فى الحصول على الاستقلال وفق مساعيه السلمية، وهل طور من طريقته فى السعى لهذا الاستقلال.

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م:

عملت القوات البريطانية على قمع الثورة، وأسرعت إنجلترا التى فوجئت بالثورة بتعيين «اللورد اللنبى» مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان، كان اللنبى القائد العام للجيوش البريطانية فى مصر منذ يونيو سنة ١٩١٧م، وقد كُلف بأن يستخدم أقصى سلطاته فى جميع المسائل الحربية والمدنية، وأن يتخذ كل الإجراءات لإعادة القانون والنظام، وأن يتصرف فى كل الأمور وفقا لما يتطلبه «استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع»، ووصل اللنبى إلى القاهرة فى ٢٥ مارس، وبدأ فى تنفيذ خطته، غير أنه مزج اللين بالشدة.. الشدة مع الطلبة والموظفين، ثم يقابل الأعيان وأعضاء الوفد ويناشدهم مساعدته على إعادة الأمن والسكينة، وقد

أكد له هؤلاء أن الثورة إنما ترجع للاستياء من منع المصريين دون غيرهم من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح.

من ثم وبناء على طلب اللنبى والسلطان فؤاد، أعلن بيان من جانب شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية وبطريرك الأقباط وشيخ مشايخ الطرق الصوفية ورئيس المحكمة الشرعية ونقيب الأشراف وعدد من الوزراء المعينين فى ظل الاحتلال، وبعض أعضاء الوفد وكبار الملاك، فى ذلك البيان حث الشعب على التزام الهدوء والسكينة وعدم الاعتداء على الأملاك أو قطع المواصلات، كما زكى اللنبى لحكومته إطلاق سراح سعد زغلول وزملائه والسماح لهم بالتوجه إلى باريس، ولم تمانع الحكومة البريطانية فى ذلك، غير أن مؤتمر الصلح كان معدا لكى لا يستمع إلى مطالب مصر.

سُمح لسعد وزملائه بالتوجه إلى باريس بعد إطلاق سراحهم، وبعدها عاد حسين رشدى لتولى الوزارة فى ١٩ أبريل، لكنه لم يبق فيها طويلا لفشله فى إقناع الموظفين بالعودة للعمل، لتضامنهم مع العمال، وهو الأمر الذى أدى إلى تجدد الاضطرابات من جديد، وعلى ذلك كانت الوزارات المعينة حتى صدور تصريح فبراير، وزارات إدارية غير مؤيدة من الشعب.

غير أنه ومع قلة عمليات العنف التى اتسمت بها الثورة منذ قيامها، رأت إنجلترا وبعد انتهاء الاضطرابات أن تعمل على «استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع» لكنها رأت أن يتم ذلك بتحقيق أسباب سخط المصريين، ورأت لذلك إرسال بعثة يرأسها اللورد «ألفرد ملنر» وزير المستعمرات، والذى كان على دراية تامة بشئون المصريين لوجوده بينهم مع بداية الاحتلال كمستشار مالى للحكومة المصرية، لقد كان إرسال تلك البعثة واردا فى فكر صانعى القرار الإنجليزى منذ

قدوم اللنبى إلى مصر، لكنها لم تحضر إلا فى ديسمبر ١٩١٩م وبقيت بمصر حتى مارس ١٩٢٠م.

كانت مهمة البعثة تحقيق الأسباب لاضطرابات الثورة، وتقديم تقرير عن حالة مصر، وعن الشكل القانونى النظامى الذى يعد ـ تحت الحماية ـ خير دستور «لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى توسيعا دائم التقدم والرقى، ولحماية مصالح الأجانب».

غير أنه ومع إعلان تأليف اللجنة فى لندن فى ٢٢ سبتمبر، بدأ منذ أوائل أكتوبر مظاهرات احتجاج، ضدها وضد قدومها، فى القاهرة والإسكندرية، وهاجمتها الصحف مطالبة بمقاطعتها، كانت مظاهر الاحتجاج وخاصة فى الإسكندرية عارمة، ولقد قوبلت بإجراءات قمع بوليسية، مما أعاد الإسكندرية إلى حالة ثورة مارس، ومع ذلك فقد نشر بلاغ رسمى فى ١٤ نوفمبر بقرب قدوم لجنة ملنر، موضحة أن مهمتها هى وضع اقتراح للنظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية، لكن الحزب الوطنى رد بمبدئه المشهور «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام، وهنا عمت المظاهرات مصر كلها مرة ثانية، وكانت عنيفة، واستؤنفت من جديد عمليات القبض، ووصلت اللجنة فى ٧ ديسمبر، لكن ومنذ قدومها استمرت المظاهرات، وأعلن عن مقاطعة اللجنة فى الصحف.

لم يتصل بالبعثة سوى السلطان فؤاد ووزرائه فقط، لكنهم عاملوها بتحفظ واضح ولم يُبدوا أى آراء لها، وبذلك أصبحت مهمتها صعبة، ومما صعبها أيضا عدم توقيع معاهدة الصلح مع تركيا لتقر الوضع النهائى لمصر تحت الحماية فى معاهدة.

وأثناء ذلك بقي سعد وزملاؤه ومن انضم إليهم من أعضاء الوفد فى باريس، وقد ظل المؤتمر منعقدا ستة أشهر، بقى فيها هؤلاء هناك ثلاثة شهور دون قدرة على الاتصال بالمؤتمر وبأعضائه من خارجه، وحين وضع مشروع معاهدة الصلح احتوى اعترافا دوليا بالحماية البريطانية على مصر، وتزعزعت الثقة فى نفوس أعضاء الوفد، وبفشل الوفد فى باريس كان قبوله بعد ذلك الاتصال بلجنة ملنر بعد عودتها إلى لندن أمرا طبيعيا.

كما أن لجنة ملنر من جانبها كانت قد أدركت وطوال الأربعة شهور التى بقيتها في مصر، بضرورة إلغاء الحماية واستبدالها بشيء آخر، كمعاهدة ترضى فيها مصر بأن تسترشد بإنجلترا فى علاقاتها الخارجية، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية، كإبقاء قوة عسكرية في أرض مصر للمحافظة على سلامة المواصلات الإمبراطورية، وتعطى إنجلترا أيضا حق الرقابة على التشريع والإدارة المصرية فيما يتعلق بالأجانب ومصالحهم، ذلك مقابل تعهد إنجلترا بسلامة واستقلال مصر.

كما رأت تلك اللجنة ألا تنفذ معاهدة مثل تلك إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الشعب نيابة حقيقية، كالجمعية التشريعية المعطلة، أو أفضل هيئة جديدة تنتخب لهذه الغاية، وقد أرسلت اللجنة حينئذ من يطلب الوفد من باريس للتفاوض فى لندن، وفعلا فى أول يونيه ١٩٢٠م توجه الوفد إلى لندن، حيث بدأت المفاوضات بينه وبين لجنة ملنر.

تعامل ملنر مع الوفد باعتبار أن مؤدى الحماية مقبول، ولكن الاعتراض جاء على الاسم «الحماية» وقدم مقترحات بذلك قابلها الوفد بمقترحات أخرى، ثم صدرت فى النهاية مذكرة مشتركة قال ملنر إنها أقصى ما تستطيع إنجلترا التنازل عنه، لم تكن شروطها تصلح قاعدة لتسوية المسألة المصرية بشكل مقبول، ومع

ذلك كانت هى الأساس لكل المفاوضات التى دارت بين البلدين حتى عام ١٩٣٦م، والمعاهدة التى أدت إليها الظروف الدولية.

المذكرة المشتركة أو مشروع زغلول - ملنر:

عقدت محالفة بين مصر وإنجلترا تمكن إنجلترا باعتراف مصر بحاجة إنجلترا لحماية مصالحها الخاصة ومصالح الجاليات الأجنبية، ومن ثم تقدم مصر لإنجلترا كل المساعدات من داخل حدودها حتى فى الحالات التى لا تتأثر فيها سلامة مصر، وذلك فى مقابل مساعدة إنجلترا مصر فى حماية نفسها: كان المفترض أن يحول ذلك كله فى معاهدة.

وكان المشروع قد نص على تعديل الامتيازات لتكون أقل ضررا على البلاد، لكن مع نقلها للحكومة الإنجليزية.

كان رأى سعد أن هذا المشروع به مزايا لا يستهان بها مع علمه بأنه غير واف، وقد رفضه الحزب الوطنى مع فريق من الرافضين، وقبله فريق آخر، بعد أن أرسله سعد للأمة، لكن الاتجاه العام فى مصر قبل به، ولكن بعد تعديله على أساس تحفظات تحد من تدخل إنجلترا فى شئون مصر، وبعد عقد معاهدة تقر هذا، ويلغى كل ما يقيد استقلال مصر بزوال الأسباب الداعية للتورط، وتمشى الوفد مع هذا الرأى، وتمسك بعدم الدخول فى مفاوضات إلا على هذا الأساس، ورفضت لجنة ملنر ذلك، وترك الوفد لندن وسافر إلى باريس، وتوقفت المفاوضات عند هذا الحد، وهو أمر أدى إلى خلافات بين الوفد ذاته، فانسلخ إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر ضمن الخلاف وعادوا إلى مصر.

لم تشأ الحكومة الإنجليزية إنهاء المفاوضات عند الحد الذى انتهت إليه، وخاصة أنها رأت أنه من الممكن تطويع الموقف لصالحها، ففى ضوء تقرير لجنة

ملنر عن المباحثات تبين أن المصريين متفقون فى الأهداف القصوى ولكنهم مختلفون فى أساليب تحقيقها، وكانت هى فى حاجة إلى سند حقيقى مجمع عليه لتوطيد وضعها فى مصر، لقد رأت الحكومة الإنجليزية أن يتم استغلال ذلك ورأت هى أن عدلى مناسب لهذا الغرض، وهو قبول جوهر المفاوضات، ومن ثم وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١م أبلغت «السلطان فؤاد» برغبتها فى أن يكون عدلى الزعيم المصرى المطلوب لمرحلة المفاوضات المقبلة، وفعلا عُرضت الوزارة على عدلى فى أواسط مارس ١٩٢١م وقبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات، وقد سميت تلك الوزارة بوزارة الثقة.

وحتى تم تأليف الوزارة فإنها كانت تحظى بثقة سعد، وبالتالي بتأييد الشعب لها، هذا، وقد أوضح عدلى فى خطاب تأليف الوزارة: -

١ ـ أنه سيدعو الوفد برئاسة سعد زغلول للاشتراك فى المباحثات.

٢ ـ وأن الأمة سيكون لها القول الفصل على لسان ممثليها فى جمعية وطنية فى هذا الاتفاق.

٣ ـ وأن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير الدستور.

وعلى ذلك عرض عدلى على سعد الاشتراك فى المفاوضات، وجاء رد سعد والذى كان فى باريس بأنه سيحضر إلى مصر، وحضر فى ٤ أبريل، وقوبل بها كالأبطال.

كان رجوع سعد إلى مصر أمرا له ما وراءه، وهنا نوضح أنه كان من الأجدر ذهاب عدلى ووفده المعد إلى باريس والالتقاء بسعد ووفده وانضمام الوفدين وتنظيم الخطط والتوجه إلى لندن من هناك، ومن ثم فقد أخطأ عدلى بانتظار رد سعد، وهذا أمر أدى إلى انقسام بعيد الأثر، لما جاء الانقسام: لقد أراد سعد أن

يعود إلى مصر أولا فى محاولة لإثبات زعامته بين ظهرانى الأمة، لقد قلق سعد من الوضع الذى وجد عدلى فيه، وكان الخلاف بينهما قديما منذ أيام الجمعية التشريعية، وفاقم ذلك الخلاف همزات وغمزات شباب الوفد ممن كانوا حول سعد فى باريس وفى تغيير نفسيته تجاه عدلى، وهو ما جعله يسلك ذلك المسلك، وكان لتلك الهمزات دورها أيضا فى انقسامات الوفد، وانقسام جبهة المفاوضة الوفدية.

لقد آمن سعد بأنه الزعيم الأوحد فى مصر شعبيا، لقد استفاد بذكائه من حالة التناقضات الطبقية لعناصر الثورة، ومن الانقسام الذى حدث لتلك العناصر واستناده للباقى الوحيد من عناصرها وهو الشعب «أو الأحرار النابتون من صلب الجسم المصرى» والذى بقى مخلصا لفكرة التخلص من الإنجليز، وكانت تلك الفكرة فى نفس الوقت مجسدة فى شخص سعد والذى ظهر بمظهر أكثر تطرفا من غيره، واستند كثيرا على هذا الاتجاه، واستفاد من التوكيل الممنوح له، غير أنه فسّر كل شيء فى ضوء تلك الزعامة، وانعكس ذلك فى تصرفاته، بصفته الأوحد، فانشق عنه أعضاء الوفد الأولون فى باريس، وبنى موقفه السابق هذا من عدلى ومن والاه على هذا الأساس، على أساس ما تنتظره الحكومة الإنجليزية من عدلى، وليس على أساس تصرف عدلى نفسه، ومن ثم فقد اتهم عدلى ومن معه بعدم الأمانة، لكنه وفى كل الأحوال كانت إنجلترا تنتظر، وتتحفز للاستفادة من كل هذا.

على ذلك وبعد تصرفه هذا تجاه عدلى، جاءت باقى تصرفاته متأثرة بفكرته عن ذاته، ومن ثم فقد أعلن فى بيان نشره شروط اشتراكه فى المباحثات وهى:

أ ـ الإلغاء الجذرى للحماية.

ب ـ قبول التحفظات المصرية.

جـ ـ إلغاء الرقابة والأحكام العرفية، وذلك قبل بدء المباحثات.

بالإضافة إلى اشتراطه أن تكون للوفد الأغلبية في هيئة المفاوضة، وبدأت تتسع دائرة الخلاف...

وفي ٢٨ أبريل ألقى سعد خطابا أعلن فيه الخلاف.

ووصف عدلي وإخوانه بأنهم «برادع» الإنجليز، وموالون لهم تماما. واستمر الخلاف قرابة شهرين انقسمت الأمة أثناءها إلى سعديين وعدليين، وكسب سعد الجولة من واقع التفاف الشعب حوله، صحيح أن الشعب اختاره، وعلى الشعب أن يتحمل اختياره، على أن تلك الأمور بالطبع كانت في وعي إنجلترا.

لكن ما أخذ على سعد نفسه إسرافه في الخصومة وعدم تحرزه في رمي خصومه بالاتهامات، ولما كان هو معشوق الجماهير فيمكن تحميله مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من إسفاف كانت له آثاره الوخيمة على أخلاق البلاد.

حينئذ سافر عدلي ووفده إلى لندن، لكنه أخطأ بالسفر في هذا الجو المشحون بالخلاف، وتمادى سعد في خصومته، فنشر دعايات مضادة ضد المفاوضين المصريين في الصحف المصرية، وزود أعضاء البرلمان الإنجليزي بمعلومات تحرج عدلي، ودعا أعضاء البرلمان الإنجليزي من حزب العمل إلى مصر للوقوف على مدى شعبيته، وأهاج الطلبة في فرنسا وإنجلترا على عدلي وسخر الصحف المصرية كلها لمهاجمة عدلي.

كان لا بد لذلك من فشل مفاوضات عدلي ـ كيرزون.

لقد استغل الإنجليز هذه الظروف واشتطوا في شروطهم، ومع ذلك لم ينفعل عدلي ولم يقطع المفاوضات، وإنما قرر الوصول مع المفاوض الإنجليزي

«كيرزون»، إلى أقصى ما يستطيع الحصول عليه، حتى لو قطعت المفاوضات بالفشل، يكون ذلك هو الحد الواجب البدء بالاتفاق عليه، ولقد قرر لذلك أنه لا يجب أن يرتبط بالموافقة على أى شىء، ولقد فشلت المفاوضات لسببين، أولهما إصرار الإنجليز على إبقاء حامية فى مصر، ثم عدم الاتفاق حول تحديد الإشراف على شئون مصر الخارجية، لقد ثبت بعد نشر تلك المفاوضات، أن عدلى مفاوض ماهر لا يفرط فى حق من حقوق بلاده وفق فهمه لهذه الحقوق.

على العموم ومع كل تلك التطورات، ومع توصية ملنر، كان لا بد من إلغاء الحماية، إما بمعاهدة بشروط بديلة، وهو ما لم يكن متاحا، ولم يكن سعد ليتيحه، أو بتصريح من طرف واحد، ولكى تنفذ إنجلترا مستتبعات تصريحها من طرف واحد، رأت أن تمهد المناخ بإبقاء عدلى وإخوانه على الساحة، ونفى سعد من مصر، ما دام يرفض الوصول لحل ويعرقل عمل عدلى، وكان عدلى لا يرفض التصريح، ولكنه يرفض فكرة نفى سعد حتى لا يتهم بأنه هو الذى دبرها.

كان عدلى قد وصل فى مفاوضاته مع كيرزون إلى النقاط التى سلمت بها إنجلترا لمصر، أما ما لم يتم الاتفاق حوله فيؤجل إلى وقت آخر وفى ظروف جيدة تتيح الاتفاق حول ما يقبله المفاوض المصرى، ولقد أعد التصريح الإنجليزى بواسطة اللنبى من جانب وعدلى وثروت وزيرين فى وزارة عدلى من جانب آخر، ويقدمه اللنبى لحكومته لتصرح به وتوافق عليه، على أن يكون من جانب إنجلترا وحدها حتى وقت آخر يرى المصريون التفاوض للحلول التى ترضيهم.

استقال عدلى من الوزارة بعد رجوعه من لندن، حين تبين أن السلطات الإنجليزية مصممة على نفى سعد قبل إصدار التصريح، وفعلا نفى سعد إلى عدن ثم سيشل، ومنها إلى جبل طارق لظروفه الصحية، وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م صدر التصريح فى كل من القاهرة ولندن.

لقد اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وبانتهاء الحماية، وعلقت إلغاء الأحكام العرفية على إصدار الحكومة المصرية لقانون التضمينات نافع المفعول على كل ساكنى مصر.

ولكنها احتفظت لنفسها بصورة مطلقة بأمور معينة حتي يحين وقت الاتفاق عليها طبقا لمفاوضات جديدة وهى التحفظات الأربعة:

١ ـ تأمين المواصلات الإمبراطورية.

٢ ـ الدفاع عن مصر.

٣ ـ حماية الأقليات والمصالح الأجنبية.

٤ ـ السودان.

كما أنه وفى مذكرة ملحقة بالتصريح بعث بها اللنبى إلى السلطان فؤاد ذكر أن إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة عن الطريقة الدستورية الأمر فيه يرجع إلى عظمته، وإلى الشعب المصرى.

والواقع أن التصريح حصر شقة الخلاف فى التحفظات الأربعة والتى انتقصت من الاستقلال والسيادة، لكنه وسع شقة الخلاف أيضا بين القوى الوطنية رسمية وشعبية، بل وبين القوى الوطنية الشعبية ذاتها، كما أنه ربما وضع القصر فى وضعه السابق على أيام جورست ليكون خصما لتلك القوى، فيما يُرى.

لكن يبقى التصريح من جانب واحد غير مجمع عليه من كافة طبقات الأمة، وخاصة الجناح الشعبى منها، وهو أمر دفع بريطانيا إلى مزيد من التفاوض، وإلى مزيد من اكتساب وقت مطلوب وغير ضار، وتلك واحدة فيما تحقق من استقلال، وبالمناسبة فقد استمر على هذا الوضع حتى سنة ١٩٥٦م.

إذن كان سعد إيجابيا بقدر ما فيما حققه من التفاف للقوى الوطنية الشعبية حول جناح شعبى وكان قيدا بقدر ما لتجاوزات بريطانيا، وكان ذلك أمرا فى حسبانها.

دستور سنة ١٩٢٣م:

ورغم ما قيل عن سعد وعن آنيته وعن تأثيره على أخلاق الأمة، إلا أن شعبيته الجارفة تلك وجبهته التى شكلها بالفعل كان أمرا منبها لإنجلترا بضرورة الحصول على سند شرعى لبقائها فى مصر، فدولة ثقيلة الوزن سياسيا مثل إنجلترا لا تترك شيئا ما للظروف، وعلى العموم رُسِّمت وزارة عبد الخالق ثروت فى أول مارس ١٩٢٢م، ذلك بعد استقالة عدلى يكن، وأخذت تلك الوزارة تعد العُدة لإعلان الدستور، كما أعلن السلطان فؤاد نفسه ملكا وذلك فى أواسط مارس.

كان أمرا حيويا أن تحدد سلطات الملك فى وضع الدستور، لكن الملك لم يكن على استعداد لقبول ذلك الالتزام الدستورى دون نضال، ولقد صمم على أن يكون ملكا وحاكما فى نفس الوقت؛ ولهذا الغرض تدخل فى أعمال «لجنة الثلاثين» التى ألفت لوضع الدستور، وبالمناسبة فقد سماها سعد «لجنة الأشقياء» لأنها لجنة معينة لا منتخبة، ثم جاء أعضاؤها الثلاثون غير ممثلين تمثيلا صحيحا للشعب، صحيح هى ضمت عددا غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية، والتى كانت تمثل الشعب تمثيلا رسميا حينئذ، ثم صفوة من رجال القانون بعضهم من أعضاء الجمعية، وشباب موظفين ممتازين، وممثلين من الأقباط ـ غير أنها إلى جانب هؤلاء ضمت أشخاصا ليست لهم صلة بالفقه الدستورى، كبطريرك الأقباط ومفتى الديار المصرية وممثل عن البدو، وجماعة من كبار الأعيان، قصد باختيارهم إرضاء «أصحاب المصالح الواسعة» فى البلاد.

لقد نجح الملك فؤاد فى الاستئثار بسلطة واسعة جعلت البرلمان فى الواقع هيئة استشارية برغم النصوص، ومما يجدر ذكره أن الانقلابات الدستورية التى جرت منذ دستور ١٩٢٣م وحتى ثورة ١٩٥٢م إنما كان مبعثها سلطات الملك التشريعية والتنفيذية الواسعة، ونزعات الملكين الاستبدادية وفق دستور ١٩٢٣م.

لقد حاول سعد زغلول حينئذ أن يُثَبِّت دعائم الحياة الدستورية عن طريق فرض شخصيته واستغلال شعبيته، وتصديه لمقاومة رغبات القصر غير المشروعة، وإن كان قد نجح مؤقتا فإن ذلك لم يحول مع الوقت دون استعادة الملكية لسيطرتها وتسخير الساسة والدستور لمصلحتها.

لقد كان من نتيجة ذلك، أى اصطدام الوفد المستمر بالملك، بالإضافة إلى المنافسات والأحقاد الكامنة داخل الحزب نفسه، ثم بخروج بعض أعضائه المهمين وانضمامهم إلى الأحزاب الأخرى أو تأليف أحزاب جديدة، أن ضعُف الوفد بمرور الزمن، هذا من جانب، على أن الجانب المعنى من الأمر، ومع شعور تلك الأحزاب الجديدة بعجزها فى معترك الحياة الدستورية، ولرغبتها فى البقاء، ما دفعها دفعا للاحتماء بالملك ثم سندها لحكمه الشخصى للسيطرة على سير البرلمان والدستور، بل هى ساعدت بطريق غير مباشر، وذلك باشتراكهم جميعا فى سياسة موحدة ضد الوفد فى الأوقات التى لم يكن الإنجليز يناصرونه فيها.

ولكن هل كان دستور ١٩٢٣م هو المسئول عن هذه التطورات، أم الأشخاص الذين لعبوا أدوارهم على مسرح السياسة المحلية، أم ظروف مصر السياسية بعد دستور ١٩٢٣م؟، صحيح أن عدم استقلال البلاد استقلالا تاما قد عرقل من عملية التطور الدستورى، لكن قسطا وافرا من مسئولية القلق السياسى الذى تعرضت له البلاد لابد من توزيعه على من سمحوا للملكية بتحقيق نزعاتها الأوتوقراطية.

أما عن الدستور ذاته، فلم يُراع واضعوه ظروف البلاد الثقافية والاجتماعية، وبما أنه كان منقولا من دساتير أوربية وخاصة الدستور البلجيكى، فهو لم يكن مناسبا للظروف المصرية، ولم يكن محققا لاحتياجات البلاد الفعلية، صحيح أنه نص على ضمان المساواة العامة أمام القانون، وكفالة الحريات الشخصية، والنص على التعليم الإجبارى لكل من الجنسين.

ذلك من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن مسموحا بقدر من المرونة والتطوير لنصوص ذلك الدستور، أى تعديلها وفق الواقع الفعلى والظروف الطارئة للإيفاء بحاجاتها، فمثلا الدستور الإنجليزى دائما ما كان ناجحا لتعامله مع المشكلات بروح الواقع وفى مرونة لتطوير نصوصه وهو أمر أدى إلى استقرار داخلى، ذلك بعكس الدستور الفرنسى بداية من الثورة، وُضع لحالة معينة، وظل جامدا دون تطوير نصوصه وفق الاحتياجات، من ثم مُلئ تاريخ فرنسا منذ ذلك الوقت بانقلابات ثورية سببها ضرورة حدوث تغيرات دستورية.

لكن يجب أن يتضح أنه ومع زحف المؤثرات الغربية، مثلا كتأثير العامل القومى بدرجة أكبر من العامل الدينى فى فكر صانع القرار، كان هو المسئول بعد دستور ١٩٢٣م عن التفكير الواقعى لأعضاء المجالس النيابية بما دفعهم للبحث الواقعى فى مشاكل مصر وفق مفهوم قومى، من جهة أخرى ولنمو الصحافة واشتداد الوعى السياسى بالبلاد، ما أدى إلى لفت النظر بعدم الاهتمام بشئون الزراعة والسياسة العامة إلى الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية، لقد كان ذلك الفكر مخالفا لما كان عليه فكر أعضاء المجالس النيابية قبل سنة ١٩١٤م، لكنها وإن كانت قد نوقشت فى المجالس النيابية فإنما ذلك من واقع التوسع فى التمثيل الجماهيرى فى المجالس، لكنها بقيت أمرا مهملا، وذلك بحكم أن قرارات البرلمان دائما ما تحكَّم فيها نفوذ الإقطاع ورأس المال.

تلك كانت ملامح الدستور، وما أحاط به من قيود سلبت برلمانه سلطاته الأصيلة وهى التشريع، وما آل إليه وما صاحبه من نتائج، كان أساسها المؤثرات الغربية، وكان أهمها بحث المجالس النيابية بدرجة أو بأخرى فى القضايا وفق تفكير مبعثه المصلحة القومية بدرجة أكبر من المؤثرات الدينية، كذلك وبتأثير الصحافة البحث فى المشاكل الاجتماعية.

وبعد، فإنه وبعد إعلان الدستور أُلغيت الأحكام العرفية، وعاد المُبعدين عن مصر، وأفرج عن المعتقلين السياسيين،أو من صدرت ضدهم أحكام، سواء أكانوا من زعماء الوفد أو غيرهم، وعاد سعد من منفاه، وقرر خوض المعركة الانتخابية وتجنب القيام بأى عمل من شأنه تأجيل إلغاء الأحكام العرفية وإجراء الانتخابات، ونزل إلى المعركة الانتخابية، وكذلك فعل أعضاء الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين.

لم يكن باستطاعة خصوم الوفد السياسيين أن يضعوا العراقيل فى وجه مطامحه الدستورية، فى الوقت الذى قرر فيه الإنجليز التعاون مع الوفد فى البداية على اعتبار أنها كانت جهة منذرة لدكتاتورية القصر، أما القصر فقد قرر من جانبه عدم إبداء أية خصومة للوفد، فى كياسة فى مواجهة الشعب، ومن ثم فقد جرت الانتخابات حرة تماما، وقد أعلنت الأحزاب الثلاثة المتنافسة (الوفد والأحرار والوطنى) أن هدفها الأسمى هو تحقيق استقلال مصر، ووضع حد للتدخل الأجنبى فى شئونها.

على أن الوفد كان أكثر تأثيرا فى الرأى العام، بسبب ما اصطنعه من تنظيم مبكر فى المدن والقرى، حيث كانت له لجان وفروع تتصل جميعا ببيت الأمة (بيت سعد)، هذا بعكس الحزبين الآخرين فقد قصرا حياتهما السياسية فى القاهرة، لقد مكن ذلك التنظيم الوفد من الاكتساح فى المعركة الانتخابية، علاوة على ما كان

لسعد من مكانـة بين الجماهير، تلك المكانة وطبيـعته التى تم الإشارة إليـها، وقد جعلتـه يركز السلطة فى يديه داخل الحزب، وبعد النـجاح فى الانتخابات، اعـتبر سعد حزبه حزبا برلمانيا، وكان قد اتصف الحزب بالمركزية الصارمة، مع تحكم سعد فى تصرفات الأعضاء، وراق سعد نظام وأهداف الحزب الواحد، ومن ثم اتصفت فترة الحكومة الوفدية والتى مهدت لها تلك الانتخابات بعدم احترام الرأى المخالف ومحاولة القضاء على الخصوم السياسيين.

لقد كان سعد أيضا فى اتخـاذه نظام الحزب الواحد متأثرا بنجاح ذلك النظام فى روسيـا وتركيا وإيطاليا، ونجـاح أكبر فى ألمانيا وأسـبانيا وكثـير من بلدان أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، لكن سـعدا رغم تأثره بتلك النماذج، فإن حزبه هذا لم يكن ذا مبادئ واضحة فى المجالات الاجتماعـية والفكرية والاقتصادية تشبه مبادئ الأحزاب التى فرضت أنفسها على بلدان الحزب الواحد.

على العـموم يتـبين من هذا أن الانتخـابات التى أُجـريت فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤م قد أسفرت عن انتصار ساحق للوفد لم يكن يتـوقعه خصومه، فقد حصل الوفديون على ١٨٨ مقعدا، ولم يفز الدستوريون إلا بـ ٦ مقاعد، والحزب الوطنى بـ ٤ مقاعـد، وعلى ذلك فقد تألفت وزارة سعـد زغلول، فى ظل آخذ ورد حول حكمة قبـول الوفد الحكم في مثل هذه الظروف، فمن قـائل أن قبوله يُعد اعـترافا بتصـريح ٢٨ فبراير، على حـين قال آخرون إن قـبوله إن هو إلا تعبـير عن إرادة الأمة، وقد عُرفت تلك الوزارة بوزارة الشعب.

لقد هال ذلك الفوز السـاحق سعد ووفده، خاصة الأرستـقراطيين المنشقين، ونعنى حـزب الأحرار الدسـتـوريين، لقد توقع هؤلاء كـسب المبـادأة بعد الثـورة بإحرازهم التـصريح والذى منح الاسـتقلال الذاتى لمصـر، كذلك لإشـرافهم على وضع الدستور، كانوا يتوقعون انتزاع المبادرة من سعد وإرجاع السلطة إلى أيديهم،

لكن نتيجة انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤م وجهت ضربة شديدة لهم، ومن ثم أصبحت فرصتهم فى الاستيلاء على الحكم، خاصة مع تلك الانتخابات الحرة، فرصة ضئيلة، وعلى ذلك تعددت الاختيارات أمامهم لهذا الهدف، فهم إما يقررون اللجوء للملك الذى يمقت سعد ووفده ـ وقد كان من حق الملك دستوريا حل البرلمان وإقالة الحكومة وتعيين حكومة مؤقتة، لحين انتخاب حكومة جديدة ـ وكانوا يأملون فى فرصة حكم من خلال هذا.

هذا من جانب، ومن جانب آخر ربما وضعوا الأمل فى الإنجليز بتوقع دعوتهم للتفاوض معهم، وفق ما تحفظوا عليه من تحفظات، ووفق ما يرون أن الوقت مناسب لمناقشتها، وربما أملوا فى فرصة الحكم من خلال ذلك، غير أن الإنجليز كانوا مقتنعين أن أية معاهدة لا يجب أن تعقد إلا مع الوفد، الحزب الشعبى، غير أن تطرف الوفد وزعيمه الواضح بعد الانتخاب، جعل الإنجليز يقررون عدم إبقائهم فى الحكم لفترة طويلة.

وتكونت وزارة الشعب وفيما يتعلق بسياستها تجاه قضايا الأمة الاجتماعية، وفيما يتعلق أولا بالعمال وقد اعتقدوا من جانبهم بأنهم سيحصلون على بعض الحقوق بعد الدور الذى ساهموا به فى الثورة، اتجهوا إلى تنظيم صفوفهم وتألفت عدة اتحادات نقابية، وقدموا مطالبهم بشأن الأجور وساعات العمل، لكن الحكومة لم تستجب لمطالبهم، فقاموا بإضرابات فى الإسكندرية والقاهرة، واحتلوا بعض المصانع، وحاولوا طرد أصحابها منها، غير أن الحكومة تدخلت، وقمعت الاضطرابات، واعتقلت عددا كبيرا من زعماء العمال.

أما فيما يتعلق بالمرأة.. لم يكن الرأى العام المصرى ومع تأليف وزارة الشعب مستعدا للمساواة بينها وبين الرجل، وذلك فى الحقوق السياسية، لكن المرأة كانت قد تفاءلت شأنها شأن العمال ـ بتأليف وزارة الشعب، ومن ثم تجمع

عدد من الشابات المصريات بجوارالبرلمان وطالبوا بمطالبهن السياسية العادية، ومساواة المرأة بالرجل مكافأة لها على الدور الذى لعبته أثناء الثورة، لكنه وعلى العموم كان على المرأة المصرية أن تواصل كفاحها جيلا آخر حتى تحصل على حقوقها السياسية بعد أن أثبتت جدارتها فى الميادين التى شقت فيها طريقها إلى جانب الرجل.

وأما ما يتعلق بالسياسة الوطنية لوزارة الشعب، أولا إزاء المحتلين والأجانب، فقد قرر البرلمان الوفدى التخلص من الديون الأجنبية تدريجيا، وعملت الوزارة على استقلال العملة المصرية عن العملة الإنجليزية، واتجهت إلى بيع أراضى الحكومة للمزارعين وتفضيل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية، واختيار المصريين لتمثيل الحكومة لدى الشركات الأجنبية بدلا من اختيار الأجانب، كما شجعت الحركة التعاونية.

ولقد اتسمت تصرفات الحكومة بالحرص الشديد على حقوقها الدستورية إزاء القصر، وعلى حقوقها الوطنية إزاء دار المندوب السامى.

لكن ما كان متضحا بشكل كبير وفى عهد تلك الحكومة وعلى المستوى السياسى الداخلى أن جميع الأطراف رسمية وغير رسمية لم ترتفع عن مستوى الحزبية الصارخة إلى مستوى المصلحة القومية العامة، فمثلا كان سعد زغلول قبل توليه الحكم قد استنكر ما قامت به الوزارات التى سبقت وزارته. . وأعلن أن توليه الحكم لا يعد نقضا لما استنكره وهو خارج الحكم، لكنه وفى موقع الحكم بعد توليه، وفى مواجهة الواقع، واجه وضع مصر مع إنجلترا من موقعه كحاكم، ورأى أن الأمور لها أبعاد وحدود، ومن ثم فقد أحرجته المعارضة فى كثير من المسائل المتصلة بجوهر الاستقلال، فلم يجد ما يقوله سوى المطالبة بالتريث والوثوق بزعامته وكلمته، وقد أخذ عليه أنه كان يضيق بالمعارضة، وأنه كان يضطهد من

ناصروا الأحرار الدستوريين، وأنه فصل بعض المديرين والعُمد الذين لم يكن يطمئن إليهم، وأنه شاء أن يؤلف وزارته (زغلولية لحما ودما)، على أن مرجع ذلك قد يكون فى عدم وثوقه إلا فى الرجال المخلصين له، ولكنه إذا كان قد أسرف فى ذلك، فقد أسرفت أيضا المعارضة فى نقدها له.

نعود إلى سياسة وزارة الشعب، السياسة الوطنية، فقد تفاءل سعد بإمكانية انتزاع شىء لمصر من وزارة العمال، والتى تولت الحكم فى إنجلترا برئاسة «رمزى مكدونالد»، صحيح أن رئيس الحكومة هو أحد أقطاب العمال، وهو ما كان حدثا جديدا فى السياسة الإنجليزية، لكن الزعماء المصريين دائما ما كانوا يسرفون فى التفاؤل حين تولى وزارات العمال فى إنجلترا اعتقادا منهم أنها أقل اتباعا للسياسة الإمبراطورية من المحافظين، وذلك برغم ثبات السياسة الخارجية البريطانية فى مبادئها العامة مهما كان من أمر التعديلات الوزارية.

لكن مفاوضات جرت بين سعد ومكدونالد لهذا الغرض، وقد فشلت، وأدرك الجميع أن أيام الوزارة معدودة، فدائما ما كان يعقب فشل مفاوضات، استقالة أو إقالة وزارة قائمة، ثم تعطيل الحياة النيابية، وتعطيل الدستور، وحينئذ نشطت المعارضة: فأضرب الأزهريون، وعيَّن القصر حسن نشأت وكيلا للديوان دون علم الوزارة، فقدم سعد استقالته قائلا: إنه لا يستطيع العمل فى الظلام، وبُذلت مساعى عديدة لكى يعدل سعد عن استقالته، فوافق شريطة قبول القصر ألا ينفرد بمنح الرتب والنياشين، أو تعيين موظفى القصر بغير موافقة الوزارة، وسلم الملك فؤاد بهذه المطالب، غير أن الوزارة فوجئت فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤م بمقتل السير «لى ستاك» سردار الجيش المصرى، والحاكم العام للسودان.

ودون تعليمات من حكومته، تقدم اللنبى بإنذار للحكومة المصرية ولسعد، مصحوبا بمظاهرة عسكرية، وقد طلب:

١ ـ أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا عن الجريمة وأن تجرى تحقيقا عن مرتكبيها.

٢ ـ أن تمنع المظاهرات وتكافحها.

٣ ـ وأن تدفع فى الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

٤ ـ وأن تأمر فى ظرف ٢٤ ساعة بسحب الموظفين المصريين والوحدات المصرية الخالصة من السودان بحجة تحريضها للسودانيين على الثورة، كما طُلب فى الوقت نفسه أن تتحول الوحدات السودانية فى الجيش المصرى إلى قوة دفاع سودانية وتدين بالولاء لحكومة السودان وحدها.

٥ ـ زيادة المساحة المطلوب ريها فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان لعدد غير محدود.

٦ ـ سحب كل معارضة حول أمور معينة متعلقة برغبة الحكومة الإنجليزية، فيما يختص بحماية الأجانب فى مصر، ومن ذلك إبقاء منصبى المستشارين المالى والقضائى واحترام سلطتهما وامتيازاتهما، كما نُص عليها عند إلغاء الحماية، واحترام نظام القسم الأوربى بوزارة الداخلية واختصاصاته.

هذا، وقد استند اللنبى فى دعم إنذاره إلى القوة المسلحة، فاحتلت القوات الإنجليزية جمرك الإسكندرية واستولت على إيراده ريثما يُبت فى أمر الإنذار.

وقبلت وزارة سعد زغلول من شروط الإنذار ما يتصل مباشرة بمقتل السردار ورفضت ما عدا ذلك، وتعنت اللنبى، وقدم سعد استقالته إلى الملك الذى قبلها، وأعلن سعد أنه على استعداد لتأييد كل وزارة تعمل لمصلحة البلاد.

وحينئذ احتج البرلمان المصرى على التصرفات الإنجليزية، والتى ليست لها علاقة بالجريمة، مهددة الحياة الزراعية والاقتصادية، وأعلن البرلمان تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان، واللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة، وتقرر إبلاغ برلمانات العالم بالاحتجاج وإبلاغ عصبة الأمم، ومطالبتهم بالتدخل، غير أن شكوى مصر لعصبة الأمم لم تسفر عن شيء بفتوى من جانبها بأن العلاقات بين إنجلترا ومصر ذات طابع دستورى وليست ذات صبغة دولية، وأن مصر لا تستطيع أن تستخدم نصوص ميثاق العصبة لتتحرر من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير، وهكذا استغلت إنجلترا نفوذها فى المجال الدولى.

واستمر استغلال النفوذ الإنجليزى دوليا، وداخليا، وسارت السياسة الإنجليزية وفق أهدافها فى مصر، وحُصرت المسألة المصرية فى نطاق العلاقات بين الدولتين، وتم تغيير دستور ١٩٢٣م، بدستور إسماعيل صدقى لسنة ١٩٣٠م، والذى اختلف اختلافا جوهريا عن دستور سنة ١٩٢٣م، وأهم ما ننوه عنه أنه أعطى الملك سلطات واسعة ونص على عدم صحة إدخال أى تعديل على الدستور إلا بعد عشر سنوات، وخول للملك إصدار قوانين مالية.. باختصار أعطى الملك سلطات واسعة للغاية، غير أن ذلك الدستور أُلغى فى نوفمبر ١٩٣٤م، للعودة إلى دستور سنة ١٩٢٣م.

نقد وتحليل لمعاهدة سنة ١٩٣٦م:

مما سبق عرضه اتضح لنا مجموعة من النقاط:

أولها أن بريطانيا كانت بالفعل تسعى إلى تأمين مصالحها، وكانت مصر بقناتها موقعا هاما فى طريق تلك المصالح، ومن ثم ومع تناسب الظروف الدولية أو فى غفلة منها قررت بريطانيا احتلال مصر بقناتها.

وثانيتها أنها ومع وضوح أهدافها وثباتها عليها مع اختلاف أسلوبها فى تحقيق تلك الأهداف حققت سياستها تلك عمليا من خلال محادثاتها ومناقشاتها ومفاوضاتها مع المصريين، إذ إنها وطبقا لخلاف بدأ واستمر بين الوفد ومن هم غير الوفد من المصريين اتخذت أسلوبا يتناسب مع ذلك الوضع وصولا إلى أهدافها، وبذلك حققت سياستها حينئذ، ولنا أن نتوقع ألا تتغير تلك السياسة مع مواصفاتها السابق عرضها، ما دامت بريطانيا لن تعدم الأساليب المتجددة فى مواجهة المفاوض المصرى، أو أن يطرأ جديد على الجانب المصرى فى مواجهة المفاوض البريطانى، أو أن يطرأ على الظروف الدولية تغير فعّال[1].

كان هناك جديد بالفعل قبيل معاهدة سنة ١٩٣٦م، فرض وجوده على كل الأطراف، وهو الظروف الدولية، ففى ألمانيا بدأت نظرية المجال الحيوى توضع موضع التنفيذ، فنقض هتلر معاهدة فرساى واحتل منطقة الراين، وبدا أن أوربا سوف تكون أولى المجالات لتنفيذ تلك النظرية، وفى ظل تلك الأزمة التى ظهرت بوادرها أعوام ١٩٣٤م، ١٩٣٥م ومع تطور الأزمة الإيطالية الحبشية ونشاط إيطاليا المتزايد فى تكثيف استعداداتها وقواتها العسكرية فى ليبيا وشرق أفريقيا، بدأت بريطانيا تعيد حساباتها فيما يتعلق بوضعها الأمنى فى أوربا، وعلاقاتها ودورها تجاه مصر، وكذلك بدأت مصر فى تقييم الموقف طبقا لخطورته عليها[2].

فقد رأت بريطانيا وفيما يتعلق بمصر، وبصفة أساسية، العمل على أن يسود الهدوء والاستقرار هناك وكسب صداقة المصريين وتعاونهم تحسبا لما قد يطرأ على

(1) F.O. 407, 196, Record of a Discussion with Mr. Ben Spoar, and Mr. E. D. Moral, 8th Feb, 1923, E1623/ 10/ 16, Confidential.

هذه المناقشة دارت بين مجموع من أعضاء حزب العمال والممثلين فى البرلمان وبين وكيل وزارة الخارجية البريطانية فيما يتعلق بالموقف السياسى فى مصر.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص٤١١، القاهرة ١٩٥١م، انظر أيضا، محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، ص١٦، القاهرة ١٩٧٨م.

الموقف من جديد وقد تحتاج لتعاونهم، ومن ثم فقد أعلنت عن استعدادها لفتح باب المفاوضات، ولكن بشرط أن تُنظر المسائل العسكرية من جديد وخاصة فيما يتعلق بحجم القوات البريطانية فى مصر تمشيا مع الموقف المحتمل بغزو إيطاليا لمصر والقناة، هذا مع تحميل مصر المسئولية فى حالة فشل المفاوضات، وكما أوضحه المستر «إيدن» فى خطابه لرئيس الوزراء المصرى بأن «بريطانيا ستعيد النظر فى موقفها إزاء مصر فى هذه الحالة»[1].

وأما الجانب المصرى فقد استشعر الخطر بكل أبعاده، فمن جهة كان يمكن أن تتورط مصر بصورة أو بأخرى في الصراعات الأوربية مثلما حدث لها فى الحرب العالمية الأولى أو قد تتطور الأهداف العسكرية الإيطالية لتجعل مصر والقناة ميدانا للصراع، ومن جهة أخرى والموقف على ما هو عليه، كان الدستور معطلا فى مصر فى أواخر عام ١٩٣٤م وطوال ١٩٣٥م مما قد يسبب ارتجالية فى السيطرة على الشئون الداخلية للبلاد، وخاصة فى تلك الظروف المعقدة، كما كانت العلاقات المصرية البريطانية غير ثابتة المعالم، بما سيحدث ارتباكا فى قرارات والتزامات كل بلد تجاه الآخر ومع تلك الأزمات[2].

على أية حال وبعد تأليف جبهة متحدة من المصريين وعودة دستور ١٩٢٣م، ثم تولي حكومة وفدية، رأى زعماء مصر العودة إلى طريق المفاوضات وعلى أساس مشروع سنة ١٩٣٠م، على أن يتفق على نقاط الخلاف التى أعاقت الاتفاق على ذلك المشروع، ولكن المستر «إيدن» وكما بينا أوضح أنه لا يمكن ومع الظروف الناشئة حينئذ وفيما يتعلق بالبنود العسكرية، والقوات خاصة، ألا يكون موقفها

(1) F.O. 407, 14700, Lampson to John Simon, Jan 9, 1934, No. 17, See also, No. 265, John to Lampson, April 14, 1934, and, May 17, 1934, See also,

محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس، ص١٣٤ .

(٢) محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، ص٨، القاهرة ١٩٣٦م.

متناسبا والأخطار القائمة، ومع احتجاج الشعب وفى مقدمته الطلبة والمثقفون احتجاجا عمليا عنيفا على زيادة عدد القوات البريطانية فى مصر، وعلى لهجة التهديد الواضحة فى خطاب وزير الخارجية البريطانية لرئيس الوزراء المصرى، فقد بدأت مفاوضات سنة ١٩٣٦م، إذ كان الموقف يتطلب حلا سريعا من وجهة نظر الطرفين.

حينئذ بدأت المفاوضات، وكان المناخ السياسى فى مصر كالآتى:

كانت وزارة الوفد قد تولت الحكم بعد انتخابات جرت فى عهد وزارة على ماهر وفازت فيها بأغلبية ساحقة، والواقع أن «النحاس باشا» كان قد صمم قبيل تولى وزارته على رفض فكرة أن تتولى وزارة ائتلافية الحكم، فقد كان يرى أنه صاحب الحق فى الانفراد بالحكم؛ لأنه كان مقتنعا أنه صاحب أكثرية إذا ما أجريت انتخابات، وقد فسر موقفه فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥م حين قال: «إن الحكومة الدستورية المستندة إلى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى»(١).

كان «النحاس باشا» مقتنعا بموقفه إلى الحد الذى لم يجعله يرتب عليه ما كان يمكن أن يحدث من آثار معاكسة لخطأ فى حساباته، وعلى ذلك فقد خلق موقفه هذا والذى كان مصمما عليه منذ سنة ١٩٣١م أن تضادت ردود الفعل لدى الأطراف المصرية الأخرى معه، فقد تزعم فريق من زعماء الأحرار الدستوريين فكرة إقصاء الوفد عن وزارة ائتلافية يمكن تشكيلها وتعمل بسياسة معلنة، وعرضت هذه الفكرة على «لامبسون» وتكرر معه الحديث أكثر من مرة، لدرجة أن عرض عليه إمكانية استقالة وزارة «توفيق نسيم» فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦م، وتولى

(1) F. O. 407, 219, Lampson to Eden, Jan 24, 1936, No. 74, See Also,

محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ١، ص٣٨٥ - ٣٨٦.

«على ماهر» مع تركه الباب مفتوحا «للنحاس» فربما يغير رأيه وينضم إلى تلك الوزارة لبدء المفاوضات، ولكن الانتخابات حسمت ذلك الموقف كله وتولت الوزارة الوفدية[1].

إذن فتقرير الحال يوضح أن الوزارة الوفدية قد تولت بناء على انتخابات عامة، ومن جهة أخرى كان فريق من الدستوريين يسعى إلى إقصاء الوفديين عن الحكم، وهو ما كان سيتم ما لم ينل الوفد تأييد الأمة، كما أن «على ماهر» كان قد تولى الوزارة وتمت أعمال الجبهة الوطنية فى عهده ولكنه لم يستمر فى الوزارة إلا شهورا قليلة، وقد كان على استعداد أن يستمر بها فى حالة فشل الوفديين أيضا فى الانتخابات، ولا بد أن هذه المواقف قد كونت لدى كل طرف من أطراف تلك الأحداث رؤى ومواقف كلٌّ تجاه الآخر.

أما بريطانيا ـ وكما سبق القول ـ فقد كانت ترى أن يسود الهدوء الأوضاع الداخلية فى مصر، سواء فى القصر أو بين الأحزاب أو بين طبقات الشعب، ولكنها ومع ذلك لم تكن تنوى أن تدفع ثمنا باهظا فى مقابل تلك السياسة، ولا بد أيضا أنها تحفظت مع سلوك السياسيين فى مصر قبيل المعاهدة وفيما بينهم، لحين استخدامه فى وقت مناسب.

وبعد كثير من الإجراءات والمعاناة تم التوقيع على المعاهدة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م، ولعلى أستطيع أن أعرض لموادها للوصول إلى ما حققته تلك المعاهدة لكلا الجانبين المصرى والبريطانى، وسوف أركز بصفة أساسية على الجوانب العسكرية التى وردت سواء فى مذكرات تمهيدية سبقت توقيع المعاهدة أو

(1) Ibid, p. 14., See Also,

أحمد زكريا، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢م، ط١، ص٣٩٢، القاهرة ١٩٨٢م.

فى مــواد تلك المعاهدة، مــع بعض المواد الأخرى والتى ســيكون لهــا ارتباط بهــا وتساعد فى تفسيرها.

بدأت جلسات العمل فى ٩ مارس سنة ١٩٣٦م، وبحضور جميع الأعضاء، واتفق الطرفان على أن المعاهدة المراد إبرامها كل لا يتـجزأ، وبالتالى تخضع صحة أى اقتــراح متفق عليــه لتمام الاتفــاق على جميــع النقاط، كمــا أن كل فريق من الفريقين له الحق فى أن يحــتفظ بكامل حريتــه بالنسبة للجزء الذى يتـفق عليه من مشروع المعاهدة إذا لم يصلا إلى الاتفاق على الجزء الباقى.

ثم قدم الفريق البريطانى مذكرة ـ مع بداية المحادثات العسكرية ـ طالب فيها ببقاء القــوات العسكرية فى القطر المصرى وبدون تحديد لمكان أو عــدد حتى يتسنى للجيش المصرى أن يستكمل معداته، وحينئذ ينظر الفريقان فى التحديد. ولما رُفض هذا الاقتراح عدل الإنجـليز مطالبهم لتكون تلك القوات برية وجوية مـتمركزة فى منطقة قناة الســويس وفى الإسكندرية وعلى الحدود الغربية لمصــر، كما يكون لهم ميناء بحرى فى مصر، ويكون الطيران من غير قيد ولا شرط، ورفض هذا الطلب أيضا من الجانب المصرى(١).

وفى ٢٦ أغــسطس أبرمت المعاهدة، وكــانت المواد (١) و(٤) إلى (٨) على وجه التحديد تحوى الآتى:

نصت المادة (١) على إنهــاء احتلال مصــر عــسكريا، والمادة (٤) على عــقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض مــنها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما، والمادة (٥) على تعهــد كل من الطرفين بألا يتخذ فى علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، وألا يبرم معاهدات تتعارض مع أحكام المعاهدة.

---

(١) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، جـ١، ص٢٨٤، القاهرة ١٩٥٢م.

وفى المادة (٧) «إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة (٦) فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بنجدته بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة (١٠) الآتى ذكرها، «وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات»، وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لهـا أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة»[١].

وتنص الفقرة التالية من المادة (٨) على أنه «إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحددة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة»[٢].

كما توضح المذكرة الثالثة المرسلة من «مصطفى النحاس» إلى المستر «أنتونى إيدن» والمحررة فى لندن بتاريخ ٢٦ أغسطس «أولا: أن يُسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى، وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له،

---

(١) راشد البراوى، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، جـ١، ص١٥٤، القاهرة ١٩٥٢م.

(2) Schonfield Hugh J., Suez Canal in Peace and War, 2nd Edition, p. 190, London 1969.

وثانيا: نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران وتنوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم، فإنها قد اعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور[1].

واضح من المواد السابق عرضها أنها نصت على بداية عهد من الصداقة والود والتعاون يحققه التحالف، كما نُص على انتهاء الاحتلال فى مصر، ونصت كذلك على أن يوضع فى الأراضى المصرية بجوار القناة قوات بريطانية لتعاون القوات المصرية فى حماية حرية الملاحة فى القنال إلى حين يصبح الجيش المصرى فى الحالة التى تمكنه بمفرده من تحقيق تلك المهمة مع تقديم كافة المساعدات والتسهيلات داخل الأراضى المصرية لتلك القوات ولبريطانيا على العموم، ولكن إلى أى حد انطبق النص مع الواقع.

فهل انتهى الاحتلال فعلا؟، وإذا تجاوزنا عن إصرار بريطانيا على وجود قوات لها فى مصر تمشيا مع الموقف الدولى حينئذ لحين يصبح الجيش المصرى فى حالة تمكنه من الدفاع عن القناة فهل قامت فعلا أو ساعدت حتى مى تقوية ذلك الجيش ليصبح أهلا لتلك المهمة، ثم ومن جانب آخر ما هى تلك التسهيلات والمساعدات المطلوبة فى المادة (٧) إذ ربما لو خرجت تلك المساعدات والتسهيلات عن قدرة الجانب المصرى لأصبحت عائقا أمام تنمية قدراته.

يرى بعض الباحثين، أن النية لدى بريطانيا كانت وفيما يبدو متجهة لاتخاذ مصر قاعدة عسكرية لها فى الشرق الأدنى لإصرارها فى بداية المحادثات العسكرية

(١) عبد الوهاب بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦ ـ ١٩٤٧م، ط١، ص١٢١، القاهرة ١٩٨٢م.

على عدم تحديد مكان أو عدد أو مدة زمنية للقوات البريطانية، وأن يكون لتلك القوات حق الدفاع الأبدى عن مصر والقناة، ثم عدلوا طلباتهم على أساس تمركز قواتهم فى منطقة الإسكندرية والقناة والصحراء الغربية، واستقر الوضع فى النهاية على ما أقرته المعاهدة من زيادة لحجم تلك القوات فى وقت السلم، وزيادة مساحة القاعدة البريطانية فى منطقة القناة، كما تحول مركز قيادة الأسطول البريطانى قبيل المعاهدة من مالطة إلى الإسكندرية وظل كذلك طوال سنوات الحرب العالمية الثانية، ثم ربطوا مناطق التمركز تلك بالطرق التى طلبوها فى المعاهدة[1].

وقد نصت المادة (٨) على بقاء تلك القوات فى مصر إلى حين يصبح الجيش المصرى فى الحالة التى تؤهله للدفاع عن القناة، ومن المذكرة الثالثة المرسلة من «مصطفى النحاس» إلى «أنتونى إيدن» يتضح أن عملية تطوير الجيش المصرى وتدريبه تقع بشكل أساسى على مصر مع الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية فى استكمال تدريب الجيش المصرى وسلاح الطيران.

كانت حكومة الوفد جادة فى تنفيذ بنود المعاهدة وفى بناء الجيش المصرى، أما الدور الذى تحدد للبعثة العسكرية البريطانية من واقع المعاهدة وهو تدريب الجيش وسلاح الطيران المصرى فيمكننا متابعته وتقييمه من واقع تعليمات مجلس الجيش البريطانى الصادرة لرئيس البعثة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧م ومن واقع ما نفذ من هذه التعليمات[2].

يوضح نص البند ثلاثة من هذه التعليمات «أن سياسة حكومة صاحب الجلالة هى أن القوات المصرية سوف تتطور إلى قوات حديثة فعالة قادرة على التعاون مع القوات البريطانية فى الدفاع عن مصر، وهدف البعثة هو تحقيق هذه

(١) محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، ص١٨ ـ ٢٠.

(٢) مرجع سابق، عبد الوهاب بكر، ص١٢٣.

السياسة، وستنفذ البعثة دورا استشاريا خالصا، ولن يعطى الضباط المكونون لها أية قيادة فعلية إلا إذا رغبت الحكومة المصرية، ولن تمارس البعثة إشرافا مباشرا على الإمدادات بالأسلحة والذخيرة والمعدات إلى الجيش المصرى»[1].

كما أن نص البند الثامن يوضح أنه على رئيس البعثة أن يرفع تقرير ربع سنوى إلى وزارة الحرب البريطانية عن الجيش المصرى[*].

غير أنه يتضح أن الجيش المصرى كان عاجزا إلا عن تنفيذ مهام محددة ومحدودة، فقد تركز تدريبه فى مستويات معينة لتخصصات معينة، وأما تسليحه فقد كان متمشيا مع حجم وحداته ومع ما تحصلت عليه من تدريب، ومثل ما كان عليه مستوى الجيش كان مستوى سلاح الطيران، وبالتالى فإن مسألة حماية الملاحة فى القناة وفى الظروف القائمة حينئذ كانت خارج إمكانيات الجيش والطيران المصرى.

ولما كانت المادة (٨) من المعاهدة تقرر بقاء قوات بريطانية فى نقاط على قناة السويس لحين يصبح الجيش فى حالة تؤهله لحماية الملاحة فى القناة، ولما كانت الإجراءات السابقة للتطوير لم ترتق بمستوى الجيش لتحقيق هذه المهمة، فقد عنى هذا بقاء القوات البريطانية فى مصر لأطول فترة ممكنة، وخاصة أن إجراءات التطوير لم تؤدِّ إلى تصاعد فى المستوى التدريبى، وإنما أصبحت القوات المصرية فى حالة سيئة جدا، وهو ما أقره آخر رئيس للبعثة العسكرية البريطانية سنة ١٩٤٧م فى آخر تقرير له[2].

---

(١) نفس المرجع، ص١٢٣.

(*) كانت هناك صلة بين رئيس البعثة والسفير البريطانى تفرض عليه أن يلتمس مشورته فيما يتعلق بالأمور السياسية، كما أن عليه أن يطلعه وبالتوازى مع تقريره الربع سنوى على وجه التحديد على صفات وطبائع قيادات الجيش.

(٢) نفس المرجع، ص٢٥٢.

يتبين مما سبق عرضه من البنود العسكرية للمعاهدة أن بريطانيا عملت على أن تبقى قواتها العسكرية فى مصر لأطول فترة ممكنة، كما أنه لم يكن منتظرا أن يتطور الجيش المصرى إلى حالة أفضل مما كان عليها، وخصوصا بعد أن طلبت بريطانيا من مصر وبأساليب لا تسمح بالاختيار دخول بعض من وحداته فى العمليات الدائرة على المسرح المصرى أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أرهق قواته وتركها قليلة المعدات والأسلحة الصالحة للعمليات، كما أن بريطانيا رفضت حينئذ أن تعوض تلك الأسلحة والمعدات على أساس أن الجانب المصرى لن يستطيع سداد ثمنها بسبب ديونه الكبيرة فى هذا المجال.

وإذا كان الوضع بالصورة التى سبق إيضاحها، فهل انتهى الاحتلال العسكرى لمصر فعلا، يرى مؤلف كتاب «المعاهدة المصرية الإنجليزية» وهو معاصر لتوقيع المعاهدة، أن الاحتلال العسكرى لمصر قد انتهى بتحديد الأغراض والقيود التى تم الاتفاق عليها فى المادة (٨)، لكن المادة (٧) قد أفرغت الاتفاق على تلك القيود والأغراض من مضمونه، إذ إنها وبناء عليها سمح للقوات البريطانية برية وجوية وربما بحرية - والمنصوص عليها فى المعاهدة - بالانتشار فى أجواء وأراضى مصر كلها تقريبا بغرض التدريب دون قيود واضحة، وبالتوازى ومع انتفاء الشرط الذى حددته بريطانيا لخروج قواتها من مصر، يصبح الاحتلال باقيا، بل خطط لأن يكون لفترة طويلة[١].

---

(١) محمود سليمان الغنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، ص٤٥، أيضا،

- يمكن أن يتم التدريب فى مناطق معينة ويجهز فيها ما يسمى «بخطوط فتح» ويكون محتمل أن يتم فى مواجهة خطوط الفتح هذه اختراق حقيقى للعدو، ولذا فإننى أرجح أن مناطق التدريب المحددة فى المعاهدة قد اختيرت بناء على أفكار تكتيكية مسبقة لاحتمال حدوث عمليات قتالية فى مواجهتها، وبالتالى فقيمتها تعادل قيمة النقط الموجودة للقوات البريطانية على القناة، واعتمد أيضا فى هذا على ما تقره أسس فن الحرب وخاصة بين الجيوش الغربية، فهى تدين لتلك الأساليب خاصة بالتزام تطبيقى حاد.

وعلى نفس الأساس النظرى القانونى يمكـن أن تعتبر مصر قد استقلت بعد المعاهدة، ولكن الواقع العملى قد ألغى هذا الاستقلال، فلم يكن التمثيل السياسى لمصر دوليا بلا قيود أو قائما على إطلاقه، كـما أن تواجد مصر فى عصبة الأمم لم يكن مؤثرا.

إذن مـاذا حقـقت المعاهدة لمصـر، قد تكون نجـحت فى إلغاء الامـتيـازات الأجنبية مع إعطاء فترة من السماح لتصفية باقى مخلفاتها فى مصر، وأما ما رددته بعض المصادر حول سماح المعاهدة بعضوية مصر فى عصبة الأمم، والسماح بتمثيل مصـر السياسى، فـقد كفلت بعـض المواد مثل المادة (٣، و٩، و١١، و١٦) من واقع صيـاغتها ومع مـا توافر من مكانة قوية لبريطانيـا داخل عصبة الأمم حـينئذ بإمكانية تمييع مضمونها، وهو ما كان يحدث بالفعل وأقرته الأحداث.

وأما مـا تحقق لبريطانيـا من المعاهدة، فهى أهداف، رأتهـا مناسبة لمصالحـها ومنذ زمن بعيد ولكن بعد المعاهدة تحـققت هذه الأهداف قانونيا ومع أسلوب يتسم بالود والتعاون بعكس ما كان يتم قبل المعاهدة[1].

الصداقة والتعاون الودى وحقوق مصر:

لكن كيف اتفق وتحقق الود والصداقة والتعاون مع أسلوب وأهداف تبين أنها تعنى التعارض ومصلحة مصر، هذا هو ما سنعرضه فى الصفحات التالية، وهو ما ستشمـله الفترة ما بين سنة ١٩٣٧م وسنة ١٩٥١م، ولكن سأوضحـه فى فترتين، الفترة الأولى من سنة ١٩٣٧م إلى سنة ١٩٤٦م والفترة الثانية من سنة ١٩٤٦م إلى سنة ١٩٥١م.

تنازعت سياسة الحكومـة الوفدية حيال تنفيذ المعاهدة صـورتين متناقضتين؛ الأولى كانت التحالف على الأساس الذى أرسته المعاهدة، أما الثانية فكانت التنافر

(1) F. O. 407, 221, Lampson to Eden, May 20, 1937, No. 656.

الطبيعى مع استدامة السيطرة البريطانية، وقد استمرت هاتان الصورتان منذ إبرام المعاهدة وحتى تولى الملك فاروق حقوقه الدستورية فى يوليو سنة ١٩٣٧م، وكانت صورة التنافر هي الغالبة على صورة التحالف طوال تلك الفترة.

ورغم أن حكومة الوفد اتخذت في السنة الأولى من حكمها بعد المعاهدة موقفا كان فى أغلب الأحوال مناقضا للتحالف مع بريطانيا، إلا أنه كان من رأى السير «مايلز لامبسون» أنها أنسب الحكومات حينئذ، وقد ذكر للمستر «أنتونى إيدن» الأسباب التى دعته إلى إبداء هذا الرأى، فأوضح أن الحكومة الوفدية لم تفكر فى التحالف مع إيطاليا بشكل جدى، كما أنها لم تتأثر بالنفوذ الألمانى، بعكس ما كان يمكن أن تسببه حكومة يعينها القصر ومتحدة الأهداف معه، وقد كانت أهداف وميول القصر حينئذ متجهة إلى ألمانيا وإيطاليا وإلى إحياء فكرة الأمة الإسلامية بما كان سيسبب متاعبا لبريطانيا أكثر مما كان سيسببها الوفد[1].

على العموم فقد تحولت سياسة الحكومة الوفدية وبعد عودة «النحاس باشا» من مؤتمر مونترو إلى سياسة أساسها التحالف لتنفيذ المعاهدة وإلى الحد الذى دعا السير «مايلز لامبسون» إلى إبداء رضائه التام عن الوفد، بل أوضح فى رسالته إلى المستر «أنتونى إيدن» والمرسلة فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٧م «أن النحاس باشا أظهر ميلا متزايدا للرجوع إلينا التماسا للنصيحة بمحض اختياره، وقد أخبرنى أنه يعتزم وبعد تولى الملك سلطته الدستورية أن يُدخل بعض التغييرات، وقد فهمت أنه سيقصى النقراشي باشا وصفوت باشا وغالب باشا وعلى فهمى باشا»[2].

---

(1) F. O. 407, Cairo to F. O., March 13, No. 249, See also, F. O. 407, Lampson to Halifax, 19 Feb., 1937, No. 25.

(٢) محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، ص٢٦ ـ ٢٨.

ولكن ما الدافع إلى هذا التحول من تناقض إلى تحالف، يتضح من موقف القوى المعارضة من خصوم الوفد أنها بدأت فى انتقاد السياسة الإدارية للحكومة وهو ما أيده بعض من الوزراء داخل الحكومة الوفدية، بل وتطور الأمر إلى حد الاتهامات العلنية، والصدامات الدموية، وذلك فى الوقت الذى بدأ «على ماهر» فى إبراز زعامة الملك فاروق على المسرح السياسى على أن أهم هذه الأحداث هو الانشقاق الخطير الذى حدث بين صفوف الوفد وخاصة بعد إقصاء مجموعة من الوزراء عند تأليف الوزارة الوفدية الثانية، كل ذلك مجتمعا لا بد وأنه دفع الحكومة الوفدية إلى اتخاذ موقف التحالف لضمان تأييد الجانب البريطانى لها، بل والاستمرار فيه.

لكن ماذا كان رد فعل القصر وأحزاب الأقلية والمعارضة، أولا وفيما يبدو استهوت الملك الشاب فكرة أن يضطلع بدور بارز فى الحياة السياسية، وهو ما أعده لها وهيأها له «على ماهر باشا»، وعلى ذلك وكرد فعل طبيعى كان لا بد أن يحدث تنافر بين القوى السياسية البارزة على الساحة المصرية ممثلة فى الوفد وبين الملك، وثانيا ولما كان «للنحاس باشا» من موقف مضاد قبيل المعاهدة تجاه أية قوى سياسية غير الوفد فقد كان رد الفعل الطبيعى أن تكون هذه القوى على خلاف معه، وإن كانت قد أرجعت هذا الخلاف وكما حددت إلى سوء الوضع الإدارى الذى سببته الحكومة الوفدية، وبعد الاتهامات العلنية، والصدامات العنيفة، تم تعيين «على ماهر» رئيسا للديوان الملكى، وهو ما حدد موقف القصر بوضوح تجاه الوفد.

ولقد حاول الجانب البريطانى التوفيق ما بين القصر والوفد، بل تطور الأمر إلى التفكير فى إمكانية خلع الملك فاروق، ولم يتم هذا أو ذاك، ثم حاول الجانب البريطانى التوفيق بصورة أخرى، فطالبوا زعيم الوفد بتوسيع قاعدة الوزارة الوفدية

بضم «أحمد ماهر والشمسى باشا» وهو ما تم رفضه من جانبهم، غير أن الموقف المفاجئ ولما انتهى الأمر بإقالة الوزارة الوفدية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧م، هو وقوف السفارة البريطانية موقف المتفرج من هذه الإقالة[1].

عند هذا الحد يمكن تلخيص الأحداث السابقة ومنذ تولى الوزارة الوفدية وحتى إقالتها فى الآتى: اتباع سياسة من التناقض ثم التحالف مع أحكام المعاهدة، وكانت الحكومة المصرية تنتهج مسلك التناقض ومن خلفها قاعدة شعبية قوية وفى مواجهة أفراد أو أحزاب أقلية فى غياب الملك الشاب، وأما فى الحالة الثانية وهى التحالف فقد اختلف الموقف إذ كانت الحكومة الوفدية تعمل وقد بدأ الملك الشاب خطا بدايته محاولة الظهور على المسرح السياسى ونهايته إعلانه العداء الصريح للوفد، بالإضافة إلى تجريح خصوم الوفد له، والانشقاق الذى حدث من داخل الوفد ذاته، وبما أدى إلى إقالة تلك الحكومة فى النهاية[*].

وقفت السفارة البريطانية ـ كما سبق القول ـ موقف المتفرج من هذه الإقالة، رغم أنها ومن رسائل لامبسون المتتالية للمستر إيدن، ومن مواقفها المعلنة وغير المعلنة وقفت إلى جوار الحكومة الوفدية وحتى إقالتها، فما هو التفسير الحقيقى لهذا الموقف؟.

ربما لو استعرضنا وجهات نظر ودور الجانب البريطانى لاستطعنا أن نوضح موقف السفارة هذا، بل ربما نصل إلى تفسير يطمئن إليه للأحداث المتعلقة بالإقالة، فتوضح رسائل السير «مايلز لامبسون» للمستر «أنتونى إيدن» أنه قد

(1) F. O. 407, 221, Lampson to Eden, Dec. 30, 1937, No. 751 and 752.

(*) طالبت حكومة النحاس حينئذ بتعيين وزير للقصر يكون خاضعا فى عمله لا للملك ولكن لمجلس الوزراء والبرلمان، علما بأنه كانت تتبع القصر بطريقة شبه رسمية وزارات ومصالح كاملة كوزارتى الخارجية والدفاع، والمعاهد الدينية، وهو أمر فسره «طارق البشرى» فى كتابه «الحركة السياسية فى مصر» على أنه محاولة من الحكومة الوفدية لمد نفوذها داخل القصر.

أوضح لمجلس الأوصياء فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦م أن نفوذ بريطانيا لن يقل فى مصر بل يجب أن يزيد إلا أن الطريقة ستختلف لتحقيق هذا النفوذ إذ سيكون أساس تحقيقها التفاهم الودى، كما أن أى حكومة مصرية لن تكترث بنصح السفير البريطانى وتفقد ثقته، يجب ألا تأمل فى الاستمرار فى الحكم طويلا، ولا بد أن مجلس الأوصياء ثم الملك من بعد وعلى ماهر قد استوعبوا هذه الحقائق بل واستغلوها جيدا.

ورغم محاولة استقلال حكومة الوفد عن النفوذ والسيطرة البريطانية وبالتالى تباعدها عن نصح السفير فقد رأى أن الوقت لم يحن للعمل على التخلص من تلك الحكومة لأنها كانت من أنسب الموجودين.

ومن جانب آخر لعل القصر وعلى ماهر والمعارضة والمستقلين قد أسهموا بطريق مباشر أو غير مباشر فى زعزعة موقف تلك الحكومة من واقع التجريح الموجه لسياستها الإدارية ومن واقع توفير مناخ من العداء بين الملك والنحاس بما دفع الحكومة الوفدية لتغيير سياستها تجاه الجانب البريطانى بل والعمل بنصحه، فكان من ردود الفعل أن انشق الوفديون على أنفسهم، حينئذ بدت الحكومة الوفدية فى موقف الضعف لعلاقتها السيئة بالملك والأحزاب ثم للأحداث الفوضوية التى حدثت حينئذ، ولا بد أن تلك الحالة قد دفعت بالحكومة البريطانية إلى إعطاء الأذن بالتخلى عن الحكومة الوفدية.

كان أكثر ما يهم الحكومة البريطانية وفى الواقع هدوء واستقرار الجبهة المصرية، أما عن تلك الأحداث من جانب ومن جانب آخر عدم استعداد السفير البريطانى للدخول فى اختبار للقوى مع ملك شاب حديث عهد بالحكم. فلا بد أنها رأت أن التغيير ربما يحدث وضعا مستقرا، وعلى ذلك فقد تركت الحكومة الوفدية لإقالتها وانتظرت باقى الأحداث، ومن المهم أنها لم ترغم أحدا على ما

جرى وإنما بذلت نصحا هنا أو نصحا هناك، واتخذت موقفا سلبيا هنا أو موقفا سلبيا هناك، وتركت القوى المصرية لإتمام تلك الأحداث بنفسها، لكن هذه النصائح وتلك المواقف كانت على ما يبدو لى عاملا حيويا فى تحريك الأحداث إلى النهاية التى وصلت إليها.

لكن هل استمرت بريطانيا فى معالجة علاقاتها بمصر بهذا الهدوء، الواقع أن الفترة التالية وبعد إقالة الوزارة الوفدية قد شهدت تحولا تدريجيا من علاقات التفاهم الودى إلى حد الإنذار المسلح فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م، وهو تاريخ تعيين الوزارة الوفدية مرة أخرى، ويبدو أن أحداث تلك الفترة قد ساهمت فى هذا التحول وإلى هذا الحد.

إذ إنه ومع تهديد هتلر بالتدخل المسلح فى تشيكوسلوفاكيا فى سبتمبر سنة ١٩٣٨م بدأ الجانب البريطانى ينظر إلى التحالف مع مصر على أنه يعنى دخولها الحرب إلى جوار بريطانيا حينما تبدأ، وقوّى هذا الاتجاه حينما احتلت القوات الألمانية تشيكوسلوفاكيا فى مارس سنة ١٩٣٩م، وحشدت إيطاليا قواتها فى ليبيا.

اختلفت ردود الفعل على الجانب المصرى حيال التزامات مصر تجاه بريطانيا، فمنهم من رأى إيفاء مصر بالتزاماتها وأن يشمل ذلك دخولها الحرب، ومنهم من رأى التزام الحياد مع الحد من التزامات المعاهدة، والبعض رأى أن تفى مصر بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة ولا تزيد على ذلك، ولكن كان هناك اتجاه عام وهو قيام مصر بالدفاع عن نفسها لو وقع اعتداء على أراضيها مع قبول مساعدة حليفتها، وعلى العموم فقد كوّن الاختلاف على الالتزامات انقساما بين صفوف القوى السياسية المصرية.

لم يشهد عهد وزارة «محمد محمود» تحولا ملحوظا فى العلاقات، لكن التحول بدأ فى عهد وزارة «على ماهر»، وخاصة أنه لم يكن قد تم الموافقة على

إعلان الحرب من جانب مصر ضد ألمانيا، كما أن افتقاد الثقة من جانب «لامبسون» فى «على ماهر» والشك فى سياسته نحو الجيش المصرى والبعثة العسكرية البريطانية بالإضافة لتصريحاته التى كان يعنى بها إحراج لامبسون، وكذلك ميوله الواضحة تجاه ألمانيا وإيطاليا، ثم اتخاذه خطا سياسيا يعنى تحول مصر من الحالة الدفاعية إلى حالة اللاحرب، وخاصة بعد إعلان موسولينى الحرب فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠م، ووقوف أطراف التيار الليبرالى فى مصر ضده ورغبتهم فى التخلص منه، كل ذلك كان مؤشرا بإيذان استقالته، وفى نفس الوقت بداية التحول فى هذه العلاقات(*).

ومن جانب آخر فإن تأييد القصر لتلك الوزارة وما تلاها من وزارات حتى فبراير ١٩٤٢م، واتجاهه الواضح لإيطاليا، والإعلان المفاجئ للملك بأنه فى جانب الرأى القائل بعدم دخول الحرب، كل ذلك وما كان يعنيه أيضا من تحدٍّ للسفير البريطانى فى مصر ،مخالفة نصحه، أدى إلى تأزم العلاقات[1].

ولا بد أن سياسة حكومة على ماهر فى تنفيذ برنامج إصلاحى عنى بالأوضاع الاجتماعية فى مصر وما قد يسببه ذلك من فقد لشعبية الوفد، حيث إنه كانت قد سادت آراء بأن الوفد لم يكن يعنى إلا بالقضية الوطنية فقط، ومن ثم فَقَدْ فَقَدَ الأسباب لوجوده بعد إبرام المعاهدة، ذلك لا بد دفع بالوفد إلى التقرب للجانب البريطانى، هذا مع عدم فقدان الوفد لشعبيته كما كان متوقعا لها بعد

(*) كانت جهود كل من «صالح حرب» كوزير للدفاع و«عزيز المصرى» كرئيس لأركان الجيش وما نتج عنها - كما يقول لامبسون - من إضعاف الثقة فى بريطانيا كقوة عسكرية وإضعاف نفوذ البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى، كذلك تكوين الجيش المرابط خارج نطاق وزارة الدفاع قد اضعفت ثقة لامبسون فى على ماهر، وخاصة أنه كان مؤيدا لصالح حرب وعزيز المصرى ثم عبد الرحمن عزام، ومن الجدير أنه لو كان قد كتب النجاح لاعداد الجيش المرابط بل وإعداد طلبة المدارس والجامعات كقوات تعطيلية فى حرب فدائية لكانت ذات أثر بعيد فى مقاومة الإنجليز، وهو ما كان مؤشرا خطيرا أمام لامبسون.

(1) F.O. 407, 224, Lampson to Halifax, June 5, 1940, No. 401 and 447, and 491.

الانشقاق الوفدى في منتصف سنة ١٩٣٧م، ولم يهمل الجانب البريطاني ذلك التقارب فقد كان من رأيه دائما تولى حكومة أغلبية تكون قادرة على السيطرة على القاعدة العريضة من الشعب وتضمن لبريطانيا مصالحها في مصر ووضعها العسكرى[١].

والحقيقة أن بريطانيا كانت قد أعدت خطة لخلع «على ماهر» كان من ضمنها إمكانية مساعدة «النحاس» على تولى الحكم، ولكن مع عناد القصر ولجوئه للمناورات ومع إصرار «النحاس» على تشكيل وزارة محايدة رفض فكرتها زعماء الأحزاب فقد أعطى الملك الفرصة لتوجيه لطمة أخرى للامبسون، وتأخر الصدام على مدى وزارتين والذى كان لا بد منه بين لامبسون وملك مصر[٢].

وفى هذا الوقت حدث تحول في الرأى لدى البريطانيين في مصر سياسيين وعسكريين نحو إعلان مصر الحرب، وبالتالى فقد وُجِدَ أنه «لا قيمة للضغط على مصر للتحول إلى دولة محاربة»، وأصبحت تلك سياسة ثابتة للحكومة البريطانية في مصر حتى إعلان «أحمد ماهر» رئيس الوزراء المصرى الحرب على المحور في فبراير سنة ١٩٤٥م[٣].

على الناحية الأخرى كان الجانب المصرى يسعى إيجابيا إلى تطوير العمل بمبدأ «تجنيب مصر ويلات الحرب»، وفى نفس الوقت كان على هذا الجانب بذل أقصى الجهود في تأمين الجبهة الداخلية لحماية مؤخرات القوات البريطانية التى كانت تواجه موقفا حرجا حيال قوات روميل المتقدمة بثبات في الجبهة الغربية لمصر.

---

(1) F.O. 407, 14998, Lampson to Samuel Hoare, Aug 1, 1935, No. 881.

(2) F.O. 407, 224, Lampson to Halifax, June 11, 1940, No. 491, and No. 530.

(٣) محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، ص٢٤٢.

كان من أهم مظاهر عـملية التأمين تـلك ومن وجهة نظر الجـانب البريطانى وجود أجـهزة حكم موالية ومتعاونة، وهو ما لـم تره بريطانيا متوافـرا، حيث إن الحكومـة القـائمة حـينئـذ لم تكن تملك مسـاندة برلمانيـة أو شعـبيـة ـ وفى رأى لامبسون ـ هو ما مكن القصر من دفعها للاستقالة.

وعلى ذلك ومع الظروف الدولية السـائدة، ومع نوع الوزارة التى كان يمكن أن تحكم فى هذه الظروف وكما حددها لامبسون، ومع استمرار التحدى من القصر للسفير البريطانى، استخـدمت القوات المسلحة من جانب بريطانيا فى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م والتى تم على أساسـها فرض حكومـة رأسها «النحـاس»، وكان هذا الحادث وبلا تعليق مطولا يعنى إهانة واضحة وجهت إلى جميع المصريين[1].

وطوال وجـود الحكومة الوفـدية فى الحكم أعـوام ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤م ومع زوال خطر قوات المحور عن مصـر، بل عن دول أوربا، بدأت تلك الحكومة تتخذ الإجراءات لترسيخ وجودها فى الحكم مع إغـفال بعض جوانب تحقيق أمن البلاد، وكان الملك قـد حاول إقالة «الـنحاس» سنة ١٩٤٣م، لكن الجانب البـريطانى منع تنفيذ هذه العملية، إلا أنه وبعد الحـالة التى وصلت إليها تلك الحكومة تخلّى عنها فـارع الملك بإقالتها فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م.

بعد إقالة وزارة النحاس بدأ الملك فى العمل على زيادة نفوذه السياسى فبعد أن كانت تتبع القصـر بصورة شبه رسمية عدد من الوزارات، فـقد حاول مد نفوذه السياسى بحـيث يشمل الوزارة كلها مع الإشراف الفـعلى على السياسة الخـارجية والسـياسة العربية.

(1) F.O. 407, 225, Eden to Lampson, Sep 25, 1941, No. 307, Also,

كان هذا التصرف أحد حلول ثلاثة حددها الجانب البريطانى فيما لو فشل الحلان الآخران فى خلع «على ماهر» من رئاسـة الوزراء، وإن كان لم يـستخدم هـذا الحل فى سنة ١٩٤٠م، فقد تم اسـتخـدامه سنة ١٩٤٢م.

وقد اعتمد الملك في تحقيق هدفه على وزارة من أحزاب الأقلية على رأسها «أحمد ماهر»، وقد تم انتخابها في ظل الأحكام العرفية، وكانت الانتخابات التي قاطعها الوفد قد أسفرت عن فوز السعديين بـ ١٢٥ مقعدا، والدستوريين بـ ٤٧ مقعدا، والكتلة بـ ٢٩ مقعدا، والحزب الوطني ٧ مقاعد، والمستقلين ٢٩ مقعدا(*).

وحزب السعديين هو ما تكون بانسلاخ النقراشي وأحمد ماهر من الوفد بعد معاهدة ١٩٣٦م، ولما كان له من دور هام بتحالفه مع حزب الدستوريين في العمل وبمساعدة القصر على إقالة حكومة الوفد سنة ١٩٣٧م فقد كان تمثيلهما في تلك الوزارة حتميا، وأما حزب الكتلة فقد تكون بعد انسلاخ «مكرم عبيد» الساعد الأيمن لـ«مصطفى النحاس» وسكرتير حزب الوفد، ولدور هذا الحزب كان لا بد من تمثيله في تلك الوزارة مكافأة له، ومن جانب آخر كون مؤسسوه وجوها وفدية قديمة يمكن بهم مواجهة الجماهير[1].

وأما الوجه الآخر لتلك المعادلة السابقة، فقد كان حزب الدستوريين هو الممثل التقليدي لكبار ملاك الأرض، وأما السعديون فهو ممثل فئة من الرأسماليين الكبار، وكلاهما وجد في المعاهدة وما تطورت إليه الأحداث مصلحة كبيرة في التحالف من واقع مصالحهما وكذلك مسايرة لنفوذ القصر ولو بصفة مؤقتة.

على العموم ورغم مواتاة الظروف الدولية لإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات تباطأت تلك الوزارة في إلغائها وحتى ٧ أكتوبر سنة

(*) فُرضت الأحكام العرفية بواسطة «على ماهر» في عهد وزارته الثانية، ولم تكن المعاهدة تنص على شيء من هذا القبيل، ولكنه فرضها أولا لإحكام سيطرته على البلاد وخاصة مع الحرب وثانيا ربما لإرضاء الجانب البريطاني.

(١) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢م، ط٢، ص٢٠، القاهرة ١٩٨٣م.

١٩٤٥م وبعد عام من توليتها، كما صرح «أحـمد ماهر» بأنه مؤيد لسياسة بريطانيا ومنفذ لمعـاهدة سنة ١٩٣٦م، وفى ٢٤ فبراير سنـة ١٩٤٥م ألقت الوزارة بيانا فى البرلمان أعلنت فيه الحـرب على ألمانيا واليابان، وإثر إلقاء هذا البيان أغـتيل «أحمد ماهر».

حينئذ مع انتهـاء الحرب العالمية الثانية، كانت شـعوب العالم قد بدأت ترنو إلى بناء عالم جديد تسـوده الحرية والإخاء مع نبذ فكرة التسلط والاستـعمار، وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة معبرا لهذه الأمانى، فقد تضمنت نصوصه حقوق الشعوب المحبة للسلام.

ولم تكن مصر ببعيدة عن هذا الجو العـام، فخرجت الجماهير مطالبة بجلاء القوات البريطـانية، فقدم «النحاس باشـا» كزعيم للحزب الشـعبى مذكرة للسـفير البريطانى يطالب فيها بـ «الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن مصر، ووحدة مصر والسودان»، وخرجت الجماهير فى مظاهرات عامة مطالبة الحكومة بجلاء الإنجليز، والتى اتسمت ردود أفعالها بالتميع والحذر.

وفى صيف هذا العام تولى حزب العمال الحكم فى بريطانيا والذى كان أكثر تحررا ومرونة من حـزب المحافظين فى سياسته مـع المستعمرات، ومع هذا التغـيير بعثت حكومة النقراشى بمذكرة للحكومة البريطانيـة فى ٢٠ ديسمبر تطلب فيها بدء مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦م.

والواقع أن سياسة الصمت والحذر والتمـيع التى اتبعتها الحكومة المصرية مع تأجيل رد الحكومة البريطانية على تلك المذكرة أضاع على مصر فرصة كانت سانحة بعرض قضيتـها على مجلس الأمن، فقد نجحت بريطانيا وبتـميع حكومة النقراشى فى الابتعاد بمطالب المصريين عن هذا المجلس.

وجـاء رد الجانب البـريطانى على مـذكـرة ٢٠ ديسمـبـر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦م متمسكا بمعـاهدة سنة ١٩٣٦م، ومتشبثا بفكرة التـحالف، كما وضح من هذا الرد تسليم الحكومـة المصرية بمبدأ التـحالف هذا، بل أضاف الـرد أن بريطانيا تعتبر مصر ضمن مجموعة الأمم البريطانية.

كـان رد فعـل الجمـاهيـر إزاء رد الجـانب البـريطانى عنيـفا، فـقـد بدأت المظاهرات، كـما اتخذ حـزب الوفد مـوقفا مـتشـددا حيال الإنجليـز، واستـمرت المظاهرات معبرة عن غضب الجـماهير، وفى هذه الأثناء كلف الملك فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦م «صدقى» بتأليف الوزارة(*).

أما الجانب البريطانى فقد حاول احتواء الموقف، ومع بعض إجراءات التهدئة والتى لم تُجدِ، ومـع وضوح سيـاسة حكومة صـدقى، ومع تخبطه مـا بين الوفد والجانب البريطـانى، قرر هذا الجانب العمل على إزاحـة وزارته، وخاصة لما أدت إليه تصـرفاتها الدموية تجـاه الجماهير وإذكـاء ردود فعلها، وهو ما كـانت بريطانيا تسعى دائما إلى تلافيه.

والواقع أنه كان قد بدأ فى هذا الوقت ظهور عدد من التنظيمات الوطنية كان عمادها الطلبة والعمال، وهو ما سنتحدث عنه فى موضعه، والجديد أنها كانت قد بدأت تنادى بفكر جـديد تخطى حدود المطالب الـوطنية من جـلاء واستقـلال إلى مطالب شاملة سواء وطنية أو للإصلاح الاجتماعى، بدأت هذه التنظيمات فى نشر فكرها وفى قيادة المظاهرات ومعها عديد من القوى الوطنية الأخرى.

(*) من المعلوم أن «إسماعيل صدقى» كان من كبار الرأسماليين ذوى المراكز الاحتكارية والمتصلين برأس المال الأجنبى، وهو سياسى مدرب محنك، وكـان وكيلا للوزارة فى عهد «محمد سعيـد» قبل الحرب العالمية الأولى، وانضم للوفد المصرى سنة ١٩١٩م وكان أول من خرج عليه وناصـبه العداء طوال حياته، وكان وزيرا للداخليـة فى أول انقلاب دسـتورى بعـد سنة ١٩١٩م، ومـارس أول تزييف للانتخـابات، رأس الحكومة سنة ١٩٣٠م، وواجه الحركة الوطنيـة بالحديد والنار، وألغى دستور ١٩٢٣م، ومكن للملك من دستور جديد.

على العموم فقد بدأت المفـاوضات فى ٢ أبريل بين «صدقى» و«بيفن» وزير خارجية بريطانيا، وتمخضت عن إعلان للحكومة البريطانية بإمكانية سحب القوات البريطانية من مصر مقابل إبرام محـالفة، وإمكانية عودة تلك القوات إلى مصر فى حالة الحـرب أو خطرها الوشيك، كمـا يتم الجلاء على مراحل، واعتـرض حزب المحافظين البريطانى على هذا التساهل، ولكن اعـتراض وغضب الشعب كان أقوى إزاء هذا التحـايل، كمـا أصدرت الأحزاب والهيئات السـياسيـة المختلفـة بيانات مـستنكرة هذا البيان.

وفى يونيو تحـقق قدر من الاقـتراب بين الطرفين على أسـاس أن تكون مدة جـلاء القوات البـريطانية فى غـضون ثلاث سـنوات مع الأخذ بنظام لجنة الدفـاع المشترك، وهو ما وافقت عليه حكومة صدقى، ولكن المنظمات الشعبية خرجت فى مظاهرات قـوبلت بعنف من جانـب حكومتـه، وبدأت حوادث العنف توجـه إلى الإنجليز فى مصـر، وبدأت بريطانيا فى فقد الثـقة فى صدقى، كمـا سبق القول، وتوقفـت المفاوضات لحين تـواجد شخص قـوى يمكنه تولى زمام المـوقف، وقدم صدقى استقالته فى ٢٨ سبتمبر.

كلف الملك «شريف صبرى» بتشكيل الوزارة حينئذ ولكنه اعتذر عن تأليفها، وعاد «إسـماعيل صـدقى» إليها، وبمزيد من تصـرفاته فـقد ثقة الجـانب البريطانى بدرجة أكبر، وبمزيد من قـراراته الدموية ضد الشعب وباعتراض سبـعة من أعضاء وفد المفاوضة على جوانب البيـان البريطانى الثلاثة تم حل هذا الوفد، وبدأ الجانب البريطانى فى إحراج «صدقى»، وبدأ «صدقى» حـينئذ فى التداعى. وتحطم مشروع صدقى - بيفين، وكـان ذلك انفراجا لكفاح شعب من أجل استـقلاله، وكان بداية لطريق سار فيه الشعب وانتهى بهذا الاستقلال.

القوى الدولية والقوى الشعبية:

وإذا كان الشعب المصرى قد بدأ يتلمس طريقه بجدية إلى الاستقلال الحقيقى الكامل حينئذ وهو ما غير نظرة بريطانيا للأمور، فقد كانت البداية الحقيقية لهذا الطريق بتطلعه إلى أحوال شعوب العالم، وخاصة مع زيادة المعاناة لفئاته بعد الحرب العالمية الثانية فقد تحررت بعض الشعوب ونالت الأخرى حقوقها والذى كان من بين أسبابه ظهور قوى جديدة على خريطة العالم أسهمت فى هذه التغييرات، وقبل أن نستمر بالأحداث حتى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، فمن الواجب علينا أن نركز الضوء على تلك القوى والتى كان لدورها أثر إيجابى فى اتخاذ العلاقات المصرية البريطانية طابعا جديدا، وبالتالى أدت إلى التغيير.

أولا: القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية:

كان هدف الشعوب التى عانت من ويلات الحرب العالمية الوصول إلى عالم آمن يسوده السلام، ولما تمخضت تلك الحرب عن أكبر قوتين هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وكلاهما وقع عليه العبء الأكبر فى إحراز النصر فقد كان أمرا بديهيا أن يقع عليهما العبء الأكبر فى تحقيق هذا السلام.

ومن جانب آخر فقد خرج المنتصرون من الحرب وكل يراوده طموح يرغب فى تحقيقه، فدول أوربا كانت تأمل فى الاحتفاظ بدورها التقليدى فى السيطرة على بلاد العالم، غير أن حقائق القوى فرضت نفسها، فقد سعى كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لتأكيد دوره فى مواجهة الآخر وفى مواجهة دول أوربا خاصة.

لكن أسس التناقض بين أكبر قوتين كانت متوافرة مقدما، وقد فرض هذا التناقض وجوده من خلال نظام الأمم المتحدة الذى أقامه المنتصرون لتنظيم أحوال ما بعد الحرب إلى حد الصراع بين هاتين القوتين[1].

(١) محمد حسنين هيكل ملفات السويس، ص٢٤، القاهرة ١٩٨٦م.

لكن هذا الصراع كان محدد الأطر، فلم يكن من الممكن ومع اختراع القنبلة الذرية حينئذ أن يصل الأمر إلى حد الصدام النووى، وإنما غايته حرب تقليدية محدودة الأهداف، وعلى الدوام فالأسلوب الأمثل كان حرب باردة علنية أو سرية، نفسية، واقتصادية، ولا مانع من مناصرة حرب محدودة أو محصورة والتى كانت مرتبطة وتحقيق ذلك الأسلوب من كلٌ تجاه الآخر، وعلى هذه الأسس قامت العلاقة بين القوتين[1].

إذن فقد خرج المنتصرون وكل طرف لديه أهدافه وطموحاته، وكانت حقائق القوى قد فرضت نفسها لتحل القوتين الكبيرتين محل القوى التقليدية فى الهيمنة على العالم، ومن واقع تلك الأهداف بدأ تنظيم أحوال عالم ما بعد الحرب، ومع هذه الظروف حضرت جميع الأطراف مؤتمر «يالتا» والتى أصبحت على أساسه أوربا الشرقية فى دائرة نفوذ الاتحاد السوفيتى بنسبة ١٠٠٪، وأوربا الغربية فى دائرة نفوذ الولايات المتحدة بنسبة ١٠٠٪، وتوزع النفوذ على البلقان بين الطرفين بالتساوى، أما الشرق الأوسط والعالم العربى فلم يكن تحديد النفوذ فيهما سهلا وكل ما اتُفق عليه الاعتراف لكل طرف بمصالح مشروعة للطرف الآخر فى هذه المناطق.

بدأت كل من القوتين تضع سياستها ما بعد الحرب فى مجال التطبيق العملى، وقد بدا الاتحاد السوفيتى مثقلا بخسائره الفادحة من جراء الحرب وحريصا فى نفس الوقت على تمكين نفوذه فى أوربا الشرقية، أما الولايات المتحدة فقد اكتسبت المبادأة وتحركت بخطوات أوسع لتحقيق نفوذها.

كانت القوات السوفيتية لا تزال فى إيران مع انتهاء الحرب، وذلك لإقرار الأمن هناك، وذلك بسبب نشوب ثورة فى أذربيجان معلنة قيام جمهورية شعبية فى

(1) Acheson Dean, Power and Diplomacy, Vol. II, P43, U.S.A., 1958.

الجزء الشمالي من إيران، لكن الدول الاستعمارية الكبرى والتى كانت تخشى عل مصادر استثماراتها البترولية فى إيران كانت تطالب بخروج تلك القوات من هناك، لكن الاتحاد السوفيتى اشترط لخروج قواته من هناك تحقيق بعض المطالب له بالنسبة لمضيقى البسفور والدردنيل والمتحكمين فى المرور بين البحرين الأسود والأبيض، وكذلك جلاء بريطانيا وفرنسا من سوريا ولبنان ومصر.

أما الولايات المتحدة فقد نظمت أسبقيات تحركها، ولما كانت منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى قد بدأت تستحوذ على اهتمامها فقد كان عليها أن تتفاهم مع بريطانيا بشكل أو بآخر حيث كانت هذه المناطق تقع تحت نفوذها، وبالتوازى بدأت فى تنظيم علاقات وأسلوب التعامل مع الاتحاد السوفيتى.

على ذلك كان لقاء الرئيس الأمريكى «روزفلت» بمجموعة من الملوك العرب والأفارقة فى ١٣ ـ ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥م وأثناء عودته بعد انتهاء مؤتمر «يالتا» خطوة هامة نحو هذا الهدف، وفى نفس الوقت بداية لمرحلة جديدة فى الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى[١].

ويتضح من تقرير «لجنة التنسيق الخاصة» ـ وهى المسئولة عن وضع السياسة الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط ـ والموضوع قبل زيارة «روزفلت» للمياه المصرية بسنة والتى وضعت فيه مخططا طموحا يستهدف إقامة نظام جديد للمنطقة كلها يكون للولايات المتحدة من خلاله دور رئيسى فى الجوانب الاقتصادية والسياسية والقيام بدور الرقيب الحامى للمواطنين الأمريكيين وللمصالح القائمة حينئذ أو الضرورية فى المستقبل، يتضح أنه عقدت النية مسبقا على الدخول بثقلها فى هذه المناطق[٢].

(1) American Foreign Policy, Egypt, 1945, Vol VIII, pp 1 - 4.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٣.

كانت المصالح القائمة أو الضرورية للمستقبل من وجهة نظر الولايات المتحدة مركزة فى اتجاهين، الأول هو السيطرة على البترول، والثانى السيطرة على طرق المواصلات، وفيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد ضغطت على بريطانيا وبشكل منتظم لانتزاع سيطرتها على بعض مناطق البترول، وأما الاتجاه الثانى ومع عدم تيسر الاحتفاظ حينئذ بقوات عسكرية كبيرة فى الشرق الأوسط للسيطرة على طرق المواصلات كان لا بد من إيجاد البديل والذى تمثل وعلى سبيل المثال فى إيجاد أنظمة موالية لها أو زرع كيانات جديدة فى المنطقة تعتمد فى وجودها عليها مما يجعلها فى حالة ولاء كامل لها.

وفيما يتعلق بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى ومعه الدول الاشتراكية بدأت حربا باردة وفى جانبها الدول الرأسمالية الكبرى والاستعمارية، فبدأت تمارس ما سمى بسياسة الاحتواء، والتى تعنى ربط الأمم الضعيفة بالولايات المتحدة وبناء مجموعة من القواعد حول الاتحاد السوفيتى.

بدأ التطبيق الفعلى لهذه السياسة فى مارس سنة ١٩٤٧م، وعلى أساسها بدأت السيطرة على تركيا واليونان اقتصاديا بالمد ونات وسياسيا بالأحلاف العسكرية، مع ضمان موقف دول أوربا الغربية حيالها بتقديم مشروع «مارشال» بهدف السيطرة على هذه الدول.

ومع إحراز الدول الاشتراكية لثلاثة انتصارات؛ كان أولهم انتصار الثورة الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا فى فبراير سنة ١٩٤٨م، ثم إعلان الاتحاد السوفيتى امتلاكه القنبلة الذرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٩م، وكانت ملكيتها مقصورة على الولايات المتحدة، وثالثهم نجاح الثورة الصينية وإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٩م، بدأت الولايات المتحدة فى الاستعداد لحرب عالمية ثالثة، وكان قد تكون حلف شمال الأطلنطى فى أوائل سنة ١٩٤٩م، ثم شرعت

في إعداد حلفين آخرين لمحاصرة الصين فى الشرق الأقصى وبسط نفوذها فى الشرق الأوسط، وفى المقابل تكون حلف وارسو من الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية.

مما سبق عرضه عن القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية يمكن أن نتبين الحقائق التالية:

١ ـ تمخضت الحرب عن قوتين عظميين، وقع عليهما مسئولية تحقيق السلام لعالم ما بعد الحرب، ولكن مرتبط فى نفس الوقت بمنطق أكبر قوتين وقع عليهما العبء الأكبر فى إحراز النصر.

٢ ـ لكن التناقض كان واضحا بين تلك القوتين، وهو تناقض غائر إلى الأعماق، وترتب عليه حرب باردة كان طرفاها الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية ضد الولايات المتحدة والدول الرأسمالية.

٣ ـ كانت أسس هذه الحرب وبين ما تستلزم حربا نفسية أو اقتصادية أو مناصرة حربا محدودة أو محصورة وهو ما كان يمكن تطبيقه بسهولة أكثر بين البلاد المتخلفة أو الفقيرة، وهو ما حاولته كل من القوتين حيال تلك البلاد.

٤ ـ كما أن سياسة الاحتواء والتى كانت تعنى ربط الأمم الضعيفة بالولايات المتحدة وبناء مجموعة من القواعد حول الاتحاد السوفيتى وبالربط مع الأهداف التى قررتها لجنة التنسيق الأمريكية الخاصة سنة ١٩٤٤م كانت تعنى ضرورة إزاحة الكيانات الاستعمارية التقليدية ـ وكان أهمها بريطانيا ـ لتحل الولايات المتحدة محلهما.

كان من الطبيعى إذن ومع أهداف كل من القوتين أن تشغل مصر اهتمامهما وإلى حد بعيد وكذلك لنا أن نتوقع أن تصطبغ العلاقات المصرية البريطانية بشكل

جديـد وخاصة مـع تدخل الولايات المتحـدة بثقلهـا فى منطقة الشـرق الأوسط، وعملها على إزالة السيطرة البريطانية من المنطقة.

وإذا كنا وباطمئنان نقر دور تلك القوى بشكل مؤثر فى المسألة المصرية، فقد كانت هناك مـتغيرات عـلى المستوى المحلى ولها دور مـؤثر كبيـر فى نفس الاتجاه وتمثلت فى القوى الوطنيـة فى ثوبها الجديد، والتى سنعرض لهـا الآن، والتى بها ومع ما عرض عن القوى الدولية يمكن أن نكمل ونفسر أحـداث الفترة الباقية حتى سنة ١٩٥١م.

ثانيا: الجديد فى القوى الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية (القوى الداخلية):

أ ـ اللجان الوطنية:

(١) يذكر مؤلف كتاب «الحركة السياسية فى مصر» أنه فى شتاء سنة ١٩٤١ ـ ١٩٤٢م نشأت فى القاهـرة والإسكندرية حلقات ماركسـية كانت نواة الحركـة الشيوعـية فى مصـر، كما أمكن مـعرفة التنظيـمات الماركسـية الرئيسـية فى هذه الفترة وهى «اسكرا»، و«طليـعة العمـال»، و«الحركة المصرية للتحرر الوطنى»، ثـم وفى فترة لاحقة قبل عرض قضـية مصر على مـجلس الأمن تكونت «الحـركـة الديمقراطـية للتـحـرر الوطنى ـ حدتو»، وكانت طليـعة العمال عبارة عن تنظيم سرى تـشكل بمجموعة من الشباب الماركسـى المثقف ومن بعض القيادات العماليـة، أما الحركة المصرية للتحرر الوطنى فتشكلت بمجموعة من العناصر المثقفة من الطلبة والمدرسين وغيرهم من ذوى الأصول البرجوازية الصـغيرة الفقيرة، وأما «حـدتو» فتكـونت من تنظيـمي «الشرارة والحـركـة المصريـة للتحـرر الوطنى».

تلخصت أهداف هذه الحركات فى ضرورة تحقيق الاستقلال لمصر، و ` يتأتى ذلك من وجهة نظرهم إلا بالوحدة الوطنية مع نبذ الخلافات الحزبية، ولن تكون المفاوضات طريق الاستقلال فهو أسلوب قد ثبت فشله وإنما لا بد من المقاومة لإجلاء المستعمرين، بلا قيد أو شرط، وكان الجديد فى هذا الفكر وتلك الأهداف هو تحقيق الهدف الوطنى مع تحقيق الديمقراطية ولكن متعلقا بمضمونها الاجتماعى، فهى إذن موجهة وعلاوة على الاستعمار إلى «فئات مستغلة طاغية وهى أقلية ضئيلة من سكان مصر»، وعلى ذلك فقد شمل فكرها تحقيق عدالة اجتماعية[1].

كانت أكثر هذه الحركات انتشارا الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، إذ انتشرت فى مناطق التجمعات العمالية، ونشطت بين الطلبة من خلال «رابطة الطلبة المصريين»، ونشرت أفكارها عن طريق صحيفة «الجماهير»، واشترك أعضاؤها فى المظاهرات أو التجمعات وإلقاء البيانات، مثلها فى ذلك مثل باقى الحركات.

(٢) كما نشأت «لجنة العمال للتحرير القومى» وهى هيئة سياسية ممثلة للطبقة العاملة، وقد وضح من برنامجها المنشور فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥م والموجه للطبقة العاملة أنه لا انفصال فى سعيها لتحرير العمال على اعتبار أنه «تحرير قومى» وبين تحرير مصر من الاستعمار، إذ لا يمكن أن يتحرر العمال دون أن تتحرر مصر، ووضح افتقاد الثقة لدى واضعى البيان فى الزعماء التقليديين والأحزاب المحيطة بالسلطة.

وقد أمكن من خلال مؤتمر الاتحاد العالمى لنقابات العمال الذى أيدته الحركة الشيوعية، والمنعقد فى باريس أواخر سنة ١٩٤٥ أن يستصدر وفدان من العمال المصريين بالمؤتمر قرارا يندد بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر، علاوة على

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ص٨٠.

مناقشة بعض الأمور التى تخص العمال مثل مشاكل الأجور والبطالة وساعات العمل، وقد أوضح المؤتمر بذلك أنه يمكن ربط الهدف الوطنى بالهدف الاجتماعى وكذلك ربط حركة التحرر فى العالم بالحركات الاشتراكية.

(٣) وعلى التوازى ومع ظهور هذه الحركات والهيئات الوطنية كان التوهج الشعبى والذى بدأ فى بداية سنة ١٩٤٦م ملازما لها، ويمكن القول أنه هو الذى ساعد تلك المنظمات وتقبل أفكارها، ولكن فى حدود إدراكه.

غير أنه ومما أثر فى موقفها أنه لم يكن يساندها كيانات أو مؤسسات سياسية قادرة على دفعها دون توقف، وقد حكم على أغلبها بالعزلة لتعارض أفكارها وبرامجها مع أفكار وبرامج الأحزاب التقليدية.

ومن جهة أخرى فإن الحركة الماركسية فى مصر ركزت فى هجومها على الولايات المتحدة، وباعتبارها من وجهة نظرها الخطر الأول، متناسية المشكلة الأساسية وهى بريطانيا والتى لم تكن بأى حال من الأحوال مشكلة ثانوية.

ب ـ حزب الوفد:

من المعلوم أن الوفد المصرى نشأ فى ظروف تاريخية فرضت عليه أن يقف عند حدود الكفاح السلمى المشروع من أجل الحرية والجلاء، ولما كانت الجماهير قد أعطته ثقتها، ولما كان كفاحه يدور فى حدود لم ينفرد برسمها فلم يكن أمامه إلا كفاح المساومات.

وبعد معاهدة سنة ١٩٣٦م تسربت عناصر من كبار ملاك الأرض لقيادته، وبدأ هدف قيادة الوفد ينحرف من تحقيق المطالب الوطنية إلى مجرد الوصول للحكم، والذى أدى به إلى التخبط مرة متقربا للإنجليز ووقت آخر ممالئا للرجعية.

وكانـت بريطانيا تسـعى دائما إلى استقـرار الأوضاع فى مـصر بما يحـقق مصـالحها، وعادة مـا كان الوفد يحقق ذلك، وبـالتالى كان العائق أمـام الوفد فى الوصول إلى الحكم هو الملك وأحـزاب الأقلية وليس بريطانيا، وبالتالى فـقد اتخذ الوفد مـسلكا جديدا يميل إلى التطرف والإثارة العنيفة ضد الحكومة القائمة.

وكان حزب الوفد قد بدأ يعمل حينئذ لكسب ثقة الجماهير، وهو ما عمل له برفع شعـارات تتخطى حدود مبـادئه، وثانيا مواجهـة التيارات والأفكار السيـاسية الجديدة التى غزت صفوف الشباب(*).

ومن بين إجراءاته لمـواجهة تلك التـيارات أفـسح الوفد مكانا لعناصـر شابة وأكثر ثورية ضـمن تنظيمه، وقد كـانت تمارس اتجاها ضاغطا داخل الحزب لـتنفيذ أفكارها، ورغم أنهـا صنعت الكثيـر للوفد وذلك بتنميـة اتجـاه قومى مـتوازن مع الاتجاه القديم فيه، وتغذيته بفكر جديد يتعلق بفهم المشاكل الاجتماعية، إلا أنه لم يُقدر لها الوصول إلى قيادة الحزب ورسم سيـاسته بما يرقى به إلى مستوى أحداث ما بعد الحرب[1].

يستنتج مما سبق أن دور الوفد قد تحـدد فى اتجاهين، اتجاه سلكه شباب الوفد والتقدميون بغرض المساهمة فى إنضاج وعى الجماهير وإثارتها، أما القيادة فلم يكن فى تخطيطها أن تصل بالأحداث إلى مـا يهدد النظام القائم سياسيا أو اجتـماعيا، وكان الاتجاه العام للحزب هو الهجوم على الحكومة وكشف سياستها غير الوطنية، لكن هذا الموقف كان له خطورته فلم يكن متبنيا لأهداف واضحة أو خطوط عملية محددة لبناء مجتمع، وخطورته تكمن فى اقتناع الجماهير بهذا الحزب حينئذ، وهى

(*) عادة ما كـان الوفد يتبنى فكرة المفاوضـة مع الإنجليز ولكن مع موقفـه المضاد مع الحكومة القائمـة حينئذ ولكـسب ثقة الجمـاهير بدأ ينادى بشعارات تخطت حدود مـبادئه فنادى بعرض قضية مـصر على مجلس الأمن.

(١) نفس المرجع، ص٤١.

التى لو تحركت بتوجيه منه وعلى أساس رؤيته غير المحددة لكان تحركها عشوائيا ضارا كل الضرر بالقضية الوطنية.

جـ - الإخوان المسلمون:

تكونت جماعة الإخوان فى مدينة الإسماعيلية سنة ١٩٢٧م، وبدأت نشاطها كجمعية دينية بالوعظ الدينى والدعوة لإقامة مسجد أو بناء مدرسة مع استنفار المشاعر الإسلامية ضد مظاهر التحلل الأخلاقى، وفى سنة ١٩٣٢م انتقل مركز ثقل الدعوة إلى القاهرة وتركز نشاطها فى الجامعة وفى الأزهر.

ومن الملاحظ وبعد انتقال الدعوة إلى القاهرة أنها بدأت تتخذ خطا سياسيا أساسه تحديد موقفها من الحكومة والأحزاب، ولم يتم ذلك فى صورة صراعات حزبية وإنما من خلال مهاجمة فكرة الحزبية والزعامة، واستخدمت فى نشر أفكارها مجلة أسبوعية أصدرتها مع نقل دعوتها إلى القاهرة، وفى أواخر ١٩٣٨م أصدرت مجلة النذير وهى مجلة سياسية أسبوعية.

ومن الملاحظ أن القصر بدأ فى التقرب إلى هذه الجماعة لاكتساب شعبية للملك ولإبراز زعامته، كما أن الرجعية قامت باستمالتها لتحطيم حزب الوفد، وكان بين الجماعة وحزب السعديين تقارب واتفاق لدرجة إعلانها الخصومة الشديدة للوفد لما طلبوا منها إعلانها سنة ١٩٤٦م، بل وصل الأمر إلى حد الاشتباك فى الطرقات مع مظاهرات الوفد والشيوعيين، وهو ما مثل انحراف الجماعة بوضوح إلى العمل السياسى وعلى الأخص عند إعلانها الخصومة لحزب سياسى، هو الوفد.

وتوضح المراجع أنه رغم ما كان يصدر أحيانا عن قادة الجماعة من تعريض بالاستعمار أو هجوم عليه فقد كانت أقل التنظيمات تعرضا للمسألة الوطنية

وتحديدا لموقفها إزاءها، فقد كان مطلبهـا للخلافة والحكومة إسلامية يأتى فى المرتبة الاولى قـبل المطلب الوطنى، ومما يـوضح ذلك أنه بعـد تكوين «اتحـاد الهيئـات الإسلاميـة» الذى دعت الجـماعة إلـى تأليفه وتكوّن فـى أغسطس ١٩٤٧م، راح يهاجم الهيئات الوطنية والشعبية بدلا من تكريس جهوده للدعوة لحل مشكلة مصر والتى كانت محل البحث أمام مجلس الأمن[١].

ولقـد أثارت دعوة الجمـاعة لتكـوين حكومة إسـلامية ريـبة الوفد والـقوى الشعبية، فـهى تعنى تغيير النظام كله بما فيه من إعادة تصنيف للقـوى السياسية مما سيؤدى إلى تشتيت التجمع الشعبى التـقليدى المعادى للاستعمار، ومن جانب آخر كان يمكن أن يؤدى هذا الطلب إلى التفريق بين طوائف الشعب الدينية.

مما سـبق يتـضح أن نشـاط الجمـاعـة بهـذا الشكل ربما يكون قـد أدى إلى امتـصاص جانب من الحيـوية السياسـية للشعب بعيـدا عن المشاركة الإيجـابية فى أحداث تلك الفـترة، ومن جانب آخر رغم وجـود نشاط لهذه الجمـاعة فلم يكن متناسبا مع حجمها الكبير وقياسا لتنظيمات أخرى أقل منهاجا وأكثر فاعلية.

د ـ حزب مصر الفتاة:

بدأ حزب مصر الفتاة بعد الحرب العالميـة الثانية غير قادر على تحديد موقف له من القـضيـة الوطنية، وخـاصة مـع الأفكار الجديدة التى ظهـرت بعد الحـرب فمارس نشاط دون برامج سياسية واضحة.

وتمثل نشاط الحـزب فى اتجاهين، فقد حـاول الاندماج مع جماعـة الإخوان ولم يوفق، ثم تبنى فكرة الدعوة لـلتقارب مع الولايات المتحـدة، ولكن مع فشل قضـية مصر فى مـجلس الأمن أخذ يعيد حـساباته بل بدأ يخفف من حـدته تجاه الدول الشيوعية.

(١) نفس المرجع، ص٥٥.

وبين الخطأ والصواب والتردى أخذ الحزب يخوض الصراعات بين الأحزاب والتنظيمات المختلفة وهو ما ظهر بصورة واضحة فى عمله اليومى.

هـ ـ التنظيمات السرية بالجيش المصرى:

تجمعت أسباب عديدة أدت إلى تبرم الضباط المصريين من الأوضاع المفروضة على الجيش المصرى بل وعلى مصر كلها، كما أدت بهم إلى التفكير فى المشاركة فى العمل الوطنى مثل بقية أبناء مصر.

إذ كان أحد شقى الاختيار الإجبارى هو نزع سلاح القوات المصرية عند دخول إيطاليا الحرب الثانية، ومحاصرة قصر عابدين بالقوات البريطانية فى ٤ فبراير ١٩٤٢م وإجبار الملك على تنصيب «النحاس» رئيس للوزراء وما مثل ذلك من امتهان لكرامة المصريين، كذلك تنكر الإنجليز لمصر بعد انتهاء الحرب فلم يفكروا فى الجلاء عنها، ثم حرب فلسطين واشتداد ساعد اليهود وتشتيت الضباط بعد هذه الحرب، كذلك عمليات الاعتقال الواسعة بين الضباط، كانت أسباب هامة دفعت الضباط إلى العمل السرى وتنظيم صفوفه وتصعيد نشاطه.

بدأت حركة الضباط وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٤٣م، وبدأت تنمو ويزداد نشاطها وأصدرت منشور «الجيش يحذر» مع عام ١٩٤٥م وكان يهاجم الملك والاستعمار، ورغم إصابة الحركة بنكسة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧م نتيجة خيانة أحد رجالها إلا أنها نهضت واستمرت وسارت فى طريق النمو وساعد على ذلك حرب فلسطين بملابساتها[(١)].

ومع إلغاء الأحكام العرفية ومواتاة الظروف، تكونت لجنة مركزية من خمسة أعضاء فتسعة أعضاء عرفت باسم «الضباط الأحرار»، قام كل من هؤلاء

(١) راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، ط١، ص١٩١، القاهرة ١٩٥٢م.

بالاتصالات الفردية بالضباط الأصاغر وتكون على ذلك شعب صغيرة بالوحدات، وكان دور كل شعبة إشاعة الوعى ونشر الدعوة بين الوحدات، ثم لجأت بعد ذلك إلى الدعاية المنظمة وبدأت في طبع المنشورات وتوزيعها مثل منشور «نداء وتحذير» ومنشور «الجيش يقول للملك فاروق لا» وبدأت توزعها على العسكريين والمدنيين، واستحوذت على اهتمام الكثير منهم.

مما سبق عرضه عن القوى الدولية والقوى الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية يتضح أنها أسهمت بالضرورة لطبيعة أهدافها وأفكارها فى تشكيل أحداث ما بعد الحرب فى مصر، والتى ونتيجة لتأثيرها لا بد أنها فرضت على بريطانيا ومصر كل إعادة حساباته فى علاقاته بالآخر، وهو ما اتضح بالفعل وبصورة تدريجية.

فمثلا على الجانب البريطانى، كانت بريطانيا تعانى أزمة مالية حادة نتيجة لأعباء الحرب، وفى نفس الوقت كانت تواجه متاعب فى تأكيد نفوذها فى عديد من مناطق سيطرتها، وخاصة مع بداية الاتحاد السوفيتى فى إثارة المتاعب لها فى إيران، كما بدأت الاضطرابات فى مصر وسوريا ولبنان وإندونيسيا والهند.

الدفاع المشترك - مجلس الأمن - حرب فلسطين:

على ذلك ومع استعادة مصر لتوجهها العربى، أيدت بريطانيا فكرة تكوين الجامعة العربية، وبدأت تتبنى فكرة الدفاع المشترك، وربما كانت تأمل من وراء ذلك السيطرة على جامعة الدول العربية وربما عن طريق بعض الحكومات العربية، كما أنها ومع فكرة الدفاع المشترك وبتكوين حلف بينها وبين مصر ربما يمكن توسيعه ليشمل كل دول الجامعة ومنطقة الشرق الأوسط كلها، وأخيرا قد يحقق انشغال مصر بالمشاكل العربية الهدوء الداخلى فى مصر والانصراف عن المشكلة القومية المصرية.

أما وقد استطاعت بريطانيا تصفية جانب من مشكلاتها الاقتصادية وتنسيق سياستها مع الولايات المتحدة وفيما يتعلق بمصر، ومع عدم انصراف المصريين عن قضيتهم القومية بتوجههم العربى، ومع قلة فاعلية الجامعة العربية لها حينئذ، بدأت بريطانيا فى نبذ فكرة الدفاع المشترك، وأخذت تؤكد على أهمية اتخاذ قناة السويس قاعدة عسكرية لقواتها، وفى نفس الوقت أخذت صحيفة «المانشستر جارديان» تنادى بوجوب تشجيع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر(١).

وأما على الجانب المصرى ومع نشاط التنظيمات الشعبية التى بدأت فى نشر أفكارها الجديدة والتى أعطت للحركة الوطنية أبعادا ومفاهيم متطورة ومع ما صاحبها من تحول للرأسمالية المصرية إلى فئات احتكارية زاد ارتباطها بقوى الرأسمالية العالمية وفى نفس الوقت بالرجعية وبالقصر، ومع زيادة الطبقة العاملة وزيادة قوتها بسبب نشاط الصناعات المحلية، كان من السهل التكهن بشكل وأطراف وقوى الصراع المرتقب فى مصر(٢).

يسبق القول أنه بعد الرد البريطانى على مذكرة الحكومة بدا أن هناك إجماعا من الجماهير على ضرورة الجلاء بدون قيد أو شرط، وكان حزبا مصر الفتاة والوفد قد التقيا على هذا المفهوم مع باقى التنظيمات الشعبية، وبهذا تكون لدى كتلة ضخمة من الجماهير مطلب واضح اتُخذ معيارا موضوعيا تستطيع به الحكم على مواقف الآخرين حكومة وأحزابا وصحفا، وهو ما مهد أيضا هدفا للقاء فى العمل حوله، وكون رأيا واضحا، وخلق رأيا عاما قويا قادرا على الحركة المنسقة وعلى مواجهة الأحداث.

---

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ص٢٧٣، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص١٥٠.

وعلى ذلك ومع مفاوضات صدقي ـ بيفين لم يكن الجلاء طبقا لجدول زمنى مع فكرة لجنة الدفاع المشترك وإهمال وضع السودان بالنسبة لمصر مقبولا لدى القوى الوطنية، فخرجت المظاهرات الطلابية والشعبية وعمت جميع البلاد المصرية، وأريقت فيها الدماء، وفشلت المفاوضات، وبدأت قوى المعارضة الوطنية بل والرجعية تفكر فى عرض المشكلة المصرية على مجلس الأمن.

كانت بريطانيا ومع بداية عام ١٩٤٧م ـ كما سبق القول ـ قد استطاعت أن تنسق سياستها مع الولايات المتحدة، بحيث انفردت هى بمصر، وتركت فلسطين للولايات المتحدة، ومع تنسيقها لخطواتها المقبلة أعلنت تأكيدها على اتخاذ مصر قاعدة عسكرية لقواتها، وفى مارس ١٩٤٧م قامت بتجميع قواتها المتمركزة فى الإسكندرية والقاهرة لتتمركز فى المنطقة المحددة لها على القناة.

حينئذ تقدمت الحكومة المصرية بالمشكلة الوطنية إلى مجلس الأمن، ومع الغموض الذى لازم الرد على طلب مصر، نشطت التنظيمات الشعبية فى مصر لتنبه إلى هذا الوضع، واندلعت المظاهرات فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٧م، وهى ما حسمت قرار المجلس بعدم اللجوء إلى أسلوب «التراضى الدولى» ورد القضية إلى أصحابها للتراضى بشأنها، وإنما تم التصويت بأغلبية الأعضاء ضد مصر، وعلى كل فلم تطالب بريطانيا بشطب النزاع من جدول الأعمال للعودة به إلى نطاقه الأول، وإنما تقرر إبقاء القضية بمجلس الأمن معلقة بغير حسم.

كان للتصويت بالأغلبية ضد مصر فى مجلس الأمن على ما يبدو قيمة إيجابية إذ ظهر لها أن التحكيم الدولى حينئذ ليس الطريق الأمثل لحل مشكلتها، وبدأت تتردد فى مصر شعارات «الجلاء بالدماء» و«الكفاح المسلح»، كما بدأت الجماهير فى إدراك حقيقة أن الاستعمار ليس ممثلا فى بريطانيا فقط وإنما هى جزء من نظام استعمارى، كما ظهرت قيمة الحياد لمصر بعد ظهور مواقف الدول منها

فى مجلس الأمن، فمثلا وضح موقف الولايات المتحدة، وكانت حكومة النقراشى تعتقد فى إمكانية الاعتماد عليها فى مساعدة مصر وهو ما لم تقم به الولايات المتحدة لا داخل مجلس الأمن أو خارجه.

فشلت حكومة النقراشى فى الوصول إلى حل للمسألة الوطنية عن طريق مجلس الأمن، ففشلت فى تحقيق الجلاء، ولموقفها السلبى بدأت الحكومة البريطانية تبتعد بالسودان عن مصر بترويج دعوى «حق السودانيين فى تحقيق المصير» وهو الأمر الذى ربما لاقى قبولا لدى السودانيين، وعلى ذلك أوجدوا له جمعية تشريعية فى سنة ١٩٤٨م، ثم بدأوا فى تنظيم إجراء انتخابات لقيام برلمان سودانى.

وعلى التوازى مع بداية عام ١٩٤٧م، ومع فشل الحكومة فى تحقيق الجلاء وإقرار وضع يناسب المصريين فيما يتعلق بالسودان بدأت اضطرابات العمال، إذ كانوا على خلاف مع أصحاب المصانع، ولم تناصر الحكومة العمال على حساب الرأسمالية، بل وقفت ضدهم وبحزم فى الإضرابات، واستمرت الإضرابات مع عام ١٩٤٨م لتشمل الموظفين والبوليس، وكانت هذه الإضرابات مقدمة لتحريك البنيان السياسى والاجتماعى القائم نحو وضع جديد(*).

استمرت التنظيمات الشعبية حينئذ فى نشر أفكارها بمنهاج محدد لتنمية أسلوب التفكير السياسى لدى الجماهير وبالتالى تطوير فكرهم السياسى، واستخدمت هذه التنظيمات صحفها المختلفة «الجمهورية، ورابطة الشباب، وطليعة العمل»، كما دعت «الطليعة الوفدية» إلى ضرورة حل المسألة الوطنية بمفهوم أشمل للاستعمار ومتعلقا بالأساس الاقتصادى لها.

(*) كانت حكومة النقراشى قد أعلنت - تغطية للفشل والحيرة بعد قرار مجلس الأمن - أنها تركز برنامج عملها لحل مشاكل البناء الداخلى،وهو ما لاقى اهتمام الجماهير وخاصة أهل المدن ذوى الدخول المحدودة سواء كانوا عمالا أو موظفين، ولم تكن نظرة الحكومة للإصلاح مثلما نظرت إليها التنظيمات الشعبية، إذ كانت فى النهاية تهدف إلى خدمة مصالح الرأسمالية الكبيرة والملاك.

ومع بداية عام ١٩٤٨م كانت الحكومة المصرية فى موقف لا تحسد عليه، فهى قد فشلت فى تحقيق أى شىء للبلاد، وفى المقابل كانت القوى الوطنية متربصة بالموقف وعلى استعداد لمزيد من المظاهرات والتى عادة ما كانت تتحول إلى أحداث دموية، ومع هؤلاء كانت بريطانيا قد ركزت قواتها فى نقاط على القناة كقاعدة دائمة لها،وذلك بعد أن نسقت خطواتها المقبلة مع الولايات المتحدة، وفى نفس الوقت علقت قضية مصر فى مجلس الأمن دون طلب شطبها لأنه كان من رأيها أن مثل هذا العمل ربما يدعم موقفها فى مواجهة القوى الوطنية لو تولت حكومة شعبية.

على العموم أدت حرب فلسطين والتى تقرر دخولها فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٨م وانتهت بهزيمة قاسية للعرب إلى تراجع المسألة الوطنية والصراع الاجتماعى إلى الظل طوال هذه الحرب.

ومما يوضحه كتاب «ملفات السويس» أنه ومع بداية تلك الحرب بمقتضى صفقة بين الملك فاروق شخصيا وبعض العسكريين البريطانيين أبيح لعناصر مصرية «أن تسرق» من المعسكرات البريطانية بالقناة كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر، وفجأة تنبهت الحكومة البريطانية إلى سرقات الأسلحة والمعدات، وفجأة أقفلت مخازنها فى مواجهة هذه السرقات.

ومما يوضحه الكتاب أيضا أن كمية الأسلحة المسروقة سمحت للقوات المصرية ببدء تلك الحرب وبعد ذلك مع موقفها السيئ أصلا فى التسليح بسبب خسائرها فى الحرب العالمية الثانية وبسبب سياسة بريطانيا فى تسليحها ومع إغلاق المخازن البريطانية، لم تكن تلك القوات قادرة على متابعة الحرب، وهو الأمر الذى يبدو كأنه كمين أعدته بريطانيا بمهارة لتوريط الحكومة المصرية فيه.

فهى بذلك قد ورطت القوات المصرية فى حرب خارج حدود قدرتها العسكرية، وهو الأمر الذى سيدعوها إلى طلب المعونة ومن بريطانيا خاصة والتى قيدت تطورها العسكرى من زمن بعيد، وكان على مصر لتنال المعاونة أن تطلبها صراحة وطبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، وذلك فى الوقت الذى تنادى فيه الحكومة المصرية بالتحلل من تلك المعاهدة، وهو المأزق الثانى الذى أعدته بريطانيا لتلك الحكومة.

لجأت الحكومة المصرية إلى الولايات المتحدة لحل تلك الأزمة، وانسحبت إسرائيل من العريش بعد أن أقنعتها أمريكا بذلك وبعد توقيع مصر وإسرائيل على اتفاقية هدنة دائمة، تلا ذلك تسلم إسرائيل من بريطانيا وبدون أى جهد حربى «أم الرشراش» وهى «إيلات» حاليا فى فبراير سنة ١٩٤٩م، كما سلمتها صفقة أسلحة سنة ١٩٥٠م بدلا من أن تسلم مثلها لمصر، وكانت قد دفعت ثمنها منذ فترة طويلة، وهكذا أوفت بريطانيا للولايات المتحدة بما نسقته معها، وبقى لها أن تتفرغ لوضعها فى مصر[1].

حققت هذه الحرب لبريطانيا مجموعة من الأهداف، فهى أولا امتصت جهود القوى الشعبية بتوجهها لمؤازرة العرب، كما استطاعت وبزرع الكيان الإسرائيلى فى فلسطين أن تسبب قلقا لدى المصريين، بإمكانية قطع اتصالهم عن محيطهم العربى، وأعدت منطقة فلسطين لتكون مناسبة لأغراض الولايات المتحدة بما سيتيح لها الحصول على معاونة منها لتنفيذ مشروعاتها هى فى المنطقة.

وبعد الحرب والهزيمة بدأت بريطانيا تؤكد على أهمية وجودها فى قناة السويس بل وبدأت فى عرض المقترحات «إيجار ـ سلخ» والتى من شأنها أن تثبت

(1) American Foreign Policy, Egypt, 1949, pp. 698 - 707.

هذا الوضع، وكانت تأمل فى نفس الوقت أن تتـولى الحكم فى مصر وزارة ترضى عنها القوى الوطنية، وأملت الصحف البـريطانية أن تدعم الحكومة البريطانية الآراء التى تنادى بالإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مصر.

بدأت القوى الشعبية «الوطنية» فى تلمس طريق الكفاح المسلح الذى لم يعد غيره من طريق للاسـتقلال، وحينئـذ مع الإجراءات الدموية للحكومات الرجـعية المتتالية فى مصر بدأت حركة من الاغتـيالات اغتيل أثناءها النقراشى فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨م، وحـسن البنا فى فبـراير ١٩٤٩م، كـما تأكـد بوضوح لضـباط الجـيش المصرى ضـرورة تغيير قـادتهم بل وقادة مصر كلهـا، ونظامها، فقـد غُدر بهم فى الحرب، وامُـتهنت كرامتـهم رغم قتالهم البطولى فـعلا خلال الحرب، وامُـتهنت كرامة مصر وعقلية قيادتها.

وبتوقيع الهـدنة بدأت مسألة تحديد العـلاقات المصرية البريطانيـة تظهر على السطح مستلزمة حلا حاسمــا، وكانت الحكومة البريطانية ترغب فى وجود حكومة مصرية قادرة على التفاهم الوثيق معـها، ومن ثم وبعد «إبراهيم عبد الهادى» تولى «حسين سرى» فى وزارة ائتلافيـة انتقالية لتحقيق هذا الغرض ومثل فـيها نسبة من الوفديين لمراقبة الانـتخابات، وفى نوفمبر سنة ١٩٤٩م انتـهت مهمة الوزارة، وفى ٣ يناير سنة ١٩٥٠م فاز حزب الوفد فى الانتخابات.

ولكن يلاحظ من نتائج انتخابات تلك الوزارة أن العدد الفعلى للناخبين كان ٤١٠٥١٨٢ ناخبـا، ومن أدلى بصـوته ٢٨٥٩٧٤١ ناخبـا، وهو ما يراه الأسـتاذ الرافعى دلالة على أن قـسما كـبيرا كـان قد ازداد الشك لديه فى جـدوى إصلاح الأوضاع القائمة.

تولت حكومـة الوفـد، وكانت قـد قامـت مظاهرات شاملة مـطالبة بإلغـاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، وتطورت أساليب الكفاح من المظاهرات إلى الكفاح المسلح،

فقد قامت مقدمات للقوى الشعبيـة من بين جماعة الإخوان ومصر الفتاة وعدد من التنظيمات السـرية بالجيش بهجمات متتالية على معسكرات القـوات البريطانية فى القناة، وتم الرد على هذه العمـليات بأعمال قـمع وحشية لـلمدنيين من أبناء تلك المنطقة.

ومع بدء المفاوضات وضح أن حكومة الوفد كانت مصرة على جلاء القوات البريطانية ولكن مع السماح بجدولة الجلاء زمنيا واتخاذ ترتيبات فيما بعد للدفاع لا تمثل احتـلالا، والتمسك بربط السودان بمصـر دون فصلهما، وهو مـا تعارض مع مطالب المفاوض البريطانى، وتعثرت المفاوضـات، واتخذت الحكومة حينئذ مواقف تحسب لها فقـد رفضت دخول مصر الحرب الكورية ورفضت مـشروعا للدفاع عن الشرق الأوسط، وردت عليها بريطانيا بتقديم صفقة أسلحة ثانية لإسرائيل.

كانت الحكومـة الوفدية تحاول التـقرب إلى الولايات المتحدة لمساعـدتها فى تقريب وجـهات النظر بين مـصر وبريطانيا، هذا فى الوقـت الذى كانت الولايات المتحـدة قد نسقت سياستها مع بريطـانيا حول الشرق الأوسط وصـدر عنهم بيان ثلاثى فى مـايو سنة ١٩٥٠م يؤكـد على ذلك وعلى ضـمـان الوضع القـائم فى إسرائيل على ما هو عليه.

كان من أهم ما شغل بريطانيا فى مصر حـينئذ هو العمليات المسلحة المصرية ضد معـسكراتهـا فى القناة، والتى أرجعتها إما لعجـز الحكومة المصرية فى السـيطرة على المشاعر الشعبيـة، أو لتشجيعها لها، وعموما فـقد بدأت قيادتها العسكرية فى الشـرق الأوسط فى وضع الاحتـمالات، وكان الاحـتمـال الأول تتطلبـه ضرورة مباشـرة ويتم بالسيطرة العسكرية الكامـلة على منطقة قناة السويس ووضعـها تحت حكم عسكرى بريطانى كامل، وأمـا الاحتمال الثانى ويتم تحت الضـرورة القصوى بتفـجر الوضع فى مـدينة كبـرى مثل القـاهرة أو فى عدة مـدن، ونتيـجة لتنفـيذ

الاحتمال الأول وفى هذه الحالة تجهز الخطط لاحتلال الدلتا والقاهرة والإسكندرية، واتخذت هذه العملية الكبيرة الاسم الرمزى «روديو RODEO».

واتفقت آراء كل من الفيلد مارشال «مونتجمرى» والجنرال «أيزنهاور» بضرورة احتلال القاهرة والإسكندرية فورا، ومع هذا الوضع وقبيل منتصف عام ١٩٥١م كان التناقض قائما بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية والتى لها صلة بالمشكلة المصرية.

لجأت حكومة الوفد إلى الولايات المتحدة لحل المشكلة، لكنها لم تفلح فى التوصل لشيء، غير أن رئاسة أركان الحرب المشتركة فى واشنطن توصلت إلى اقتراح يقضى بتدويل القناة، وهكذا بعد ما أُقترح من إيجار وسلخ للقناة كانت فكرة التدويل، ومع الضغوط الشعبية التى لم يمكن وقفها، ومع عدم التوصل إلى حل مرضى مع إنجلترا، لم يبق أمام الحكومة المصرية إلا إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م[١].

مما سبق عرضه يتضح أن السياسة البريطانية فى مصر كانت ذات أهداف واضحة ثابتة، وهى على وجه التحديد تحقيق وحماية مصالح لها فى المنطقة، وتحقيقا لتلك الأهداف فقد تنوعت الأساليب، .واتسمت تلك الأساليب تارة بالتعالى والترفع وتارة بالود ومرة بالعنف والهمجية.

وعلى ذلك لم يكن غريبا أن تأتى معاهدة سنة ١٩٣٦م محققة لسياستها التى سارت عليها طوال فترة وجودها فى مصر، فكانت فى المقام الأول محققة لمصالح بريطانيا فى المنطقة، وفى المقام الثانى حققت مكاسب لمصر ـ طرف المعاهدة الآخر ـ وهو ما لم تعارضه بريطانيا، غير أنه كان فى حدود عدم تعارضه مع مكاسبها وبديهيا كان لا يمثل مكسبا حيويا بما يفقد مكسبها قيمته، وهو ما كان

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص١٢٢.

يعنى فى النهاية عدم تحقيق مطلب رئيسى لمصر وهو زوال احتلال مصر والسودان وتحقيق الاستقلال.

ولكن لم ذلك الموقف المصرى المتداعى؟.. الواقع أن المصريين تنازعتهم وعلى وجه التحديد إما مصالح خاصة أو مصالح حزبية تصفو فى النهاية إلى مصالح أفراد دون سعيها فعلا لتطوير حياة حزبية سليمة، وتحت إلحاح مصالح طبقية ومصالح شخصية وأحقاد غريبة ومطامح فى الوصول إلى الحكم تداعت إرادة الحكام غالبا والكرامة المصرية أحيانا وذلك فى مواجهة أساليب بريطانيا المتنوعة وأهدافها السياسية الثابتة.

لكن مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ومع تطور وعى الشعوب بدت الأساليب الاستغلالية الاستعمارية التقليدية منبوذة، وبدأ الوعى بأفكار جديدة تماما على الحركة الوطنية فى مصر، يصل إلى مداه، وخاصة بين التنظيمات الشبابية، وعنيت هذه الأفكار بتحرير مصر اقتصاديا واجتماعيا من قوى الاستعمار فى آن واحد، ومع هذه الأفكار ومع توارد الأحداث كانت القوى الوطنية فى مصر تقف متربصة وعلى استعداد للكفاح المسلح.

حينئذ كانت بريطانيا تعانى من مشاكل عديدة، كان أهمها الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة لاحتلال مكانة بريطانيا فى مناطق توفر البترول وفى مصر، وكانت مصر قد بدأت تؤكد توجهها من جديد إلى محيطها العربى.

حينئذ ولأول مرة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية أعلنت بريطانيا أنها توافق على فكرة الجلاء الموقوت مع تبنى فكرة الدفاع المشترك وهو أمر بدا لى وكأنه أريد به خدعة استخدمتها بريطانيا لاحتواء ذلك الاتجاه الجديد لحين تنسيق خطاها مع الولايات المتحدة، ومما يؤكد ذلك دورها الأساسى فى زرع كيان جديد

فى فلسطين هو إسـرائيل لعزل مصـر عن العرب، كـما أنها تناسـب فكرة الدفاع المشترك التى كانت تنادى بها بمجرد تحسن موقفها(*).

ومع طموح الرأسمالية الاحتكارية المصـرية ومطامعهم التى لم تتحقق، ومع وجود القـوى الوطنية المتحـفزة، كان قـد تم تنسيق الموقف بين الولايات المتـحدة وبريطانيا وفرنسا على أساس ضمان ثبات الموقف على ما هو عليه بالنسبة لإسرائيل بل وقبل ذلك بعـام تم تبنى خط عام للسياسـة الأمريكية البريطانيـة يتعلق بتطوير المصادر الـكامنة المطلوبة لدفاع تلك الدول، وبـخاصة البـترول الخـام وخلق سلع رأسمالية جديدة وخاصة مع تحذير «بيفين» باحتمال المرور بفترة ركود صناعى(1).

وأما فيـما يتعلق بالمشكلة المصرية فلم توافق بريطانيـا على مطالب الحكومة الوفديـة، وبدأ خطوات الكفاح المسلح ضـد القوات الإنجليـزية فى القناة، وبدأت بريطانيا ورداً على هذه العمليات فى الاستعداد لاحتلال مصر كلها.

ومع فشل الولايات المتـحدة فى مسـاعيهـا لحل الخلاف بين بريطانيا ومـصر ولتهدئة القوى الوطنية، ومع إصرار بريطانيا من جانبها على موقفها، لم يكن أمام الحكومة المصرية إلا التحلل من جانبها من معاهدة سنة ١٩٣٦م.

(*) يتضح من تقـرير لجنة التنسيق الخاصـة ـ وقد سبق الإشارة إليـه ـ أنه كان ومن المُحقق لسـياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والعـالم العربى ومع عدم مناسبة وضع قوات عسـكرية أمريكية هناك أن توجد بدائل لتحقيق سيطرتها،وقد أشير بـشكل أو بآخر إلى إمكانية اتخاذ حل ربما عنى به إيجاد كيان سرائيلى فى فلسطين، وكان هذا التقرير قد وضع فى سنة ١٩٤٤م سابقا لميثاق الإسكندرية أو حتى تكوين جامعة الدول العربية.

(1) American Foreign Policy, Egypt, 1949, Vol. VI, p. 51.

الفصل الأول



أزمة العلاقات المصرية البريطانية بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

- أهداف القوى العظمى فى منطقة الشرق الأوسط.
- المحادثات المصرية البريطانية ١٩٥٠ - ١٩٥١م.
- إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وبيان القوى الأربع.
- موقف القوى الداخلية بعد الإلغاء.
- العمل الفدائى.
- ردود فعل بريطانيا والقوى العظمى من الإلغاء.
- حريق القاهرة ونتائجه.

أهداف القوى العظمى فى منطقة الشرق الأوسط:

أسفرت إذن الحرب العالمية الثانية عن تكون قوتين عظميين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والتى كانت أسس التناقض بينهما متوافرة مقدما، وقد حاول كل منهما أن يثبت ويؤمن وجوده وحضوره فى مواجهة الآخر وعلى الساحة الدولية.

وقبل الاسترسال فى إيضاح موقف هذه القوى يجدر أن نوضح أن عرضنا لأهدافها واهتماماتها أمر حيوى لتفسير تطور العلاقات المصرية البريطانية حينئذ، وخاصة أنها قوى عظمى فعالة ومؤثرة، ومن جهة أخرى فقد شملت أهدافها ونياتها العالم كله، ونحن من بين هذا العالم، لكنى سأركز وعلى التحديد على نقاط محددة لأهدافها وإجراءاتها مرتبطة ارتباطا مباشرا ومؤثرا فى هذه العلاقات.

أولا كانت الولايات المتحدة ترى أنه ومع عدم الاتفاق الكامل فى كل من مؤتمرى «دومبرون أوكس» و«سان فرانسيسكو» حول إجراءات التصويت على الخطوات الإجرائية فى ميثاق الأمم المتحدة، ومع استخدام الاتحاد السوفيتى لقواته الموجودة فى أوربا الشرقية؛ لمساعدة الأحزاب الشيوعية التى تشكل أقلية عددية على تدمير الجماعات غير الشيوعية أو التسلل إليها وإقامة حكومات موالية للسوفييت، ومع مزيد من هذا التأييد بتأييد الجماعات الشيوعية فى اليونان وتهديد تركيا بسبب سيطرتها عل مضايق الدردنيل، كانت ترى أنه لابد من إجراء مضاد لمواجهة ذلك التسلل خلال أوربا الشرقية، ثم مساندة الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات إخضاعها من جانب أقليات مسلحة أو ضغوط خارجية[1].

---

(1) B. Ponomaryov, History of Soviet Foreign Policy 1917 - 1945, pp. 493 - 495, Moscow, 1959, See also,

وكالة الإعلام الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكى، ص١٤٧، الولايات المتحدة ١٩٨٦م.

ومع نظرياتها تلك حيال خط الدفاع الأساسى المشترك بين أوربا الغربية وبين الوجود السوفيتي الكائن في أوربا الشرقية، اهتمت وبالتوازى بتنمية واستغلال الطاقات الكامنة، وكذلك السيطرة على نقاط الاتصال والمراكز الحيوية فى العالم والتى من أهمها الدول العربية والشرق الأوسط، وقد ظهرت اهتماماتها تلك بوضوح فيما عبرت عنه «لجنة التنسيق الخاصة» الأمريكية والتى عرضنا تقريرها فيما سبق عرضه(١).

كانت أعماق الدفاع المتتالية بدءا بمنطقة الدفاع الأساسى على حدود أوربا الشرقية وحتى الولايات المتحدة تشمل بالترتيب دول المواجهة: اليونان، وتركيا، ثم تليها دول أوربا الغربية، وهى دول خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة بشريا واقتصاديا، وكان على الولايات المتحدة وحينئذ ومع استبعاد احتمال ضربة ذرية من جانب الاتحاد السوفيتي أن تعيد التوازن لهذه الأعماق الدفاعية لكى تكون قادرة على الصمود فى مواجهته لمنعه من الوصول إليها، وقد نفذت إجراءات أساسية فيما يتعلق بالترتيب الآتى:

١ ـ الإسراع فى إعادة التوازن لأعماق الدفاع على المحاور المحتملة لتقدم السوفييت وذلك بالمعاونة بالأموال والمعدات والآلات.

٢ ـ محاولة ربط دول هذه المناطق بالولايات المتحدة عن طريق معاهدات تؤمن ردود الفعل تجاه السوفييت(*).

(1) Acheson Dean, Power and Diplomacy, p. 43.

(*) أوضحت المناقشات الدائرة مثلا فى مجلس اللوردات البريطانى أن هناك قناعة أن نيات السوفييت لا تنطوى على خير أبدا، كما أنه لا يمكن الثقة فى مجموعة قليلة من الحكام السوفييت هى التى تسيطر على السياسة السوفيتية، وهم ذوو عقول صلبة؛ ولذلك فإن عقد معاهدة مع السوفييت لإقرار السلام وما أطلق عليها حينئذ «معاهدة المستوى الأعلى» لم يكن أمرا من الممكن تنفيذه، لكل ذلك كان الحل المرضى هو تزايد قوة الغرب لتحقيق نتائج فعالة بعد ذلك مع السوفييت عن طريق عقد مؤتمرات لأهداف محدودة تكون فرعية أو إقليمية.

٣ - التوسع بقدر الإمكان فى احتواء دول أخرى من العالم بطريقة أو بأخرى، وخاصة تلك التى تقع فى مناطق إستراتيجية أو نقط حيوية.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، وعملا بالاقتراح المقدم من وزير الخارجية الأمريكى «جورج مارشال» نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق انتعاش اقتصادى سريع فى ست عشرة دولة ممتدة من أيسلندا إلى تركيا، وذلك ببدئها تنفيذ هذا المشروع فى أبريل ١٩٤٨م، إذ قدمت ١٢ ألف مليون دولار من السلع والخدمات لهذه الدول، وفى أقل من ثلاث سنوات ارتفع الإنتاج الصناعى فى هذه البلاد بنسبة ٢٥٪، وارتفع الإنتاج الزراعى بنسبة ١٣٪، فوق المستويات التى كانت قائمة قبل الحرب، هذا مع حث تلك الدول على العمل على تنمية اقتصادها، بنفسها لكى لا تتحمل الولايات المتحدة العبء وحدها[١].

نجحت تلك السياسة، والقائمة على أساس المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا واليونان فى مقاومة الضغط السوفيتى فى تركيا والهزيمة الحاسمة لأعمال العصابات المثارة فى اليونان[٢].

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية فقد عقدت الولايات المتحدة معاهدة «ريو» - وكما يقول الرئيس «ترومان» فى خطابه الافتتاحى - «لتأمين نصف الكرة الأرضية الغربى، والإيضاح بطريقة كافية أن أى هجوم مسلح ومؤثر على الأمن القومى للولايات المتحدة سوف يقابل بقوة ساحقة، وهو ما سيجعل هذا الهجوم المسلح لن يحدث أبدا»[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص١٤٨.

(2) American Foreign Policy, Egypt, 1950, pp. 2167 - 2168.

(3) Department of State, 3462, North Atlantic Pact, 1949, p. 9.

ولما كان الرئيس الامريكى يرى أن أمن الولايات المتحـدة يتعلق مباشرة بأمن دول غرب أوربا؛ ولأنها وكما عـرضنا على محاور تقدم محتمل للسـوفييت، فقد كان عقـد معاهدة دول شمـال الأطلنطى إقرارا رسميـا بهذه العلاقة، وقـد عقدت تلك المعـاهدة فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩م، وسـوف نخص بالذكـر منهـا المواد (٥، و٦، و٩)، وأما التـعليق عليهـا فسنؤجله لربطه بمسيـر ونتائج المحـادثات المصرية البريطانية فى أعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م، وعند عرض المقترحات الرباعية للدفاع عن الشرق الأوسط[1].

مادة (٥): «وقد وافـقت الأطراف على أن أى هجوم مـسلح على أى منهم فى أوربا أو شمـال أمريكا سوف يعتـبر هجومـا ضدها جميـعا، وبالتالى فهم يوافـقون ـ إذا وقع مثل هذ الهجوم ـ على اسـتخدام كل دولة أو مجـموعـة دول لحقهـا فى الدفاع عن النفس وطبـقا للمادة ٥١ مـن ميثـاق الأمم المتحـدة، وسوف تـساعد الطرف أو الأطراف المعتـدى عليها فى الحال بمفـردها وبالتوافق مع الأطراف الأخرى، وهذا العـمل ضرورى شـامل للقوة المسلحـة لاستـعادة والإبقاء على أمن منطقة شمال الأطلنطى».

مادة (٦): «وللهدف المنوه عنه فى المادة (٥) فالهـجوم المسلح على واحد أو أكثر من الأطراف يعنى أيضا هجوم مسلح على أراضى أى أطراف المعـاهدة سواء فى أوربا أو شـمـال أمريكا، أو الأجـزاء الخاصـة بفرنسـا فى الجزائر، أو قوات الاحـتلال لأى طرف فى أوربا، أو على الجـزء فى دائرة الاختـصاص لأى طرف فى منطقـة شمـال

(1) Senate Ist Session, Document No. 47, North Atlantic Treaty, 1949, pp. 1 - 4.

الأطلنطى شمال مدار السرطان أو على السفن أو الطائرات فى هذه المنطقة لأى الأطراف».

مادة (٩): «سوف يؤسس مجلس من أطراف هذه المعاهدة، وكل منهم سوف يمثل فيه، وذلك للتفكير فى الشئون المتعلقة بالخطوات الإجرائية فى تلك المعاهدة وسوف يكون هذا المجلس منظما بما يتيح لأفراده التجمع فورا فى أى وقت وسيبدأ هذا المجلس عمله كلما بدا ذلك ضروريا وسوف تؤسس فورا «لجنة دفاع»، حيث ستوصى بالإجراءات المطلوب وضعها موضع التنفيذ فى المادة ٣، و٥».

وفيما يتعلق بالإجراء الثالث، وهو المتعلق بالتفاهم مع الدول التى تقع فى مناطق إستراتيجية أو نقط حيوية، ومنها دول الشرق الأوسط والدول العربية، فقد عبرت توصيات مؤتمر الشرق الأدنى بوضوح عن خطوات هذا الإجراء(*)، إذ إنه تمت التوصية بضرورة البحث لخلق ظروف اجتماعية تجعل الحياة الديمقراطية أكثر جذبا من الشيوعية لشعوب المنطقة، ويمكن أن يتم ذلك بتحريك وتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع ضرورة الحذر فى أن يتم ذلك بثبات مع سرعة لا تزيد عن معدل نمو شعوب المنطقة كى لا يحدث انفجار فى النظام الاجتماعى[1].

(*) عقد هذا المؤتمر فى القاهرة فى ١/ ١١/ ١٩٥٠، وقد حضره مسئولو القنصلية الأمريكية المختصون بشئون الشرق الأوسط، وهم واحد وخمسون ضابطا بالخدمة من أربعة عشر مركزا فى الشرق الأدنى، ومسئولون من إدارة التعاون الاقتصادى وأقسام الزراعة والتجارة والعمل، ومندوبون أمريكيون لشئون الأتراك واليونانيون والإيرانيون، وذلك للاتفاق على فهم واضح للتعامل مع شئون الشرق الأدنى.

(1) American Foreign Relations, Vol v, 1950, p. 4.

فى عرض للاتجاهات والقوى الداخلية للشرق الأوسط، أوضح المؤتمر أن الطبقات الحاكمة فى تلك البلاد بدأت تقبل حتمية التقدم الاجتماعى من أجل منفعتهم الخاصة، كما أنه لا يبدو أن هناك تغيرا محتملا للقوى السياسية فى العالم العربى فى المستقبل القريب.

وفى رسالة من الرئيس الامريكى إلى الكونجرس فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥١م، أوضح أن الضغط الشيوعى ما زال متواصلا على الشرق الأوسط ويمكن التغلب على ذلك بالتعزيز المستمر للدفاع المسلح وتعزيز التطوير الاقتصادى، ويمكن أن يحقق لدول هذه المنطقة أهدافها وتحسين تحقيقها من خلال تقوية اتحادها فى العالم المستقل، وعلى ذلك فقد أوصى الرئيس الأمريكى بعمل «برنامج للدول العربية» لتطوير الأرض ومصادر المياه لتوفير زيادة فى الغذاء المطلوب لهم، مع مساعدات مالية للشرق الأوسط، وكان الرئيس «ترومان» قبلا وفى عام ١٩٤٩م قد قدم برنامجه المعروف باسم «النقطة الرابعة»، والذى بموجبه قدّم إخصائيون فى الزراعة والصحة والإسكان وغيرها المساعدة والمشورة لبعض دول هذه المنطقة(١).

ثانيا وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، وفى مؤلف عن تاريخ السياسة الخارجية السوفيتية لـ «بونوماريوف وجروميكو وكوفوستوف» بلور المؤلفون وجهة نظر الحكام السوفييت فى أسباب التباعد بين الاتحاد السوفيتى من جانب والولايات المتحدة ودول أوربا من جانب آخر، فهم يرون أن الدبلوماسية السوفيتية كانت متعلقة بداءة بالتأكد من أن منظمة الأمم المتحدة سوف تكون أداة فعالة للسلام، وأنه لن يمكن أن تستخدمها قوة أو مجموعة من القوى لخدمة مصالحها الخاصة مما يسبب الإساءة للدول الأخرى(٢).

غير أنه ونظرا للحالة التى كانت عليها البلاد الأوربية من ضعف وانهيار فقد استطاعت الولايات المتحدة عن طريق المعونات الاقتصادية والعسكرية التى قدمتها لها، ونظرا لأن جزءا ليس بالقليل من بلاد آسيا وأفريقيا كان واقعا تحت سيطرة

(1) American Foreign Policy, 1955, pp. 2167 - 2168, See Also,
وكالة الإعلام الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكى، ص١٤٨.

(2)B. Ponomaryov, History of Soviet Foreign Policy 1917 - 1945, p. 495.

الدول الأوروبية، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تبسط هيمنتها على جو المؤتمرات التى عقدت، فخرجت مواد ميثاق الأمم المتحدة وخاصة عند إجراءات التصويت على الخطوات التنفيذية، لصالح الولايات المتحدة والدول الأوروبية(*).

كانت الحكومة السوفيتية تعتقد «أن التعاون المقرر قيامه بعد الحرب سيكون غرضه الرئيسى تأكيد سلام دائم ومع إمكانية قيام أو إعادة عدوان المانى وهو ما حرصت عليه أيضا قوى الغرب واعترفت به فى قرارات عدد من المؤتمرات، لكنه ومع انتهاء الحرب كانت هناك علامات لا تبشر بالخير نحو التزام قوى الغرب بهذه القرارات ونسوا أن الاتحاد السوفيتي كان حليفهم ضد الغازى الألمانى والاستعمار اليابانى»[1].

«وترى الحكومة السوفيتية أنها قد أجبرت على أن تأخذ فى حسبانها الحقيقة بأن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قد اتخذت اتجاها سياسيا عدائيا علانية، والذى كان هدفه النهائى أن يؤسس بالقوة سيطرة إنجليزية أمريكية على العالم، وهو الاتجاه الذى يتطابق تماما مع سياسة العداء وسياسة إطلاق العنان لحرب جديدة يواصلونها، ونظرا لهذا الموقف فإنه على الاتحاد السوفيتى أن يشن صراعا منتظما أكثر قوة وأكثر انتظاما ضد كل تاجر حرب، وضد سياسة العدوان وإطلاق العنان لحرب جديدة، ومن أجل سلام عالمى النطاق»[2].

ومما سبق عرضه ومن المصادر يتضح أن طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى من جانب والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جانب آخر قامت على أساس من

(*) خاصة فى مؤتمر «دومبرون أوكس» وسمى باسم ضاحية فى نيويورك، وعقد فى ٢١ أغسطس ١٩٤٤م، ومؤتمر سان فرانسيسكو - فى ٢٥/ ٤/ ١٩٤٥م.

(1) Ibid, p. 498.

(2) Senate Ist Session, Document No. 47, North Atlantic Treaty, 1949, p. 122.

انعدام الثقة بين الجانبين، وسعى كل جانب للتفوق على الآخر وبسط سيطرته على العالم.

وكانت القيادة السوفيتية تتبنى الفكرة القائلة بأن الجهود الرامية إلى السلام كان يجب تحقيقها عن طريق التعاون من أجل منع إمكانية قيام أو إعادة عدوان ألمانى، مع مساعدة وعدم الإساءة إلى الدول الأخرى، أما وقد نسى الحلفاء الغرض الأساسى وهو منع قيام عدوان ألمانى جديد، ومع ظروف السلم بعد الحرب ومع الإجراءات العسكرية الشاملة التى نفذتها الولايات المتحدة فى تعاون مع بريطانيا العظمى وفرنسا مشتملة على الزيادة فى كل أنواع القوات المسلحة، وعلى تخطيط تمهيدى من أجل استخدام السلاح الذرى وتخزين القنابل الذرية وهو سلاح هجومى كلية، وهو ما يعنى تأسيس قوة للسيطرة على العالم، فلابد وبالضرورة من أن تكون تلك سياسة عدائية، ولابد أن يعمل الاتحاد السوفيتى على تحقيق سلام عالمي، عن طريق شن صراع منتظم ضد سياسة العدوان وإطلاق العنان لحرب جديدة[1].

أما الولايات المتحدة ومعها الدول الأوربية، فقد كانت ترى أن الاتحاد السوفيتى يعمل بكل الوسائل على إحباط أى تعاون من أجل السلام عن طريق استخدام حق «الفيتو»، كما فشل فى التمسك بالحياد نحو التزاماتهم تحت ميثاق الأمم المتحدة؛ ولذلك فإن «الكريملين» لم يفقد أية فرصة «لإثارة المياه العكرة» كما تبرهن عليه بشدة سجلات ما بعد الحرب، فمن حرب أهلية فى اليونان إلى إلحاح مستمر على طلب تنازلات تركية فى الدردنيل إلى التكفل بحزب «تودا» المتمرد فى إيران، مع تأييد النزاع الحزبى فى الدول العربية وإسرائيل، كل ذلك يعكس رغبة السوفييت فى توسيع سيطرتهم على هذه المناطق الحيوية، وخاصة مع الرفض

(1) Ibid, p124.

المستمر لوحدة ألمانيا وإعادة سيطرة الغرب على الجزء الغربى منها، ومع الإعاقة المستمرة للوصول إلى معاهدة ثماوية، مع احتفاظهم بقوات مسلحة وأسلحة تتجاوز بإفراط مطالب السلم[1].

وكما تبين اتضح أيضا أن الولايات المتحدة ومعها الدول الأوروبية عملت بمعدل أسرع لتحقيق تفوقها على الاتحاد السوفيتى، فقد عملت فى محاور ثلاثة، وعلينا الآن أن نحصر الضوء فى الإجراءات التى قررتها حيال الشرق الأوسط ومن بينه مصر على الخصوص.

نصح مستشارو الولايات المتحدة بأهمية خلق ظروف اجتماعية واقتصادية مناسبة فى البلاد العربية وبلاد الشرق الأوسط لتحديد نوع من الديمقراطية أكثر بريقا وجذبا لشعوب المنطقة عن الشيوعية لاتقاء خطرها، ويتأتى ذلك بتعزيز التطور الاقتصادى وتعزيز الدفاع المسلح وتقوية اتحاد تلك البلاد فى العالم المستقل، وهو ما بدأت تنفذه فعلا الولايات المتحدة طبقا لبرنامج «النقطة الرابعة»، وبدأ الإمداد بالسلاح فى حدود قد تحقق الدفاع، ومع حث الدول الأوروبية على اتباع نفس السياسة تجاه مستعمراتها أو البلاد التى تحتلها.

إذن فقد رغَّبت الولايات المتحدة شعوب وحكام تلك المناطق بقبول هذا المخطط بالمعاونة المالية والفنية وبالأسلحة الدفاعية، وبتطوير نظمهم الاقتصادية والاجتماعية، والأهم كما يرى المستشارون الأمريكيون الإسراع والإسهام فى ذلك بتقوية اتحادهم بالعالم المستقل والمعنى به دول أوربا.

---

(1) Department of State, 3462, North Atlantic Pact, 1949, pp. 7 - 10, See Also, Senate, 1st Session, Document No. 48, North Atlantic Treaty, 1949, p. 124, See Also, American Foreign Relations, Egypt, Vol V, 1950, pp. 3 - 4, Also, American Foreign Policy, 1950 - 1955, pp. 2167 - 2168, and Also, Hansard, House of Lords, 21 - 11 - 1951, p. 406.

أما سياسة الدول الأوربية حيال تلك المنطقة فهى قديمة معروفة، غير أنه طرأ عليهـا عنصر جديد، بسـبب حث الولايات المتحدة لتلك الدول على التـمشى مع ذلك البـرنامج المخطط والذى قـررته الولايات المتـحدة تجـاه دول المنطقـة العربيـة والشرق الأوسـط، وكانت الولايات المتـحدة تملك الحث على مـا تريد وتأمل فى الاستجـابة من واقع سابق فضلهـا على الدول الأوربية، لكن الاستجـابة اختلفت بدرجة أو بأخرى، فقد اختلفت وجهات نظر تلك الدول حول طريقة تحقيق الأمن الدولى وأساليب تحقيقه.

وبتلك الإجراءات الترغـيبية والتى لابد وأنها لاقت قبـولا كبيرا لدى الدول العربية ودول الشرق الأوسط ومع المخططـات الأمنية للولايات المتحدة ودول أوربا أصبحت دول تلك المناطق تلقائيـا ضمن مخطط كبير أسسـته الولايات المتحدة لرد أى عدوان سوفيتى ربما يعتمل فى ذهن قادة الولايات المتـحدة وأوربا، فمثلا وفيما يتـعلق بالإجراءات الأمنيـة وكيـفـية ربط دول الشـرق الأوسط بها، يتـضح ذلك الارتباط بما صيغت به المادة (٥) من مـعاهدة دول شمال الأطلنطى والمادة (٦)، إذ نلاحظ أن إحدى طرق تحـقيق أمن منطقة شـمال الأطلنطى طبقـا للمادة (٥) هى إسهـام أطرافها فى مـعاونة أى طرف من أطراف المعاهـدة حينما يقع اعـتداء على قواته المحتلة لأى منطقة فى العالم وطبقا للمادة (٦).

كان الـعرض السـابق تحليلا لاتجـاهات وأهداف القوى العظمى فى العـالم، وحـينئـذ وفى مصر،ومع بداية عـام ١٩٥٠م كـان هناك هدوء نسـبى فى المسـاعى المصرية نحو تحقيق تطور أفضل فى العلاقات المصرية البريطانية.

لكن وبتولى حكومـة الوفد المؤيدة تأييدا شـعبيا تقليـديا طلبت من الحكومة البريطانية استئناف المباحثات، لحل المشـاكل القائمة بينهما والتى تشغلها، ولـم يكن غـريبا أن توافق الحكومـة البـريطانية على هذا الطلـب، فحكومـة الوفد حكومـة

شعبية، ولعبت دورا كبيرا فيما سبق فى إنجاح معاهدة سنة ١٩٣٦م غير أن الحكومة البريطانية طلبت أن تتم هذه المباحثات بعيدا عن الأضواء السياسية[١].

قبل أن نعرض للمحادثات علينا أن نشير إلى جزئية، وهى أنه رغم التقليدية فى شعبية حزب الوفد إلا أن تأييد وجدية الناخبين قد قلت لذلك الحزب، وكانت الحكومة البريطانية تعلم ذلك حينما وافقت على مبدأ المباحثات. وهى التى كانت تحرص على تحقيق أهدافها من خلال حكومة ذات اتفاق شعبى عليها، فهل كان الأمر إذن لديها مجرد تحصيل حاصل، وخاصة أنه كانت قد سبقتها مباحثات بنفس الطبيعة ولنفس الهدف وبناء على رغبة ملك مصر، ولم تنجح[٢].

المحادثات المصرية البريطانية ١٩٥٠ - ١٩٥١م:

مما يبدو لى أن قرار الحكومة البريطانية بالموافقة على مبدأ المباحثات كان نقطة ضعف لها وعلى المدى البعيد وخروج على سياستها التقليدية، فهى وإن أرادت استهلاك الوقت فقد أغلقت أمام سياسييها الاتجاهات المتاحة للتصرف مع المستويات الرسمية المصرية، وخاصة إذا ما فشلت المحادثات، وخاصة وهذا هو المهم أن القصر يتطور من سيء إلى أسوأ، والحركة الشعبية تنبئ بأحداث ربما أصبحت كبيرة، والحكومة قد تصبح منعزلة لذلك، لكن كان هذا هو الواقع، وتحرك الجميع يظللهم ذلك الواقع.

بدأ السعى للمحادثات بناء على طلب من وزير الخارجية المصرى دكتور «محمد صلاح الدين» وبرسالته إلى المستر «بيفين» فى مارس سنة ١٩٥٠م، التى

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥٨م، ص٨٧، القاهرة ١٩٦٦م، انظر أيضا، طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٤٧٧، وكذلك: هدى جمال عبدالناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢م، ص٣٢٢، القاهرة ١٩٨٧م.

(2) Eden Anthony, Full Circle, p. 225, London, 1960.

أوضحت أهمية استمرار المفاوضات لحل المسألة المصرية وذلك لتجنب خطورة الظروف الدولية حينئذ.

ويمكن تقسيم هذه المحادثات فى فترتين، الأولى من مارس إلى ديسمبر سنة ١٩٥٠م، والثانية من ١١ أبريل إلى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١م، ما بين جلسات محادثات ورسائل متبادلة وفترات للراحة، وقد بدأت المحادثات بين كل من ممثلى الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، وكما اقترح المستر «بيفن» فى رده على رسالة الوزير المصرى بالبحث فى النقاط العسكرية.

وتتلخص وجهة نظر المفاوض البريطانى فى الفترة الأولى من المحادثات فى الآتى:

١ ـ الدفاع عن الشرق الأوسط:

أ ـ أنه نظرا لفشل دول أوربا فى تحقيق تفاهم بينها وبين الاتحاد السوفيتى، ولتعارض أهدافهما، فلابد أن هناك صداما لا محالة واقع بينهما، وللقوة التى يملكها الاتحاد السوفيتى بحيث لا يمكن مواجهته بدولة واحدة، فقد بدأت دول أوربا فى التعاون معا، وظهر ذلك فعلا فى تكوين حلف شمال الأطلنطى بالاشتراك مع الولايات المتحدة ودول أخرى، وبالطبع فإن هذا الاندماج فى الحلف أدى إلى «تنازلنا عن بعض حقوقنا وتقاليدنا العزيزة»[1].

ب ـ والاتحاد السوفيتى لن تقتصر أهدافه التوسعية على دول أوربا وإنما لابد سيمد اهتماماته إلى منطقة الشرق الأوسط، لأهمية موقعه وثرواته

(١) دار المحفوظات، ملف ٦٨٢٠ جـ٦ المحادثات المصرية البريطانية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م، وانظر أيضا، وزارة الخارجية الملكية، محاضر للمحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية والمملكة المتحدة ٥٠/ ١٩٥١م، جلسة ٥ يونيو ١٩٥٠م.

الوفيرة، ومن أجل ذلك فإنه من الواجب وفيما يتعلق بمصر أنه يجب إعدادها لتكون صالحة للدفاع عن نفسها، ولن يتأتى ذلك إلاَّ بالدفاع المشترك بين بريطانيا ومصر.

جـ - ويحقق هذا الدفاع المشترك بضرورة وجود قوات بريطانية «سريعة الانتشار»(*) في مصر، مع وجود نظام دفاع جوى كامل شاملاً قوات جوية ومطارات ودفاعا جويا، وفى نفس الوقت تظل القاعدة البريطانية فى منطقة القناة فى أحسن حالاتها تحت القيادة البريطانية، هذا مع فتح مركز قيادة جيش بمواصلاته، وذلك فى وقت السلم والحرب، وفيما عدا القوة البريطانية سريعة الانتشار تكون باقى القوات مشتركة مصرية وبريطانية[1].

د - كما أنه من جهة أخرى يمكن أن يحقق دفاع عن الشرق الأوسط بتحالف بعدد محدود من الدول منها مصر، لكن للتغير الحاد فى نظام الدفاع عن الشرق الأوسط - إذا ما تم هذا التحالف - فلن يكون مناسبا، وكاقتراح بديل يمكن أن يكون الحل المناسب هو اتفاق ثنائى بين بريطانيا ومصر ويكون بديلا أيضا لمعاهدة ١٩٣٦م، ويمكن أن يشمل هذا الاتفاق بعض الدول الأخرى، ولتكن العراق وإسرائيل مثلا، وبالتالى فإن صلح إسرائيل ومصر سيكون مطلوبا فى هذه الحالة لإقرار السلام فى المنطقة، كما أنه ربما يمكن فى هذه الحالة نقل القوات سريعة

(*) هذه التسمية الجديدة (قوات سريعة الانتشار) ترددت أكثر من مرة فى للمحادثات لتكون بديلة القوات البريطانية غير قوات الدفاع الجوى.

(١) نفس المصدر، جلستى محادثات ٨، ١٣ يوليو سنة ١٩٥٠م.

الانتشار البريطانية إلى شقة غزة كما يفكر المصريون، وربما لن تعارض إسرائيل فى هذه الحالة[1].

هـ ـ وعلى العموم من المفضل، وما دام أنه لا يوجد بديل لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، أن تستمر المعاهدة كما هى ولكن مع اعتبار الوجود البريطانى كحليف دفاعى وليس محتلا، لكن إذا كان هناك إصرار على تعديل أو تغيير المعاهدة ـ وهو ما رغبت الحكومة البريطانية ألاَّ يتم ـ فيمكن أن تكون المادة (٨) والمادة (١٦) انطلاقا للتفاهم حول هذا التغيير أو التعديل، بمعنى أنه من الممكن أن يتم الجلاء ولكن مع ترك ميعاد تنفيذه لحين إعداد الجيش المصرى حتى يكون قادرا على الدفاع عن مصر والقناة، ولكن مع هذا الوضع فإن القاعدة البريطانية مطلوب استمرارها مع نظام دفاع جوى كامل، وعمليا فإن القوات البريطانية لن تترك مصر إلاَّ بزوال خطورة الموقف الدولى[2].

٢ – السودان:

أ ـ أوصى المفاوض البريطانى المفاوض المصرى بأن يشغل المصريون أنفسهم بالدرجة الأولى بمشكلة الدفاع عن مصر استعداد للخطر الروسى[3].

ب ـ وأوضح أن السودان ليست آهلة بعد لحكم نفسها بنفسها قبل عشر سنين وحتى عشرين سنة، وأما ما يقال عن إمكانية منحها حكما ذاتيا واستقلالا خلال عامين فهو أمر خيالى بعيد عن الواقع، فالسودان

(١) نفس المصدر، جلسة محادثات ٤ ديسمبر ١٩٥٠م.

(٢) نفس المصدر، جلسة محادثات ٩ ديسمبر ١٩٥٠م.

(٣) نفس المصدر، جلسة محادثات ٩ ديسمبر ١٩٥٠م.

«لا يزال بها ٢,٥ مليون وثنى من بين تعدادها الـ ٧,٥ مليون، ونسبة المتعلمين والمثقفين بها لا تزيد عن ٣٪»[١].

جـ ـ وإذا كان لدى المصريين رغبة حقا فى تطوير السودان فعليه بتشجيع المؤيدين للوحدة مع مصر بأن يتقدموا إلى الجمعية التشريعية ناخبين ومنتخبين، لتُمثل كافة طوائف الشعب السودانى فيها، والتى ستتطور سياسيا عن طريق تلك الجمعية، وتسرع باتجاهها إلى صلاحيتها لحكم نفسها بنفسها[٢].

وأوضح المفاوض البريطانى فى نهاية محادثات الفترة الأولى بأن مجلس الوزراء البريطانى قد كلف مستشاريه بدراسة مقترحات الدفاع، وسوف ينظر فى مسألة السودان، وفى نفس الوقت فإن حكومة الوفد عليها دور كبير هى والصحف المصرية فى إقناع المصريين بأهمية الدفاع المشترك، وإقناعهم بأنه مع هذا الوضع الجديد يكون الأمر تحالفا دفاعيا وليس احتلالا[٣].

أما عن وجهة نظر المفاوض المصرى فى الفترة الأولى من المحادثات فقد تلخصت فى الآتى:

١ ـ أوضح المفاوض المصرى للمفاوض البريطانى أن الشعب المصرى فاقد للثقة تماما فى الحكومة البريطانية، كما أن مبدأ المفاوضة كان قد انتهى من فكره، ولم يوافق عليها إلاّ لثقته فى حكومة الوفد؛ ولذا تأمل حكومة الوفد أن تساعدها الحكومة البريطانية، ولا يتم ذلك إلاّ بالجلاء التام.

---

(١) نفس المصدر، جلستى محادثات ٢٦ اغسطس، و٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠م.

(٢) نفس المصدر، جلسة محادثات ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠م.

(٣) نفس المصدر، جلسة محادثات ٥ يونيو ١٩٥٠م.

٢ ـ أوضح المفاوض المصرى أنه يرحب بفكرة الدفاع عن مصر فى ظل الظروف التى ترى بريطانيا أنها تمثل خطرا على المنطقة، وإن كان ذلك الخطر سيظل قائما بمنطق وحسابات الإنجليز، فلو أزال منتصر ما الخطر الروسى فإن هذا المنتصر سيمثل خطرا جديدا وهكذا.

أ ـ لكن لابد من الجلاء، ووحدة مصر والسودان، ويمكن التباحث فى تنظيم ذلك الدفاع، ليكون دفاعا مشتركا ثنائيا، أو حتى تحالفا للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، لكن ذلك يمكن أن يتم لوقت الحرب فقط.

ب ـ إذن يمكن عقد تحالف ثنائى أو معاهدة دفاعية، أو اتفاق ثنائى يضم عددا محدودا من الدول على ألاّ يضم إسرائيل، ولتنظيم أسلوب الدفاع بين البلدين أو بلاد المنطقة، وذلك لوقت الحرب فقط، وليس فى وقت السلم وخطر الحرب أو حتى قيام حالة دولية مفاجئة[١].

جـ ـ ويرى المفاوض المصرى أنه من باب التسهيل على الحكومة البريطانية أنه يمكن ترك مصر والجلاء عنها فى مدة عام واحد، تمد فيه بريطانيا الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات ليكون صالحا للدفاع، ويمكن للحكومة المصرية أن تكرس مالية مصر لهذا الغرض مع الاستعانة بتضامن الدول فيما قررته من أسلوب الإعارة والتأجير، ويمكن من جانب آخر نقل القوات البريطانية إلى غزة، ويجب ألاّ تعارض إسرائيل فسياسيا وشرعيا تسمح اتفاقية الهدنة بذلك، لكن الصلح معها غير وارد[٢].

---

(١) نفس المصدر، جلسة محادثات ٨ يوليو ١٩٥٠م.

(٢) نفس المصدر، جلسة محادثات ٣ أغسطس ١٩٥٠م.

د ـ ومن جهة أخرى وفيما يتعلق بموقف القوات البريطانية فلا تحتاج مصر دفاعا جويا فى حالة السلم، ولا قوات جوية، إذ يمكن للقوات الجوية البريطانية أن تصل ومن قواعدها المحيطة بمصر إليها فى ساعتين قبل القاذفات الروسية ـ مع افتراض هجومها على تلك المنطقة ـ بعشر ساعات[1].

هـ ـ أما عن القاعدة فيمكن تصفيتها من العسكريين البريطانيين إلاّ من أعداد قليلة محدودة جدا يتم انسحابها مع الوقت، ويمكن أن يديرها المصريون فى السلم، وبريطانيون ومصريون فى وقت الحرب[2].

٣ ـ وفيما يتعلق بالسودان، فقد رأى المفاوض المصرى أنه يمكن الرجوع إلى رأى السودانيين فى تحديد رغبتهم فى أى الجانبين يرغبون فى الانضمام إليه، وفى حالة اتخاذهم جانب المصريين فعلى القوات البريطانية أن تجلوا عن السودان لينال استقلاله ويقيم حكومته ويتوحد مع الدولة المصرية فى تاج واحد وجيش واحد ونظام نقدى واحد.

مما سبق كانت وجهة النظر المصرية ترى جلاء جميع القوات البريطانية بما فيهم الذين فى القاعدة، ويمكن تنظيم عودتهم وقت الحرب عن طريق معاهدة دفاعية، أو تحالف ثنائى، أو حلف مشترك يقام على غرار حلف دول شمال الأطلنطى وبنفس القواعد والمبادئ، وذلك لتحقيق دفاع عن المنطقة، على ألاّ تضم أى من تلك الاتفاقات المقترحة إسرائيل، كما أنه لابد من وحدة السودان مع مصر[3].

---

(١) نفس المصدر، جلسة محادثات ٥ أغسطس ١٩٥٠م.

(٢) نفس المصدر، جلسة محادثات ١٧ أغسطس ١٩٥٠م.

(٣) نفس المصدر، جلسة ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠م.

حينئذ طوال محادثات الفترة الأولى كان المفاوض البريطاني - سواء كان رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية الفيلد مارشال «وليم سليم» أو السير «رالف ستيفنسون» السفير البريطاني في مصر أو حتى المستر «أرنست بيفن» - حريصا على أن يوضح أن وجهة نظر المفاوض البريطاني التي أبديت في محادثات تلك الفترة إنما هي تعبر عن وجهة نظر المفاوض نفسه، دون التقيد برأي قيل أو ملحوظة أبديت.

وانتهت بذلك الفترة الأولى، ولم تبدأ الفترة الثانية إلا في ١١ أبريل ١٩٥١م، وقبل الانتقال إلى تلك الفترة، علينا أن نتبين إلى أي حد قامت الولايات المتحدة بتنفيذ سياستها المقررة والسابق عرضها نحو الشرق الأوسط، وبخاصة مصر، والأثر الذي أحدثته تلك السياسة في العلاقات الأمريكية البريطانية، وإلى أي مدى انعكس ذلك في قرارات بريطانيا نحو مصر وأثره في سير المحادثات.

دلت التقارير الصادرة من المستشارين الأمريكيين في الشرق الأوسط على أنه يمكن تسوية مشاكل تلك المنطقة بخلق ظروف إيجابية بها من خلال تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، هذا مع تحقيق نوع من التوازن الدفاعي، بتسليح بعض بلاد تلك المنطقة بأسلحة دفاعية، ويجب أن يتم كل ذلك بالاهتمام النشط في «إطار عمل نزيه تماما»[1].

ولن تواجه هذه الإجراءات مصاعب، فالطبقات الحاكمة في تلك المناطق بدأت تتقبل حتمية التقدم الاجتماعي ومن واقع منفعتهم الخاصة، هذا مع العلم بأنه لن يكون هناك تغير محتمل في القوى السياسية بينهم في المستقبل القريب، وقد تم بالفعل البدء في إدخال قدر من الأفكار التحررية بين هؤلاء.

(1) American Foreign Relations, Egypt, Vol V, 1950, p2.

ومع هذا الاقتراب الحثيث من الولايات المتحدة نحو منطقة الشرق الأوسط، بدأت البرقيات المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا توضح رغبة الأولى فى المشاركة فى لعب دور ما حيال المشكلة المصرية، وهو الأمر الذى عملت له بريطانيا حسابا كبيرا، وسبب لها قلقا غير قليل(١).

غير أن المستويات الرسمية البريطانية كان لها رأى آخر فى التعامل مع مطالب المصريين، إذ إنها ترى أنه ومن قبيل الوهم تصور أن «نفوذ الدولار أو التزويد بالأسلحة يمكن أن يكونا فعالين مع أناس لا يحترمون إلا القوة، وذلك إذا ما استخدما»(٢).

هذا، ومن الأفضل أن تهتم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتبنى خط عام «لتطوير المصادر العظيمة الكامنة لدفاعنا، وبخاصة البترول الخام»، وقد أوضح ذلك الرأى الذى أبداه المستر «بيفن» فى فترة مبكرة وفى لقائه بوزير الدولة الأمريكى فى واشنطن فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩م رغبة بريطانيا فى الابتعاد بالولايات المتحدة عن مصر خاصة(٣).

لكن الولايات المتحدة كانت قد قررت بالفعل أن يكون لها دور ما فى مصر، وعلى ذلك بدأت فترة من عدم الثقة والمساومة والشك من جانب بريطانيا تجاه الولايات المتحدة.

وتوضح الوثائق أرقام ٤٣، و٤٨، و٤٩، و٥٠ فى كتاب ملفات السويس سعى الولايات المتحدة للقيام بذلك الدور، وقد اتخذت من عدم إحراز تقدم ما فى المحادثات المصرية البريطانية وما يمكن أن يصاحبها من أعمال فوضوية فى مصر

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٤٣، و٤٤، و٤٦، و٤٧، و٤٨، و٤٩.

(٢) نفس المرجع، وثيقة رقم ٤٨.

(3) American Foreign Policy, Vol VI, 1949, p.51.

مدخلا لهذا السعى، فطلبت التشاور مع بريطانيا وعلى أساس غير رسمى وسرى للغاية لإيجاد أى طرق أو وسائل قد تكون فى رأى بريطانيا نافعة فى تحقيق الحل الأنسب(١).

لكن الحكومة البريطانية عملت على الإقلال من محاولات تدخل الولايات المتحدة فى مصر، فبدأت معها بسياسة المساومات والتهديد المعنوى، ومن جانب آخر حاولت أن توضح لها أن تقييمها للموقف فى مصر الذى ربما على أساسه حاولت التدخل هناك هو تقييم خاطئ.

فمثلا فى مجال المساومات والتهديد المعنوى، أوضحت بريطانيا للولايات المتحدة أن كلمة «المهادنة للمصريين» التى ترددت كثيرا مؤخرا بين الأمريكيين هى تعنى بوضوح التنصل من بريطانيا بكل طريقة، ولا تتصور بريطانيا أن الولايات المتحدة ستحتفظ بأى مركز لها فى مصر بعد تدمير مركزها هناك، وكيف يتصور الأمريكيون موقف الأتراك من سياسة عدم الوفاق تلك بين بريطانيا والولايات المتحدة والتى ستضعف الدفاع عن الشرق الأوسط، وستجعل الأتراك يدركون أن جناحهم الجنوبى مكشوف، ولابد أنهم أيضا سيحجمون عن التعاون بإيجابية مع الغرب(٢).

كما أن «المعاملة الاستبدادية» التى تعرضت لها بريطانيا فى أماكن كثيرة فى آسيا والشرق الأوسط إذا ما استكملت بتأييد أمريكى لمصر ستجعل المستقبل لنفوذ الديمقراطية الغربية فى أفريقيا والشرق الأوسط كئيبا.

كما أنه فى حالة إصرار الولايات المتحدة على مزيد من التدخل والضغط على بريطانيا لإضعاف مركزها فى مصر بأى تغيير فى موقف قواتها أو قاعدتها

---

(١) المرجع السابق، ص٦٨٠.

(٢) نفس المرجع، وثيقة رقم ٤٨.

الموجودة هناك سيجعل بريطانيا تنفذ متطلباتها فى مصر بالقوة، ومن جانب آخر سيتبع هذا الضغط إضعاف لمساهمة بريطانيا فى حلف شمال الأطلنطى بل ستضعف الوحدة الأنجلو أمريكية أيضا.

وفى خطاب من وزير الخارجية البريطانية المستر «هربرت موريسون» إلى وزير الخارجية الأمريكي مستر «دين اتشيسون» أوضح «أنه لا يمكن أن يكون هناك خلاف خطير بيننا بالنسبة للحاجة العامة لوجود قواعد قبل نشوب أى حرب، ومع ذلك فإننا سعداء جدا بأن يكون لدينا قواعد للقاذفات الأمريكية فى بلدنا، ولا نفهم لماذا يعترض المصريون على وجودنا لأسباب مماثلة فى بلادهم»، كما أوضح أنه يريد أن يشعر أن باستطاعته «الاعتماد على التأييد الأمريكى بالنسبة لوضع طريقة أخرى للتعامل مع المصريين، لو فشلت طريقتنا الحالية، وذلك لمقاومة جميع المحاولات لطردنا سواء تم ذلك عن طريق مجلس الأمن، أو بأى طريق آخر»[1].

أما فى مجال إفهام الولايات المتحدة بأن تقديرها للموقف والذى ربما حاولت التدخل على أساسه فى مصر إنما هو تقدير خاطئ، أوضحت أن رأى الشخصيات السياسية المسئولة فى مصر حول وجود القوات البريطانية هناك يتخذ شكلين: رأى معلن للصحافة، وآخر يعلن فى المباحثات الدائرة بين الجانبين[2].

أما من ناحية الشعور العام نحو وجود القوات هناك فإن تسعة أعشار السكان فى موقف اللامبالاة، والعشر الباقى يمكن إكراهه على اتخاذ موقف معين، وبمعنى آخر فإن الرأى العام المصرى هو من إبداع الحكومة، كما أن القوات البريطانية قريبة من القاهرة ويمكنها ردع أى أعمال فوضوية، وبالتالى فإن مركز بريطانيا فى مصر يختلف عما كان عليه مركزها فى إيران[3].

(١) نفس المرجع، وثيقة رقم ٤٧.

(٢) نفس المرجع، وثيقة رقم ٣٨.

(٣) نفس المرجع، وثيقة رقم ٤٦.

لكن مما يبدو ورغم أن بريطانيا استخدمت أساليب متعددة لتقليص دور أمريكي في مصر ونجحت في ذلك، إلا أنها كانت قلقة على وجودها هناك بما يكفي لأن تعيد حساباتها في التعامل مع المصريين لا لإرضائهم وإنما للتمشي بدرجة أو بأخرى مع الخط الأمريكي السياسي، وبدافع من التوجيه الأمريكي لها في أكثر من موضع، وبما يكفي لأن نفسر مقترحاتها خلال الفترة الثانية من المحادثات، بل ويعد ذلك يتبنى فكرة المقترحات الرباعية، وهو ما لم تكن موافقة عليه في الأصل، وإن كانت المقترحات الرباعية لم تتمش مع مطالب المصريين وهو ما سنوضحه في موضعه، إلا أنها كانت تغييرا وراءه الأمريكيون ولم تكن هي راغبة في تنفيذه أصلا.

نستكمل عرض الفترة الثانية من المحادثات والتي بدأت بعرض مقترحات الحكومة البريطانية، وقد استمرت هذه الفترة من ١ أبريل إلى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١م، ما بين جلسات محادثات ورسائل متبادلة، وقد جاءت تلك المقترحات مشتملة للنقاط التالية:

١ ـ إنه من الممكن استئناف المفاوضات لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦م، لكنه يجب ومع علم الحكومة البريطانية بالصعوبات التي تواجه الحكومة المصرية، ألا تغفل الحكومة المصرية التزامات الحكومة البريطانية تجاه حلفائها في منطقة شمال الأطلنطي والشرق الأوسط، بما يجعلها حريصة على مصالحهم، وبالتالي عدم التفريط في الدفاع عن الشرق الأوسط، وهو ما سيتم لو تهاونت بشأن القاعدة التي يجب أن تكون في حالة صيانة دائمة، وكذلك لو لم يتواجد نظام دفاع جوي جاهز في مصر سلما وحربا[1].

(١) وزارة الخارجية الملكية، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م، جلسة محادثات ١١ أبريل ١٩٥١م.

٢ - وعلى ذلك ترى الحكومة البريطانية تعديل المعاهدة لتنص على بدء انسحاب القوات البريطانية من مصر بعد سنة واحدة من اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى الانسحاب تماما فى سنة ١٩٥٦م، هذا مع العلم بأن معدل الانسحاب متوقف إلى حد كبير على معدل إعداد محال لإقامة تلك القوات فى مكان آخر، كما تحول القاعدة العسكرية إلى المدنية تدريجيا وحتى سنة ١٩٥٦م، وبعد ذلك تسلم للقوات المسلحة المصرية، على أن تدار وفقا لسياسة عسكرية بريطانية، ويمكن أن تدفع الحكومة البريطانية إيجار للقاعدة فى هذه الحالة، ويجب إنشاء نظام دفاع جوى منسق مصرى إنجليزى طويل الأجل على أن يشمل وحدات مصرية بريطانية، على أنه يمكن أن تعود القوات البريطانية إلى مصر فى حالة الحرب وخطر الحرب الدائم وفى حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تعود هى وحلفاؤها مع استخدام وسائل المواصلات والموانئ والمطارات المصرية وجميع التسهيلات، هذا مع العلم بأن القوات المسلحة المصرية ستزود بأسلحة فى القريب، بقدر حاجة التدريب، ثم ستزود بعد ذلك بأسلحة دفاعية(١).

٣ - وفيما يتعلق بالسودان، أوضحت الحكومة البريطانية أنها على استعداد لبحث مسألة السودان على أساس أن يكون الغرض الأساسى هو تمكين السودانيين من حكم أنفسهم بأنفسهم، على أنه يجب على المصريين أولا السير فى بحث مسائل الدفاع، علما بأنها على استعداد لقبول مقترحات مقابلة منهم نحو هذه المسائل على ألاّ تختلف فى كثير عما عرضته الحكومة البريطانية.

---

(١) نفس المصدر، نفس الجلسة.

أما مقترحات المفاوض المصرى فقد تلخصت فى أنه يمكن استئناف المفاوضات لحل المشاكل المعلقة بين بريطانيا ومصر على أساس[1]:

أ ـ ضرورة الجلاء برا وبحرا، وبمجرد عقد اتفاق، فى مدة لا تتجاوز سنة واحدة، مع تسليم القاعدة للقوات المصرية بمجرد إتمام الجلاء ووفقا للشرط السابق، هذا مع إعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات اللازمة له فى أقرب وقت على اعتبار أن مصر قائمة فى منطقة حيوية وتحتاج للدفاع عن نفسها.

ب ـ ويتيح عقد الاتفاق المنوه عنه إمكانية عودة القوات البريطانية إلى الجهات التى يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها إليها للمعاونة فى الدفاع عن مصر، وذلك فى حالة ما إذا وقع عليها اعتداء مسلح، أو فى حالة اشتباك المملكة المتحدة فى حرب نتيجة للاعتداء على البلاد العربية المتاخمة لمصر، على أن يتم جلاء هذه القوات بعد انتهاء العمليات الحربية فى مدة ٣ شهور.

جـ ـ وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وتمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة فى مدى عامين بالحكم الذاتى، وبمجرد انتهاء هذين العامين تنسحب القوات البريطانية وموظفوهم وانتهاء الحكم القائم لهم هناك.

د ـ وبمجرد سريان الاتفاق الجديد تلغى معاهدة سنة ١٩٣٦م وجميع ملحقاتها.

وترى الحكومة المصرية أن كل تأخير يضر بالوقت، وإذا ما انتهت المحادثات بالفشل فإن الحكومة البريطانية تعرف مقدما موقف الحكومة المصرية من معاهدة

(١) نفس المصدر، جلسة ٢٤ أبريل ١٩٥١م.

سنة ١٩٣٦م، ذلك الموقف الذى أعلنتـه فى مناسبات عـديدة، فى خطاب العرش فى نوفمبر سنة ١٩٥٠م، وطوال فترة المحادثات والذى يعنى إلغاء المعاهدة(١).

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، وبيان القوى الأربع:

وباختلاف مقتـرحات الحكومة البريطانية عن المقترحـات المصرية، ومع تنبيه المفاوض المصرى للمـفاوض البريطانى باحتمال إلغاء المعـاهدة مع فشل المحادثات، ومع تمييع الموقف وتضييـيع الوقت، ومع الخطاب الأخير الذى ألقاه وزير الخـارجية البـريطانى «هربرت موريسـون» فى مجلس النـواب البريطانى فى ٣٠ يوليـو سنة ١٩٥١م والذى اعتـبرته الحكـومة المصريـة إغلاقا لبـاب المحادثات، ومع الـرسالة الأخيرة من وزير الخارجية البريطانى إلى النحاس باشـا فى سبتمبر ١٩٥١م بتأجيل أى ردود أو مقـترحات ترسل إلى الحكومة المصـرية، كان نتيجـة طبيعيـة جدا أن تتوقف المحـادثات، ثم ألغيت معـاهدة ١٩٣٦م من الجانب المصرى فى ٨ أكـتوبر وأقر البرلمان الإلغاء بعد ذلك بفترة قليلة(٢).

كـان إلغـاء معـاهدة سنة ١٩٣٦م يمثل إهدارا للأسـاس القـانونى للوجـود البريطانى فى مصر، كما مثل أيضا «مـساسا بالتنفيذ الناجح لنهج الولايات المتحدة الجديد، أو ربما تجاوزه لإبطـال مفعوله»، وفى الفتـرة ما بين خطاب رئيس الوزراء المصرى بإلغاء المعـاهدة، وإقرار الإلغاء فى البرلمان، قُدم لمصر مقـترح جديد يعنى بالدفاع عن المنطقة وهو ممثل فى تكوين قيادة مشتركة لدول أربع للدفاع عن الشرق الأوسط، ولعل مصر تعدل عن قرارها بالإلغـاء أو يكون بديلا للمعاهدة، وما بين

(١) نفس المصدر، نفس الجلسة.

(2) Farnie. D.A. East and West of Suez, pp. 693 - 694, London, 1969.

إقرار البرلمان بإلغاء المعاهدة وما تلاها من خطوات عملية لتنفيذ الإلغاء وعمليات الكفاح المسلح، صدر بيان بتعديل المقترحات الرباعية[1].

ولكى تكتمل المادة العلمية لنقد وتحليل أحدث تلك الفترة بدءا بالمحادثات حتى إلغاء المعاهدة، بقى أن نعرض نقاطا معينة فى المقترحات الرباعية، ومن البيان المعدل للمقترحات والذى قدمته القوى الأربع والتى كان مقترحا اشتراكها فى تلك القيادة.

احتوت المقترحات على وثيقتين، وثيقة (أ) وتتكون من عشر نقاط، ووثيقة (ب) وهى ملحق للوثيقة (أ) وتحتوى على أربع نقاط، وبهذه المقترحات وجهت الدعوة لمصر للمشاركة فى إشراف جديد على الشرق الأوسط وذلك فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١م، وسنذكر من الوثيقة (أ) النقاط (٤، و٥، و٦، و١٠)، ونقاط الوثيقة (ب) كلها[2].

الوثيقة (أ) نقطة (٤) «لذلك يبدو من المرغوب فيه إقامة إشراف متضامن على الشرق الأوسط تشترك فيه تلك الدول القادرة والمستعدة للمساهمة فى الدفاع عن المنطقة، إن فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مستعدة للمشاركة مع الدول الأخرى المهتمة بذلك فى إقامة ذلك الإشراف».

---

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٢، وكذلك محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٤٣، انظر أيضا:

American Foreign Policy, Egypt, Vol V, 1950, pp. 126 - 127, Eden Anthony, Full Circle, p227, See Also, Farnie. D.A., East and West of Suez, p697.

(2) Hurwitz, Diplomacy in Near and Middle East, p.329, USA, 1958, Also,

هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤، ص٦٩١.

نقطة (٥) «توجه الدعوة لمصر للمشاركة كعنصر مؤسس فى الإشراف على الشرق الأوسط، على أسس من المساواة مع باقى الأعضاء المؤسسين».

نقطة (٦) «إذا ما كانت مصر مستعدة للمشاركة بالكامل فى منظمة الإشراف المشترك على الشرق الأوسط طبقا لشروط الملحق المرفق، فإن حكومة جلالتها من جهتها ستكون مستعدة للموافقة على عقد جلسة غير عادية بخصوص معاهدة سنة ١٩٣٦م، وستكون أيضا مستعدة للموافقة على أن تنسحب من مصر القوات البريطانية والتى لن تكون مخصصة ضمن قوات الإشراف بالشرق الأوسط، وذلك باتفاقية تعقد ما بين حكومة مصر وباقى حكومات الدول الأخرى المشاركة كأعضاء مؤسسين.

نقطة (١٠) «سيكون هناك علاقة بين هيئة دفاع التحالف المشترك وحلف شمال الأطلنطى، أما تنظيم هذه الهيئة ونوع وحجم العلاقة بينها وبين حلف الأطلنطى فلا تزال فى وضع الإعداد من خلال الاستشارة ما بين كافة القوى المعنية بهذا».

الوثيقة (ب) الملحق الفنى المرفق، نقطة (١) «على غرار باقى القوى المشاركة تقدم مصر التسهيلات الآتية؛ تزويد هيئة الدفاع المشتركة المقترحة بتسهيلات على أرضها ولا غنى عنها وأساسية فى وقت السلم للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، مع تعهد مصر بمنح قوات الاشتراك الرباعى كافة التسهيلات الضرورية والمساعدة سواء فى حالة الحرب أو فى حالة خطر الحرب، أو عند حدوث حالة دولية

طارئة يخشى خطرها، وتشمل تلك التسهيلات الموانئ والمطارات ووسائل المواصلات المصرية».

نقطة (٢) «الأمل فى موافقة مصر بتواجد مركز قيادة، وقائد أعلى للقوات على أرضها للإشراف على تلك القيادة والقوات».

نقطة (٣) «وللمحافظة على مضمون تلك الاستعدادات يجب أن يكون معلوما أن القاعدة الحالية ستسلم للمصريين فى ضوء فهمهم أنها ستصبح قاعدة للتحالف بمشاركة مصرية كاملة فى تلك القاعدة فى السلم والحرب، وثانيا فإن قوة التحالف الخاصة بالدول المشاركة والتى تكون موجودة بمصر ستحدد ما بين الدول المشاركة ومن بينها مصر، ومن وقت لآخر تبعا لتطور بناء قوى التحالف فى الشرق الأوسط».

نقطة (٤) «يجب أن يكون مفهوما أيضا أن هيئة دفاع جوى تشمل القوة المصرية والقوى المتحالفة ستقام تحت إشراف ضابط يتحمل مسئولية مشتركة تجاه حكومة مصر وتجاه هيئة القيادة المشتركة للشرق الأوسط، وذلك للدفاع عن مصر وقواعد التحالف».

وبرفض مصر لتلك المقترحات وإعلان هذا الرفض فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١م، صدر بيان من دول القوى الأربع فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥١م وفيما يتعلق بقيادة الشرق الأوسط، وكان هذا البيان حريصا على أن يوضح أن حكومة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا ملتزمون بالمبادئ التالية[١]:

---

(1) Department of State Bulletin, Nov. 19, 1951, pp. 817 - 818.

نقطة (٣) «وينتوى أن تكون قيادة الشرق الأوسط هى مركز التعاون الدفاعى عن المنطقة ككل، كما أن تحقيق الأمن والسلام فى المنطقة من خلال تلك القيادة سوف يحقق معه تطور اقتصادى واجتماعى».

نقطة (٤) «وسوف تكون وظيفة تلك القيادة مساعدة ومعاونة الدول الراغبة فى الانضمام إلى هذا الدفاع عن الشرق الأوسط، وتطور قدرتها لتقوم بواجبها المناسب للدفاع عن المنطقة ككل ضد الاعتداء الخارجى، ولن تتدخل تلك القيادة فى النزاعات والمشاكل التى تقوم بين دول المنطقة».

نقطة (٥) «سوف يكون واجب سيادة الشرق الأوسط فى البداية وبشكل أساسى التخطيط وإمداد دول الشرق الأوسط وبناء على طلبها بالمساعدة فى شكل نصح وتدريب، وإمداد الأعضاء المشاركين فى القيادة بالأسلحة والمعدات وذلك من خلال قيادة الشرق الأوسط».

نقطة (٦) «تقود تلك القيادة القوات فى المنطقة فى حالة الحرب أو عند حدوث حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، أما وضع قوات تحت طلب القيادة فى وقت السلم فهو أمر غير ضرورى، علما بأن حركة تلك القوات من وإلى المنطقة تتم بالاتفاق مع دولها ولن تمس استقلالها القومى أو سيادتها».

نقطة (٨) «أى تسهيلات ممنوحة لقيادة الشرق الأوسط من الدول المندمجة فى الدفاع عن الشرق الأوسط سوف تكون خاضعة لاتفاقية محدودة».

مما سبق دراسته حول أهداف واتجاهات ونشاط القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة، حيث كان دور الاتحاد السوفيتى قد بدأ فى التقلص أمام برامج المعونات الاقتصادية الأمريكية الهائلة. ومما تم عرضه حول المحادثات المصرية البريطانية لسنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م، يتضح الآتى:

فيما يتعلق بالولايات المتحدة، ومما تيسر لدىّ من الوثائق، انحصر دورها حينئذ تجاه مصر فى نشر قدر من الأفكار التحررية بين الطبقات الحاكمة هناك، ومحاولة لعب دور ما حيال المشكلة المصرية، تمثل فى التشاور مع بريطانيا أحيانا وتوجيهها فى أحيان عديدة بضرورة تغيير أساليبها السياسية التقليدية فى معاملة المصريين، ومراعاة واعتبار الرأى العام المصرى.

ورغم أن هذا الدور يبدو محدودا، إلاّ أنه مما يبدو لى سبب قلقا بما يكفى لأن يربك ردود فعل الساسة البريطانيين بما جعلهم يوافقون على التنحى أحيانا عن سياستهم التقليدية فى معاملة المصريين؛ كى لا يظهرون بمظهر المخالف لأكبر حليف معاون لهم[1].

أما بريطانيا فيبدو أنها نجحت فى تقليص دور أمريكى مباشر فى مصر، إما لعدم استيعابه لطبيعة المشاكل المصرية أو لطبائع الأشخاص المسئولين، وإما لأساليبها المختلفة التى اتبعتها حينئذ مع الحكومة الأمريكية، بل إنها من خلال المحادثات المصرية البريطانية حاولت أن توفر مناخا مناسبا للدور الأمريكى فى المنطقة، لإبعاده عن مصر، وذلك بإصرارها فى أكثر جلسات تلك المحادثات على أهمية الصلح بين مصر وإسرائيل[2].

---

(1) Hansard, House of Lords, 13-11-1951, pp. 61- 62, See Also Eden Anthony, Full Circle, p227.

(٢) جلسات المحادثات من يونيو إلى ديسمبر ١٩٥٠م.

إذ تلاحظ أن الجديد والأمر الجوهرى الوحيد فى محادثات سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م هو موافقة الحكومة البريطانية على إمكانية سحب القوات سريعة الانتشار من مصر إلى مكان آخر، وإنما سيتوقف معدل الانسحاب إلى حد كبير على معدل إعداد محال لإقامة تلك القوات فى مكان آخر(*).

أما موقف الحكومة المصرية بداية بمحادثات سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م وحتى عدم موافقتها على المقترحات الرباعية فهو أمر يحتاج إلى إيضاح، ونشير هذا الموقف فى سؤالين هما: ما هو مغزى طلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية ببدء المحادثات؟، ثم ما هى أبعاد اتخاذ قرار إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، وعدم قبول مقترحات القوى الأربع؟.

مما يبدو لى أن حكومة الوفد طلبت البدء بمحادثات سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م وفى نيتها اتجاهان؛ أحدهما تعلق تنفيذه بعدم تنفيذ الاتجاه الآخر، وأولهما دخول المحادثات كخطوة هامة لإلغاء المعاهدة، وثانيهما الاستفادة الكاملة باتحادها مع العالم المستقل وتحقيق قدر معقول من الاستقلال وقدر كبير من المعاونات الاقتصادية والفنية الأمريكية.

ومما يؤيد الاتجاه الأول وهو دخول المحادثات كخطوة أولى لإلغاء المعاهدة:

أولا: أن الأساس فى طلب الحكومة الوفدية لبدء المحادثات هو «للتفاهم على ما يجب عمله لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الدولى واستقلال الشعوب، ويقصد المساهمة الجدية فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى»(١).

(*) كانت الأماكن المقترحة لنقل تلك القوات هى فلسطين وهى تحت الانتداب وفيما بعد شرق الأردن أو غزة، وقد وافق الجانب البريطانى على أن أنسب هذه الأماكن هى غزة ولكن بتحقيق صلح بين مصر وإسرائيل.

(١) نفس المصدر، رسالة من حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية المصرية إلى مستر «بيفن» فى ٢١ مارس ١٩٥٠م.

لكننا وفى أغلب فترات المحادثات نلاحظ أن المفاوض المصرى يقلل بل يكاد يلغى فكرة وجود خطر شيوعى يمكن أن يهدد مصر[1].

ثانيا: أوضحت الحكومة الوفدية للمفاوض البريطانى أن الشعب كان قد فقد الثقة فى بريطانيا، وفى جدوى الحل عن طريق المفاوضات، ولكنه لثقته فى حكومة الوفد قد قبل خطوة الحكومة نحو المحادثات، وكانت الحكومة الوفدية تعى تماما أن شعبيتها فى طريقها إلى التناقص لا من قبل التأييد التقليدى فقط، ولكن من قبل التغيرات الفكرية الجديدة فى مصر، وكانت الحكومة المصرية تعلم أن الحكومة البريطانية تعىَ ذلك، فهل كانت الحكومة المصرية تخدع نفسها؟ أم أنها هى الأخرى كانت تسعى إلى مزيد من الوقت لتتبين تماما النوايا البريطانية والأمريكية تجاهها، أو أنها قررت هذه المرة أن تتصرف بأسلوب جديد غير أسلوبها النمطى والذى لم يألفه منها المفاوض البريطانى، وخاصة مع خطها الصلب وطوال المحادثات.

ثالثا: كان هناك إصرار غير مألوف من المفاوض المصرى على مطالبه ولم يتزحزح عنها بصلابة وإصرار، والتى تمثلت فى الجلاء التام ووحدة مصر والسودان، ولما كان تحقيق المطالب المصرية سيضر فعلا من وجهة نظر المفاوض البريطانى ومن الوجهة العسكرية حينئذ بالأهداف البريطانية بل وبأهداف حلفائها، فهل كانت الحكومة المصرية وهى تعلم ذلك تضع الحكومة البريطانية فى مجال الاختيار إما بقبول الجلاء، أو بتحقيق مطلب آخر لها تمثل فى إمكانية دخولها فى حلف على غرار حلف شمال الأطلنطى بنفس المبادئ والقواعد، أو أنها

---

(١) نفس المصدر، جلسات محادثات من ٦ يونيو إلى سبتمبر سنة ١٩٥٠م.

ستقوم بإلغاء المعاهدة وهو الأمر الذى يعنى إهدار الكيان الشرعى للوجود البريطانى فى مصر[1].

ومع إصرار المفاوض البريطانى ومنذ بداية المحادثات وعادت الحكومة البريطانية لتؤكده وحتى نهاية المحادثات وبحسم أنها لن تتخلى عن قاعدة قناة السويس وعن وجود نظام دفاع جوى كامل فى مصر، ولن تمنح السودان حكما ذاتيا قبل عشر إلى عشرين سنة، وهو ما كان فى وعى المفاوض المصرى بوضوح، فهل كان من بديل أو احتمالات أخرى فى حالة فشل الاتجاه الثانى، ومع أسلوب الكفاح السلمى الذى يتبعه حزب الوفد وحكومته ومع الاتجاه بقوة فى فترة مبكرة لهذه المحادثات إلى تقليص دور المفاوضات فى الحل من جانب القوى الوطنية إلا أن يكون فى تخطيطها مسألة الإلغاء.

أما ما يؤيد الرأى الثانى وهو اتحاد مصر مع العالم المستقل وتحقيق قدر معقول من الاستقلال وقدر كبير من المعاونات الاقتصادية والفنية الأمريكية، فقد حددته فى طلبها مع المفاوض البريطانى بإيضاحها إمكانية الدخول فى حلف على غرار حلف شمال الأطلنطى بنفس المبادئ والقواعد، وإن كانت قد أوضحت أنه يمكن الدخول فى حلف ثنائى مع بريطانيا بعدد محدود من الدول، أو بعقد معاهدة ثنائية، فقد كانت تعلم أن تلك المقترحات غير مقبولة من بريطانيا؛ لأنها كانت تعنى الجلاء التام فى نفس الوقت، وعلى ذلك ستجد بريطانيا أن فكرة حلف على غرار حلف الأطلنطى مقبولة[2].

وهل كان من قبيل المصادفة أن تقدم الدول الأربع مقترحاتها الرباعية بشكل رسمى ومعلن ـ وكان قد تم الحديث بشأنها قبل ذلك بفترة مع مصر ـ إلى

---

(١) ملخص حديث بين معالى «محمد صلاح الدين» بك وزير الخارجية وسعادة مستر «بيفن» وزير خارجية المملكة المتحدة، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠م.

(٢) نفس المصدر

الحكومة المصرية بعد قرار إلغاء المعاهدة بخمسة أيام، ثم تطورت بشروطها بعد أن رفضت وبدرجة أخرى لصالح مصر وأعلنت بيانها بعد التصديق على الإلغاء ومع تطور الأحداث من جانب الحكومة ومع العمل الفدائي

وعلى ذلك ولما أغفلت الحكومة البريطانية كل مطالب المفاوض المصرى خلال المحادثات، ولم توافق إلاّ على انسحاب قوات الانتشار، مع شرط إيجاد المكان المناسب، والذى لن يتحقق وجوده إلاّ بالصلح مع إسرائيل، ولما جاءت المقترحات الرباعية بعيدة عما كان يهدف إليه المفاوض المصرى، بل هى كانت تعنى بتكثيف الاحتلال فى مصر، بل واشتركت تقريبا فى كل ما اقترحه المفاوض البريطانى فى محادثاته من مقترحات مع المفاوض المصرى. كما كانت روح نصوص هذا الاقتراح وبالمقارنة بنصوص مواد معاهدة حلف شمال الأطلنطى، وعلى الأخص الجزء قبل الأخير من المادة (٦) تعطى الانطباع بأن التعامل مع مصر سيكون على أساس أنها دولة غير مستقلة، كما كانت التسهيلات والمساعدات لتدريب وإعداد القوات المصرية لتستطيع أن تشارك مع قوى التحالف الرباعى للدفاع عن المنطقة كانت ستقدم لمصر من خلال وجود هذه القوى على أرضها ومن خلال قيادة تلك القوى، (انظر نقطة ٣ س الوثيقة (٢) فى المقترحات الرباعية، ونقطة (٥) من البيان المعدل لها).

ومع عدم تحقيق المطلب الذى يرجح أن الحكومة الوفدية كانت قد أعدته سببا لإعلان الإلغاء وهو تحقيق الجلاء، أو تحقيق الاتجاه الثانى وهو اتحادها مع العالم المستقل بنفس شروط وقواعد حلف دول شمال الأطلنطى، لجأت إلى اتجاهها الأول وهو إلغاء المعاهدة، وهى وكما يرجح خطوط منظمة، وإنما كانت العملية خيارات وبدائل أمام الحكومة المصرية.

وعلى ذلك فإنه ومما سبق لم يكن قرار إلغاء المعاهدة وليد وقته، لكنه كان ذا تخطيط مسبق، وعلى الأقل اعتمل بوضوح في ذهن كل من «النحاس باشا» و«محمد صلاح الدين»، ومنذ بداية المحادثات(١).

وإذا كان تعنت الحكومة البريطانية، وتذبذب الدور الأمريكي حيال الحكومة المصرية، وكما افترضنا قد أدى إلى اتخاذها قرارا بإلغاء المعاهدة، فهل كانت الظروف الداخلية وظروف الحكومة نفسها سببا في أن اتخذت نفس القرار، أم أنها على النقيض كان يمكن أن تؤدي بها إلى قرار آخر.

عددت المصادر الظروف التي من أجلها ألغت حكومة الوفد المعاهدة، فالبعض يرى أنها تشجعت بسبب الأحداث التي جرت في إيران، أو بسبب الفضائح الشخصية والعامة التي مست بعض زعماء الوفد وأقطابه وأسرهم، أو لتحسن الموقف الدولي وعدم وجود خطر يهدد مصر، والبعض الآخر يرى أنها قامت بهذا الإجراء لكسب رضاء الملك عنها بتهدئة القوى الوطنية وكسب عطفها وبالتالي لا يقوم الملك بإقالتها من واقع سيطرتها على تلك القوى(٢).

ويرى البعض الآخر أنها قامت بهذا الإجراء بسبب المشاكل الاقتصادية الداخلية، من ارتفاع للأسعار وسريان موجة الغلاء إلى انخفاض مستوى المعيشة مع زيادة ضريبة الدخل، أو لنمو الوعي الشعبي وتركز الضغط على الحكومة من

---

(١) مجلة أكتوبر، عدد ٥٨٧، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٧م، ص٤٨.

(2) F.O. 371, 90140, Alex. to F.O., oct 6, 1951, No. 557, See Also F.O. 371, 90140, Alex to F.O., oct 9, 1951, No. 679, And Also Eden Anthony, Full Circle, p225, and Also.

راشد البراوي، المركز الدولي لمصر وقناة السويس، ص٢٠٩ وكذلك طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، جـ٢١، ص٤٧٧.

الأحزاب والتنظيمات ومن داخل حزب الوفد نفسه، بل ولنشاط الصحافة الزائد في مهاجمة الموقف الداخلى والحكومة[1].

ولا اختلاف على أن هذه البواعث جميعا سواء كانت عامة أو خاصة أو حتى ذاتية أنها ذات أهمية، وإنما المهم أن محصلتها جميعا أو حتى بتناقضها معا قد خرجت باتساق نهائى مع الباعث الأعم وهو فشل الحكومة فى الاتفاق على تحقيق جلاء كامل وهو ما كان سيرضى الغالبية العظمى من أبناء مصر أو للفشل فى الاتحاد مع العالم المستقل وتحقيق قدر معقول من الاستقلال وقدر كبير من المعونات الاقتصادية والفنية الأمريكية، وهو ـ على ما يرجح ـ كان سيرضى تلك الغالبية أيضا، بل وسيخرج الحكومة من ورطتها قبل القوى الوطنية وفى مواجهة المشاكل الداخلية.

موقف القوى الداخلية بعد الإلغاء:

أجمعت المصادر على أن خطوة إلغاء المعاهدة والتى قامت بها حكومة الوفد قوبلت بإجماع عليها بين جميع طبقات الشعب المصرى، سواء على المستوى السياسى أو المستوى الشعبى، بين الأحزاب والتنظيمات السياسية والشعبية، وبين جماهير الشعب، لكن هل قامت تلك الحكومة بإعداد نفسها وشعبها للتصرف إزاء ردود الفعل حيال هذا الإلغاء؟، بل وحيال رفضها للمقترحات الرباعية؟، وماذا كان موقف القوى السياسية؟، وماذا كان عليه موقف القصر حينئذ؟.

ثم ما هى ردود الفعل بين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حيال هذا الإلغاء، وحيال عدم قبول الحكومة المصرية للمقترحات الرباعية.

(1) F.O. 371, 90139, F.O. to His Majestys Representatives, Aug. 31, 1951, No 235, See Also, F.O. 371, 90140, Washington to F.O., oct. 9, 1951, No. 326.

وسنوضح ذلك الموقف الداخلي بالترتيب التالي، موقف التنظيمات السياسية والشعبية، ثم موقف القصر وموقف الحكومة.

كانت قد ظهرت الدعوة من جانب شباب القوى الوطنية المصرية إلى تكوين جبهة تضم كل التنظيمات الوطنية القائمة فى مصر، وقد نشطت تلك الدعوة بتبنى «لجنة الميثاق الوطنى» لها فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥١م، وذلك بغرض توحيد العمل السياسى والنشاط الفدائى، والحقيقة كانت الصحف قد سبقت بإثارة فكرة تكوين كتائب التحرير كمقدمة استندت إليها اللجنة فى إثارة دعوتها[1].

وكان الحزب الاشتراكى من أكثر التنظميات السياسية استجابة لتحقيق تلك الدعوة، لكنه فشل فى أن يكتل قوى أخرى حول فكرة الجبهة، مثل التنظيمات الشيوعية وجماعة الإخوان المسلمين، كما أنه لم يوجه نشاطه ودعوته للجماهير الوفدية، أما فيما يتعلق بالحزب نفسه فقد نشطت تلك الدعوة على صفحات صحيفة «الاشتراكية»، وأما التحقيق العملى لأهداف تلك الدعوة فلم يتنجح فيه، ومن جهة أخرى ولهذه الحدود التي تعلق بها دوره لم يكن فى مقدوره وحده أن ينفذ أهدافا كبيرة تتطلبها تلك الفترة.

كان للمناخ الذى أعقب المعاهدة أثر فى نشاط التنظيمات السياسية والشعبية، وكان شباب التنظيمات الشيوعية قد نجح فى تكوين «لجنة الميناء» والتى سبق التنويه عنها، واستمرت تلك التنظيمات والجماعات بالاشتراك مع باقى التنظيمات

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٤٠٠، انظر أيضا، هدى عبد الناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، ص٣٥٢. كانت لجنة الميثاق الوطني قد تكونت من جهود الشباب منذ أبريل ١٩٥١م، وقد تكونت من جميع شباب الأحزاب والجماعات السياسية، بغرض توحيد القوى من أجل المقاومة الوطنية، وكانت قد حددت برامجها فى سبتمبر سنة ١٩٥١م، وأهم ما جاء فيها الحث على إلغاء المعاهدة ورفض التفاوض كأسلوب لتحقيق الأماني الوطنية.

السياسـية فى نشاطهم، فخرجـوا فى مظاهرات كبيرة فى ذكرى الاحـتلال وذكرى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦م، وقد ضمت تلك المظاهرات العمال والطلبة[١].

وكان دور تلك التنظيمات ممثلا أيضا فـى نشر أفكارها على صحفها، والتى تمثلت حـينئذ فـى توعيـة العمـال الصناعـيين بحقـوقـهم، وإثارة الفلاحين ضـد استغلالهم من ملاك الأرض، ولا بد أن هذه الجـماعات حاولت أن تؤكد وجودها أيضا من خلال الكفاح المسلح الذى بدأ فى منطقة القناة[٢].

لكن اهتـمام تلك الجمـاعات والتنظيـمات كـان بالدرجة الأولى مـركزا فى الدعوة لنشـر فكرها، مع تربية كوادر لحـركتها، وبناء تنظيـمات جماهيـرية، وقد فشلت من جهـة أخرى فى تكوين الجبهة الشـعبية التى اتفق على تكوينها ونتـيجة للخلافـات الحادة القائمة بينهـا، ولعدم قدرتهـا على تحقيق قدر من التـقارب بين أغلب التنظيمات السياسية والشعبية الأخرى[٣].

أما بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، ومما سبق عرضه كان موقفها واضحا، لم توجه إلاّ فى حدود مبـادئ وأهداف الجماعة، كما أن قيادة هذه الجـماعة كانت حريصة على إخفاء عملها وتحركـاتها فى مجال العمل الفدائى وفى مرحلة الكفاح المسلح، بل إنها كانت تنفى عادة أى اتصال لهـا بالحكومة لتحقيق تدريب لأفرادها على العمل الفدائى، أو أنها لديها كتائب للتحـرير أو أنها تشرع فى تنظيمها، كما أن الدعوة لانضمامـها لباقى القوى الوطنية لم تلق استجـابة منها، غير أن هذا لا ينفى أنها شاركت فى العمل الفدائى ولكن فى أغلب الأحوال منفصلة بعملها[٤].

(١) طارق البشرى، الحركـة السيـاسيـة، ص٣٥٨، انظر أيضا، يونان لبيب، تاريخ الوزارات، ص٥٠٩، القاهرة ١٩٧٥م.

(٢) هدى عبد الناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢، ص٣٥٤.

(٣) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٥٢٨

(٤) المرجع السابق، ص٣٨٨.

وعن حركة الضباط الأحرار، فيلاحظ أنه قد طرأ على أسلوبها تغير جديد، إذ إنها وبعد الهزيمة التى حدثت فى فلسطين بدأت فى الاقتراب من الحياة السياسية، هذا مع الاشتراك فى الكفاح المسلح، فقد اتصلوا وكما يذكر «كمال رفعت» فى مذكراته بكل القوى الشعبية والثورية سرية كانت أو علنية، وسهلوا للصحف الاستيلاء على وثائق قضية رشاوى الأسلحة[1].

كما بدأوا فى إصدار المنشورات التى تهاجم الحكومة، لمنعها ضباط الجيش من الاتصال بالراغبين فى التدريب على العمل الفدائى وتدريبهم، ولرفضها إحالة الضباط الراغبين فى الخروج إلى الاستيداع للتطوع للعمل الفدائى، ومن جهة أخرى ومع بداية أعمال الفدائيين على القتال بدأ بعض ضباط التنظيم ومن انضم إليهم من ضباط جدد فى تدريب الفدائيين على القتال، بل وشاركوا فى خطط الإزعاج التى أعدوها للمعسكرات البريطانية فى أحيان عديدة[2].

على أنه لا يجب أن نغفل أنه ومن بين تلك القوى جميعا استجاب العمال لموقف ما بعد إلغاء المعاهدة، وخاصة عمال منطقة القناة والمعسكرات البريطانية، فقد عقدوا مؤتمرات سرية وعلنية أعلنوا فيها عن عدم رغبتهم فى التعاون مع الإنجليز، كما أنهم كانوا فى انتظار تعضيد الحكومة لهم ليتركوا أعمالهم، ولا بد أن إجراء مثل هذا، وخاصة أنه متعلق بمصالح حيوية يومية للإنجليز، كان سيؤثر على قدرتهم فى إدارة أعمالهم بمناطق عديدة فى مرافق حيوية مثل أعمال النقل والشحن والتفريغ فى الموانئ والمطارات، وغيرها[3].

---

(١) هدى عبد الناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية، ص٣٥١، طارق البشرى، الحركة السياسية، ص٤٧١، وكذلك، مقابلة شخصية مع الأستاذ إحسان عبد القدوس، وأوضح أنه دأب على تكوين رأى عام سياسى داخل الجيش مع نشر ما تحصلت عليه جريدته حول الأسلحة الفاسدة والرشاوى.

(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ وجيه أباظة، انظر أيضا، طارق البشرى، الحركة السياسية، ط٢، ص٤٧١.

(٣) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٤٨٨.

واشترك العمال مع باقى عناصر القوى الشعبية والسياسية فى مظاهرات عامة ذات طابع صاخب أحيانا بل ووصل الأمر إلى اشتراك زعامات سياسية حكومية فى المظاهرات وهو ما كان بداية للأعمال الدموية المتصاعدة تدريجيا ووصولا إلى اشتعال العمل الفدائى.

نخلص مما سبق حول دور القوى الوطنية بعد إلغاء المعاهدة إلى قصور ذلك الدور عن أن يرتقى إلى مستوى الأحداث الجارية حينئذ، فالحزب الوطنى لم يكن له دور كبير، والتنظيمات الشيوعية كان دورها مركزا فى الأساس لاستكمال تشكيلاتها، كما قصر الجناح التقدمى فى حزب الوفد عن أن يكون مستقلا وقادرا على اتخاذ عمل حاسم لا تقره قيادته، وكانت جماعة الإخوان المسلمين حريصة على أن تكون بعيدة عن العمل المشترك مع التنظيمات الأخرى، كما عجز الحزب الاشتراكى عن أن يترجم شعاراته إلى واقع عملى يخدم القضية الوطنية بشكل مؤثر.

وفيما يخص تنظيم الضباط الأحرار، فربما يكون قد استطاع أن ينظم حركته حيال العمل الفدائى فقام بالتدريب والمشاركة فى العمل، ولو أنه حرص أيضا على عدم الانجذاب لتيار معين وهى نقطة كانت لصالحه، إذ إنه وبعدم انتمائه إلا لزمالة السلاح أو لطبيعة العمل تمكن من الاحتفاظ بذاتيته وارتباط أعضاء قيادته.

غير أنه ومما يبدو لى ورغم قصور دور تلك القوى عن مستوى الأحداث، إلا أنه ومع إجراءات المقاطعة العمالية للإنجليز وخطوات العمل الفدائى وهو ما سنعرضه في موضعه لا بد وأنه كان عملا على الأقل له الأثر في إرباك قرارات القيادة الإنجليزية فى مصر، وهو ما كان يمكن أن يستغل من قبل المصريين بشكل أفضل مما تم حينئذ.

وقبل أن ننتقل إلى عرض دور القصر حينذاك، لا بد وأن ننوّه عن الدور النشط والمؤثر الذى قامت به الصحافة المصرية حينئذ سواء صحف رسمية أو حزبية أو معارضة أو غيرها(*)، وكان الجديد فى هذا الدور هو متابعته للأحداث أولا بأول وعن قرب، وخاصة حيال إظهار مفاسد القصر ونشر قضية رشاوى الأسلحة وغيرها، وحيال أحداث مقاطعة العمالة المصرية للإنجليز، وحيال العمل الفدائى فى منطقة القناة والدعوة له[1].

ولابد أن هذا الدور كان له أثره فى تحريك الأحداث، كما أنه أثار إلى حد كبير حنق القيادة السياسية والعسكرية البريطانية فى مصر، وهو ما أشار إليه الإنجليز كثيرا فى مراسلاتهم وبين مسئوليهم[2].

عمد القصر ـ وفيما يخص سياسته الداخلية ـ إلى تشديد قبضته على الجيش والبوليس وعلى الأزهر والمعاهد الدينية وغيرها، بل وتدخل فى تعيينات الوظائف الكبرى والتى كانت من اختصاص الوزارة، وقد حقق القصر سياسته تلك فى وقت مبكر ومن خلال سياسة الملاينة والتى اتبعتها معه الحكومة الوفدية منذ توليها فى يناير سنة ١٩٥٠م[3].

وربما أراد القصر بتشديد قبضته على الجيش والبوا .، ومع سمعته المضطردة فى السوء، ومع ازدياد الشعور الوطنى بالغضب حياله، أراد أن يستند

(*) منذ أغسطس سنة ١٩٥١م وجميع الصحف المصرية ومنها الجمهور المصرى، والمصرى، والاشتراكية، والملايين، وروز اليوسف ـ وهى ما تيسر الإطلاع عليها ـ وحتى نهاية يناير ١٩٥٢م نشطت فى الدعوة إلى التطوع للجهاد، ومتابعة تطور ترك العمالة المصرية لمرافق العمل الإنجليزية.

(1) F.O. 371, 90139, F.O. to His Najesty Representatives, Aug. 31, 1951, No. 235.

(٢) محمد زكى عبد القادر محنة الدستور، ص١٩٠، القاهرة ١٩٧٣م، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٣٨، انظر أيضا: Eden Anthony, Full Circle, p226.

(٣) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣م، ص٥٠١. انظر أيضا، محمد زكى عبدالقادر، محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢م، ط٢، ص١٧٧.

إليهم فى تأمين وجوده، واسترداد مكانته التى كـانت تنهار باستمرار، والمعروف أنه كان قد بدأ فتور فى العلاقة التى تربط ما بين ضباط الجيش وخاصة الأصاغر وبين الملك، وخاصـة بعد هزيمة سنة ١٩٤٨م، ومع تكشف أحداث رشـاوى الأسلحة، وعلى ذلك فقـد كان فرض الملك حـيدر باشا قـائدا عاما للـجيش وبمنصب وزير داخل الوزارة الوفدية أمرا حيويا له حينئذ(١).

كـما أنه ومع إطلاق الحكومـة لحـرية الصحـافة، ومـع نشاطهـا الزائد فى مهاجمة القـصر والأوضاع القائمة حينئذ، ومع تركيـزها الضوء على مساوئ الملك وعلى قضية الأسلحة الفاسدة، ومع تلويـح القصر بنيته فى إصدار قانون «من أين لك هذا» مع تطبيقه بأثر رجعى، بدأت العـلاقة فى التوتر ما بين الحكومة والملك، ومع أن الملك صدق على إلغـاء المعاهدة، إلا أنه قام مـباشرة بعـد إلغائها بتـعيين «حافظ عفـيفى باشا» رئيس للديوان الملكى، وكـان معروفا بميله للغـرب، كما أنه كان قد أعلن قبل إلغـاء المعاهدة عدم موافقته على فكرة الإلغاء، كـما عيَّن كذلك «عمرو باشا» مستشارا له(٢).

ومما توضحه المصادر، أراد الملك بتعيينه لاثنين من الميالين للغرب فى وظائف هامة إقامة صلة ودية بين القـصر والإنجليز. كما أوضحت أيضـا الصحف الأجنبية أن هذا التـعيين إنما يعـتقـد أنه تم بعد تحـذير القادة البـريطانيين فى مصـر للملك بضرورة حل الأزمة القائمة فى القناة عن طريق تولى زعـامات موالية، ويستنتج مما نشرته هذه الصحف أن هذا التعيين إنما كان خـطوة لترتيبات أخرى تعنى بالإطاحة بحكومة الوفد(٣).

---

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٤٦٦.

(٢) يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية، ص٧ ٥

(٣) محمد أنيس، حريق القاهرة، ص٢١ ـ ٢٢، القاهرة ١٩٨٢م.

هذا من جانب، ومن جانب آخر لا بد أن الملك أراد أن يتخلص من حرج مركزه حيال القوى الداخلية باتخاذ الجانب البريطانى مساعدا له، ومع ما سبق عرضه من المصادر، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الفترة كانت بداية لمرحلة مخططة ما بين القصر وبريطانيا عنى بها تصفية القوى الداخلية، حكومة وقوى وطنية.

وأما عن دور الحكومة وبعد إلغاء المعاهدة فيبدو أنه كان متأثرا بعدة عوامل، هى ردود الفعل المتوقعة لموقفها من القوى الخارجية ومن القصر، ومع ضرورة ارتقاء دورها ليتمشى مع تيار النمو المضطرد فى حركة القوى الوطنية وهو ما لم يكن فى موسوعها ومن جانب آخر ربما كان ضد مصلحتها ومخالفا لمبادئ حزبها(١).

حينئذ أكدت الحكومة الوفدية شرعية إلغاء المعاهدة من جانبها، فأوضحت أن الإلغاء جاء لكون معاهدة سنة ١٩٣٦م عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى، ولتغير الظروف التى عقدت فيها؛ ولأنها تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة المادة (١٠٣) خاصة، ولتكرار الإخلال بأحكام المعاهدة، ولتجاوز القوات البريطانية عدد القوات التى اتفق عليها فى المعاهده ولعرقلة تدريب الجيش المصرى(٢).

كانت الحكومة الوفدية تتوقع تصاعدا للأحداث العدائية من جانب الحكومه البريطانية، وخاصة بعد إلغاء المعاهدة، ومن ثم فقد فكرت فى تسليح الجيش؛ ولذلك أرسلت بعثة إلى بعض الدول الأوربية لمحاولة التعاقد على شراء أسلحة،

---

(1) F O. 371, 90140, Washington to F.O., 1951, No. 526.

(٢) راشد البراوى، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، ص٩ [illegible] أحمد عبد الرحيم، مشكلة قناة السويس، ص٩٧ ـ ٩٨، محمود عزمى، المعاهدات وميثاق الأمم المتحدة، ص [illegible]

ويتضح أن هذه البعثة قد تعرضت لمضايقات عديدة سببتها الحكومة البريطانية لها بحثها تلك الدول على عدم التجاوب مع البعثة، ولجأت الحكومة لمحاولة عقد صفقات مع بعض الدول الشرقية، وربما تكون قد فكرت أيضا في الاستجابة لمبادرة الاتحاد السوفيتي بعقد معاهدة «عدم اعتداء» معه[1].

كما وجهت الحكومة مصالحها لاستقبال العمال الذين تركوا العمل بمنطقة القناة مدفوعين بوطنيتهم، فأعدت مصلحة العمل مكاتبها في القاهرة، وفتحت مكاتب بمنطقة القناة لاستقبال هؤلاء العمال وتسجيلهم لتوزيعهم على الحرف والوظائف المختلفة في جهات أخرى[2].

ويوضح تقرير مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية أن عدد العمال الذين يعملون بالقاعدة وتركوا العمل بها كانوا ٨١٠٧٣ عاملا، ويتضح من نفس التقرير أن نسبة العمالة في الحرف الحيوية كانت تمثل ٤٦,٨٥٪ من العدد الكلي، كما أن باقي العدد كان يعمل بحِرَف من شأن توقفها عرقلة التحركات بالقاعدة، وهو ما كان يعني وعلى العموم شل العمل في القاعدة تماما[3].

كما أمرت الحكومة كل من يتعامل مع القوات البريطانية سواء كانوا تجارا أو مقاولين أو غيرهم بوقف تعهداتهم تجاههم، وشرعت عقوبات لمن يخالف هذه الأوامر.

---

(١) مجلس النواب، الجلسة الثالثة، ٣ ديسمبر ١٩٥١م، وكذلك روز اليوسف، عدد ١٢٢٣، نوفمبر ١٩٥١م، وكذلك المصري، عدد ٥٠٦٠، ٣٠ ديسمبر ١٩٥١م، وأيضا محمد أنيس، حريق القاهرة، ص٢١٧.

(2) F.O. 371, 90140, Cairo to F.O., Oct. 24, 1951, No. 627.

(٣) محمد أنيس، حريق القاهرة، ص١٣٩، انظر أيضا محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، جـ٢، ص٣٠٩.

أما عن دور الحكومة فى تنظيم الكفاح المسلح، فيبدو أنه انحصر فى محاولة سيطرتها على الأبعاد التى يمكن أن يصل إليها دور تنظيمات ذلك العمل بما لا يهدد الموقف الداخلى أو الحكومة ذاتها، ومما يدل على نية الحكومة فى الالتزام بهذا الدور ردود رئيسها وزعيم حزب الوفد على الصحفيين وبعد إلغاء المعاهدة عن الخطوة التالية بعد الإلغاء قال: «لقد أدت الحكومة واجبها والكلمة الآن للشعب»(١).

يتضح إذن أن قيادات كتائب التحرير التى بُدئَ فى تكوينها، أصدرت البيانات لحث الجماهير على التبرع لصالح العمل الفدائى، وهو ما تم، وعلى ذلك فقد كانت الكتائب مستقلة فى تمويلها عن الحكومة، كما لم يقتصر عمل الكتائب على العمل العسكرى وإنما شمل تنظيم المقاطعة الاقتصادية والتجارية للقوات المحتلة، ثم نظمت الكتائب المظاهرات والإشراف على أمن تحركاتها، وهى كلها كما يتضح أعمال من صميم مهام أجهزة الحكومة، سواء كان إجراءً عسكريا لطرد المحتل لفشل الحل عن طريق التفاوض، أو قرارات مقاطعة وهى ما أمرت به الحكومة بالفعل، أو تحقيق الأمن والسيطرة على كل تلك الأوضاع الداخلية المتناقضة وهى ما بدأت محاولة السيطرة عليه.

على ذلك لم يكن مستغربا أن تصدر الحكومة قرارًا بتوليها تدريب الكتائب وفقا لنظام تضعه هى وذلك فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥١م، كما قررت أن يكون تبرع الجماهير لصالح الكتائب تحت إشراف أجهزتها ولخزانة الدولة لتنفق فى الأوجه الصحيحة للعمل المسلح، مع عدم السماح لأى فرد أو هيئة بجمع التبرعات لهذا الغرض(٢).

(١) مجلس النواب، مضبطة ٥، ص٥، ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م، انظر أيضا طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٤٨٥.

(٢) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٥١٣.

وقد أوضح وزير الداخلية المصرى حينئذ فى حديثه لمندوب مجلة روز اليوسف «أن هذا القرار إنما صدر بقصد تحقيق التدريب العسكرى على أصول فنية صحيحة، وعن طريق الحكومة وسلطاتها المختصة وعلى نفقتها، ولا عن طريق ترك هذا العمل فى أيدى هيئات مختلفة يتناول كل منها بطريقته الخاصة وبأسلوبه الخاص، ولن يكون غرضى فى يوم من الأيام شل الحركة الشعبية بحال من الأحوال»، وقد أوضحت نفس المجلة أن بعض الدوائر المطلعة تعتقد أن الدافع الرئيسى من هذا العمل هو رغبة الحكومة فى الحيلولة دون بروز الشيوعيين بين صفوف الكتائب[1].

وفى حديث لجريدة المصرى صرح «عبد المجيد بك عبد الحق» وزير الدولة، بوصفه مشرفا على الكتائب، بأنه يسعى لاستشارة الرجال العسكريين من الضباط العظام حول اختيار خير الوسائل والطرق لإنجاح مشروع الكتائب، وسيعقب ذلك تأليف لجنة عليا من العسكريين لوضع أحسن الطرق لإنجاح مشروع الكتائب، وسيكون الضباط المدربون من الضباط المتقاعدين، وقد أوضح أنه كان من رأيه التوسع فى تعميم نظام الكتائب ليشمل القطر كله، لكن العسكريين أشاروا بالتريث حتى يسير العمل بخطوات ثابتة، كما أوضح أنه طلب من الحكومة مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لتمويل أعمال التدريب وسيعرض هذا الطلب على البرلمان[2].

على العموم قوبل قرار مجلس الوزراء بضم الكتائب تحت إشراف الحكومة بالرفض من جانب «لجنة الميثاق الوطنى» بصفتها ممثلة للعديد من الأحزاب

---

(١) روز اليوسف، العدد ١٢٢٣، ٢٠ نوفمبر ١٩٥١م، تدريب الكتائب تحت إشراف الحكومة، ص٦، انظر أيضا:

F.O. 371, 90145, B.M.E.O. to F.O., 1 Nov, 1951

(٢) المصرى، العدد ٥٠٣٧، ٢٧ ديسمبر، لجنة من العسكريين لوضع نظام الكتائب، ص٣.

والهيئات، وبذلك قوبل قـرار الحكومة للتدخل فى الإعداد لخطوات العمل المسلح فى حدود ولأهداف معينة بالرفض من جانب القوى الوطنية.

مما سـبق عرضـه حول دور القـوى الداخليـة فى مصـر، القوى الوطنيـة، والحكومـة، اتضح أن هذا الدور كان محدودا فهـل كان القصـور فى هذا الدور لتناقض أهداف تلك القـوى؟، أم جاء القصـور لضعف فى تنظيمهـا؟، أو لعدم تبينها لأهدافها؟، أو أنها عجزت عن التصرف لعوامل وظروف فوق إمكاناتها؟.

فيمـا يتعلق بالقوى الوطنية سيـاسية وشعبـية فقد اتضح عجـزها عن تحقيق برامجـها وأهدافهـا عمليا بشكل مـؤثر، ومرجع ذلك، أولا فـيما يتـعلق بالقوى السيـاسية، مـثلا الأحزاب، إنما لضعـف الأساس الذى بنيت عليه، فـقد تشكلت بأسلوب ولأهداف بقـدر ارتضـاه لهـا الاحتـلال البـريطانى فى مـصر، ومـا بين الأساليب الملتوية للاحتـلال لتحـقيق أهدافه وبـين رغباتهـا الذاتية ضـاع الهدف الأساسى لوجـودها، فلم يقم اختيـارها لأهدافها الوطنيـة فى الأصل على أساس حقيقى، وبالتالى فقد كانت قدرتها وحركتها قاصرة مع تلك الأحداث الكبيرة.

أما فيما يتـعلق بالتنظيمات الشعبية فقد جـاءت أفكارها عظيمة، لكن قطاعا كبيـرا من أبناء الشعب المصرى كان بمعزل عنهـا وعجز عن أن يدرك دلالة أفكارها وأهدافها، ولم يكن له فى نفس الوقت التنظيمات أو المؤسسات المختلفة التى حق له التدريب اليومى الـسياسى على أساس تلك الأهداف والمفاهيم، بـحيث يستطيع أن يشارك بفعـالية حينما يتطلـب الموقف ذلك، وأعنى هؤلاء الذين هم فى أقاليم مصر المختلفة وفى ريفـها خاصة، وهو ما سبب انعزالها، وفقد إسـهام قطاع كبير من قوى الحركة الوطنية.

ويوضح كتاب الحركة السـياسية فى مصر لطارق البشرى أن قـسما غير قليل من القوى الشـعبية قـد انصرف جهده الوطنى مع مـبادئ وأفكار جماعـة الإخوان

المسلمين، ومن جهة أخرى ولرغبة تلك الجماعة على الدوام الانعزال عن باقى القوى الوطنية، فقد كان على الأقل ذلك يعنى عدم اتحاد كل القوى الوطنية التى كان يمكن أن تتوحد أهدافها وتعطى نتائج طيبة.

ومن جهة ثالثة كان لبعض التنظميات أهداف حرصت على تنفيذها فى المقام الأول دون الهدف الأعم والأساسى، وبدأت تنظيمات أخرى عاجزة عن مسايرة الأحداث الجسام القائمة حينئذ. ولم يسمح لتنظيمات أخرى من قياداتها بالإسهام بشكل مؤثر.

وأخيرا ربما تكون تلك القوى قد عجزت لطبيعة استعدادها وتكوينها ومن الواقع السابق عرضه عنها عن مواجهة قوى منظمة مخططة تمثلت فى الاحتلال البريطانى خاصة وخطط الغرب والولايات المتحدة عامة، ومن واقع وجود قوات الاحتلال فى مصر، والأثر النفسى لهذا الوجود على المبادرة الكاملة فى خططها.

ومع أن هذه القوى لم تستطع أن تكثف جهودها فى إطار منظم وفى خطة ذات مدى بعيد، وخاصة فى مجال العمل الفدائى للأسباب السابق عرضها ولحداثة خبرة قوى العمل لهذا النوع من الكفاح من جانب آخر، فإن هذا لا يعنى أنها لم تحاول أن تبذل جهدها فى عمليات تلقائية أو منظمة محدودة التنظيم والهدف، ولو أنها استمرت بتنظيم أكثر ولوقت أطول من الممارسة لكان أثرها كاملا، وهو أمر على ما يبدو كان له حسابه لدى القيادة العسكرية البريطانية وسبب لها قلقا، وكان لابد من تحركها تجاهه.

أما فيما يتعلق بالقصر فقد كان واضحا أنه أصبح حينئذ عاملا مساعدا للحكومة البريطانية ولقواتها فى مواجهة القوى الوطنية والحكومة المصرية، دفعه إلى ذلك أنه بانهيار الأساس الشرعى للوجود البريطانى فى مصر لا بد وأنه كان سينهار معه القصر والملك إذا ما أزيل ذلك الوجود.

وأما الحكومة المصرية فقد كانت فى موقف لا تحسد عليه، فالقوى الوطنية غير راضية عنها لتذبذب موقفها خاصة مع بداية التهديدات البريطانية والأمريكية بعد إلغاء المعاهدة ورفض المقترحات الرباعية، والقصر فى عداء معها، لرضوخها لتيار القوى الوطنية بسماحها التحقيق فى مفاسد القصر وموافقتها على نشرها، وبريطانيا بدأت فى السعى للإطاحة بها لأنها أهدرت الأساس القانونى لوجودها، وعلاوة على ذلك ومع التناقض فى سياستها تجاه عمودى ارتكاز الدولة وسلطتها وهما الجيش والبوليس، ولتناقض أهدافهم من داخلهم ولسياستها تلك تجاههم، كان ذلك على الخصوص إيذانا بانهيارها، بل وربما إيذانا بانهيار النظام القائم كله[1].

وقبل أن ننتقل إلى عرض ردود الفعل من جانب بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حيال الموقف الداخلى للقوى المصرية وبعد إلغاء المعاهدة ورفض الحكومة المصرية للمقترحات الرباعية، سنعرض لمهام العمل الفدائى حينئذ وما تحقق منها ومناطق تنفيذها.

يوضح كتاب الحركة السياسية فى مصر أن العمل الفدائى اتخذ اتجاهين؛ اتجاها تم منظما، والآخر تم بتلقائية، وفيما يتعلق بالشكل المنظم، فقد بُدئ فى تأليف الكتائب مع إعداد المعسكرات لتدريبها، ويرصد المؤلف عدد ست كتائب تم تشكيلها، كل كتيبة تتكون من اثنين وأربعين فردا، وعدد من المعسكرات التى تم إعدادها بواسطة الحزب الاشتراكى وجماعة الإخوان المسلمين وتنظيم الحركة الديمقراطية، وكانت تلك المعسكرات منتشرة فى صحراء الجفير وحلوان والإسكندرية والزقازيق وفى منطقة القناة.

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٥١٥.

كما يوضح نفس المصدر أن «عزيز المصرى» و«طلعت حرب» كان لهما دور كبير فى التوجيه لتدريب الكتائب على حرب العصابات، كما عقدت المؤتمرات الشبابية بقيادة عزيز المصرى على أساس الإعداد لحرب تحرير كاملة تشمل القطر كله، وقد تشكل مجلس لقيادة الكتائب بقيادة «عزيز المصرى» وكان من بين أعضائه «وجيه أباظة» و«مدحت عاصم»[1].

العمل الفدائى:

وأما فيما يتعلق بالجانب التلقائى من هذا العمل، فقد بدأ الإعداد للعمليات الفدائية بدءا ببلدة «القُرين» بمديرية الشرقية ومنذ ١٨ أكتوبر ١٩٥١م وأشرف على ذلك الاتجاه «وجيه أباظة» وبدأ هذا العمل فى التطور والنمو.

فى لقاء شخصى مع السيد «وجيه أباظة» وبسؤاله عن حجم وطبيعة ونتائج ذلك العمل التلقائي قال: «لقد عملنا بداءة منذ سنة ١٩٤٨م، حينما بدأنا فى محاولة الاستيلاء على وتجميع أى أنواع من الذخيرة، وكان تركيزنا على المعسكرات الموجودة فى أبو سلطان، واستخدمنا بعض الخارجين على القانون والذين تحولوا وبروح عالية جدا إلى هذا العمل لصالحنا، وبدأت بعض السرقات لتلك الذخائر»[2].

«أما فى سنة ١٩٥٠م بدأت أتفرغ بين فترة وأخرى للعمل الفدائى عن طريق إدعاء المرض والحصول على إجازات مرضية، وكان الجهاز المخطط لهذا الاتجاه بقيادة جمال عبد الناصر وبغدادى وأنا، ولطفى واكد، وكمال رفعت، ومحسن لطفى، ومصطفى عنان، ومدحت عاصم، وحسين فهمى، وعبد الحميد صادق».

---

(١) نفس المرجع، ص٥٠٢.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد «وجيه أباظة» بمنزله بتاريخ ١٥/ ١٢/ ١٩٨٧م.

«وكانت القوة العاملة تحت قيادتى من شباب الحزب الوطنى، وجنّدهم لنا عبد العزيز على قائد الحركات السرية فى مصر، وبدأت عملياتنا بطبع المنشورات السرية وتوزيعها، وكان الذى يقوم بطبعها لنا إسماعيل شوقى مدير المطابع فى دار التحرير».

«وعلى ذلك فقد بدأ عملى من بلدة القرين ممتدا حتى الزقازيق وإلى محافظات القناة، وكان تحت قيادتى كتيبة كما قلت مكونة من اثنين وعشرين فردا من ضباط الجيش إلى وكلاء نيابة، وقضاة، ومحامين ومحاسبين، بالإضافة إلى حوالى ثلاثمائة فرد من قطّاع الطرق من الزقازيق للقناة تم تجنيدهم لهذا العمل».

«كان فؤاد سراج الدين يعاوننا وأعطانا فعلا ذخائر وأسلحة وقنابل، وكنا نوزع تلك الأسلحة وما نتحصل عليه منها من مصادر أخرى فى مديرية الشرقية فى مناطق مختلفة منها».

«ومع بداية عملنا المكثف فى أواخر سنة ١٩٥١م وبعدها، بدأت فى تنظيم العمل بشكل جماعى وفردى وامتدت عملياتنا الإزعاجية شاملة معسكر التل الكبير، والقصاصين، والمعسكر بالإسماعيلية، وأبو سلطان، وعجرود، وعملنا عملية كبيرة فى الدفرسوار، وكان إجمالى عملنا كثيرا جدا وفى حدود الإقلاق والإزعاج والاستنزاف للمعسكرات الإنجليزية»[1].

«وعلى ذلك مما سبق فقد كان العمل الفدائى فى هذا الخط مركزا فى كتيبتى، وبين جناحين؛ عسكرى وأهم أفراده جمال عبد الناصر وبغدادى وأنا وبعض الضباط، والجناح المدنى من كمال رفعت ولطفى واكد ومصطفى عنان ومحسن لطفى وعصمت سيف الدولة».

(1) Farnie, D. A., East and West of Suez, p. 699.

«ويجب أن أنوه أن بعض ضباط البوليس الأصاغر على طول الخط من الزقازيق إلى الإسماعيلية وبورسعيد قد تعاونوا معنا بشكل أفاد عملياتنا».

وفى مقابلة شخصية مع السيدين «فؤاد سراج الدين» و«إبراهيم فرج» أوضح السيد «إبراهيم فرج» أن السلاح كان يوزع على الفدائيين بعد أن يشترى من مال حزب الوفد ومن أموال فؤاد باشا الخاصة»، كما أوضح السيد فؤاد سراج الدين «أنه تم شراء كميات ضخمة من الأسلحة ولكنها كانت توزع بطرق سرية، وبعد توقف العمل الفدائى وضبط أسلحة مع الفلاحين، وبتقديمهم للمحاكمة فى الشرقية، وكان القاضى وهو إبراهيم الشربينى يعمل بالمحاكم هناك قالوا له إنهم أخذوها من الوزير، وقد حكم عليهم بالبراءة»[1].

وتوضح الصحف حينئذ أمثلة للمهام المختلفة التى نفذت وحجم الخسائر البريطانية، فقد أوضحت «صوت الأمة» أن عربة محملة بالديناميت ومغطاة بالخضروات وبقيادة أحد المتعهدين المصريين دخلت معسكرا للإنجليز بمنطقة القناة ومع تجمع الجنود حولها وبانفجارها قتل وجرح ما يقرب من مائتى وخمسين جنديا بريطانيا، وتوضح أنه تم تسميم مياه الشرب فى منطقة فايد وإصابة خمسين عائلة بريطانية بالتسمم، وتوضح أنه تم بصفة منتظمة الاستيلاء بواسطة الصاعقة المصرية على بعض العتاد العسكرى الإنجليزى، وتوضح أنه تم عمل كمين لقافلة إنجليزية كانت تقل ثلاثمائة عامل قبرصى للعمل بالقاعدة، وإحداث انفجار هائل بمخازن الذخيرة فى فايد[2].

---

(١) مقابلة شخصية مع السيدين فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج بمقر حزب الوفد فى ١٥/ ١٠/ ١٩٨٧م.

(٢) صوت الأمة، عددى ١٥١٧ ـ ١٥١٨، ٤ نوفمبر، ٨ نوفمبر ١٩٥١م، المقاومة الشعبية تدخل مرحلتها الجديدة، تسميم مياه الشرب فى فايد وإصابة ٥٠ عائلة بريطانية، عبد الرءوف الكيلانى، ص١.

وتوضح جريدة «المصرى» أن العمليات الفدائية زادت بشكل ملحوظ طوال شهر يناير، مما دعا القيادة العسكرية البريطانية إلى التهديد باستخدام المدفعية الثقيلة[1].

أما مجلة روز اليوسف فتوضح أن احد أساتذة الجامعة قد توصل إلى تركيب مادة كيميائية معينة ثبت أنها تأتى بنتائج حاسمة فى حروب العصابات، كما توضح أن الفدائيين بدأوا فى إجبار المتعهدين التجاريين غير المنضبطين بالانقطاع عن تزويد القوات والمعسكرات البريطانية بالمواد الغذائية وإذا ما تم مخالفة ذلك كانت تصادر حمولاتهم لصالح الجيش المصرى[2].

وقد أجمل طارق البشرى فى كتابه تلك المهام القتالية، فأوضح أنه منذ ١٦ أكتوبر وحتى ٣ ديسمبر أمكن رصد المهام التالية: مهاجمة مخازن الذخيرة ومخازن البحرية الإنجليزية «النافى»، وبعض عمليات الاستنزاف الأخرى، وفى ٣، و٤ يناير تم نسف وابور مياه للإنجليزيين فى السويس، وفى ١٢، و١٣ يناير نفذت عملية استغرقت خمس ساعات بين الفدائيين والبوليس من جانب والإنجليزيين من جانب آخر، وكانت تلك العملية الأخيرة ذات دلالات خاصة، إذ إنها تمت علانية من جانب الفدائيين، مما أعطى العمل طابعا جديدا نوهت عنه الصحف المصرية والأجنبية بإسهاب[3].

أما نتائج تلك العمليات فقد بدأت تظهر على الجانب البريطانى فى مصر،

---

(١) المصرى، عدد ٥٠٦٢، وطوال شهر يناير ١٩٥٢م.

(٢) روز اليوسف، أعداد ١٢٢١ ـ ١٢٢٣، ١٢٢٦، ٢١ نوفمبر ١٩٥١م، أساتذة كلية الآداب يتبرعون بعشر مرتباتهم للجهاد، ص٥.

(3) F.O. 371, 96862, Jan 1952, See Also, 96858, Jan 5, No. 13, and 96859, Jan 15, 1952, No. 505, See Also, . طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٥٠٠.

فقد بدأ فى اللجوء إلى استيراد العمـالة من قبرص، ولجأوا إلى نقل المواد التموينية واللحوم من السودان إلى منطقة القناة مباشرة(١).

وفى رسالة من مـراسل التايمز بفـايد أوضح أن الإنجليزيين فى منطـقة القناة يعانون صعوبات خطيرة وأن انسحاب العـمال المصريين قد أشاع الفوضى والارتباك والخراب فى أرجاء القاعدة الإنجليزية، وأضعف قـدرتها فى مواجهة ما تتعرض له من هجوم متواصل من جانب الفدائيين المصريين(٢).

وتوضح مجلة «روز اليـوسف» أن عدداً من جنود المظلات البريطانيـة قاموا ببيع أسلحـتهم للمصـريين متهزين فـرصة خطف الأسلحـة من المعـسكرات ومن الجنود(٣).

وقد كتب هنرى بوردون مندوب «الأورور» فى السويس يقول: «أن العائلات البريطانية فى منطقة السويس تتسابق للرحيل عن مصر».

حقـقت إذن العمليـات الفدائيـة إرهاقا وقلقـا وإزعاجـا واستنزافا لـلقوات البريطانية فى مصر، وكـان الخطر الحقيقى من وجهة نظر قيادة تلك القـوات متمثلا فى الدور الذى يمكن أن تحققه القوات الفدائية، وخاصة بمرور الوقت ومع اعتيادها على ذلك العـمل ومع تنظيم صفـوفهـا وخططها وتوحـيد جـهودها، وخـاصة أن الحكومة المصـرية لـم تعد مسـيطرة على الموقف الداخلى، وفوق ذلك فقـد ألغى ما اعتبر سندا شرعيا لوجود القوات البريطانية فى مصر.

---

(١) المصرى، عـدد ٥٠٠١، ١/ ١١/ ١٩٥١م، حكومة السـودان تمد قوات الاحـتلال فى القنال بالـلحوم، مندوب المصـرى، ص١، انظر أيضا الجمهـور المصرى، عدد ٥٣، ٧ يناير ١٩٥٢م، الإنجليز يتسللون من الباب الخلفى، الخرطوم مندوب الجمهور المصرى.

(٢) المصرى، عدد ٥٠٥٩، ٢٩ ديسمبر ١٩٥١م، «التيمز» تذمر الجنود الإنجليز فى منطقة القناة، ص٣، لندن فى ٢٨ من هارى هوبز.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٢٢، ٣ نوفمبر ١٩٥١م.

وإذا ما أضفنا تأثير إجراء مقاطعة العمالة المصرية للقاعدة البريطانية لاتضح لنا ثقل تلك الإجراءات وتأثيرها على الجانب البريطانى، وخاصة إذا ما كانت قد استمرت وأحسن تنظيمها، وأصبح متوقعا حينئذ أن نرصد إجراءات مضادة مخططة وغير مخططة من جانب بريطانيا وقواتها فى مصر تجاه القوى الداخلية وذلك فى محاولة للسيطرة على الموقف. ولا بد أن يكون للولايات المتحدة أيضا دور هناك لتأمين خططها فى المنطقة، وربما كان للاتحاد السوفيتى دور أيضا[1].

ردود فعل بريطانيا والقوى العظمى من الإلغاء:

مع إلغاء المعاهدة يبدو أن الحكومة البريطانية كانت قد توقعت تصاعد عمليات الكفاح المسلح تجاه قواتها فى مصر، ويبدو أنها استبعدت أن تقوم الحكومة المصرية بإجراءات مقاطعة اقتصادية ضدها، والواقع أن القيادة البريطانية فى مصر كانت فى وقت مبكر ومع تظاهر الجماهير المصرية لإلغاء المعاهدة ومع تولى حكومة الوفد سنة ١٩٥٠م، كانت قد قامت بتقليل كميات البترول التى كانت ترد إلى القاهرة والدلتا والإسكندرية، حيث كانت شركات بريطانية تسيطر على موارد البترول فى خليج السويس[2].

وفى اتجاه آخر وفى فترة لاحقة أعرب وزير الخارجية الأمريكى وفى بيان له فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١م عن أمل حكومة الولايات المتحدة فى أن تعيد مصر النظر بعناية فى المقترحات الرباعية التى عرضت عليها، كما أوضح أنه على حكومة الولايات المتحدة أن تعيد تأكيد اعتقادها بأن عمل الحكومة المصرية فيما يتعلق بمعاهدة سنة ١٩٣٦م وملحقاتها قد تم دون احترام للالتزامات الدولية،

(1) F.O. 371, 90145, G.H.Q.M.E.L.F. to Ministry of Defence, Oct. 30, 1951.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص١٢٤، انظر أيضا، هدى عبد الناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية، ص٣٥٩.

وبالضرورة فإن الولايات المتحدة ستضع عمل الحكومة المصرية هذا فى اعتبارها على أنه عمل غير شرعى[1].

من جانب آخر حاولت وزارة الخارجية الأمريكية أن توضح لرجال السفارة البريطانية هناك فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١م على أنه ورغم تأييد الولايات المتحدة لبريطانيا فى إبقاء قاعدة وقوات لها فى مصر، إلا أن الولايات المتحدة قلقة بشأن التطورات الجارية هناك، وهى ترغب ألا تتعدى القيادة البريطانية فى مصر حدودها، بحيث لا تتخذ إجراءات تتعارض مع القوانين المصرية، إلا فى حالة التهديد لمركز القوات البريطانية بما يقلل من إشرافها على القناة وعلى مناطق البترول، كما أنها تفضل ألا تستبعد الحكومة البريطانية إمكانية التوصل إلى اتفاق مع مصر يتيح تعاون المصريين مع بريطانيا والولايات المتحدة[2].

لكن الحكومة البريطانية استطاعت أن تسوى أمورها مع الحكومة الأمريكية التى كانت تنصح البريطانيين بضرورة تجنب الصدام مع الحركة الوطنية فى مصر، ومع وجود «ونستون تشرشل» على رأس الوزارة البريطانية بدئ فى اتخاذ إجراءات ردع عنيفة ضد المدنيين والفدائيين على السواء[3].

والواقع أن الجانب البريطانى كان قد وضع الخطط للسيطرة على الموقف الداخلى فى مصر، فوضع خططا عسكرية للتعامل مع هذا الموقف، ومخططا آخر يعنى بإزاحة الحكومة المصرية القائمة، وإحلال حكومة أخرى محلها قد تكون نافعة لها، مع الاستفادة بقدر الإمكان من ولاء الملك وقيادات الجيش المصرى[4].

(1) U.S.F.P., Egypt, 1950-1955, pp 2182 - 2183.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٥٥.

(٣) صوت الأمة، عدد ١٥٤٩، ٢٠ يناير ١٩٥٢م، الجنرال أرسكين يفتك بخمس قرى فتكا شنيعا، عبدالرءوف الكيلانى، انظر أيضا، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص٥٥، وكذلك، هدى عبد الناصر، ص٣٣٠.

(٤) المرجع السابق، وثيقة رقم ٣٥.

وفيما يتعلق بخططها العسكرية فقد تصاعدت باحتمالاتها مع الموقف الداخلى إلى حد إمكانية احتلال مصر كلها، وإن كان مجلس الوزراء البريطانى لم يوافق على هذا الاحتمال، إلا أنه وافق فى النهاية ومع تصاعد العمل الفدائى على منح القيادة العسكرية البريطانية سلطة القبض والاعتقال والطرد لأى فرد أو جماعات مصرية مشتبه فيها فى منطقة القناة، ومع إجراءات القمع الوحشية ورد الفعل الفدائى العنيف أعلنت الأحكام العرفية من جانب البريطانيين فى منطقة القناة وتم عزلها بذلك عن باقى مناطق مصر.

أما فيما يتعلق بمخططها حيال الحكومة الوفدية وعلى ما يبدو فقد كانت مستعدة لفرض حكومة بديلة حتى لو احتاج الأمر للقوة العسكرية، ولكى لا تغضب الولايات المتحدة التى كانت ترغب فى الإبقاء على تلك الحكومة لجأت إلى طريقة أخرى تحتاج إلى وقت ولكنها قد تنجح، وذلك بإظهار الحكومة الوفدية بمظهر الغباء مع اتباع سياسة دعائية قوية ضدها يمكن أن تفقد الشعب الثقة بها تماما وحينئذ يمكن الإطاحة بها.

ولكى تحقق الحكومة البريطانية كلا الهدفين؛ القضاء على العمل الفدائى وخلع الحكومة الوفدية، وبالإضافة إلى إمكانية تطبيق جزاءات كعوامل مساعدة مثل تجميد الأرصدة الإسترلينية لمصر، وتقويض الاستقرار الذى يتسم به تبادل القطن المصرى، ومع الدعاية القوية الموجهة تجاه الحكومة، قامت بخطوات مرتبة.

فقد أصدرت القيادة العسكرية البريطانية فى القناة أوامرها بتشديد إجراءات الرقابة على أى أفراد أو جماعات يشتبه فيها، مع إجراءات تفتيش واسعة للحد أو وقف نشاط الفدائيين فى منطقة القناة، واعتبر عملها هذا من وجهة نظر الجانب المصرى تدخلا فى صميم عمل قوات الشرطة فى المنطقة[1].

---

(١) نفس المرجع، وثيقة رقم ٦٨.

لكن رغم هذه الإجراءات ازداد عـدد العمليات الفدائية، وتعـاطف البوليس مع القوات الفدائية وشارك معها أحـيانا فى عمليات ١٧ ، و١٨ نوفمبر وبالسويس ٣، و٤ ديسمـبر، ومع زيادة العمليـات الفدائية وتأثيـر نشاطها الإزعـاجى قامت القوات البريطانية بـعملية تأديـبية فى «كـفر عـبده» فى السـويس فى ٨ ديسمـبر ١٩٥١م، وأكثر مـا عنيت به هناك كان استعراضـا لقواها بين المدنيين والتنكيل بهم دون أن تكون موجهة للفدائيين.

وفى نفس الوقت بدأت القيادة البـريطانية فى مصر توجه اهتمـامها للبوليس المصرى لكى تمنع تعاونه مع القوات الفدائية، فأسرت قوة الشرطة الموجودة فى التل الكبـير، وكـررت نفس العمل مع قـوات الشرطة فى الإسـماعـيلية والسـويس، وخططت لنزع سلاح الشرطة، وبدأت فى تنفيذ مـخططها فى الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢م، ولِتَمـسُّك قوات الشرطة بمحـلاتها ومقاومـتها ولعدم تكافـؤ القوى كانت مذبحة، اضطرت بعـدها قوات الشرطة للاستسلام، والتى كـان من نتائجها هياج عام بين الشرطة ثم الشعب، تلاه فى اليوم التالى حريق القاهرة[١].

وإلحاقـا لهذه الإجـراءات فقـد عنيت القيـادة البريطانيـة بإحداث فـتنة بين عنصرى الأمة مـسلمين وأقباط لضرب الحركة الوطـنية من داخلها، وتمثل ذلك فى حرق كنيسة السويس فى ٤ ينايـر سنة ١٩٥٢م، وهو الحادث الذى اعتبر من أخطر الحـوادث التى هددت الوحدة الوطنيـة فى منطقـة القناة، وقد تبين أن السـبب فى الحريق هو أحـد الشبـاب المرتزقة الذين كانـوا يعملون فى المعسكـرات الإنجليزية، والذى عُرف بعديد من السوابق الإجرامية من قبل، ولو لم يمكن السيطرة على هذا الحادث لأدى إلى آثار ضارة كبيرة[٢].

---

(١) أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ص٥٥، بيروت ١٩٨٥م وانظر أيضا
Hansard, House of Lords, 29- 1 - 1952, p. 919.

(٢) محمد أنيس، حريق القاهرة، ص٢٢.

وبالتوازى كان على القيادة البريطانية فى مـصر أن تنفذ مخططها وكما سبق إيضاحه حيال الحكومـة المصرية بإظهارها بمظهر الغباء والتناقض بما يفقد الشـقة فيها والذى كان هدفه فى النهاية الإطاحة بها.

وعلى ما يبدو فـإن الحكومة البريطانية كـانت قد أعدت الأساليب السيـاسية المناسبة لتوريط الحكومة المصرية، وقبـعت فى انتظار النتائج مستغلة تناقضات تلك الحكومة فـقد راحت الحكومة المصـرية في الإعلان عن نيـتها بقطع العـلاقات مع بريطانيا، وفى نفس الوقت لم تتـخذ الإجراءات الكفيلة بتحـقيق ذلك، إذ سربت الصحافة المصرية والأجنبية حينئذ أنباء عن إقدام الحكومة المصرية على قبول وساطة للصلح وإصلاح الموقف بين بريطانيا ومصر بواسطة «الملك سعود» و«نورى السعيد» وهو ما سارت فيـه الحكومة البريطانية شوطا معـهم، وكانت تعد فى نفس الوقت خطواتها تجاه القـوى الوطنية وتجاه الحكومة المصرية ومع عـدم حسم تلك الحكومة لموقفها بوضوح حيال مسـألة الوساطة تلك، وحيال الموقف الداخلى خاصة الموقف المتناقض الذى تسـببت فيـه الحكومة للجيش والبوليس، وحـيال الموقف برمـته، انسابت المخططات البريطانية بسهولة نحو التنفيذ(١).

وبهذا الغموض، ومع عدم الحسم، يصدر «فؤاد سراج الدين» قرارا بتمسك قوات الشرطة فى الإسـماعيلية بمحلاتهـا، وكان قرارا من الناحية التكتـيكية (فنيا) خاطئـا، أدى إلى مذبحة، كـان على إثرها حريق شامل، وكـان على الحكومة أن تدعم هذا القرار أو لا تسمح به من الأصل، أو تخطط حركاتها جميعا، لكن يبدو أنها كانت تتخبط، وربما بفعل الظروف المحيطة بها والتى سبق الإشارة إليها.

وبهذا الموقف الداخلى وعلى ما يبدو فقد وجدت الحكومة البريطانية المبررات لإبعاد الولايات المتحدة عن التدخل فى الشئـون المصرية، وعدم إغضابها فى نفس

---

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٧٠.

الوقت، كما هيأت ظروف مناسبة لتعضيد ملك مصر حينما يتخذ قراره بإقالة الحكومة الوفدية وتولية حكومة جديدة، هذا مع استغلال موقف الحيدة الذى سببته سياسة الحكومة الوفدية نحو جيشها، ولم تَسْعَ الحكومة والقيادة البريطانية إلى التغيير مباشرة بل اتخذت فترة من الوقت لكى لا تحدث تعاطفا مع تلك الحكومة، أو تزيد الحركة الوطنية اشتعالا وفى تقديرها ضدها(١).

أما عن دور الاتحاد السوفيتى حيال إلغاء المعاهدة، فقد أعلن تأييده الكامل لهذا الإلغاء، بل أعلن عن ترحيبه بعقد معاهدة عدم اعتداء مع مصر(٢).

كما لاقى هذا الإلغاء تأييدا كبيرا لدى الشعوب العربية وحركات التحرر الوطنى والتى أعلنت بعض تنظيماتها وأفرادها عن استعدادها للمشاركة فى العمل الفدائى فى مصر(٣).

حريق القاهرة ونتائجه:

اتخذت الحكومة المصرية ـ وكما سبق عرضه ـ مجموعة من الإجراءات بعد إلغاء المعاهدة، وكانت الحكومة فى موقف لا تحسد عليه، وكما أوضحنا فالملك أعلن عن استعداده للاتفاق الكامل مع رغبات الحكومة البريطانية شريطة أن تدعم مركزه، والحركة الوطنية كانت تزداد اشتعالا وصخبا وبقدر ما كانت معادية لبريطانيا وللملك بقدر ما كانت فاقدة للثقة فى الحكومة الوفدية التى راحت تتخبط أمام تطور أعمال العنف التى لم تكن ـ وعلى ما يبدو ـ قد حسبت أن تطورها سيتم بهذه السرعة، بالإضافة إلى تردد بعض الأخبار عن استعداد تلك الحكومة

(1) F.O. 371, 96923, Minute by Bendall, Feb. 26, 1952, See Also, Hansard, House of Lords, 21 - 11 - 1951, pp. 450 - 457.

(٢) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٤٨٦.

(٣) نفس المرجع.

للتفـاهم مع الجانب البـريطاني حول المسـائل التى سبق عـدم الاتفاق بشـأنها فى مباحثات عامى ١٩٥٠، و١٩٥١م وحول المقترحـات الرباعية، وهو ما زاد موقفها سوءا[١].

بدأ حريق القـاهرة فى ظهر يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢م بعد مقـدمات طويلة اختتمت بهذا الحريق، فمنذ إلغاء المعاهدة من جانب مصر، وعدم اعتراف بريطانيا بهذا الإلغـاء، وانهيـار السند القانونى لوجـود القوات البـريطانية فى مـصر، ومع مشاكل المرور فى القناة بعد ممارسة مصر لحقوقها فيها، بدا الأمر وكأن حالة حرب فعلية دون نص صريح عليه قد بدأت بين الدولتين، بدأت بعـدها عمليات إزعاجية متتالية من الجانب المصرى ورد عليـها الجانب البريطانى، وتطورت الأمور إلى حد بعيد اختتمت فى النهاية بأحداث الإسماعيلية ٢٥ يناير والتى كانت الشرارة الأولى التى اندلع بعدها الحريق[٢].

فى السادسـة من صباح يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢م أضـرب جنود بلوكات النظام فى ثكناتهم بالعباسية، وخرجوا بأسلحتهم فى مظاهرات صاخبة معبرة عن غضبهم لما أصاب زمـلاءهم فى الإسماعـيلية، ومن جامـعة فؤاد الأول انضم إليـهم طلبة الجامعة، وكانت المظاهرة تنمو شيئا فشيئا أثناء سيـرها مارة بمبنى الحكومة وخرج

---

(١) محمد أنيس، حريق القاهرة، انظر أيضا، روز اليوسف، عدد ١٢٢٣، ٢٠ فبراير ١٩٥١م، وكذلك، صوت الأمة، عدد ١٥٣٠، ٢١ ديسمبر ١٩٥١م، وكذلك، الجمهور المصرى، عدد ٥٤، ١٤ يناير ١٩٥٢م، وكذلك:

Marlowe John, Anglo Egyptian Relations, p. 383, London, 1954.

أوضح مراسل روز اليـوسف من واشنطن حينئذ أن كامل عبـد الرحيم بك سفـير مصـر هناك قد تلقى تعليمات هامة من الحكومة المصرية بشأن موقف مصر من المقترحات الرباعية، وقد أدلى فعلا بتصريح فى واشنطن قال فيه أن مصر لا تمانع فى الانضمام إلى حلف الشرق الأوسط ولكن بعد جلاء قوات بريطانيا من مصر.

(2) F.O. 371, 96862, B.M.E.O. to F.O., Jan. 26, 1952, No. 92.

من الأزهر مظاهرات كبيرة مرت بقصر الملك هاتفة بسقوط الملك، وأمام كازينو بديعة مرت المظاهرات، وبدأ حريق من هذا الملهى امتد إلى ملاه عديدة ودور عرض وفنادق ومتاجر، وكان بعضها يخص رعايا بريطانيين والبعض الآخر يخص غيرهم، ولم ينفض المتظاهرون إلا بنزول الجيش فى ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم[1].

تكونت المظاهرات إذن من جنود بوليس وطلبة وعناصر شعبية أخرى، ولا بد أنه كان من بينهم بعض من الميالين للتخريب والإجرام بطبيعتهم، يوضح المستر «أنتونى إيدن» فى مذكراته أن العمل التخريبى الذى تم كان منظما، وكانت أهدافه واضحة، إذ وجد مع بعض المخربين قائمة بأسماء الأهداف المطلوب إحراقها، كما استخدمت أدوات خاصة بالتخريب، ويوضح أن العنف كان موجها بشكل رئيسى للبريطانيين، ومع ذلك فقد قتل أثناء التخريب تسعة رعايا بريطانيين فقط[2].

ومن هذه المذكرات ذاتها نستنتج أنه عنى بإحداث حريق كبير فى القاهرة يعجز النظام عن مواجهته، وفى نفس الوقت كانت خسائر البريطانيين محدودة، ولا يستبعد أن تكون جميع العناصر قد شاركت فى إشعاله، ولكن كل اختلف دوره وهدفه، بمعنى أن أبناء مصر شاركوا بالغضب والصخب؛ الغضب من الحكومة ومن القصر ومن الإنجليز، ومن خلال هذا الصخب تحركت جماعات منظمة واحتمت بتلك البلبلة ونفذت أهدافها بنظام، وما دام أنها كانت منظمة فهى مخططة، فهل نتائج هذا الحريق انطبقت على أهداف مخططات أعدتها القيادة

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ٢، ص٣١٢، انظر أيضا، طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٥٣٢، وكذلك، محمد زكى عبد القادر، محنة الدستور، ط٢، ص٢٠٤.

(2) Eden Anthony, Full Circle, p. 231, London, 1960, and, Marlowe John, Anglo Egyptian Relations, p. 383.

البريطانية مسبقا وسبق عرضها حيال الموقف الداخلى، وهل تطابقت مع رغبات القصر والذى أعلن عن استعداده للتمشى مع كل متطلبات الحكومة البريطانية فى مصر شريطة تدعيم مركزه، وكان فى نفس الوقت فى عداء مع الحكومة الوفدية، ولما كان بعض من الشعب قد شارك بغليانه، والقصر له مصلحة، وبريطانيا كانت رغبتها ملحة فى السيطرة على الموقف الداخلى، يرجح أن كلا قد شارك، لكن كلاً وأهمية هدفه وأسلوبه فى التنفيذ، ولكن وكما نرى فقد ساعد كل دور منهم الدور الآخر على استكمال حركته[1].

أعلنت الحكومة الوفدية الأحكام العرفية فى ذلك اليوم فى محاولة للسيطرة على الموقف، لكنها فشلت، وأقيلت وزارة الوفد فى ٢٧ يناير، وشكل «على ماهر» الوزارة التى تلتها، وفى ٣٠ يناير تقدم السفير البريطانى فى مصر بخطاب شخصى إلى رئيس الوزراء يحتوى بعض المطالب هى فى حقيقتها شروط لا تقبل الرفض ومن البند (٨) من نص الخطاب تتضح تلك الحقيقة:

«بند ٨: لقد قررنا أن الخطوه الأولى التى يجب اتخاذها فى الوقت الراهن هى تهدئة الموقف، ولقد أكدت لى أن حكومة فخامتكم لا تنوى الاشتراك فى الخطوات المعادية لإنجلترا مثل قوانين «عدم التعاون» التى كانت تدرسها حكومة الوفد، إننى أحث سيادتكم على ضرورة إخماد الإرهاب فى منطقة القناة، وقلت كذلك أن الشروط الوحيدة التى تحتاجها فى سبيل ذلك هى السماح للسلطات المحلية فى القناة بالتعاون مع السلطات العسكرية البريطانية فى حفظ النظام، ولقد وافقت أنت على ذلك، وذكرت أن هذه هى أحد المسائل التى تريد مناقشتها مع محافظ القناة»[2].

(١) محمد أنيس، حريق القاهرة، ص٥٤.

(٢) نفس المرجع، ص٤٩.

اتخذت حكومة على ماهر عدة قرارات، فقد طلب «على ماهر» من البرلمان مد الأحكام العرفية لمدة ثلاثة أشهر، واتخذت الحكومة إجراءات لوقف الكفاح المسلح فى القناة وانسحاب الفدائيين، واعتقلت كثيرا منهم فى الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير، ويذكر السيد «وجيه أباظة» أن «على ماهر» طلب منه هو وزملاؤه «التوقف عن القتال»، كما تخفت الحكومة على عودة كثير من العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية، وعلى استئناف أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية فى موانئ القناة وإعادة تموين المعسكرات البريطانية[1].

وهكذا وبعد الحريق أُقيلت الحكومة الوفدية، وقلت إجراءات المقاطعة العمالية للقاعدة البريطانية، وشُتِّتَ جهود وأعمال القوات الفدائية التى كانت هى فى الأصل غير منسقة.

بدأ على ماهر حكمه وقد أجمعت الأحزاب المصرية على عدم التعاون معه، كما أنها لم تكن فى وضع يسمح لها بالمعاونة، كما طالب هو الإنجليزيين بالجلاء عن مصر، وطالب باستمرار المفاوضات لهذا الغرض، ولم يذعن لمطلب الملك بتعيين «كريم ثابت» وزيرا فى زارته، واتبع سياسة مهادنة للوفد وزعيمه، ولا بد أنه بذلك فقد رضاء الإنجليز والملك، وبالتالى دفعه الملك للاستقالة[2].

فيما بعد وزارة على ماهر تولت ثلاث وزارات وحتى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢م إما من أقلية، أو من مستقلين وإن لم يعملوا بالسياسة، وقد تحكم فى حركة تلك الوزارات وفى وجودها جناحان فى القصر من «موظفين غير مسئولين» وجماعة «المسئولين فى الديوان»، ومع تبنى فريق المسئولين فى الديوان لفكرة التطهير الداخلى، خشى غير المسئولين هذه الفكرة، وعلى ذلك فقد كان استمرار الوزارة القائمة من عدمه إنما يتحقق بناء على انتصار رأى أى الفريقين على الآخر.

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٥٦٢.

(٢) يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية، ص٥١٧.

وبالإضافة إلى سيطرة هذين الفريقين على حركة وزارات ما بعد الحريق فى وجودها أو إقالتها، فقد ساعدت عوامل أخرى على ذلك، منها عدم قبول الشعب لتلك الوزارات، ومع نشوب أزمة حل مجلس إدارة نادى الضباط والتى مثلت تحديا للضباط، ومع إصرار الضباط على مرشحيهم، وإصرار الملك على حل المجلس وعلى اتخاذ إجراءات تأديبية تجاه العناصر المعادية له فى الجيش، إنما لم يكن كافيا لإقالة وزارة فحسب وإنما لإشعال شرارة البدء لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م[١].

ويبدو أن إصرار الضباط على موقفهم وتحديهم للملك، ومع استقالة وزارة «حسين سرى»، ذلك أتاح الفرصة لوزارة «نجيب الهلالى» الثانية أن تفرض شروطا قبلها الملك دون تدخل منه أو من القصر، وكانت بريطانيا حينئذ لا تزال تطمع فى ممارسة سياستها التقليدية، والولايات المتحدة تنصحها بضرورة تغيير تلك السياسة، غير أن هذا العهد انقضى كله بقيام الثورة[٢].

مما سبق عرضه تبين لنا أن سياسة القوى العظمى الناشئة فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تشكلت، وهناك ثقة مفقودة بين تلك القوى، وقد حاول كل طرف أن يقوى نفسه فى مواجهة الطرف الآخر، وخاصة عن طريق السيطرة على مناطق حيوية من العالم، وتبين لنا أن الولايات المتحدة استطاعت أن تنجح فى هذا المجال بقدر أكبر من الاتحاد السوفيتي بسبب سياستها الاقتصادية ومعوناتها لأغلب دول العالم، بل ونجحت فى تقليص دور الاتحاد السوفيتى فى هذا المجال.

(١) نفس المرجع، ص٥١٧ - ٥٢٦.

(2) Eden Anthony, Full Circle, p. 233.

وإن كانت الولايات المتحدة قد خصصت معونات مالية لدول أوربا، ومعونات فنية لبعض الدول العربية والآسيوية، فلم تتعد معونتها لمصر فى أغلب الأحيان إلا نصح بريطانيا بضرورة تغيير أسلوبها التقليدى فى معاملة المصريين، ووضع حركة القوى الوطنية المصرية فى الاعتبار، فقد كانت ترى أنها يمكن أن تهدد المخطط الغربى فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من مصر، ورغم ضآلة هذا الدور فلا يمكن إنكار آثاره على اتخاذ بعض القرارات البريطانية فى مصر.

لكن بريطانيا كانت ترى أن كل ما يحدث داخليا فى مصر إنما هو أمر لا وزن له، فالحكومة الوفدية هى قد خبرتها جيدا، وأما القوى الوطنية والأعمال الإرهابية فلا نتيجة فعالة لها فى حينها، حيث إن الحكومة المصرية لن تستطيع اتخاذ القرار المؤثر فعلا على الوجود البريطانى فى مصر، وأما الأعمال الإرهابية فيمكن قمعها بالقوات البريطانية الموجودة على القناة، كما أن تلك العمليات ينقصها التنظيم والخبرة.

أما الحكومة المصرية فما حدث منها فى البداية كان بحق مفاجئا لبريطانيا، وإن كان ضمن احتمالاتها البعيدة، فقد قامت تلك الحكومة بإلغاء المعاهدة ولم توافق على المقترحات الرباعية، ويبدو أنه كان فى تخطيطها عن طريق أى من هاتين الخطوتين تحقيق إنجاز طيب لمصر، لكن الظروف ومن الداخل أيضا كانت ضدها على طول الخط، إذ يبدو أنه وبعد خطها الصلب على طول المباحثات وحتى الإلغاء كانت تنتوى التراجع مما جعلها تتردى فى مجموعة من الأخطاء قلبت المشاعر الوطنية ضدها، والقصر أصلا ضدها، والأحزاب والمعارضة ضدها، وأصبحت موزعة مشتتة فى وقت احتاج لحسمها، وزاد موقفها سوءا[1].

(1) F.O. 373, 80330, Cairo to F.O., Nov. 16, 1950, No. 792.

وإذا كان الواقع وهو أيضا ما قدرته الحكومة البريطانية أن القوى الوطنية ليست فى الوضع الذى يؤهلها إلى قيادة الحركة الوطنية إلى هدف كبير، فقد كان الشغل الشاغل لبريطانيا هو القضاء على الحركة الفدائية؛ لأنها أزعجت واستنزفت القوات البريطانية، ولأن الأحداث جرت بالسرعة التى سببت ذلك، وكانت تخشى أن تنظم تلك الحركة صفوفها وتوحد جهودها ضدها، وهنا كان يكمن الخطر الذى قررت تجنبه، وبالتالى كان على بريطانيا القضاء عليها، وأما الحكومة فبقليل من الدفع كان وصولها إلى حتفها ميسورا.

لكن الأمر الغريب، وأيا من كان قد خطط لإقالة الحكومة الوفدية أو ضرب الحركة الفدائية، أن النتائج لم تكن فى حسبان بريطانيا أو القصر، ولم تكن لمصلحتها، فبإقالة الحكومة الوفدية وهى وبطرق بريطانيا الملتوية كانت السند التقليدى لها فى مخططاتها، لم يكن هناك حزب أو أحزاب راغبة أو قادرة على أن تحل محل حزب الوفد فى القيام بأعباء الوزارة، كما لم يكن هناك تنظيم أو جماعة شعبية فى الوضع الذى يسمح لها بقيادة مصر حينئذ، لظروف ترجع إلى طبيعة تكوين أى من هذه التنظيمات ولافتقادها فى نفس الوقت إلى زعامة قوية لتوجهها، كما كان الفساد مستشريا بواسطة القصر والملك، بل ومع تناقضات الحكومة الوفدية السابق عرضها انفلت البوليس والتيارات الصغرى فى الجيش ضد النظام القائم.

وبقدر ما كانت وزارات القصر الأربع فيما بين يناير ويوليو ١٩٥٢م تعبيرا عن فترة مهدرة، لا حل وطنيا فيها إلا لمن يقدم ويتولى الحل، فإنها وعلى ما يبدو كانت فترة انتظار وتنظيم صفوف، تيقنت فيها قيادات الجيش الصغرى من إمكانية تحقيق خططها وكانت الثورة.

الفصل الثانى



العلاقات المصرية البريطانية
١٩٥٢ - ١٩٥٤م

- القيادة الجديدة فى مصر بعد الثورة.
- القيادة الشابة والقضية الوطنية.
- اتفاق السودان/ فبراير ١٩٥٣م.
- محادثات أبريل / مايو ١٩٥٣م.
- العمل الفدائى.
- المساعى الأمريكية من خلال الوثائق الأمريكية.
- المحادثات غير الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى.

تشكلت العلاقات المصرية البريطانية منذ احتـلال بريطانيا لمصر معتمدة على أطراف رئيسـية، كان جانبـا منها هو الحكومة البريطانيـة ومعتمـدوها ورعاياها بل ورعايا الدول الأجنبية فى مصر، وتمثل الجـانب الثانى فى الحكومة المصرية والقصر والقـوى الوطنية، والذى بدا دائـما مـتفـقا وفى أغـلب الأحوال على ألا يتـفق، وجانب ثالث وإن كـان قد ظهر حديثا، وقـد تمثل فى القوى الدولية الناشـئة بعد الحرب العالمية الثانية.

وإن كان أساس تلك العـلاقات ومنذ احتلال بريطانيا لمصر وحـتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م هو استغلال الطرف الأول لمتـناقضات عناصر الطرف الثانى فى تشكيل تلك العلاقـات لصالحه وفى أغلب الأحوال، لكن كان لا بد أن تتـغير طبيـعة تلك العـلاقات بعد الثـورة،خاصة أن عناصـر تناقض الجانب المصـرى قد تزعزعت قـبل تلك الثورة وهو ما مـهد لها، ولم تعـد موجودة بعدها، كـما أن عناصر القيادة الجـديدة فى مصر هى عناصر شابة، تنقصـها الخـبرة والممارسة وربما المعرفة، لكنهـا ذات رغبة جامحـة فى التغيير وهو الأمـر الذى نبهت إليه الإدارة الأمـريكية وأشـارت إليـه كثـيرا فى وثـائقهـا، وهو ما سـنعرض له فى مـوضع لاحق(*).

القيادة الجديدة فى مصر بعد الثورة:

ولكى نحدد شكل وطبيـعة العلاقات المصرية البريطانيـة بعد الثورة علينا أن نقتـرب أكثر من أطراف تلك العـلاقات، أما الجانـب البـريطانى ومع اعتبـار تأثير

(*) فى الرسائل المتبادلة من وإلى وزارة الخارجية الأمريكية أشارت فى أكثر من موضع منها إلى أهمية التعاون مع الـ(R.C.C.) مجـلس قيـادة الثورة المصـرى، لكن اختلفت تلك الرسـائل أكثـر من مرة فى تحـديد أشخاص ذلك المجلس من حيـث أهميتهم، فهى تشير مـرة إلى «نجيب» على رأس ذلك المجلس، ومرة تشير إلى فريقين فى ذلك المجلس أحدهما «جمال عبد الناصر»، و«عامر»، و«سالم»، ومرة تشير إلى أنه على وجه التحديد ممثل فى الفريق السـابق ذكره فقط.

القوى الدولية عليه فهو معروف لدينا بنمطيته وسياسته الثابتة التى لا تتغير كثيرا، وبالتالى فقد بقى أن نتعرف على الجانب المصرى، من حيث نظمه السياسية، ومدى استقرارها، والأحداث الداخلية التى واجهته.

لم يكن الضباط الذين تزعموا الثورة قادرين على استلام السلطة بمفردهم نظرا لحداثة سنهم وحاجتهم إلى مصدر يضفون به الشرعية على حركتهم، وقد وجدوا هذا المصدر مؤقتا فى اللواء «محمد نجيب» الذى كان بحكم سنه وخبرته وتاريخه العسكرى يحظى باحترام الجماهير، وإذا كان قد ضمن للثورة قوة أكبر إلا أنه أضاف لتركيب القيادة الجديدة مزيدا من عدم التجانس، وقد أدى هذا التركيب غير المتجانس «لهيئة الضباط الأحرار» إلى احتمال وجود عدم استقرار سياسى متزايد، لكن كان يجمع بين هذه الاتجاهات، الاستياء من النظام القائم والرغبة فى تغييره، ومواجهة ما تتطلبه هذه العملية من تحديات(١).

ثم بدأت الثورة فى تنفيذ خطة مرحلية تهدف إلى السيطرة على أجهزة الحكم فى الدولة وذلك عن طريق تشكيل وزارة مدنية تلقى تأييد الشعب، ومساندة مختلف الأحزاب والقوى السياسية، ثم تحقيق الاستقرار والاستمرار فى الحياة العامة وممارسة شئون الحكم اليومية، وفى نفس الوقت تنال اعتراف الدول الأجنبية ومن ثم تقطع الطريق على أى احتمال للتدخل الخارجى، وبالفعل فقد تم ذلك بالوسائل الشرعية، ومن خلال السلطات الحاكمة، ومن الناحية الشكلية(٢).

استطاع «على ماهر» أن يلعب دورا رئيسيا فى إدارة الصراع من خلال الوزارة المدنية، فأقنع الملك بقبول التنازل عن العرش، واتخذ جانب الثورة فى

(١) إكرام عبد القادر عابدين، رسالة ماجستير، ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠م، ص٨٤ - ٨٦، القاهرة ١٩٨١م.

(٢) بكر مصباح، رسالة دكتوراه، تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٦م، ص١٧٤، القاهرة ١٩٧٩م.

موقفها من الأحـزاب التقليدية بدعوتها إلى تطهير الحياة السيـاسية ـ وقد تم حلها بعد ذلك ـ وأيد الرأى القائل بعدم جوار دعوة البرلمان المنحل للانعقاد، وقد ساعد بموقفه هذا من الثورة فى تثبيت أقدامها فى أيامها الأولى.

واقـيلت وزارة على ماهر، وتألفـت وزارة على رأسهـا «محـمد نجـيب»، وكانت الخطوة الأولى للثورة على طريق التصدى لمسئولية الحكم، وبالتالى وخلال ثلاثة شهور منـذ تولى الوزارة المدنية وإقالتها تـكون السلطة العليا فى الدولة والتى تولاها مجلس قيـادة الثورة قد اكتسـبت صفة الشرعـية، وأصبح من حق المجلس ممثلا فى قـائده العام ممارسة أعمـال السيادة دون الخـضوع لرقابة القضـاء، وهو ما وفره له الدستور المؤقت الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣م[١].

استـخدمت الثورة الـدستور القـائم عليه النظام الذى ثارت ضـده كى تجرد مؤسـسات هذا النظام من سلطاتهـا الدستورية لتـركز السلطة فى يد مجلس قـيادة الثورة، وبعد ذلك ألغت هذا الدستور تمهيدا لإعلان نظامها الجديد.

وإذا كانت القيـادة الجديدة قد قررت أن تتحـمل بنفسها مسـئولية الحكم فى مصر، وذلـك بتأليف وزارة جديدة برئاسة «نجـيب» لكى تقوم بمهامهـا العادية فى تصريف الشئـون الداخلية لمصر، فقـد قررت تلك القيادة أن تتـفرغ بشكل خاص للقضية الوطنية.

أمـا عن المؤسـسات، ومـا يمكن أن يطلق عليـهـا «المؤسـسات المـشاركـة» كـالأحزاب والجـماعـات الوسيطة فلم تتكون إلا «هيـئة التـحـرير» فى ٢٣ يناير ١٩٥٣م، وقد حدد «على صبرى» الهدف الأساسى لهـيئة التحرير فى القضاء على مختلف التنظيمات والجـماعات السياسية المعارضة للثـورة أو تحييدها، وهكذا كان القضـاء على القوى السـياسية المنافسـة هو الهدف الذى كـرست له هيئة التـحرير

(١) نفس المصدر، ص١٦٥ ـ ١٦٧.

جهودها، أما فاعليتها كتنظيم سياسى فعّال مشارك فلم تكن موضعا لاهتمام النظام فى سنوات وجودها[1].

على ذلك ومما سبق عرضه فقد تمثل النظام القائم فى وزارة عسكرية مع مؤسسة مشاركة تمثلت فى هيئة التحرير والتى ذابت فاعليتها كتنظيم سياسى قوى مشارك، مع مجلس قيادة الثورة وقد تركزت السلطات فى يده، وفى غياب نظام برلمانى دستورى دائم.

والأمر ومع هذا التخطيط من جانب قيادة الثورة وعلى الأقل فى الفترة محل البحث وهى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦م أمر متسق، إذ لا يمكن أن تتواجد مؤسسات سياسية مشاركة بفاعلية فى ظل نظام برلمانى دستورى ومع رغبة قيادة الثورة فى تركيز السلطات فى يدها.

نخلص مما سبق إلى أن المؤسسات السياسية كان دورها محدودا أو غائبا عن عملية صنع القرار، وقد تركزت هذه العملية فى يد مجموعة من الأشخاص وبالتالى يمكن أن نستنتج أن أغلب القرارات المصيرية كان يتخذها هؤلاء الأشخاص وكانت احتمالات تعرضهم للخطأ أكبر.

أما عن الاستقرار، وفيما يتعلق بالاستقرار السياسى فلم يكن النظام القائم على الأقل فى السنوات الثلاث الأولى للثورة ليوفر استقرارا سياسيا، وفيما يتعلق بالاستقرار الداخلى للبلاد وهو مرتبط فى أحد جوانبه بالاستقرار السياسى فقد تعرض لهزات عديدة كان أطرافها القيادة الجديدة والقوى الداخلية التقليدية، ولا يستبعد أن يكون قد شارك فيها القوى الخارجية بطريق مباشر أو غير مباشر(*).

---

(١) المصدر السابق، ص١٧٨ ـ ١٧٩.

(*) يتوافر الاستقرار السياسى إذا ما توافرت له أبعاد ثلاثة أولهم السلوك السياسى بمقوماته وهى عدم اللجوء للعنف السياسى والالتزام بالقواعد الدستورية، وثانيها أداء المؤسسات ويشمل التوازن بين مدخلات=

فقد حفلت الفترة منذ قيام الثورة وحتى بدايات سنة ١٩٥٣م بأحداث الصراع بين القيادة الجديدة ومؤيديها من جهة وبين القوى السياسية التقليدية من جهة أخرى، فقد قامت الثورة بتغيير جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسى القديم الاقتصادى والاجتماعى، وكان من بين تلك المؤسسات التى تم حلها الأحزاب القديمة، وقد تم ذلك تمهيدا لوضع نظام جديد للثورة.

تلى ذلك صراع بين الاتجاهات والقوى السياسية العسكرية منها والمدنية على حد سواء، وكان الصراع هذه المرة حول مستقبل النظام السياسى الجديد، وقد بدأت تلك الصراعات واستمرت ما بين سنة ١٩٥٣م إلى ما بعد إبرام اتفاقية الجلاء بل ومع بداية سنة ١٩٥٥م.

بدأ الصراع حول مستقبل النظام السياسى حينئذ بين مجلس قيادة الثورة من جهة وبين جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الاشتراكية الماركسية من جهة أخرى، وبالتوازى دار صراع شبيه بين الاتجاهات السياسية المختلفة داخل المجلس نفسه والذى ما لبث أن تحول إما بدفع القوى السياسية القديمة أو ربما بتأثير من القوى الخارجية إلى صراع على السلطة[1].

لكن أكثر تلك الصراعات خطورة تلك التى كانت دائرة بين أعضاء المجلس وبين «نجيب»، ثم الدور الذى قامت به جماعة الإخوان المسلمين من خلال تلك الأحداث، وكاد ذلك الصراع أن يؤدى بالبلاد إلى حرب أهلية ربما كانت ستدمر النظام كله.

=النظام ومخرجاته، وثالثها البعد النفسى ويشمل تمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والرضاء من جانب المحكومين، ومن الواضح أن النظام السابق عرضه لم يوفر بعض هذه الأبعاد، وبالتالى فلم يتوافر استقرار سياسى فى مصر بهذا المفهوم، لكن ما كانت تتطلبه تلك الفترة ربما هو شىء آخر.

(١) بكر مصباح، تطور النظام السياسى فى مصر، رسالة دكتوراه، ص٢٢١، انظر أيضا، أكتوبر عدد ٥٦٠، ١٩/ ٧/ ١٩٨٧م، ثوار يوليو يتحدثون، محمود فوزى، ص٢١.

إذ إنه لما تمكن الاتجاه الاشتراكى الديموقراطى والذى يقوده «جمال عبدالناصر» من فرض سيطرته على المجلس ونجح كما سبق عرضه فى التخلص من الأحزاب التقليدية، أصبح الصراع منذ شهر فبراير ١٩٥٤م يدور بين أنصار هذا الاتجاه وأنصار الاتجاه الديموقراطى الليبرالى بزعامة «محمد نجيب»، وقد مر هذا الصراع بأزمتين عرفتا بأزمة فبراير ومارس سنة ١٩٥٤م.

إذ إنه لما بدأت تظهر فجوة كبيرة بين المناصب الهامة التى شغلها «نجيب» وبين ثقله النسبى فى صنع القرار قرر تقديم استقالته والتى قبلت فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤م[١].

لكن ضباط الفرسان لم يعجبهم هذا الوضع واجتمعوا مع «جمال عبدالناصر» لإعادة «نجيب»، وفى نفس الوقت تحرك ضباط الصف وحاصروا منطقة تمركز سلاح الفرسان، وكاد الأمر أن يتطور إلى حرب أهلية، لكن أعيد «نجيب» إلى مكانه وتحت ضغط الرأى الإجماعى لضباط الفرسان وخوفا من احتمالات تحركات كبيرة قد تثيرها القوى التقليدية والقوى الخارجية.

فيما بين فبراير ومارس ١٩٥٤م تحركت الجماهير لتهنئ «نجيب» بعودته، لكنها قوبلت بمصادمات دموية من البوليس والبوليس الحربى، إذ سقط عشرات من المصابين من بين طلاب الجامعات، كما تم اعتقال زعماء جماعة الإخوان المسلمين من بين طلاب الجامعات، كما تم اعتقال زعماء الجماعة الذين قادوا المظاهرات الشعبية الضخمة يومى ٢٧، و٢٨ فبراير وزج بهم فى السجن الحربى، كما تم تشريد واعتقال وإبعاد ضباط سلاح الفرسان الذين أظهروا مناصرتهم لنجيب فى أزمة فبراير[٢].

---

(١) المصور، العدد ٣١٩٧، ١٧/ ١/ ١٩٨٦م، المذكرات الكاملة لصلاح نصر، الحلقة الرابعة، ص٢٩.

(٢) أكتوبر، عدد ٦٠٧، ١٢/ ٦/ ١٩٨٨م، هل اتخذ الإخوان المسلمون فى أزمة مارس موقفا انتهازيا، جمال حماد، ص٣٥.

لكن عاد الصدام من جديد بين جناحى مجلس قيادة الثورة، وكان فريق «عبدالناصر» مستعدا هذه المرة، إذ أنه وبرغم تجمع الضباط الموالين لـ«نجيب» وإعلانهم الاستعداد للتحرك بقواتهم ضد القوى المضادة، إلا أن الفريق الأول استعد لكل الاحتمالات، وحسم الموقف فى ٢٩ مارس لصالحه.

حينئذ رفض الإخوان المسلمون تلك النتيجة والتى تمثلت فى حسم الموقف بأكمله لصالح «عبد الناصر» ومؤيديه، فلجأوا إلى أسلوبهم القديم وهو الإرهاب والاغتيال، وربما قاموا بمحاولة اغتيال «عبد الناصر» فى الإسكندرية، وكانت تلك فرصة ثمينة اقتنصها، وعمل على القضاء على تلك الجماعة[١].

مما سبق عرضه عن النظام القائم والأحداث الداخلية فى مصر تحت القيادة الجديدة بعد الثورة، اتضح أنه لم يكن هناك استقرار سياسى، صاحبه اختصاص مجلس قيادة الثورة بسلطات مطلقة هيئها له دستور ١٩٢٣م وكفلها له الدستور المؤقت الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣م، والذى أدى إلى انحصار اتخاذ القرارات المصيرية فى يد مجموعة قليلة معرضة باحتمال أكبر للخطأ فى غياب توجيه دستورى.

كما دار الصراع داخليا بين جميع الاتجاهات وانتهى بأزمتى فبراير ومارس والذى كان فى انتهائهما تأكيد وترسيخ لاتجاه سلطوى مطلق لمجلس قيادة الثورة وعلى رأسه «جمال عبد الناصر» وقد عجل بهذا الاتجاه محاولة اغتيال «عبدالناصر».

عرضنا بإيجاز للنظام القائم بعد الثورة فى مصر، وكذا للأحداث التى واجهت القيادة المصرية داخليا فى السنوات الأولى من الثورة، باعتبار أن هذه

(١) محمد عودة، حوار حول عبد الناصر، ص٤١، القاهرة ١٩٨٢م.

القيادة كانت طرفا رئيسيا فى تشكيل العلاقات المصرية البريطانية فى هذه الفترة ولا بد أن نظمها والأحداث التى واجهتها كان لها أثر واضح فى تشكيل قرارتها حيال المشكلة الوطنية، كما كانت قرارات الجانب البريطانى متأثرة بظروف عديدة من بينها بالضرورة ذلك الوضع الذى اختارته القيادة المصرية لنفسها أو وجدت نفسها فيه.

بدأت عجلة الأحداث بين الجانبين المصرى والبريطانى فى الدوران متأثرة بالأوضاع المصرية الجديدة، فبعد قيام الثورة أجرى مجلس قيادتها اتصالات بالسفارتين الأمريكية والبريطانية لإبلاغهما «أن الحركة ليست موجهة ضد أحد، وأنها من صميم الشئون الداخلية لمصر»، وقد عقدت السفارة البريطانية مؤتمرا صحفيا أعلنت فيه أن بريطانيا لا دخل لها بالأحداث الجارية فى مصر، وأنها لا تتدخل فى شئونها الداخلية ما دامت أرواح وأموال البريطانيين لم تمس، كما أعلنت الولايات المتحدة ترحيبها بالحركة[1].

وكانت القيادة المصرية قد حركت مجموعة من القوات المصرية للتمركز على طرق الاقتراب المحتملة لتقدم القوات البريطانية المتمركزة فى قاعدة القناة فى السويس والإسماعيلية وبورسعيد إلى الدلتا والقاهرة، بغرض تعطيلها فقط وحسب قدرتها، وذلك حتى يشتد عود الحركة ويقف التأييد الشعبى لها أمام أى قرار متهور يمكن أن تتخذه القيادة البريطانية فى مصر ضد الثورة.

لكن ما أعلنته السفارة البريطانية يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢م بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لمصر شيء وما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى تنفيذه شيء

(١) محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص٤٣ ـ ٤٥، انظر أيضا، بكر مصباح، تطور النظام السياسى فى مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦م، ص١٤٧، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص١٤٥ ـ ١٤٦.

آخر، توضح بعض الدراسات التى رجعنا إليها أن الأمر من وجهة نظر الحكومة البريطانية لن يقتصر على مجرد تهديد سلطان ملك مصر وإنما سيمتد تأثير ما حدث فى مصر إلى الاحتلال، وخاصة أن نوايا وأهداف القيادة الجديدة لم تزل بعد غير معروفة[1].

على ذلك أصدرت الحكومة البريطانية الأمر بالاستعداد لتنفيذ الخطة «روديو»، لكن التنفيذ تأجل أكثر من مرة، وقبع المراقبون البريطانيون فى مراقبة التطورات الداخلية فى مصر من تأييد شعبى يكاد يكون إجماعيا للثورة فى مراحلها الأولى، إلى قوانين تصدر بتحديد ملكية الأراضى الزراعية، ثم مصادرة أملاك الملك وممتلكات أسرته ووجهت للخدمات، وإلغاء الألقاب.

إذن فقد انهارت الطبقة المتميزة فى مصر، وطُرد الملك وصودرت ممتلكاته هو وأسرته. وقوبلت تلك الإجراءات بتأييد شعبى كبير محلى وعربى، كما لم تنقض الثورة وعودها فحافظت على أرواح الأجانب، وهى أحداث كلها دفعت بريطانيا لأن تعيد حساباتها بدقة لتتحرك فى مصر، ويبدو أنها قنعت بعدم الحاجة لتحرك رادع من جانبها، ومن ثم ومن بين المؤثرات على قرارها فرض الجانب المصرى على الموقف مهادنة قلقة مترقبة.

حينئذ فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٢م أشر رئيس الوزراء البريطانى «تشرشل» وبعد شهر من الأمر بالاستعداد لتنفيذ الخطة «روديو» بأنه «معجب ببرنامج نجيب وعلى الحكومة البريطانية أن تساعده هو وشركاءه، كما لا يجب أن تظهر بريطانيا بمظهر المدافع عن كبار الملاك والباشوات ضد الفلاحين، ومن حسن الحظ أن موضوع السودان لا يظهر كثيرا»، وهكذا بدأت احتمالات التدخل البريطانى المسلح

---

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص١٤٦.

فى مصر فى التراجع، لكن بريطانيا ومن جانب آخر بدأت بالضغط الاقتصادى على مصر عن طريق عدم شرائها لمحصول القطن المصرى[1].

القيادة الشابة والقضية الوطنية:

قرر مجلس قيادة الثورة ضرورة التحرك لحل القضية الوطنية، وقد رتّب أولويات تحركه كالتالى: ضرورة بدء المفاوضات مع الإنجليز مع البدء بموضوع السودان أولا ومنفصلا عن موضوع الجلاء للتفرغ له، ثم مناقشة موضوع الجلاء بعيدا عن موضوع الدفاع المشترك، مع الاعتبار وخلال هذه المراحل بالثقل الأمريكى والوضع العربى.

اتفاق السودان/ فبراير ١٩٥٣م:

أصر الجانب المصرى ـ وكما سبق القول ـ على البدء بقضية السودان منفصلة عن موضوع الجلاء، وبضغوط أمريكية على الحكومة البريطانية قبلت مناقشة القضية السودانية أولا، ومن ثم فقد أُعلن عن اتفاق مصر وبريطانيا على فتح باب المحادثات حول تلك القضية[2].

بدأت جلسة المحادثات الأولى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢م فى مقر مجلس الوزراء المصرى، وأوضح «رالف ستيفنسون» أن بريطانيا متمسكة باتفاقية الحكم الثنائى فى السودان، لكن الجديد فى الموقف أن «نجيب» أوضح فى تلك المحادثات «أن هدفنا هو تحرير السودان من أى نفوذ أجنبى، وسواء اتحدنا أو انفصلنا فإن مآلنا واحد ومصيرنا لبعضنا، وفى كل الأحوال فإن مصر تطالب للسودانيين بحقهم فى

---

(١) السادات، إعداد وحيد مانع، القاهرة ١٩٧٩م، ص٤٨ ـ ٤٩، انظر أيضا، محمد هيكل، ملفات السويس، ص١٥٠.

(2) A. Wahab Mohamed, Nasser and U.S. Policy, London, 1989, p. 76.

تقرير مصيرهم، فإذا قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحبا، وإذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم»[١].

كان الجانب المصرى قد نشط فى الاتصال بالسودانيين، وأمكن التوفيق بين جميع الأحزاب الاتحادية فى السودان فى حزب واحد هو «الحزب الوطنى الاتحادى» برئاسة «إسماعيل الأزهرى» واتفقوا جميعا على التمسك بمبدأ واحد هو حق تقرير المصير - بل أمكن بعد ذلك التوفيق بين جميع الأحزاب السودانية حول هذا المبدأ - على أن يتم الاختيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال نتيجة استفتاء مع عدم معارضة حزب الأمة لنتيجة الاستفتاء أيا كانت.

ومع مزيد من النشاط المصرى فى السودان أرسل «نجيب» مذكرة إلى الجانب البريطانى اقترح فيها تمكين السودانيين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل، وتهيئة الجو الحر المحايد الذى لا بد من توافره لحق تقرير المصير.

مع محاولة محدودة من الجانب البريطانى لتعطيل الاتفاق وبفشلها وقع الجانبان اتفاقا حول السودان يعطى السودانيين حقهم فى تقرير مصيرهم، على أن يتم ممارسة هذا الحق بعد فترة انتقالية من الحكم الذاتى «السودنة» لا تتعدى ثلاث سنوات، يتم بعدها إعلان البرلمان السودانى لرغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير، وقد تم توقيع هذا الاتفاق فى ١٣ فبراير سنة ١٩٥٣م[٢].

---

(١) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص٢٧٨ - ٢٨٣، القاهرة ١٩٨٤م، انظر أيضا، محمد وقيع الله، موقف الحزب الشيوعى السودانى من الاستقلال، إيداع ١٩٨٦م، ص٣٢ - ٣٣، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص١٧٣.

(٢) محمد فؤاد شكرى وآخران، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر، ص٣٦٢، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص١٧٣، وكذلك، أكتوبر، عدد ٥٧٨، ٢٢/ ١١/ ١٩٧٨م، لماذا وافقت الثورة على حق تقرير المصير للسودان، ص٣١، وكذلك، روز اليوسف، عدد ١٢٨٩، ٢٣/ ٢/ ١٩٥٣م، ص٣.

لم يتم إبرام هذا الاتفاق بسهولة، فقد قام كل طرف ببذل مجهودات مكثفة لتحقيق هدفه، وخاصة الطرف المصرى، وترجيحا كان المستفيد من هذا الاتفاق هو الطرف السودانى، وكان حق له.

فقد قام الجانب البريطانى، ممثلا فى الحاكم العام للسودان وبداية بتقديم مشروع للحكم الذاتى هناك، وذلك في بداية عام ١٩٥٢م، وأعطى مهلة ستة شهور لإبداء الحكومتين المصرية والبريطانية الرأى فيه وبعدها يتحول المشروع إلى أمر واقع، والذى سيتم على أساسه تقرير مصير السودان فى ظل سيطرة الحكم البريطانى، وتصبح بريطانيا صاحبة النفوذ الأوحد هناك، وكانت تلك الفترة من أكثر الفترات حساسية بالنسبة لمصر[١].

لكن ومع طلب القيادة الجديدة فى مصر التفاوض بشأن السودان أولا، وافقت الحكومة البريطانية على بدء التفاوض، وقد وافق الجانب البريطانى على التباحث بشأن تلك المشكلة باعتقاد مستمد من خبرته السابقة فى أن موقف مصر حيال السودان ضعيف وغير متماسك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لجأت الحكومة البريطانية إلى طريقة أخرى، فقد أخطرت القاهرة فى أواخر شهر أكتوبر ١٩٥٢م بأنها قررت رفع الحظر عن توريد السلاح لمصر، وفى أول نوفمبر قامت لندن بإخطار القاهرة بأنها على استعداد بعد رفع الحظر لتسليم مصر اثنتى عشرة طائرة مقاتلة من طراز «ميتيور» وأنها سوف تسلم أربعا من هذه الطائرات على الفور، وأما بقيتها فإن مواصلة تسليمها سوف ترتبط بتقدم مراحل المفاوضات فى موضوع السودان.

ومع الموقف الموحد للأحزاب السودانية، بدأ الجانب البريطانى فى محاولة لتكتيل زعماء الجنوب ضد تكتل أحزاب الشمال السودانى، وبدأ فى لوم الزعامات

(١) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص٢٧٧.

السودانية وخاصة «عبد الرحمن المهدى» زعيم حزب الأمة على توقيعه على وثيقة التوفيق دون الرجوع لأخذ رأى السفارة البريطانية واستشارتها.

كان الجانب البريطانى لديه بعض ما يطمئنه تجاه السودان، يوضح بيان وزير الخارجية البريطانى فى مجلس العموم فى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣م أنه مطمئن للتغير فى الموقف المصرى بهذا الشكل، وكان مبعث اطمئنانه ما نتج عن ذلك الموقف فى اتفاق السودان، حيث كان الاتفاق يوفر للجانب البريطانى الاختصاص بالحفاظ على سلطة السودانيين خلال فترة الحكم الذاتى وحتى استعدادهم لحق تقرير المصير، ومن جانب آخر «فإن السودانيين يتحركون بخطى سريعة سياسيا ووفقا لخطط بريطانية موضوعة وهو أمر له دلالته ومطمئن»[1].

أما الجانب المصرى فقد أصر ـ وكما سبق عرضه ـ على حسم المشكلة السودانية؛ ولهذا الغرض طالب ببدء المحادثات للتعرف على نوايا الإنجليز، وبعد بدء تلك المحادثات مباشرة بدأ واستمر فى بذل جهود كبيرة للتوفيق بين آراء الأحزاب السودانية على مبدأ واحد، وأثمر الموقف عن اتفاق الأحزاب الاتحادية أولا ثم جميع الأحزاب السودانية على مبدأ واحد هو إما بالاتحاد مع مصر أو بالاستقلال، كما تمكن من التغلب على الصعوبات التى أثارها الجانب البريطانى فى الجنوب ردا على تكتل الأحزاب السودانية واتخاذها قرارا واحدا بما أدى إلى إبرام الاتفاق.

أما الجانب السودانى فمن خلال لقاءات أحزابه المختلفة فى القاهرة أو عن طريق لقاءاتهم فى السودان مع بعض المندوبين المصريين، وعلاوة على موقفه الموحد حيال مسألة تقرير المصير، فقد اتفقت الأحزاب على إضافة بعض الفقرات

---

(1) Documents Concerning Constitutional Development Self Government and Self Determination for The Sudan, p. 69.

إلى المذكرة المصرية التى قدمت للجانب البريطانى، مثل مسألة السودنة وإحلال السودانيين فيما تبقى من الوظائف التى يشغلها بريطانيون أو مصريون، وإتمام سحب القوات المصرية والبريطانية، وإيكال مسألة الأمن إلى القوات المسلحة السودانية التى تتلقى أوامرها العليا من البرلمان السودانى والحكومة السودانية وألا يكون للحاكم العام أى سلطات عليهما، وهى أمور نص عليها الاتفاق على أن تتم فور إعلان البرلمان السودانى عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير[1].

ولما أوشكت سنوات الاتفاق على النهاية، أبلغت الحكومة السودانية برئاسة «أزهرى» حكومة مصر وبريطانيا برغبة الجمعية التأسيسية فى ممارسة حقها من حيث تقرير المصير، وطالبت بسحب جيش الاحتلال مصرى أو بريطانى لإجراء استفتاء فى جو حر محايد، وبعد جلاء تلك القوات فى نوفمبر ١٩٥٥م، أعلنت الحكومة السودانية قيام الجمهورية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥م بعد أن أوضحت أن الأمر لا يحتاج إلى استفتاء بعد أن عارضت كل الأطراف الحاكمة مسألة الاتحاد مع مصر[2].

وكانت صحف الخرطوم قد قدمت الشكر مقدما للحكومة المصرية والبريطانية بشأن إبرام اتفاق السودان، فطالبت جريدة «صوت الأمة» لسان حال «على الميرغنى» بشكر بريطانيا مع اعتبارها صديقة للسودانيين، واعتبرت السودانيين مدينين لمصر لحلها مشكلتهم[3].

---

(١) محمد وقيع الله، موقف الحزب الشيوعى السودانى من الاستقلال، ص١٩.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص٢٥، بيروت ١٩٧٥م.

(٣) المصرى، عدد ٥٤٦٧، ١٥/ ٢/ ١٩٥٣م، ص٧.

وتوضح بعض المراجع أن السبب في اختيار السـودان للاستقلال دون الاتحاد مع مصر كان لاسـتقالة «نجيب»، وهو ما كان له وقع عمـيق فى نفوس السودانيين الذين تطلعـوا إلى الاتحاد مع مصـر في وجود «نجـيب»، كما اعـتبـروا أن موقف مجلس قيـادة الثورة موقف لا يتـسم بالوفاء وخلق فى نفـوس السودانيين حذرا من أعضاء المجلس(١).

كما أوضح «جمال حماد» فى مجلة أكتوبر أن «صلاح سالم» قد اتهم عددا من كبـار المسئولين فى الدولة بالتخطيط سـرا لتنفيذ مـخطط يهدف إلى انفـصال السودان عن مصر مخالفين بذلك السياسة الرسمية المعلنة للدولة وكان «عبدالناصر» يؤيد هذه السياسة، بل إنـه وكما أوضحت مذكرات بغدادى اتصل هاتفـيا «بجمال عبـد الناصر» وأوضح له أن هناك مؤامرة كـبرى تدبر لعدم إتمام اتحـاد السودان مع مـصر ويدبرها الأمـريكيـون والإنجليزيون ويـقوم على تنفـيـذها أعضـاء المجلس أنفسهم(٢).

كمـا توضح بعض الدراسات الأخـرى أن السودان فضـل الاستقـلال وعدم الاتحاد مع مـصر وهو ما ناله فـعلا بناء على الاتفاق المنعـقد والذى تساهلت فـيه الحكومة البريطانية؛ لأنها كانت قد خططت وا، مدت مسبقا لقرار عدم الاتحاد مع مـصر، بخلق جـيل سـوداني ينتـمي إلى أفكارها ويمكنهـا من السـيطره سناك في السودان(٣).

مع تنوع الأسباب التى سـيقت لتوضح سبب عدم الاتحـاد مع مصر، والتى ربما تكون قد عـجلت بقرار الاستـقلال السودانى، فإن الأرجح أن السـودان فضل

---

(١) أحمـد حمروش، قـصة ثورة ٢٣ يوليو ص١٩ ـ ٢٠، انظر، مـحمد نجـيب، كنت رئيسـا لمصر، ط١، ص٢٩٥ ـ ٢٩٨.

(٢) أكتوبر، عدد ٥٨٤، ٣/ ١/ ١٩٨٨م، ص٣٢.

(٣) احمد شلبى، التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية، القاهرة ١٩٨٠م، ص٣٢١.

عدم الاتحاد مع مصر؛ لأن تلك كانت رغبته فعلا من البداية، ويتضح ذلك من البنود التي أصرت الأحزاب السودانية على إضافتها إلى المذكرة المصرية لعرضها على بريطانيا، مع العلم أن تلك المذكرة كانت قد أعدت قبل الاتفاق، وقبل استقالة «محمد نجيب»[1].

ولا بد أن الجانب السودانى كان قد قدر على الأقل أن الأحوال السياسية فى مصر غير مستقرة، كما أن موقف الاحتلال البريطانى لمصر لم يتضح حينئذ، وقرر وتلك هى الملهاة أنه ربما تعيق تلك الظروف فى ظل اتحاد مصرى سودانى مزمع استقلالا منشودا للسودان.

والأرجح أن الجانب السودانى قدر أيضا أن الاستقلال أفضل من جميع الوجوه، ولا مانع وبريطانيا حينئذ أكثر تقدما من مصر أن يستفيد بخبرتها وتطورها فى المجالات المختلفة، وتوضح مجموعة التقارير التى كانت محفوظة برئاسة مجلس الوزراء المصرى، مكتب الرئيس لسنة ١٩٥٥م، أنه كان هناك اتفاق سرى بين الجانب السودانى وعن «إسماعيل الأزهرى» والحكومة الإنجليزية، ربما توضح ذلك المعنى المشار إليه فيما يتعلق بالاستفادة من الخبرة الإنجليزية[2].

---

(١) فادية أحمد سراج الدين، رسالة دكتوراه، القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة، ص٢٥٨، القاهرة ١٩٨٧م.

(2) F.O. 371, 102738, Khartoum to F.O., jan. 16, 1953, No. 35, See Also,

دار المحفوظات، ملف ٦٠٩ جـ٧، مخ ع، رئاسة مجلس الوزراء، مكتب الرئيس، سنة ١٩٥٥م.

توضح التقارير المتعلقة بهذا الاتفاق أن الأزهرى عاد من لندن إلى السودان فى ٥ يناير سنة ١٩٥٥م، وقبيل عودته تم إتمام هذا الاتفاق بينه وبين الحكومة الإنجليزية، ويحتوى هذا الاتفاق على وجه التحديد على عشر نقاط وباستثناء النقاط العسكرية، والتى أوضح تقرير المخابرات حينئذ أنها ستوقع بتفصيلاتها بواسطة اللواء إبراهيم عبود فى لندن، وأهم ما جاء فى اتفاق العشر نقاط الآتى: «قبول لندن أن تقدم الحكومة الإنجليزية للسودان جميع أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والتى تم إنتاجها ما بين سنة ١٩٥٣م إلى سنة ١٩٥٥م، كما يتم تسليح البحرية والطيران السودانى بنفس الشروط، كما تقبل الحكومة الإنجليزية إمداد السودان بخبرائها الماليين والاقتصاديين لتنظيم المالية والميزانية، بحيث تكون الخزينة السودانية مضمونة لمدة خمسة عشر عاما، وتقدم البنوك الإنجليزية جميع التسهيلات للسودان من العملة=

وإذا كان الجانب المصرى وكما أوضحت بعض المراجع قد سعى إلى عدم الاتحاد مع السودان من واقع فصل مشكلتى الاتحاد والجلاء للتفرغ لمشكلة الجلاء، فقد أحسن، إذ كيف تقوم دولة ناقصة السيادة مثل مصر لوجود الاحتلال البريطانى بها ـ وتلك هى الملهاة الأخرى ـ بالبحث فى مشكلة ثانوية قياسا على مشكلتها الرئيسية دون حل المشكلة الرئيسية أولا، وخاصة أن الطرف البريطانى هو طرف أساسى فى حل مشكلة مصر والسودان، وعلى مدى سنوات طويلة كانت تلك النقطة بالذات نقطة انكسار حادة فى العلاقات المصرية البريطانية.بدأ الجانب المصرى بعد إتمام الاتفاق فى التفرغ لمشكلة مصر الرئيسية وهى جلاء القوات البريطانية عن قاعدة منطقة القناة، علما بأنه وكما سبق عرضه كانت الحكومة المصرية الجديدة منشغلة بالإصلاحات الداخلية، وفى نفس الوقت واجه النظام الجديد اضطرابات داخلية.

محادثات أبريل/ مايو ١٩٥٣م:

بدأت القيادة الجديدة فى التمهيد للإقبال على مفاوضات الجلاء، وذلك عن طريق حملات صحفية وتصريحات مستفزة توضح مساوئ الاحتلال ونوايا الشعب

=الصعبة أو بأى ضمان مالى بضمانة العملة السودانية مع غطائها من الذهب السودانى، وكذلك قبول الحكومة الإنجليزية لاحتكار محصول القطن السودانى فى طوكر وملكال وجبال النوبة وشرق السودان بنفس الأسعار العالمية فى البورصات، كما يسر لندن أن يكون فى السودان حزبان فقط أحدهما فى الحكم والثانى معارض، كنظام إنجلترا ودول الكومنولث، ولا تملك الحكومة الإنجليزية حق التدخل فى أى شأن من الشئون الداخلية للحكومة السودانية إلا فى حدود القانون الدولى أو إذا طلبت حكومة السودان مساعدتها».

«يجب أن يظل ذلك الاتفاق سريا، ويتم تنفيذه ابتداء من أول يناير ١٩٥٦م، كما يسعد لندن أن يتقدم السودان لعقد معاهدة مع العراق وشرق الأردن والحبشة ويوغندا وكينيا والكاميرون وساحل الذهب ونيجيريا».

وقد أرسلت صورة من هذا الاتفاق إلى السيد «المهدى» كما أرسلت صورة منه مع أحد مندوبى الحاكم العام إلى «على الميرغنى» وقرأه عليه ذلك المندوب وباركه «الميرغنى».

المصرى فى حالة عدم إنهاء الاحتلال، وذلك لتحريك الجانب البريطانى والأمريكى لكى تُقبل بريطانيا على المفاوضات، هذا إلى جانب بعض العمليات الفدائية المحدودة الضاغطة على القوات البريطانية فى القناة لكى تعجل بدفع الحكومة البريطانية إلى الموافقة على تلك المفاوضات(١).

بدأت المحادثات بين الجانبين فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣م، والجانب البريطانى مدرك لأبعاد الظروف الداخلية بمصر، حيث إنها كانت على الأقل تعلن عن نفسها باستمرار، ومقدر لحجم قدرات القيادة الجديدة وإرادتها من واقع جلسات اتفاق السودان، ومن جانب آخر حاولت القيادة الجديدة تحسس بدائل عديدة، هل حياد أم قوى غرب، وثقل الوجود العربى، وخرجت بأساس للتعامل فى تلك المحادثات.

استمرت المحادثات بين الجانبين المصرى والبريطانى من ٢٧ أبريل إلى ٦ مايو ١٩٥٣م، ويبدو أن الأساس الذى قررت بريطانيا أن تتفاهم حوله فى تلك المحادثات كانت قد نوهت عنه أثناء محادثات ومفاوضات الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودان، ويبدو أنه كان قد اتفق حينئذ على أن يكون أساس تلك المحادثات هو البحث فى أفضل الوسائل لجعل قاعدة القناة بعد جلاء القوات البريطانية فى حالة استعداد على الدوام، وهو ما يعنى ضمنيا أنه قد قُبل مبدأ عودة تلك القوات إلى مصر فى حالات معينة، وكذلك بحث موقف الدفاع الجوى وإمكانية تسليح القوات المسلحة المصرية(٢).

---

(١) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص٣٠٣، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص١٩٩، وكذلك، عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، جـ١، ص٧٥ ـ ٧٦، المصرى، طوال شهر يناير سنة ١٩٥٣م، وكذلك،

Hansard House of Commons, 9 - 3 - 1953, p. 576.

(٢) هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤م، القاهرة ١٩٥٥م، محضر الاجتماع الأول ٢٧/٤/١٩٥٣م.

رأس الجانب المصرى فى المحادثات اللواء «محمد نجيب» و«محمود فوزى» و«جمال عبد الناصر» و«عبد اللطيف البغدادى» و«عبد الحكيم عامر» و«صلاح سالم» و«على زين العابدين»، وأما الجانب البريطانى فقد رأسه السفير البريطانى سير «رالف ستيفنسون» و«بريان روبرتسون» وممثلون عن القوات الجوية الملكية البريطانية.

مع بداية المحادثات وفى الجلسة الأولى أوضح رئيس الوزراء المصرى أنه ما لم تحل مسألة الوجود البريطانى فى مصر نهائيا فلن يكون أمام مصر سوى طريقين؛ أحدهما عدم الاستقرار والاستمرار فى الصراع حتى يتم انسحاب القوات البريطانية، والآخر هو طريق الحقائق وبعد النظر «وإذا ما لجأنا إلى طريق العقل فأرجو ألا تتحدثوا عن فراغ ستتركونه بعد ترككم مصر، فأنا أرى أن ميثاق الأمم المتحدة يصلح أن يكون أساسا للتعاون بين الشعوب الحرة لحفظ حريتهم وتحقيق أمنهم، ونحن قد وقعنا عليه، بل إننا ووفقا له وقعنا ميثاقا آخر هو ميثاق الأمن العربى الجماعى بهدف دفع العدوان عن أية دولة عربية من الدول الموقعة عليه، والذى سيجعله فعالا معاونتكم لتلك الدول فى منحها حريتها، بل إننا نتطلع لليوم الذى نرى فيه كل الدول العربية والإسلامية لا مصر وحدها مناطق قوة وقلاع سلام وأمن»[1].

لكن السفير البريطانى أوضح أن الأساس لبدء تلك المحادثات هو ما اتفق عليه بين الجانب المصرى والبريطانى أثناء مفاوضات السودان، وهو البحث فى النقاط الحيوية وخاصة وضع القاعدة، وقد رأى أنها نقاط ذات طابع فنى، واقترح تكوين لجان عسكرية من الجانبين لبحث ودراسة تلك النقاط وتفصيلاتها لتحديدها والبت بشأنها ثم عرضها على طرفى المفاوضات، واقترح تكوين أربع لجان: اللجنة

(١) نفس المصدر، ص٧٠٥.

الأولى لبحث الوضع فيما بعد الانسحاب، واللجنة الثانية للبحث فى كل ما يتعلق بشئون القاعدة، واللجنة الثالثة للدفاع الجوى، والرابعة لبحث عملية تسليح القوات المسلحة المصرية[1].

كما أوضح الجنرال سير «بريان روبرتسون» أن المصلحة الأساسية لبريطانيا فى الشرق الأوسط هى استتباب الأمن فى تلك المنطقة، سواء فى قناة السويس أو فى الخليج الفارسى أو على حدود تركيا وإيران، وبلاد تلك المنطقة على العموم والتى تربط بريطانيا بها معاهدات منع اعتداء، وبالتالى فإن مطلب بريطانيا هو الدفاع عن الشرق الأوسط وليس القناة فقط وهو ما سيتطلب بالتالى الاحتفاظ بالقاعدة البريطانية فى مصر، فهو مكان مناسب لها[2].

مع أن الجانب المصرى كان مصرا على ضرورة مناقشة المبادئ الأساسية دون الدخول فى جزئيات الاتفاق، إلا أن الجانبين شرعا فى تحديد مهام واختصاصات اللجان الأربع التى اقترحها السفير البريطانى، ومن الجدير بالذكر أن هذه المحادثات ومن خلال جلساتها الست لم تتخط حدود محاولة الاتفاق على نص ملائم يحدد مهام اللجنة الثانية والتى اتفق على تكوينها للبحث فى المسائل التفصيلية المتعلقة بالوضع فى قاعدة القناة بعد الجلاء، هذا إذا ما كان قد اعتبر أنه قد اتفق على مهام اللجان الثلاث الأخرى باعتبار أن الاختصاصات المحددة لها لم تكن فى تقدير الجانبين ستشكل عائقا أمام الاتفاق عليها مثل اختصاصات اللجنة الثانية.

كان الجانب البريطانى يرى أنه ما دام المصريون موافقين على بقاء القاعدة فى مصر فلا بد أن تكون فى حالة صالحة دائما على استعداد للحرب، ويتأتى ذلك بإشراف من فنيين بريطانيين على بعض معدات ومنشآت القاعدة وتحت

(١) نفس المصدر، محضر الاجتماع الثانى، ٢٨/ ٤/ ١٩٥٣م.

(٢) نفس المصدر، محضر الاجتماع الأول، ٢٧/ ٤/ ١٩٥٣م.

إشراف عام من المصريين، لكن تصدر لهم تعليمـاتهم من الجهة الأصلية التابع لها هؤلاء الفنـيين، ويكون هذا الإشـراف طـوال مـدة الاتفـاق المنتظر بين مـصـر وبريطانيا(*).

أما المفاوض المصـرى فقد طلب أن تحدد مـدة وجود الفنـيين بالزمن المطلوب لتدريب فنيين مصريين لـيحلو محل غير المصريين، كمـا لم يقبل المفاوض المصرى فكرة ورود تعليمات لهؤلاء الفنيين بغير الطريق الدبلوماسى وقنواته المختلفة، أو ما يعنى رفض أى رقابة أو إدارة للقاعدة لغير المصريين[1].

ومع تقديم المفاوض المصرى لمشروع أكثـر تشددا مما سبق التباحث بشأنه فى موضوع القاعدة ومع رفض الجانب البريطانى لأغلب بنوده، أوضح الجانب المصرى أن الأساس لاستـمـرار تلك المحادثات وهو تحـديد مدة بقـاء الفنيين لزمن مـحدد ومحدود مع رفض أى رقابة أو إدارة للقاعدة لغير المصـريين غير موجود فلا مجال لاستمرار المحادثات، وأوضح الجانب المصرى أنه ربما يعن للوفد البريطانى أن يفكر بعض الوقت أو أن يستشير حكومته بالاتصال بها فى لندن.

حينئذ اتفق الطرفان على التـوقف وإبلاغ الصحافة أن المحادثات وصلت إلى مرحلة توجب الإعلان فيما بعد عن الاجتماع التالى[2].

فيما يتـعلق بتلك المحادثات والتى استمرت على مدى عشـرة أيام، عقد بها ست جلسات، نخرج بالآتى حول أشخاص طرفى المحادثات، وحول خلاصة تلك المحادثات:

(*) تمثل الجـهة الأصلية هنا إما وزارة الحرب الـبريطانيـة، كذلك أيضـا إدارات الأسلحة التـابعة لهـا قوات ومعدات وأسلحة ومكونات القاعدة.

(١) نفس المصدر، محضر الاجتماع السادس، ٦/ ٥/ ١٩٥٣م.

(٢) نفس المصدر، نفس الاجتماع.

ففيما يتعلق بأشخاص المحادثات، اتضح أن الجانب البريطانى قد بدأ تلك المحادثات ولديه خلفية محددة حول أساليب وقدرة وإرادة المفاوض المصرى، ومن ثم فقد عرض طلباته بوضوح وبحسم ولكنه لم يغفل أساليبه التقليدية، إذ طلب وأصر على المناقشة فى جزئية، وهى لا شك هامة لديه، ولكن إذا لم تثمر طلباته عن استجابة فقد أفشل المحادثات، وكسب مزيدا من الوقت ليكسب فى معركة تفتيت الإرادات[1].

كما يلاحظ أن المفاوض البريطانى أهمل بشكل أو بآخر إعطاء «نجيب» الأهمية اللائقة بوصفه رئيسا لوفد التفاوض المصرى من حيث التجاوب معه أو مناقشة مقترحاته، فى الوقت الذى اهتم فيه بآراء ومقترحات باقى أعضاء وفد التفاوض المصرى ومن هم أهم قيادات مجلس قيادة الثورة[2].

أما الجانب المصرى ومع قبوله لبدء المحادثات على أساس الفرعية المقترحة من الجانب البريطانى، لم يتردد المفاوض المصرى فى قطعها لإدراكه بعدم جدوى استمرارها، وربما قرر ذلك ليجرب طرقا أخرى ربما تكون أجدى وأنفع.

أما فيما يتعلق بخلاصة المحادثات، فقد أوضح الجانب البريطانى أن المطلب الملح هو تأمين منطقة الشرق الأوسط كلها بما يستدعى وجود قاعدة عاملة نشطة تكون أساسا لانطلاق القوات منها ولإمدادها بالأسلحة والمعدات والتموين والذخائر، وأنسب مكان لهذه القاعدة هو مصر، وفى حالة انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة فمن المهم وجود عدد من الفنيين لصيانة تلك القاعدة تحت قيادة الجهات الأصلية التى دفعتهم للعمل بالقاعدة[3].

---

(1) F.O. 371, 102788, Eden to R. Howe, Jan. 24, 1953.

(٢) نفس المصدر، محضر الاجتماع الثانى، ٢٨ / ٤ / ١٩٥٣م، ص٧٢٢، محضر الاجتماع السادس، ٦/ ٥/ ١٩٥٣م، ص٧٦٩ - ٧٧٤.

(3) Eden Anthony, Full Circle, p. 253.

ومع تسليم الجانب المصرى بالأساس الذى اقترحه السفير البريطانى لبدء المحادثات، حاول المفاوض المصرى أن يحدد مدة بقاء الفنيين بالقاعدة وعددهم مع عدم ربطهـا بمدة الاتفاق، مع وجوب الاطلاع على التعليمات الواردة إلى الفنيين من قياداتهم ويتم ذلك عن طريق وصولها من خلال القنوات الدبلوماسية.

يرجح أن الجانب المصرى ومع دراساته التى أجراها عن الموقف الدولى والوضع العربى ومع مشاغله الداخلية ومع الصعوبات العديدة التى يواجهها قد أراد أن يضع حلا يمكنه من المناورة، اتضح ذلك من إصراره على تحديد مدة بقاء الفنيين وعددهم بالمدة والعدد الذى يكفى لتأهيل مصريين ليعملوا محلهم، مع السيطرة والمعرفة بالتعليمات التى ترد لهؤلاء الفنيين البريطانيين.

كان المفاوض المصرى يهدف أولا إلى إرضاء وموافقة غالبية المصريين فى حالة الموافقة على تلك النقاط، ومن جانب آخر كانت تلك النقاط ستحقق إنهاء الإشراف الفنى البريطانى دون لوم من الجانب البريطانى أو أى طرف دولى آخر، لكن مع فشل الجانب المصرى فى الاتفاق على هذه النقاط خاصة، طلب إنهاء المحادثات، بدعوى أن الأساس لاستمرار هذه المحادثات غير متوفر.

وأما الجانب البريطانى فقد كان متنبها لهذه النقطة، وأصر هو الآخر على ضرورة ارتباط مدة بقاء الفنيين بمدة الاتفاق المنتظر، والمرجح أنه كان يفكر فى مد الاتفاق المنتظر لحين صلاحية الجيش المصرى أو حتى الجيوش العربية، لتحقيق دفاع عن المنطقة، وجعل من نقطة الصلاحية منطلق لمد الوقت، ولما فشل فى هذه النقطة بالذات قرر هو الآخر قبول إيقاف المحادثات.

على ذلك تغيرت نبرة المفاوض المصرى والبريطانى من الهدوء الذى انتابها طوال الجلسات الأربع الأولى من المحادثات إلى نبرة جافة، وعند الوصول إلى عدم الاتفاق على النقطة المنوّه عنها أعلاه وذلك فى الجلسة الخامسة، بدأ التمهيد

لإنهاء تلك المحادثات، وهو ما تم بالفعل فى الجلسة السادسة وحيث ألغيت المحادثات.

العمل الفدائى:

كان قد سبق تلك المحادثات وكما سبق عرضه حملات إعلامية وتصريحات مستفزة كانت الحكومة المصرية قد بدأتها ضد بريطانيا، ومع تلك الحملات كانت الحكومة قد قررت تنظيم واستمرار عمليات تعرضية محدودة لإرباك القاعدة البريطانية، بهدف الضغط على الجانب البريطاني للدخول فى المفاوضات والعمل على إنهائها بما يحقق الجلاء.

تم الاتفاق على تنظيم تلك العمليات من خلال مؤتمر مشترك من أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء، وكان رأى «نجيب» أن أفضل طرق التنفيذ هو أسلوب حرب العصابات والعمل الفدائى وليس بأسلوب قتال نظامى، ومن ثم فقد تقرر تشكيل لجنة عليا فى كل وزارة لتجنيد المتطوعين بها، وتقرر أن يؤلف «كمال الدين حسين» كتائب الفدائيين، والتى تحولت إلى كتائب الحرس الوطنى بعد ذلك.

فيما يتعلق بالعمل الفدائى فقد نظم على أساس الحصول على سيل من المعلومات عن أوضاع ومعنويات القوات البريطانية فى القناة، ثم التخطيط على أساس هذه المعلومات لعمليات تعرضية ونفسية مختلفة، وقد اختص بهذه المهام قسم بالمخابرات المصرية أطلق عليه اسم «فرع بريطانيا»، وقد ضم هذا القسم عددا من المعاونين من أبناء القناة وسيطرت المخابرات على هذه المنطقة بتنظيم عملياتها ضد البريطانيين خارج القاعدة وداخلها[1].

نفذ ذلك القسم عملياته مستخدما الحرب النفسية، عن طريق المنشورات وبث الإشاعات واستخدام الإذاعة الموجهة، كما عمل على سلب المخصصات

(١) وفيق عبد العزيز فهمى، قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو، ص١٣٢ ـ ١٣٨.

التموينيـة للقوات البريطانية بالقناة، ثم القيـام بعمليات تعرضيـة داخل معسكرات القاعدة، ثم القبض على الخونة من المصريين والمتعاملين مع القوات البريطانية(١).

بدأت العـمليات فى منطقـة القناة بشكل محـدود، فهى إمـا عمليـة هنا أو عملية هناك، إلى بعض عمليـات قتل أو خطف جنود بريطانيين، لكن وبعد ردود فعل عنيفـة من الإنجليز من تفتيش إلـى تحرش بالمدنيين وقتل بعضـهم وخاصة فى الإسماعيلية، زاد الضغط من الجانب المصرى بشكل ملحوظ منذ نهاية سنة ١٩٥٣م وحتى أبريل ١٩٥٤م(٢).

انتشـرت تلك العمليـات فى منطقة واسـعة شـملت التل الكبيـر والسويس وكبريت ثم شـملت منطقة القناة كلها، حتى أن عدد حـوادث القناة في شهر يناير ١٩٥٤م وصل إلى عدد عـشرين هجـوم بأسلحة غيـر متفـجرة وأربعـة قتلى من البريطانيين وهو مـا أوضحه وزير الخـارجية البـريطانى أمام مجلس العـموم، وفى شهـر مارس وأبريل ١٩٥٤م وصل إلى عدد ٥٢ اعـتداء على البـريطانيين وحسب تقرير وكيل وزارة الخارجية البريطانية أمام نفس المجلس(٣).

أما من ناحية الحكومـة المصرية فقد قامت بإصدار قـرار فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣م بحظر التعامل وتـداول المواد الغذائية مع القوات البريطانيـة فى منطقة قناة السويس، وقد أثمـرت تلك العملية إذ شكلت ضـغطا على الجنود البريطانيين فى منطقة القناة(٤).

---

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ «لطفى واكد» بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٨٨م بمقر جريدة الأهالى.

(2) Hansard, House of Commons, 22 - 3 - 1954, pp 874 - 879, Suez Canal Zone (Incidents) Oral Answers.

(3) Ibid., pp. 1443 - 1444.

(4) Ibid., pp 874 - 879.

أثمر استمرار تلك العمليات عن إنذارات واحتجاجات قُدمت من الجانب البريطانى للحكومة المصرية ولم تقبلها، حتى جاء الوقت الذى أعلن فيه السير «انتونى إيدن» فى مارس ١٩٥٤م وأمام مجلس العموم أنه «لن يمكن استئناف المباحثات مع مصر بسبب الأحداث الجارية هناك وفى منطقة القناة بالذات»، كما صرح «سلوين لويد» فى يونيو ١٩٥٤م وأمام نفس المجلس «أن مستقبل المفاوضات بين مصر وبريطانيا يتوقف على مدى تعاون مصر فى الكشف عن المسئولين عن الحوادث التى وقعت فى منطقة القناة»، أو بالأحرى إيقاف تلك العمليات[١].

مما سبق عرضه كان العمل الفدائى مرتبطا بالموقف السياسى، واستخدم كوسيلة لتحريك القرار السياسى البريطانى، ومن ثم فقد اقترن نشاطه بتحرك الموقف السياسى من عدمه، إذ إنه ومع تطور المحادثات رسمية أو غير رسمية كانت فيما بين مايو ١٩٥٣م ويوليو ١٩٥٤م بين الجانبين المصرى والبريطانى أو الأمريكى والبريطانى هدأ العمل الفدائى ومع تعثرها زاد ذلك العمل[٢].

ومن ناحية أخرى لم ترغب القيادة فى مصر بإعطاء الانطباع للحكومة البريطانية بأنها مستسلمة لأسلوب المفاوضات فقط لحل مشكلتها أو أنها ستخضع لأساليب التهديد، فهى قد أمرت بالقيام بعمليات الفدائيين بعد أن بدأت الحكومة البريطانية فى ممارسة ضغوطا نفسية على القيادة المصرية بعد توقف محادثات سنة ١٩٥٣م بنصح رعاياها بالرحيل عن مصر، ولجأت إلى تهديد تلك القيادة، ولم يكن هناك مانع من أن تعاملها تلك القيادة بالمثل وفى حدود أهدافها.

---

(1) F.O. 371, 108478, F. O. to Washington, March. 18, 1954, No. 266, See Also,

محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص٣٢١.

(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ خالد محى الدين بمنزله بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٨٨م، انظر أيضا،
Eden Anthony, Full Circle, pp. 254 - 255.

تركزت تلك العمليات إضافة إلى عملية المقاطعة للقاعدة بشكل ملحوظ فى الشهور الأولى من سنة ١٩٥٤م، ومع ذلك كانت الحكومة المصرية تعلن باستمرار عن استعدادها للتفاوض في أى وقت، واستؤنفت المحادثات فى ١١ يوليو سنة ١٩٥٤م.

أوضح العرض السابق طبيعة النظام القائم فى مصر بعد الثورة ومدى استقراره والظروف الداخلية التى واجهته، ودوره متبادلا مع الحكومة البريطانية فى تشكيل العلاقات بينهما، لكن هل اقتصر تشكيل تلك العلاقات على موقف حكومة المحافظين البريطانية والمتشدد حيال المشكلة المصرية، أو لموقف القيادة المصرية المترقبة للأحداث وبما يحوطها من صراعات داخلية، أم أن الحكومة الأمريكية كان لها دور فى التأثير على الأحداث وإعطاء تلك العلاقات أبعادا جديدة، ذلك ما سنوضحه فى فترتين، الأولى قبيل وأثناء محادثات سنة ١٩٥٣م، والثانية فى الفترة ما بين فشل محادثات أبريل/ مايو ١٩٥٣م وقبيل إبرام اتفاقية ١٩٥٤م.

وهل تفاعل دور الحكومة الأمريكية بالإيجاب أو السلب مع أطراف تلك العلاقات طبقا لتغير في موقف حكومة المحافظين أو لاتجاه جديد طرأ على موقف القيادة المصرية، أو لهم معا مع متطلبات الموقف الدولى بما أثر على ذلك الدور وتلك العلاقات، ذلك ما سنوضحه على وجه التحديد فى الفترة الثانية المنوّه عنها أعلاه، ومن خلال الوثائق الأمريكية[1].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت تنفيذ سياسة من الاحتواء وطبقا لمبدأ «ترومان»، والذى عنى بتحقيق نوع من التوازن أو السيطرة فى مواجهة الاتحاد

(1) F.R.U.S., 1952 - 1954, Vol IX, Part 2, All Telegrams Exchanged on The American Side Concerning That Period and Relations.

السوفيتى، والذى تطلب فيما بعد ضم أكبر عدد من دول الكرة الأرضية وخاصة فى النصف الغربى منها، إما عن طريق أحلاف عسكرية أو حتى باتفاقيات اقتصادية تمكنها من نفس الغرض، وعادة ما كانت تلوح بالمساعدات الاقتصادية فى سبيل تحقيق غرضها هذا، غير أنها لم تكن ترغب عادة فى توريط نفسها لتحقيق أهدافها فى عمليات عسكرية اللهم إلا فى حالات نادرة الحدوث[1].

كان الإطار الرئيسى لدور الولايات المتحدة فى مصر مرتبطا بهذه السياسة، وربما زاد أو قل ذلك الدور طبقا لاستجابة الجانب المصرى أو سلبيته، وبمدى أهميته وتأثيره على الأحداث، وكذلك مرتبط بواجباتها تجاه حلفائها، ومدى ما سيحققه ذلك الدور من نجاح لسياستها[2].

قام الجانب الأمريكى وفى فترة مبكرة بعد قيام الثورة بمحاولة التعرف على أفراد القيادة الجديدة فى مصر من حيث أفكارهم واتجاهاتهم السياسية والدولية، وأفكارهم حول كيفية حل مشكلتهم مع بريطانيا، وهل يتضمن هذا الفكر الاستعداد لقبول دفاع مشترك عن المنطقة وكذلك إن كان لهم مطالب. واتضح لهذا الجانب أن القيادة المصرية لا تستطيع حينئذ الاقتراب من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط قبل حل مشكلتها مع بريطانيا فيما يتعلق بالسودان والجلاء عن مصر، بالإضافة إلى رغبة تلك القيادة فى تسليح الجيش المصرى.

بعد تقدير للموقف أجرته مجموعة من وزارتى الخارجية والدفاع وهيئة الأمن القومى الأمريكى عن الموقف فى مصر، توضح ملفات وزارة الخارجية النوايا الأمريكية والتى تتلخص فى أهمية الموافقة على التأييد المادى والمعنوى للنظام القائم فى مصر، ذلك إذا ما اشتركت مصر فى التخطيط لدفاع مشترك، والوصول لتسوية

(1) A. W. Mohamed, Nasser and U.S. Foreign Policy, p. 72.

(2) F.O. 371, 102795, U.S. and U. K. Talks of Procedure for Negotiating Defence, Paper No. 3.

كل الخلاف المصرى الإنجليزى، والسلام مع إسرائيل، ويتأتى ذلك إما بتعهدات سرية مكتوبة أو شفهية من الجانب المصرى، مع الإيماء إلى تأييد الموقف الدولى الأمريكى، وأما عن الإمداد بالسلاح للجيش المصرى فلا يمكن أن يتم قبل عقد معاهدة أو اتفاقية سلام مع إسرائيل[1].

استمر الجانب الأمريكى فى مزيد من جس نبض القيادة الجديدة، فأثاروا معها مجددا نوايا تلك القيادة حيال مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، ونواياها حيال إسرائيل، ومع كل فقد وعدوا القيادة الجديدة بأداء دور أمريكى نشط فى تحريك عملية التفاوض مع الإنجليز، ووعدوا بدراسة مطالب تلك القيادة من التسليح، وأصدرت حكومة الولايات المتحدة بيانا فى أغسطس ١٩٥٢م بتأييدها للنظام الجديد فى مصر.

فى أكتوبر ١٩٥٢م وفى ذلك الوقت المبكر من بعد قيام الثورة حاولت الحكومة الأمريكية أن تتلمس طريقا للتدخل المباشر فى مصر عن طريق ما عرف «بميثاق الأمن المتبادل» أو «اتفاقية رأس المال»، ذلك أن المصريين كانوا قد طلبوا سلاحا وتمويلا، ووافق الجانب الأمريكى شرط الإشراف على التدريب على السلاح، ثم فى الحالة الثانية ضمان رءوس الأموال المستثمرة فى مصر والتى ستكون وسيلة لتدخلها لأن الضامن فى هذه الحالة كان مشترطا أن يكون حكومة الولايات المتحدة[2].

لم تثمر زيارة دالاس لمصر فى ١١ مايو ١٩٥٣م عن شىء جديد من حيث الخط السياسى المعلن من الجانب المصرى، كما لم يغير الجانب الأمريكى من نواياه والمنوه عنها فى مذكرة ملفات وزارة الخارجية الأمريكية والسابق التنويه عنها،

---

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص١٧٠ - ١٧١.

(٢) محمد أنور السادات، وثائق السادات، القاهرة ١٩٧٩، ص٤٦ - ٥٠.

وخاصة فيما يتعلق بتوريد أسلحة لمصر، لكن دالاس نوّه عن أهمية دور نشط للولايات المتحدة الأمريكية فى تحريك المفاوضات، مع أهمية تبصير القيادة الجديدة فى مصر بالأخطار المتربصة بهم مع إعطائهم بعض الوقت ليتطوروا فكريا(١).

أخذت حكومة الولايات المتحدة فى التلويح للمصريين بأنها ستقوم بدراسة تمويل بعض المشروعات مثل «السد العالى» وستعلن عن ذلك إذا ما بدأت المفاوضات، وبدأت المحادثات بين الجانبين المصرى والبريطانى فى أبريل ١٩٥٣م وفشلت.

كان للحكومة البريطانية دور مؤثر فى إلغاء إمداد مصر بالأسلحة من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، يوضح ذلك الاتصالات الدائبة من رئيس الوزراء البريطانى برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بل إنه كان يدعو إلى ضرورة التشدد مع القيادة المصرية سواء حيال مطالبها أو فى المفاوضات المنتظرة، وساعد فى ذلك مساعى فرنسا وشركة قناة السويس وإسرائيل لدى الرئيس الأمريكى لنفس الغرض(٢).

هكذا وبعد مجموعة من الوعود من جانب حكومة الولايات المتحدة بمساندة مصر اقتصاديا وعسكريا، وبعد محاولة من الجانب البريطانى والأمريكى بإشراك الولايات المتحدة فى المفاوضات المصرية البريطانية والتى جعل الرئيس الأمريكى قبول مصر شرطا لهذا الاشتراك ولم تقبل مصر، كان تسلسل الأحداث فشل محادثات أبريل ١٩٥٣م، وانحصر حينئذ دور الولايات المتحدة فى هذه الأبعاد(٣).

---

(1) Eden Anthony, Full Circle, p. 284, See Also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦م، ط١، ص٣٧، القاهرة ١٩٨٧م، روز اليوسف، عدد ١٢٨٨، ١٦/ ٢/ ١٩٥٣م.

(2) Eden Anthony, Full Circle, p. 250.

(3) A. W. Mohamed, Nasser and U.S. Foreign Policy, pp. 78 - 79.

لكن هل تطور دور الولايات المتحدة بعد فشل محادثات ١٩٥٣م؟، علينا أولا أن نتبين أى تغيير يكون قد طرأ على فكر القيادة المصرية لتغير فى الظروف الداخلية أو الخارجية أو لمؤثرات أخرى قبل العرض لهذا الدور.

أوضح العرض السابق كيف أن الضباط الذين قادوا الثورة كانوا فى حاجة إلى مصدر يضفون به الشرعية على حركتهم، وقد وجدوا هذا المصدر مؤقتا فى اللواء «محمد نجيب» والذى كان يحظى باحترام الجماهير، لكنه ومع إضفاء الشرعية على النظام القائم بدأت القيادات الشابة بأساليب غير مباشرة ثم تحولت إلى أساليب مباشرة فى محاولة استرداد دورها الذى خططت له وذلك بإقصاء نجيب عن مركز الحكم.

توضح المذكرات الكاملة «لصلاح نصر» أن الصحف المصرية وبناء على توجيهات «جمال عبد الناصر» و«صلاح سالم» بدأت فى تجاهل تحركات نجيب ونشاطه، بل لم تخل بعض الصحف من هجوم خفى على «نجيب»، وذلك بغرض الإقلال من شعبيته والتى زادت فى الشهور الستة الأولى من الثورة[1].

ومع اضطراد الأحداث بدأت هوة الخلاف فى الازدياد بين «نجيب» والمؤيدين له من جهة وبين فريق من ضباط مجلس قيادة الثورة من جهة أخرى، ولا بد أن ذلك الخلاف كان له نتائجه فيما يتعلق بالمشكلة الوطنية، فقد دفع الجانب الأمريكى والبريطانى إلى تأجيل اتفاق نهائى بشأن الجلاء لحين الاستقرار على من ستتفق معهم بريطانيا، من جانب آخر وفيما يخص تأثيرها على الجانب المصرى يرجح أنها كانت نقطة ضعف تمكن من استغلالها والمساومة بها.

كما أن موقف القيادات الحزبية القديمة لا بد أنه كان فى خط مضاد مع مجلس قيادة الثورة وخاصة بعد حل الأحزاب القديمة، وقد حاولت هذه القيادات

(١) المصور، عدد ٣١٩٧، ١٧/ ١/ ١٩٨٦م، المذكرات الكاملة لصلاح نصر، الحلقة الرابعة، ص٢٩.

أن تضع العراقيل فى طريق تلك القيادة، هذا بالإضافة إلى الاتجاهات السياسية الجديدة، ومع تصاعد نشاط هذه الاتجاهات لا بد أنه شكل ضغطا عنيفا على تلك القيادة، بل وشكل قناعات وأفكار جديدة لديها[1].

ومن المرجح أن الحكومة البريطانية حاولت الاستفادة من الأوضاع الداخلية فى مصر لزيادة المشاكل التى تواجهها القيادة الجديدة، وليس ذلك بمستبعد عن أسلوبها، فهى فى أمس الحاجة لإضعاف ذلك المفاوض الجديد العنيد، ومن ثم ربما تكون قد أسهمت فى إشعال الموقف الداخلى والسابق التنويه عنه.

على ذلك كانت محاولة مندوبى الحكومة البريطانية ومنذ قيام الثورة لتلمس أفكار القيادة الجديدة تخدم نفس الغرض، فقد كانت تساؤلاتهم منصبة على الاحتمال لشقاق يمكن أن يحدث بين «نجيب» و«عبد الناصر» ولما لم تتمكن من الوصول لمعلومات فعالة قررت التدخل بنفسها لتقييم موقف المفاوض المصرى، والتصرف بعد ذلك التقييم[2].

تحركت الحكومة البريطانية لتحقيق هذا الهدف فحاول مندوبوها الاتصال بمعاونين لها فى داخل مصر ولم يسفر الاتصال عن شىء، ثم اتصلت بجماعة الإخوان المسلمين داخل مصر، وببعض الإخوان المسلمين خارج مصر، وتكررت تلك اللقاءات لكنها لم تسفر عن شىء حينئذ، وكانت الحكومة البريطانية ترجو أن تعمل الجماعة بصورة مباشرة وعاجلة لخدمة أغراضها على الأقل بإثارة القلق للنظام القائم، أما تحركات الجماعة فيما بعد فالأرجح أنها كانت لظروف داخلية فقط، لكن من المؤكد أن ذاكرة أعضاء الجماعة لم تكن قد محيت منها ذكرى تلك اللقاءات[3].

---

(1) Eden Anthony, Full Circle, p. 259.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٢٠٤.

(٣) مقابلة شخصية مع الأستاذ خالد محى الدين بمنزله بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٩٨٨م.

كما نشطت الحكومة البريطانية فى شن حملة إعلامية فى دول أوربا وأمريكا ضد النظام القائم، بهدف إظهار القيمة الحيوية لقناة السويس وضرورة فصلها عن المشكلة المصرية، إذ أبرزت حالة أن يخضع البت بشأنها لتشاور دولى دون الاقتصار على مصر وبريطانيا فقط.

كما وضعت الحكومة البريطانية فى اعتبارها وبناء على تقرير البريجادير «سيسل راب» ـ مسئول المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط ـ إمكانية استغلال القوات الإسرائيلية لضرب المصريين والذين نقلوا قواتهم من شرق إلى غرب القناة، كعنصر ضاغط على مصر وهو أمر ربما يؤدى إلى تفاوضها مع إسرائيل بما يضعف موقفها أمام العرب وهو أمر مطلوب، ومن جهة أخرى يمكن أن يمثل الضغط الإسرائيلى دافعا لتحريك المصريين لإبرام اتفاق معتدل مع بريطانيا[١].

بعد عرض تلك الظروف والمؤثرات التى ربما تكون قد أثرت فى فكر القيادة الجديدة نضيف مؤثرا آخر، فقد بدأ «عبد الناصر» فى محاولة لقياس الحجم الفعلى للدور الذى يمكن أن تشارك به الدول العربية من خلال ميثاق الضمان العربى الجماعى أو من خلال دور مزمع تنظيمه فى المنطقة بواسطة الجانب الأمريكى ـ إجراءات دفاع المنطقة ـ واستعدادهم وقدراتهم، كذلك تولدت لديه قناعة حينئذ بأن موقفا محايدا لمصر ضمن ذلك العالم لن يمكن الثبات عليه طويلا[٢].

هكذا وجدت القيادة الجديدة نفسها فى مشاكل عديدة، فهناك انشقاق من داخلها ينمو ويتسع بمرور الوقت منذ قيام الثورة، ومتزامنا معه تبرم المنظمات القديمة ومحاولتها وضع العراقيل أمام تلك القيادة بصورة أو بأخرى، والاتجاهات الحديثة غير راضية عن نظامها، وبريطانيا تحاول أن تزيد من هذا الضغط،

(١) المرجع السابق، ص٢١٦.

(٢) نفس المرجع، ص٢٧٣.

والولايات المتحدة حاولت أن تقتنص مكانا لها فى مصر، ولما فشلت وعدت بالقيام بدور الوسيط للتوفيق بين مصر وبريطانيا، ونصحت بإعطاء الفرصة للجانب المصرى ليطور من فكره ومفهومه، ولا بد أنها كانت تعلم أن عامل الوقت مع تلك الظروف الداخلية وغيرها كفيل بذلك التطور.

اجتهدت الحكومة البريطانية فى تحريك الأحداث لصالح بريطانيا، وتحركت فى انتظار النتائج لعلها تسفر عن ما يفيد، وكانت مباحثاتها فى أبريل ومايو سنة ١٩٥٣م تحصيل حاصل فضياع الوقت لن يضرها كثيرا، المهم أنها لديها تحقيق اتفاق يحقق أهدافها، وانتظرت لعل الوساطة الأمريكية تفيد ولعل الجانب المصرى يلين.

هل لانت إذن القيادة المصرية؟، وهل طوّرت من مفاهيمها، وهل أفلحت المساعى الأمريكية فى إحراز نتيجة معينة حيال القضية المصرية، بما أعطى أبعادا جديدة للعلاقات بين مصر وبريطانيا؟، ذلك ما ستوضحه الصفحات التالية من خلال وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، ومن خلال الرسائل المتبادلة بينها وبين سفاراتها فى مصر ولندن وكراتشى وتل أبيب وأنقرة والدول العربية، وكذلك من لقاءات ورسائل الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى، وهى الوثائق المتعلقة بالفترة من أواخر سنة ١٩٥٣م وحتى قبيل اتفاق أكتوبر سنة ١٩٥٤م.

سنوضح الرسائل بالترتيب الآتى، مجموعة الرسائل الموضحة لموقف ودور الجانب المصرى، والمتعلقة أولا بالفترة التى كان «نجيب» فيها على رأس القيادة المصرية، ثم المتعلق منها بمجلس قيادة الثورة، ثم سنعرض لمجموعة الرسائل الموضحة للدور البريطانى، وأخيرا للرسائل الموضحة للدور الأمريكى والتى ستعاون - علاوة على إيضاحها للدور الأمريكى - فى متابعة تطور المحادثات

والمفاوضات التى جرت بشكل رسمى أو غير رسمى بين جميع الأطراف، فيما بين الفترة من فشل محادثات سنة ١٩٥٣م إلى قبيل إبرام اتفاق سنة ١٩٥٤م.

فى رسالة من السفير الأمريكى فى مصر برقم ٢٤١٧ بتاريخ ٢ مايو ١٩٥٣م والتى بعث بها إلى وزارة الخارجية الأمريكية، أوضح أنه وفى مناقشة دارت بين «دالاس» و«نجيب» هنا فى القاهرة أوضح «نجيب» أنه فيما يتعلق بإسرائيل فإن كل شىء يعتمد على الثقة، واليهود لهم سجل طويل بمخالفات لقرارات الأمم المتحدة، ومع ذلك بعد أن يخرج البريطانيون من مصر فإننى متأكد تماما من أننى أستطيع أن أتوصل إلى اتفاق معهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن مصر مستعدة أن تناقش على نحو غير رسمى مع الولايات المتحدة مخططين لدفاع المنطقة[١].

وقد أوضح الرأى الشخصى «الكافرى» حول الوضع فى مصر، بأنه يتفق مع الرأى القائل بأن تأكيدات مجلس قيادة الثورة المصرى المبهمة حول احتياجات الدفاع الغربى فى المنطقة غير مقبولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أعضاء ذلك المجلس لن يستطيعوا أن يصدروا تعهدا مكتوبا بتأكيداتهم تلك، فهو أمر ليس بمقدورهم الآن، بل إن الاقتراب منهم بتلك المقترحات سوف يحطم ثقتهم فى الولايات المتحدة، وسيدفعهم إلى نكران عرضهم الحالى بتأكيد الإتاحة الفورية والعاملة للقاعدة، وقد أدلى «كافرى» برأيه هذا ردا على استفسار من مساعد وزير الخارجية الأمريكى وذلك فى ٢٣ مايو سنة ١٩٥٣م[٢].

---

(1) F. R. U. S., 1952 - 1954, Vol IX, part 2 Caffery to the Department of State, May 12, 1953, No. 2417, p. 2069.

(2) Ibid., The Ambassador in Jordan "Green" to the Department of State, May 25, 1953, No. 999, p. 2079, Niact.

ثم عاد «كافرى» يوضح لوزارة خارجيته فى ١ يونيو سنة ١٩٥٣م أنه يمكن الحصول على تعهد مصرى رسمى حول ترتيبات الدفاع عن المنطقة وذلك أثناء المفاوضات، لكنه على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلق المناخ الذى سيمكن مجلس قيادة الثورة المصرى من التعاون علنا مع قوى الغرب، وعموما لا يجب أن يجعل الإخلاء باديا معتمدا على تعهد دفاع منطقة «وإننى على ثقة من هذا خاصة إذا ما صاحب ذلك مساعدة عسكرية واقتصادية»، وكرر «كافرى» أن الاقتراب منهم على أساس مقترح سوف يدفعهم إلى نكران ما أقروه فيما يتعلق بالقاعدة، ويمكن وعدهم بعرض غير واضح بمساعدة اقتصادية وعسكرية[1].

فى السابعة من مساء نفس اليوم ولنفس الجهة أوضح «كافرى» أن مجرى الأحداث فى مصر يدل على أنها مقبلة على مقامرة هامة، وهو ما سيتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مقدار كبير من الثقة للقيادة الجديدة، والتحرك بسرعة فى نفس الوقت، بل إن وجود وتوفر الثقة بين المصريين والبريطانيين مطلوب، وعلى ذلك فإن تصريحات «تشرشل» المؤيدة للصهيونية لا مبرر لها الآن، كما أن تسوية تقدمها بريطانيا مطلوبة بسرعة، إذ إنه مع تحرك المسائل ببطء فلن يجرؤ أى قائد مصرى على رفع صوته لصالح التعاون مع الغرب، بل إن تأثير ذلك وامتداده إلى الدول العربية يمكن تخمينه، وباختصار «فإن الولايات المتحدة تلعب من أجل رهانات كبيرة فى مصر»[2].

استمرارا لوجهات النظر التى كان يبديها «كافرى» لحكومته، كان التعليق المبدئى للسفارة الأمريكية حول إعلان الجمهورية المصرية أن التحكم الفعلى فى أيدى «ناصر» ورفقائه من مجلس قيادة الثورة، وقد انفصل نجيب عن الاتصال

(1) Ibid., Caffery to the Department of State, June 1, 1953, No. 2512, p. 2084, Niact.

(2) Ibid., Caffery to the Department of State, June 1, 1953, No. 2513, p. 2086, Niact.

المباشر مع الجيش وتحرك إلى أعلى، ويبدو أن الوضع الجديد قد أثار طموح «نجيب»، وأما رفقاء «ناصر» وفى مراكز لها نفوذ فهم «عامر» و«صلاح سالم» و«بغدادى»(١).

بعد التعليق السابق بثلاثة أيام وفى يوم ٢٢ يونيو أضاف «كافرى» إلى ما سبق أن «ناصر هو العقل المفكر وشمعة الاشتعال للحركة، وكنائب لرئيس الوزراء ووزير للداخلية سوف يزيد التسهيلات الرسمية لتنسيق السياسة الوطنية، وبهذه المناسبة فإن صحفى مصرى يبدو عالما بدقائق الأخبار علق مؤخرا أن الإخوان المسلمين كانوا سيسببون المشاكل فى المنطقة لفترة طويلة ما لم يكن ناصر قد تحكم فى الوضع»(٢).

فى رسالتين متتاليتين برقم ٢٦٥١ ورقم ٢٦٥٢ فى يوم ٢٩ يونيو ١٩٥٣م، من كافرى ولنفس الجهة أوضح أن «ناصر» طلب منه ضرورة التصرف لحل المشاكل القائمة بين مصر وبريطانيا، وضرورة تسليح الجيش المصرى دون الرضوخ لضغط الحكومة البريطانية على الحكومة الأمريكية، وإلا فإن الموقف سيدخل مرحلة جديدة، بل وسيصر على عدم وجود قاعدة على الإطلاق، أو إتاحة مستقبلية للقاعدة.

حينئذ بدأت محادثات غير رسمية بين الجانب المصرى والجانب البريطانى بناء على المساعى الأمريكية فى التوفيق بين الطرفين، وكانت أولى هذه المحادثات بتاريخ ٦ أغسطس واستمرار للمساعى الأمريكية، ومن خلال رسائلها، توضح رسالة من «كافرى» إلى وزارة الخارجية برقم ١٦٠ وقبيل الاجتماع الأول وفى

(1) Ibid., Caffery to the Department of State, June 19, 1953, No. 2603, p. 2102.

(2) Ibid., Caffery to the Department of State, June 22, 1953, No. 2651 - 2652, pp. 2104 - 2105.

٢ اغسطس ١٩٥٣م «أن الموقف العام لناصر وحالته النفسية أوضحت درجة عالية من الواقعية والنضج السياسى أكبر من ذى قبل»[١].

مما سبق عرضه من رسائل متبادلة بين مسئولى الحكومة الأمريكية يتلاحظ أن الجانب الأمريكى كان مطمئنا لتجاوب الجانب المصرى لإجراء تسوية فى الأبعاد المذكورة خاصة مع الضغوط الداخلية التى يواجهها، وأما عن موقف الجانب الامريكى من «المجيب» فتوضح الرسائل المتبادلة وطوال الفترة من مايو ١٩٥٣م إلى أبريل ١٩٥٤م ذلك الاتجاه، وتكاد تميل تلك الرسائل إلى إيضاح السبب فى ذلك إلى أنه جاء تبعا لرغبة ربما أحسها من جانب مجلس قيادة الثورة.

فيما يتعلق بدور وموقف الحكومة البريطانية من القضية المصرية فتوضحه الوثائق الأمريكية ويتفق معها بعض المصادر الأخرى كالآتى:

فى مذكرة من مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأوربية «بونبرايت» إلى مدير مكتب الكومنولث البريطانى وشئون شمال أوربا «راينور»، وبتاريخ ٩ مايو ١٩٥٣م وفى مسلسل رقم (١١) من المذكرة أوضح «أنه حينما نوقشت مسألة قاعدة السويس فى مارس الماضى مع إيدن فإننا اتفقنا مع المملكة المتحدة بأنه يجب أن يوجد تغيير عاجل فى موقف القاعدة الذى يجب أن يقر السيادة المصرية نظريا وفى الواقع؛ لذلك فإن الولايات المتحدة تؤمن بالانسحاب على فترات للقوات البريطانية ولكن على أن تكون القاعدة فى حالة استعداد فورى، أما عن استعداد فى ثلاثة أو ستة شهور ربما يكون متأخرا جدا، «إن الفنيين البريطانيين الذين سيهتمون بالمعدات البريطانية يمثلون النظام الذى لا تريد الولايات المتحدة أن تراه ينهار بدون إجراءات إحلال كافية ومناسبة»[٢].

---

(1) Ibid., Caffery to the Department of State, Aug 2, 1953, No. 160, p. 2125.

(2) Ibid., Memorandum, Dec 22, 1953, No. 1260, p. 2181.

فى برقية من وزير الخارجية الأمريكى إلى السفارة الأمريكية فى لندن برقم ٨٠١١ بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٣م بعث «أيزنهاور» بالرسالة التالية لـ«تشرشل»:

«أرجو أن نكون واضحين على الحد الأدنى من المصالح بما يجعلها مقبولة للمصريين وودية ونقبلها معا ولا تظن أننا ضدكم، فهم لن يحصلوا على أسلحة ما دام أنهم وأنتم غير متفقين، أود أن أطمئنك على هذا»، وفى رسالة من سفير أمريكا فى لندن برقم ٦٦٦٥ أوضح أن «تشرشل» متمسك بالحالة (٨) فقط الخاصة بالقاعدة، وهى الحالة التى تعنى الإباحة الفورية للقاعدة عند الهجوم على المنطقة مع بقاء عدد ٧٠٠٠ فنى بالقاعدة مدة اتفاق منتظر[1].

فى رسالة برقم ٢٠٣ من وزير الخارجية الأمريكى إلى السفارة الأمريكية فى لندن بتاريخ ١٢ يوليو أوضح الوزير أن البريطانيين قدموا عرضا لخطة قاعدة السويس يقول باستعدادهم للانسحاب خلال ١٨ شهرا وهى مدة مقبولة، ولكن لا بد من تأكيد رسمى مصرى بأنه فى حالة حرب خطيرة أو تهديد بعدوان على مصر فإن منطقة القاعدة ستكون تحت تصرف كل الأطراف المتعاقدة، ويشمل التهديد تركيا وإيران، ومن الضرورى أيضا الإشارة إلى أن اتفاق الجلاء هو مقدمة نحو طريق إرساء اتفاقية دفاع مشترك، ويجب أن يستمر الاتفاق حتى تصبح دول معاهدة الأمن العربى فى حالة تسمح لها بالدفاع ضد العدوان الخارجى وفى هذه الحالة يمكن التباحث فى هل ينهى الاتفاق، ومبررات إنهائه[2].

فى رسالة برقم ٦٦ بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٥٣م من «دالاس» إلى «كافرى» ومعها برقية منفصلة برد «أيزنهاور» على «نجيب» توضح فيما توضح من رد

(1) Ibid., Secretary of State to the Embassy in London, June 17, 1953, No. 8011, p. 2098, See Also, Eden Anthony, p. 250.

(2) Ibid., July 12, 1953, No. 203, p. 2117.

أرسل نسخة من هذه الرسالة وبرقم (٤٧) إلى السفارة الأمريكية فى القاهرة.

«أيزنهاور» «روبرتسون يشاركك الخوف من عملية الانشقاق فى الـ (RCC) ومن العناصر الاخرى، وإننى مستعد لتعهد صارم من حكومتنا بمساعدتك فى خططك من أجل التطور الاقتصادى والعسكرى، والمملكة المتحدة أيضا راغبة فى المساعدة»[1].

مع مزيد من السعى من الجانب الأمريكى لكنْ ـ وكما سبق إيضاحه ـ فى حدود الخطوط السياسية الأمريكية، ثم مع مزيد من المرونة من الجانب المصرى، نجد أن الجانب البريطانى قد قدم عرضا قالوا عنه أنه يمثل رأيهم النهائى، وتوضح البرقية المرسلة من مساعد وزير الخارجية الأمريكى إلى «كافرى» برقم «٣٢٤ ـ NIAC» فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٣م هذا العرض، إذ توضح أن «سلوين لويد» والسفير البريطانى قدموا للوزارة فى واشنطن مقترحاتهم والتى ترى أنه يمكن إتمام اتفاق يستمر سبع سنوات، على أساس ١,٥ سنة للإخلاء، ٣ أعوام مع ٤٠٠٠ فنى، ٢,٥ سنة للعدد المقلل من الفنيين والمفتشين، أما عن إتاحة القاعدة فهى تأتى بعد إقرار الأمم المتحدة بعدوان خارجى على مصر أو على دولة عربية طرف فى اتفاق الأمن الجماعى فيجب أن تتيح مصر كل التسهيلات لوضع القاعدة فى حالة حرب، كذلك فى حالة الهجوم على تركيا وإيران، وفى التهديد بالهجوم على البلاد المذكورة أعلاه يكون هناك استشارة عاجلة بين مصر والمملكة المتحدة، كذلك تأييد المصريين لحرية الملاحة فى قناة السويس كممر دولى مائى[2].

من العرض السابق لدور وموقف الجانب البريطانى يتضح أنه كان متمسكا بأفكار معينة لحل القضايا المعلقة بينه وبين الجانب المصرى، لكنه وبسعى الجانب

(1) Ibid., Secretary of State to the Embassy in London, July 15, 1953, No. 66, p. 2120, See Also, Eden Anthony, Full Circle, p. 284, and, R.C.C: Revolutionary Command Council.

(2) F. R. U. S., Acting Secretary of State to Caffery, Sep 19, 1953, No. 324, Niact.

الأمريكي طورها، فبعد أن كان متمسكا وبعد المحادثات التى فشلت فى أبريل/ مايو ١٩٥٣م بضرورة استمرار اتفاق منتظر بينه وبين مصر لمدة عشر سنوات، وضرورة بقاء ٧٠٠٠ فنى طول مدة الاتفاق، قبل تخفيض مدة الاتفاق إلى سبع سنوات وبقاء ٤٠٠٠ فنى لمدة ٣ سنوات والباقى لمدة ٢,٥ سنة وذلك فى سبتمبر ١٩٥٣م، وكان هذا التطور فى حدود مصلحة الطرفين البريطانى والأمريكى ومقبولا من الجانب المصرى، لكنه عنى استجابة الحكومة البريطانية لمسعى الحكومة الأمريكية.

المساعى الأمريكية من خلال الوثائق الأمريكية:

أما فيما يخص الدور الأمريكي فتوضحه جميع الرسائل المتبادلة من وإلى وزارة الخارجية الأمريكية مع سفاراتها خاصة فى لندن والقاهرة، كذلك تعدد أكثر من رسالة فى اليوم الواحد حول نفس الموضوع، وقد حملت تلك الرسائل بعض المختصرات فى أعلا الرسالة مثل «NIACT»(*)، «Deptel»(**)، «Embtel»(***)، وذلك بيانا لأهميتها أو لدرجة السرعة المطلوبة فى الرد عليها أو للدلالة على درجة سريتها، كما يوضح ذلك الدور أيضا الرسائل المتبادلة بين الرئيس الأمريكى والرئيس المصرى، وبين الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى، وسنخص منها على وجه التحديد تلك الرسائل التى توضح ذلك الدور وستوضح أنه كان مرتبط بالخط السياسى الأمريكى حيال تلك المنطقة[1].

(*) Niact: Night Action, Immediate Reply.

(**) Deptel: Department of State Telegram.

(***) Embtel: Embassy Telegram.

(1) Ibid., pp. 2063 - 2136, See also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، ص١٢٥.

يتضح أن «چون فوستر دالاس» فى لقائه بـ«نجيب» فى القاهرة أوضح أنه لم يأت مصر ليورط نفسه فى مفاوضات إنجليزية مصرية، وإنما هو مهتم بالدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى مستقبلهم، كذلك ليستطيع أن يتحدث فى المسائل المختلفة كالأمن الجماعى والسلام مع إسرائيل، وقد أوضح هذا المعنى الذى دار فى ذلك اللقاء مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية «بونبرايت» فى مذكرة لمدير مكتب الكومنولث البريطانى وشئون شمال أوربا «راينور» وذلك فى ٦ مايو سنة ١٩٥٣م[1].

فى رسالة من مساعد وزير الخارجية للسفارة الأمريكية فى باكستان بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٥٣م برقم ١٦٦٥ فيما توضح «أن التأكيدات الشفوية من مجلس قيادة الثورة والتى تقدمها حتى الآن حيال متطلبات الأمن الغربى لا تكفى، لكن يمكن طلب تعهد منهم بالموافقة على التخطيط مع الولايات المتحدة للدفاع الغربى عن المنطقة، وهو البديل لإمكانية إخلاء القاعدة، ولكى يستمر «كافرى» مع المصريين فى مساعيه يجب أن يقدموا تعهدا صريحا ومكتوبا حول عدة نقاط تتم بعد إخلاء القوات البريطانية من منطقة القناة، وهى التعاون المصرى الكامل مع الغرب فى حالة الحرب، وإعادة التنشيط الكامل للقاعدة فى حالة الحرب، وحق الغرب فى الاستخدام الكامل لها، والالتزام بسرية كل هذه المحادثات بشرط أن تنهى النقاط المقترحة أعلاه فى اتفاق رسمى قبل إخلاء القوات البريطانية، وذلك فيما يتعلق بالإخلاء، أما الإتاحة الكاملة لقوى الغرب فتبقى سرية على الدوام[2].

---

(1) Ibid., Memorandum, May 9, 1953, No. 1158, p. 2063.

(2) Ibid., Acting Secretary to Embassy in Pakistan, May 23, 1953, No. 1665, Niact.

هذه الرسالة تم توزيع نسخ منها فى صورة برقيات إلى اسطنبول برقم ١٣٠٤، ولندن برقم ٧٥٥٠، والقاهرة برقم ٢٢٥١.

حينئذ أوضح «الدريش» السفير الأمريكي في لندن، لوزارة الخارجية الأمريكية، وحول المقترحات الموضحة في الرسالة رقم ١٦٦٥ «أنه من الممكن أن نجعل تشرشل يدافع عن الاتفاق المقترح والذى يقر علنا بالإخلاء، وسرا بالإتاحة لقوى الغرب باستخدام القاعدة، وأما عن مصر فيمكن لنجيب أن يعلن الاتفاق على الإخلاء، ثم توجيهه وإعلانه دعوة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لترتيب دفاع عن المنطقة، يتلو ذلك تجهيز وإمداد القوات المصرية بالسلاح[1].

أوضح وزير الخارجية الأمريكي للسفارة الأمريكية في القاهرة، وبناء على الإبلاغ الشفوى الذى قام به السفير المصرى في الولايات المتحدة لوزارة الخارجية الأمريكية في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣م، أن الحكومة المصرية وبعد مداولات طويلة في القاهرة وبناء على أسئلة الوزارة التى وجهها لهم «كافرى» في مصر، تتعهد كتابة أن القاعدة سوف تكون متاحة لحلفاء مصر ولحلفاء حلفاء مصر في حالة الهجوم الأرضى على حدود أية دولة عربية، وعلى الرغم من أن هذه القرارات غير محددة، فإن السفير قد أعطى الانطباع بأن مصر ستفضل الاتفاق المفتوح، «وتعتبر الخارجية الأمريكية المذكور عاليا يمثل تقدما له اعتبار نحو حل مشكلة القناة، والآن فإن اتفاق المنطقة الكبيرة يبدو أنه يوجد بين الوضع المصرى واقتراحات الولايات المتحدة للمملكة المتحدة، وبناء على ذلك فإن الولايات المتحدة في وضع أقوى لحث التفكير البريطاني على تأييد اقتراحات الولايات المتحدة»[2].

في رسالة من الرئيس «أيزنهاور» لـ«تشرشل» برقم ٧٨٤١، وضمن برقية أيضا في ١٧ يونيو وبرقم ٨٠١١، أوضح الرئيس الأمريكي لرئيس الوزراء

---

(1) Ibid., Aldrich to the Dep., May 26, 1953, No. 6245, p. 2079.

(2) Ibid., Secretary of Sate to Caffery , June 11, 1953, No. 2346, p. 094.

البريطانى «أنه لا بد من بعض التنازلات التى تسمح ببداية سريعة للانسحاب وتمكن من ترتيب مناسب للقاعدة، كما أننا فى انتظار تعهد خاص من مصر بإتاحة القاعدة للغرب فى حالة حرب عامة ضد دول عربية، كما أنه ربما يقوم نجيب بتقديم دعوة لنا معا لتطوير دفاع المنطقة، وعليه يمكن التفاوض مشتركا لدفاع غربى فى المنطقة، وأرجو أن نكون واضحين حول الحد الأدنى من المصالح بما يجعلها مقبولة للمصريين وودية نقبلها معا، ولا تظن أننا ضدكم، فهم لن يحصلوا على أسلحة ما دام أنكم غير متفقين معهم، أود أن أطمئنك على هذا».

حينئذ وفى ١٥ يوليو سنة ١٩٥٣م جاء رد «أيزنهاور» على رسالة كان «نجيب» قد بعث بها إليه، وفيما أوضح «أيزنهاور» لـ«نجيب» «أننى مستعد لتعهد صارم من حكومتنا بمساعدتك فى خططك من أجل التطور الاقتصادى والعسكرى، والمملكة المتحدة راغبة أيضا فى المساعدة»[1].

المحادثات غير الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى:

وتوضح الوثائق أنه وبالتوافق مع انتهاء انعقاد اجتماعين غير رسميين بين المفاوض المصرى والبريطانى فى القاهرة سأل وزير الخارجية الأمريكى «كافرى» «هل تعتقد أنه وبالإضافة إلى جهودك محليا فى القاهرة، يجب أن نتوسط فى هذا الوقت؟»، وكان رد «كافرى» على هذا التساؤل الذى بعث به «دالاس» فى ٢٨ أغسطس وفى ٣١ أغسطس «أن التوسط الآن غير مستحب»، وفى ٥ سبتمبر أوضح «كافرى» فى رسالة برقم (٢٩٢) أن هناك تطورا فى الموقف المصرى، وفى ٦ سبتمبر وفى رسالة برقم (٢٩٣) أبلغ «كافرى» وزير الخارجية أن «ناصر» قد قدم مقترحات متطورة لكنه يطلب تقديمها بواسطة الأمريكيين للبريطانيين حتى لا يقوموا بالمساومة مرة ثانية، وفى رسالة برقم (NIACT ـ ٣٢٤) فى ١٩ سبتمبر قدم البريطانيون مقترحاتهم الخاصة بمدة الاتفاق على أن يستمر سبع سنوات، ثم

(1) Ibid., Secretary of State to the Embassy in Egypt, July 15, 1953, No. 66,p. 2120.

إتاحة القاعدة فى حـالة الهجوم على مصر والعرب وتركـيا وإيران، وعند التهديد بالهجوم للمذكورين يستدعى الأمر استشارة عاجلة بين بريطانيا ومصر[1].

ويتحليل لمؤدى تلك الرسائل يتضح الآتى:

١ ـ بالاطلاع على تلك الرسائل يـتضح أولا أن الجانب الأمريكى قـد حقق وعده للقيادة المصرية بالسعى لاستمرار المفاوضـات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى للتوصل إلى إبرام اتفـاق يتعلق بقاعدة قناة السويس وجلاء الإنجليز عن مصر.

٢ ـ لكن الجانب الأمريكى كان يتحرك ويعد ما فشل فى تحقيق وجود مباشر له فى مصر، من منـطلق تحقيق خطه السياسى تجـاه المنطقة وهو تكوين قاعدة له فى منطقة الشـرق الأوسط تكون بمثابة نـسق ثان وعمق ارتكار لحزام الأمن الذى كان يرغب فى إحكامه فى مواجهة الاتحاد السوفيتى.

٣ ـ تحرك الجانب الأمـريكى وهو يعلم أنه فى مقدوره الضـغط على الجانب البريطانى لقبول تسوية من واقع ضغوط كان يمكن أن يمارسها، ممثلة فى التلويح بإمكانية إمداد مصر بالسـلاح أو بالمعونات الاقتصادية أو بإظهار بريطانيا بمظهـر استعمارى بغيض، وفى المقابل وعد الجـانب البريطانى بعـدم تحقـيق تلك الأمـور مـا دام هناك اتفاق بين الجـانب الأمـريكى والجانب البـريطانى على خطوط رئيسية للعـمل حيال المنطقـة، وحيال المشكلة المصرية، وإنهـائها وفى الحدود المنوه عـنها فى النقطة رقم (٢) السابق عرضها[2].

---

(1) Ibid., pp. 2129 - 2136. No. 1214 - 1221.

الرسـالة المنوه عنها اعـلاه ارسلت إلى السفـارات الأمريـكية فى لندن برقم ١٠٤، وإلى باريس وروما وموسكو وإسرائيل وأنقرة.

(2) Farnie. D. A.. East and West of Suez, p. 706.

٥ - أسهم فى إذكاء هذا الاطمئنان احتمالات نتائج المشاكل الداخلية التى كانت قائمة فى مصر ومنذ قيام الثورة، وكانت تزداد يوما بعد يوم، والتى وضح من خلالها أن القيادة الفعلية ربما تستقر لـ «جمال عبد الناصر» والفريق المؤيد له، وقد نبه الجانب الأمريكى فى مواضع مختلفة من تلك الرسائل إلى احتمال حدوث تغيير كبير فى مصر وهو يحتاج إلى عون الحكومة الأمريكية، والوقوف بجانب القيادة فى مصر.

ومن الملاحظ أنه بترتيب متناسق مع الأحداث الجارية فى مصر كان اهتمام الجانب الأمريكى بأشخاص القيادة المصرية يتحول من فترة لأخرى، فمرة كان محور الاهتمام هو «نجيب» ومرة القيادة الشابة، ثم فريق من تلك القيادة ممثلا فى «جمال عبد الناصر» و«عبد الحكيم عامر» و«صلاح سالم» و«بغدادى» والفريق المؤيد لهم، لكن الواضح أن الرسائل المتبادلة من وإلى وزارة الخارجية الأمريكية ومنذ فترة مبكرة قبل استقرار القيادة لفريق «عبد الناصر» وله، أوضحت مكانتهم الفعلية وتأثيرهم الحقيقى على الأحداث.

على ذلك كان واضحا منذ البداية اهتمام السفارة الأمريكية بمناقشة أفكار وآراء «عبد الناصر» والفريق المؤيد له، من واقع ثقلهم فى صياغة القرار، وكان التعامل مع «نجيب» وحتى استقالته يتم على المستويات الرسمية العليا وبشكل تقليدى، ولم يكن ذلك بسبب عدم قدرته على التفاهم، وإنما يرجع لإحساس الجانب الأمريكى برغبة القيادة الشابة فى إبعاده عن إبداء رأى أو اتخاذ قرار، أو ربما لخط تقليدى اتبعه فى مناقشة المشكلة المصرية البريطانية من خلال مباحثات سنة ١٩٥٣م، لكن الاحتمال الأول أقرب إلى الصواب خاصة وأن«نجيب» كان قد عرض مسبقا كل ما كان «عبد الناصر» يعرضه.

٦ ـ أما الأمر الذى لم تختلف فيه تلك الوثائق أو المصادر المختلفة هو أن الجانب المصرى سواء تحت قيادة «نجيب» أو «جمال عبد الناصر» وفيما يتعلق بالقضية الوطنية لم يدخر جهدا أو يترك وسيلة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب لمصر فيما يتعلق بقضية الجلاء، ولكن كل «كان يعمل بطريقته، إذ بينما اتبع نجيب أسلوبا تقليديا هو أقرب إلى أسلوب القيادة القديمة قبل الثورة لحل المشكلة، لجأ عبد الناصر لكل الطرق المتاحة لتحقيق نفس الغرض، ويبدو أنه حاول أن يتعامل مع الإنجليز بطريقتهم من خداع إلى مساومة ومناورة ويبدو أنه كان أمرا مخططا ولم يكن وليد صدفة، وهو الأمر الذى ربما يتم تأكيده أو نفيه بنهاية أحداث الفصل التالى وكذا الأخير من تلك الدراسة».

٧ ـ أما عن الجانب البريطانى وبعكس ما تذكر بعض المراجع من أنه بعد مفاوضات السودان قرر فرض مقترحاته حيال مشكلة القاعدة والجلاء، وسواء قبلها المصريون أو الأمريكيون من عدمه فللجانب البريطانى حرية التصرف دون الاعتبار لا للجانب الأمريكى أو الجانب المصرى معا، على العكس كان ذلك الجانب على استعداد للمضى قدر الإمكان مع وساطة الجانب الأمريكى حيال المفاوضات ومن واقع تنسيقهما معا، والذى كان للجانب الأمريكى دور مؤثر فى تغيير فكر الجانب البريطانى من خلال ذلك التنسيق[1].

أما عن تطور المحادثات حينئذ بين الجانب المصرى والجانب البريطانى وبعد محادثات سنة ١٩٥٣م، يتضح أن هذه المحادثات قد مرت بأطوار عديدة، فهى فى

(1) F.O. 371, 102731, U.S. Attitude, June 30, See Also, F. R. U. S. 1952 - 1954, Vol IX, Part 2,All The Telegrams Exchanged on The American Side in The Period Between 1953 - 1954 Concerning Egypt.

أغلب الوقت كانت إما بين الجانب المصرى والأمريكى بشكل غير رسمى، أو بين الجانب الأمريكي والجانب البريطانى، حتى أمكن التوصل إلى إطار عام لاتفاق ربما كان مقبولا للجانبين، مع أنه كان قد استمر خلاف على نقاط فرعية، وبدأت محادثات غير رسمية بين الجانب المصرى والبريطانى بدأت أولاها فى ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣م.

كان رأى المفاوض المصرى أنه لا يمكن قبول عشر سنوات كمدة لاتفاق منتظر بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، كما أنه لا يمكن بقاء فنيين بالقاعدة طوال هذه المدة، ورأى أن تكون مدة بقائهم ثلاث سنوات، وعن إتاحة القاعدة فقد رأى أنها لا يجب أن تتاح إلا فى حالات الهجوم الفعلى على مصر أو الدول العربية ضمن معاهدة الأمن الجماعى العربى، وأما أن يشمل تلك الحالة تركيا أو إيران فهو أمر غير مقبول[1].

لكن المفاوض البريطانى رأى أن مدة العشر سنوات مناسبة كمدة لاتفاق، كذلك كان يرى أن بقاء الفنيين يجب أن يستمر طول مدة الاتفاق، وأما من حيث التعليق على رأى المفاوض المصرى حول الإتاحة المستقبلية للقاعدة فقد تركه لاجتماع آخر[2].

فى اجتماع بتاريخ ٢٤ أغسطس بين الجانبين رفض المفاوض المصرى اشتمال العودة إلى القاعدة حالة تهديد تركيا وإيرن، كما رفض مدة العشر سنوات واقترحوا أن يكون مدة الاتفاق خمس سنوات وثلاثا للفنيين.

أما الجانب البريطانى وفى نفس الاجتماع فقد رأى أنه ومع إصرار الجانب المصرى بشكل مطلق على عدم اشتمال حالة العودة إلى القاعدة عند الهجوم على

(1) Ibid., Caffery to The Dep., Aug2, 1953, No. 160, p. 2125.

(2) Ibid., p. 2126, No. 1211.

تركيا أو إيران، وأنه ومع ما يبدو على المصريين من أنه يمكن التفاهم معهم حول ضم تركيا إلى حالات العودة إلى القاعدة، فقد رأى أن المهم حينئذ هو تحديد مدة الاتفاق ومدة وجود الفنيين، وقد اقترح الجانب البريطاني بعد هذا الاجتماع مدة للاتفاق عشر سنوات مع بقاء الفنيين نفس المدة ثم طوروها إلى عشر سنوات وأربعة آلاف فني لمدة خمس سنوات يتناقص هذا العدد تدريجيا بعد ذلك[1].

فى اتصال شخصى بين «جمال عبد الناصر» و«كافرى» أوضح «عبد الناصر» أنه يمكن قبول ٥ سنوات للاتفاق، ٤٠٠٠ فنى بريطانى لمدة ٣ سنوات وإذا ما تم ذلك ستكون مصر فى المعسكر الغربى، وبعد اجتماع غير ناجح بين الجانبين المصرى والبريطانى فى ١ سبتمبر، أبلغ وزير الخارجية المصرى السفير «كافرى» بتاريخ ٥ سبتمبر - ومع محاولات كافرى الدائبة للتوفيق بين الطرفين - أن مصر ستقبل مدة إجمالية للاتفاق ست سنوات منها عام واحد للإخلاء، ومن المحتمل ترك الفنيين المدة كلها لكن الفترة الأخيرة من الاتفاق يبقاها الفنيون فى صورة مفتشين، كما أوضح «عبد الناصر» أنه سيقبل المقترحات السابقة التى تمت مناقشتها مع «فوزى» لكنها لن تُقدم للبريطانيين من جانب المفاوض المصرى، بل على واشنطن أن تقوم هى بتحريكها[2].

على العموم قدم «سلوين لويد» والسفير البريطانى أحدث المقترحات البريطانية للخارجية الأمريكية، وكانت تلك المقترحات توضح أنه يمكن أن تكون مدة الاتفاق سبع سنوات، تبدأ بعد ختام الاتفاق، على أساس ١,٥ سنة للإخلاء، مع ٤٠٠٠ فنى بريطانى لمدة ثلاث سنوات، ٢,٥ سنة للعدد المقلل من الفنيين، كما تتم إتاحة القاعدة فى حالة الهجوم من قوة خارجية على مصر أو

(1) Ibid., Caffery to The Dep., Aug 25, 1953, No. 253, p. 2128.

تم مناقشة هذا المقترح بين السفارة البريطانية والسفارة الأمريكية.

(2) Ibid., Caffery to Dep., Aug 31 - Sep9, 1953, No. 273, 293, 302, pp. 2130 - 2134.

دولة عربية طرف فى اتفـاقية الأمن الجماعى وتركيـا وإيران، وفى هذه الحالة تقوم مصر بتقديم كل التسهيلات لوضع القاعدة فى حالة الاستعداد لحرب، كذلك فى حالة التهديد بالهجوم على البلاد المنوه عنها أعلاه يكون هناك استشارة عاجلة بين المملكة المتحدة ومصر(١).

عند هذا الحد من العرض لتطورات المحادثات حول القضية المصرية نتوقف، فقد حتم موقف الوثائق المتيسرة هذا، لنكملها فى الفصل التالى وفى فترة تعتبر ذات طابع جديد من حيث موقف القوى الداخلية فى مصر، وموقف القيادة الجديدة وبعد استقرار القيادة لـ«عبد الناصر»، كما أنه ومن خلال وثائق الفترة ما قبل اتفاق ١٩٥٤م وأثناءه ربما يمكن إلقاء الضوء على نقاط جديدة فى تلك الاتفاقية.

مما سبق عرضه فى هذا الفصل أمكن التعرف على كل ما يتعلق بالقيادة الجديدة بعد الثورة، وخاصة أنها هى ذاتها والظروف التى أحاطت بها والمؤثرات القائمة كانت مختلفة كل الاختلاف عن القيادة السابقة للثورة، وكان التعرف على تلك القيادة أساسيا على اعتبار أنها طرف رئيسى فى العلاقات المصرية البريطانية، وقد اتضح لدينا أن عناصر الاستقرار الذى أوجدته تلك القيادة للنظام السياسى لم تكن متوافرة، وهو أمر قد شكل ضغوطا مطردة على القيادة الجديدة ومتناسبة مع استمرار عدم الاستقرار هذا، ولا بد أن ذلك أثر بدرجة أو بأخرى على قراراتها سواء حيال المشاكل الداخلية أو القضية الوطنية.

كان هناك شبه اتفاق على أن تتفرغ الحكومة المصرية للعمل السياسى اليومى الداخلى، ويقوم مجلس قيادة الثورة بالتفرغ للقضية الوطنية، وبقدر ما وفر له هذا التفرغ من حرية للحركة إلا أنه من جانب آخر أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار

(1) Ibid., Acting Secretary of State to Caffery, Sep. 19, 1953, No. 324, p. 2136.

السياسى، فـقد كان من نتائجه أن قـرر «نجيب» الاستقالة ثم تلاها أزمـات فبراير ومارس، وتحرك القوى الداخلية وعدم رضائها عما يحدث، ثم ما ترتب على ذلك من اتخاذ قـرارات وإجراءات مضـادة من جانب مجلس قـيادة الثورة حـيال تلك القوى.

علاوة على عدم الاستـقرار الذى وجدت القيادة الجديدة نفسهـا تواجهه فقد وجدت حولها عـالما عربيا يشكو المشاكل فى بعض مناطقه ويعانى الكثـير، كما أن زعماء الحـياد فى العالم حينئذ لـم يكونـوا على استعداد للوقوف بجـانب مصر لو اتخذت مبدأ الحيـاد والذى سيجعل حدود الاستخدام القـانونى لقناة السويس غير مرغوبا لقوى الغرب.

تحت هذه الضغوط التى حاولت الحكومة البـريطانية أن تزكى عوامل نشوئها بطرق مختلفة، ومع مساعى أمريكيـة للتوفيق بين الطرفين المصرى والبريطانى وقد جعلت من المعـاونة الاقتصادية والعسكـرية مكافأة للمصريين إذا مـا أحرزوا تسوية مقـبولة فى مسـألة القاعدة وجـلاء القوات البريطـانية، بدأت القيـادة المصرية فى التحـرك لحل القضية المصـرية، فحاولت فـعلا اكتسـاب عون الحكومة الأمـريكية للضـغط على الجانب البـريطانى للتعـجيل بحل تلك المشكـلة، واستخـدمت كل الطرق، فاتصلت بالصحافـة والتليفزيون الأمريكى، كما حققـت اتصالات مباشرة مع السفارة الأمـريكية فى مصر، ومع الحكومـة الأمريكية، بل اتصلت بالصـحافة البريطانية لإيضاح قضيتها.

على ذلك مع احتساب تلك الظروف ومع استطلاع النوايا والرغبات، قررت القيادة الجديدة ومن واقع اتفاق السودان أن تعطى الفرصة للجانب السودانى ليتخذ القرار الذى يناسبه فيـما يتعلق بمستقبله، وقد أحسنت تماما بسـماحها بحدوث هذا الاتجـاه من بداية مفـاوضـات السودان حـتى إبرام اتفـاق فـبراير ١٩٥٣م وبنفس

الأسلوب قطعت محادثات أبريل/ مايو ١٩٥٣م لأنها لم تحقق نقطة جوهرية فى جزئية هي أرغمت أن تناقشها منفردة دون المبادئ الرئيسية التى أرادت أن تحقق اتفاقا بشأنها من خلال تلك المحادثات.

استخدمت القيادة الشابة العمل الفدائى كوسيلة للضغط على الجانب البريطانى وتحريك قبراره السياسى نحو التفاوض، ولقد أثمر العمل الفدائى وقرارات الحكومة المصرية فى مقاطعة القاعدة فى الضغط على الحكومة البريطانية بدرجة أو بأخرى، ومع أنها أعلنت أنها لن تتأثر بذلك العمل، فقد عادت لتعلن أكثر من مرة عن طريق رئيس وزرائها ووزير خارجيتها وبعض أعضاء مجلس العموم فى مجلس العموم أن هذا العمل مؤثر بكل المقاييس على الحالة العامة للجنود البريطانيين فى القناة، ولا بد لبدء المفاوضات أن يوقف العمل الفدائى[1].

أما عن الجانب البريطانى فقد كان تائها حيال منفذى الثورة، وحيال أفكارهم وطلباتهم، وكثيرا ما لجأ إلى التهديد والوعيد وخاصة بعد فشل محادثات أبريل/ مايو سنة ١٩٥٣م، ومع عدم قبول الجانب المصرى لهذه التهديدات وثباته فى

---

(١) دار المحفوظات، ملف رقم ٥٥٥ جـ٣، سنة ١٩٥٣م، مخ ١٥٠٠، ١/ ٨/ ١٩٥٣م، ص٢٦١ ـ ٢٦٤، أوضحت ملفات إدارة المخابرات الحربية عن حوادث هروب أفراد من القوات البريطانية فى منطقة القناة، وكان عددهم على وجه التحديد قبل حادثة هروب الرقيب (رجدن) خمسا وخمسين فردا من مختلف الدرجات، كان رقم (١) فى كشف الهاربين باسم «لابولا» من الطيران ورقمه ٧٧٤٤٦٣، والتالى «ر. ف. چونى» من المدفعية برقم ٤٣٩٧٢٠٨، وينتهى بمسلسل (٥٥) باسم «روبرت» وقد ضبط هاربا من معسكر الانتقال فى منطقة بورسعيد يوم ٢٩/ ٣/ ١٩٥٣م وقد قبض عليه البوليس فى الباخرة «ترانيا» بملابس مدنية، وسلمه للجيش البريطانى.

ويتضح أن هؤلاء الهاربين منهم ما ضبط هائما محاولا الاختفاء، ومنهم من سلم نفسه للمعسكرات المصرية، طالبا اللجوء إليها لقسوة الحياة فى المعسكرات البريطانية، انظر أيضا:

F.O. 371, 108479, F. O. to Washington, March 18, 1954, No. 266.

مواجهة الضغوط الاقتصادية البريطانية كان هناك دور أمريكى للتوفيق بين الطرفين، وربما كان الجانب الأمريكى قد نجح فى إقناع الحكومة البريطانية بتغيير أسلوبها التقليدى، وربما أوضحت الحكومة الأمريكية للحكومة البريطانية الكثير عن كيفية التعامل فى تلك المرحلة حينئذ مع المصريين وخاصة أن المندوبين الأمريكيين كانوا على اتصال دائم بالقيادة الجديدة فى مصر، وكانوا ينقلون نواياها وأفكارها للحكومة البريطانية بما جعلها تنهج منهجا آخر اتضح فى التمشى مع الجانب الأمريكى فى محادثات للانتهاء من تلك القضية، بل جاء المفاوض البريطانى إلى مصر، وبدأت محادثات غير رسمية مع المصريين لحل تلك القضية، وفى حدود المتفق عليه بين الجانبين الأمريكى والبريطانى.

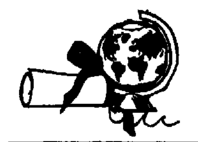
على ذلك يتضح أنه فى الفترة بعد فشل محادثات أبريل سنة ١٩٥٣م، كان كلا الجانبين المصرى والبريطانى مستعدا لقبول المساعى التى قامت بها الحكومة الأمريكية وأجهزتها المختلفة، وكل من الجانبين تفاعل بقدر وضعه وظروفه واحتياجه لهذا المسعى، وكان الجانب الأمريكى يتحرك بالطبع لتحقيق الحد الأقصى إن أمكن من مطالب الأمن الغربى فى مصر وفى الشرق الأوسط من خلال تلك المحادثات أو المفاوضات.

لكن ومن خلال الوثائق الأمريكية المستخدمة لم يبدُ أن هناك اختلافا فيها حول قيمة الدور الذى قامت به القيادة المصرية منذ قيام الثورة وحتى إبرام اتفاق الجلاء، سواء تحت قيادة «نجيب» أو تحت قيادة «جمال عبد الناصر»، لكنها أوضحت وبطريق غير مباشر التقليدية والجمود فى أسلوب «نجيب» لحل تلك القضية، بعكس الأسلوب اللاتقليدى والمجدد الذى استخدمه «جمال عبد الناصر» فى مواجهة المفاوض الإنجليزى.

وإذا كـان الأسلوب التـقليـدى لـ«الجيـب» لم يسفـر عن نجـاح مع الجـانب البريـطانى من خلال مـحادثات أبريل/ مـايو سنة ١٩٥٣م، فمـاذا حقق «جـمال عبدالناصر» بأسلوبه الجديد مع المفاوض الإنجليزى؟، ذلك ما سنوضحه فى الفصل الثالث[1].

(1) Abd El - Wahab Mohamed Nasser and The American Foreign Policy, p. 91.

الفصل الثالث



اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م

- الاتفاق على المبادئ الرئيسية قبل إبرام الاتفاق النهائي.
- دور الولايات المتحدة.
- التوقيع على اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م.
- نقد وتحليل للاتفاق.

عمل مجلس قيادة الثورة ومنذ استقرار النظام الجديد بعد الثورة وحتى عقد اتفاق إجلاء القوات البريطانية من مصر على محاولة كسب ثقة الجانبين الأمريكى والبريطانى، وبنجاحه فى ذلك الاتجاه ومع توفر ذلك المناخ استخدم كل قدراته ليضمن دعم الجانب الأمريكى بالضغط على الجانب البريطانى فى سبيل تحقيق الأهداف المصرية، ثم جذب المفاوض البريطانى نفسه للتفاوض والاتفاق[1].

توفر ذلك المناخ نتيجة لمجموعة من الأجراءات والقرارات اتخذها الجانب المصرى، الذى كان ممثلا على وجه التحديد فى شخص الرئيس «جمال عبدالناصر»، والذى تركزت أغلب القرارات المصيرية والسلطات الرئيسية فى يده، وخاصة بعد إقصاء «نجيب» عن الحكم، كانت تلك الإجراءات والقرارات مدروسة ومحسوبة لتحقق أهدافا أقربها تحقيق الثقة فى نفس الجانب البريطانى ومنتهاها تحقيق الجلاء وحل القضية الوطنية.

تنوعت تلك الإجراءات والقرارات، منها ما اتخذ ضد القوى الداخلية، ومنها ما كان فى صورة قرارات بالموافقة على حلول اقترحها المفاوض البريطانى لحل القضية المعلقة بين الجانبين المصرى والبريطانى، لكن إلى حدود لم يستطع المفاوض البريطانى أن يتعداها لوجاهة وقوة حجة المفاوض المصرى بشأنها.

ولعل الإشارة إلى مجموعة من الوثائق الأمريكية وبالتعرف على رؤية وتقدير الجانبين الأمريكى والبريطانى لتلك الإجراءات والقرارات أن توضح إلى أى حد كان لتلك الإجراءات دور فى تحريك الجانب الامريكى لدعم الجانب المصرى، وكذلك إسهامها فى إيجاد التقارب بين الطرفين المصرى والبريطانى.

---

(1) F.O. 371, 96979, Nov. 7, 1952, See Also, 102795, U.S. and U.K. Talks on Egypt, Paper No. 3, and Also, 102796, Cairo to F.O., Feb. 10, 1953, and Also, 102798, March 30, 1953.

توضح الرسالة رقم (١١٦٨) والمرسلة من «كافرى» إلى وزارة الخارجية فى ٢٦ مارس ١٩٥٤، أنه فيما يتعلق ببرقية السفارة رقم(١١٦٧) والخاصة بالقرارات التى اتخذها مجلس قيادة الثورة المصرى بشأن السماح للأحزاب السياسية بالتكون ثانية واعتبار الثورة منتهية، إنما كانت لتجنب أزمة داخلية ممكنة ويرى «كافرى» أن المبرر وراء قرار المجلس كانت قد سيطرت عليه الاعتبارات التالية أولا، «اتجاه نجيب إلى التعاون مع أسوأ العناصر فى مصر بما فيهم الوفديون والإخوان المسلمون والشيوعيون ليظلوا فى قوة» فى تحالف لم يكن المجلس على استعداد للمجازفة باحتمال الدخول فى اشتباك معه، كما أن الشقاق مع «نجيب» لم يكن مستحبا حينئذ من وجهة نظر مجلس قيادة الثورة.

«ويبدو أن مجلس قيادة الثورة كان قد قدر أنه مع التعديلات التى كان منتظر أن تترتب على قرارى ٥، ٢٥ مارس سيمكن إنجاز تسوية بين مصر وبريطانيا ستمكن ذلك المجلس من الاحتفاظ بدور فعال سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فى الحكومة المنتظرة لمصر، ومع كل يبدو أن ذلك البديل كان مفضلا لذلك المجلس ومخاطرة محسوبة عن قيام حرب أهلية قد يقوض استمرارها النظام كله»[1].

فيما يتعلق بتلك الرسالة رقم ١١٨٦ وبغض النظر عن مدى دقة وتيقن وتحليل المراقب الأمريكى للأحداث المحتواة بها، فإنها توضح استحسان ذلك المراقب للقرارات التى اتخذها مجلس قيادة الثورة فى معالجة الأوضاع الداخلية.

---

(1) F.R.U.S., Caffery to the Dep., March 26, 1954, No. 1186, p. 2245.

كان أهم تلك القرارات هى تنحى «جمال عبد الناصر» عن رئاسة الوزارة وعودته نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة، ثم فى ٢٥ مارس قرر مجلس قيادة الثورة السماح بقيام الأحزاب، وتم حل ذلك المجلس فى يوم ٢٤ يوليه أى يوم انتخاب الجمعية التأسيسية.

لكن الرسائل أرقام ١١٨٧ إلى ١١٨٩، ١١٩٥، ١٢٠٨ والمتبادلة بين السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية فيما بين الفترة من ٢٧ مارس ١٩٥٤م إلى ٣٠ مارس ١٩٥٤ توضح أن جموعا ضخمة من الناس بدأت فى التظاهر مناصرة مجلس قيادة الثورة، وقلة كانت تناصر «نجيب» وقد ناصر المجلس عمال النقل والسكة الحديد والترام والأوتوبيس والتجارة والزراعة ومؤسسات الصحافة والنشر، كما عبر الوزراء المدنيون عن تأييدهم لمجلس قيادة الثورة، ثم بدأ الجيش فى مناصرة مجلس قيادة الثورة، القوات الجوية والقوات البحرية، وكذلك كل أسلحة وأفرع الجيش، وكانت المظاهرات تتم تحت رقابة البوليس، ويبدو أن موقف قوات الأمن كان تحت التحكم، كما قرر ضباط البوليس تنفيذ أوامر مجلس قيادة الثورة[1].

يوضح «كافرى» فى برقية إلى وزارة الخارجية فى ٣٠ مارس ١٩٥٤، وبرقم ١٢١٣ عديد من الملاحظات والتى رأى أنها ربما تكون ذات فائدة للوزارة فى محاولة لتحليل الأحداث التى جرت فى الأيام القليلة التى سبقت تلك الرسالة وكانت كالتالى:

«١: قد تم استخدام العمل المنظم عمدا وبفاعلية لأغراض سياسية على نطاق واسع لأول مرة فى التاريخ المصرى، ويتوقع من الآن فصاعدا بأن يكون أكثر شيوعا على نحو متزايد، وأن التنسيق والتحكم فى الحركة العمالية عن طريق مجلس قيادة الثورة أمرا أدهش الملاحظين»[2].

«٢: أوضحت القوات المسلحة بأنهم يقفون بصلابة مع مجلس قيادة الثورة فى تصفية الحساب مع نجيب».

(1) Ibid., Caffery to the Dep., pp. 2247 - 2250.

(2) Ibid., Caffery to the Dep., March 30, 1954, p. 2252.

«٣: كان من الحكمة أن مجلس قيادة الثورة أرجع أسباب النزاع إلى قضية عودة الأحزاب القديمة، وليس لعدم اتفاقهم مع نجيب، ويبدو أن ذلك يشير من جهة أخرى إلى أن المجلس قد فهم وبتفويض من الشعب أنه ضد عودة الفساد السياسى والنزاع الحزبى».

«٤: تحطمت سمعة نجيب خصوصا بين الطبقات المثقفة وذلك لعبثه مع السياسيين الوفديين، وإن كان ما زال يحتفظ بكثير من التعاطف الشخصى بين جماهير القرويين، وبعض الجمهور العام».

«٥: على الرغم من بقاء عناصر المعارضة الرئيسية من الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين، إلا أنهم لن يجدوا الفرصة لتوجيه الرأى العام. وعلى العموم فقد تم التنفيس كثيرا عن التوتر المتراكم، وإذا لم يأخذ الموقف أدوارا لا يمكن التنبؤ بها نحو الأسوأ، فإن الحكومة قد تحول انتباهها مرة أخرى إلى المشاكل الضخمة للسياسة الداخلية والخارجية»[(١)].

أوضح «كافرى» فى برقية بتاريخ ٣٠ مارس وبرقم ١٢١٥ إلى وزارة الخارجية الأمريكية أن «ناصر» كان قد أعطى لمحة بالنسبة لخططه، فهو كان قد سمح عن عمد للموقف السياسى بأن يتدهور لكى يفعم رد الفعل المعاكس فى القوات المسلحة، وفى نفس الوقت رتب لاستخدام العمل المنظم من أجل مرحلة نشيطة مع تجنب استخدام الجيش، هذا مع اقتناع «ناصر» بأن اكتساب «نجيب» متعاونا أفضل ومصدر قوة للنظام»[(٢)].

مما سبق عرضه وفيما أوضحه «كافرى» لوزارة الخارجية الأمريكية يتضح أن مجلس قيادة الثورة قد عالج نزاعه من «نجيب» والمؤيدين له بحكمة استحقت

(1) Ibid., p. 2262.

(2) Ibid., Caffery to the Dep., March 30, 1954, p. 2253.

إعجاب الجانب الأمريكي، كما أن ذلك المجلس وبمضى الوقت اتخذ مجموعة من الإجراءات عن عمد للسيطرة على القوى الداخلية، ولتركيز السلطة مرة ثانية فى يد المجلس، وقد تمت تلك الإجراءات بناء على عمل منظم تحت السيطرة، وهو العمل الذى أزمع التوسع فيه حينئذ.

كما يوضح أنه من خلال تلك الإجراءات ونتائجها اتضح أن الشعب ضد فكرة عودة الفساد السياسى السابق والنزاع الحزبى.

ويتضح أن كلا من السفيرين الأمريكي والبريطانى فى مصر قد خرج بقناعة بأن ذلك المجلس ولإجراءاته السابق عرضها وخاصة من حيث سيطرته على القوى الداخلية كان أنسب الموجودين أهلا للثقة وللتعامل معه، ولابد أن ذلك الانطباع وتلك القناعة قد نقلت بالتالى إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية.

الاتفاق على المبادئ قبل إبرام الاتفاق النهائى:

حيث يوضح «كافرى» فى رسالته رقم ١٢٥٨ إلى وزارة الخارجية الأمريكية وبتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٥٤، أنه وبناء على تقدير مشترك بينه وبين السفير البريطانى للأحداث التى جرت فى مارس ١٩٥٤ فقد خرجا معا باستنتاجات مؤداها أنه وبتحقيق اتفاق إنجليزى- مصرى ستكون أكثر الحكومات التزاما مع بريطانيا هى حكومة النظام القائم، كما أنه لا توجد حكومة بديلة للحكومة القائمة وتكون مقنعة للغرب، كما أن مجلس قيادة الثورة سيكون الأقدر على التعامل مباشرة مع الوضع الداخلى بعد إعلان التسوية المنتظرة[1].

هذا من جهة الإجراءات التى اتخذها مجلس قيادة الثورة لإثبات وجوده وسيطرته على الوضع الداخلى، وللفت نظر الحكومة البريطانية إلى أن ذلك المجلس هو الجهة الوحيدة الممكن التفاوض معها بشأن العلاقات بين الطرفين،

(1) Ibid., Caffery to the Dep., April 15, 1954, p. 1258.

ذلك بالإضافة لما سبق ذكره من رغبته فى إشاعة جو من الثقة بينهما، أما من حيث القرارات، فقد اتخذ المجلس عددا منها وقدم مجموعة من المقترحات فى مقابل المقترحات البريطانية التى قدمت فيما يتعلق بقاعدة القناة وإخلاء البريطانيين من مصر.

يمكن أن نبين تطور المقترحات والقرارات المصرية فى فترتين، الأولى منذ فشل محادثات مايو ١٩٥٣ وحتى انتهاء المحادثات غير الرسمية المباشرة بين المصريين والبريطانيين، والثانية منذ نهاية سبتمبر سنة ١٩٥٣ وحتى عقد اتفاق الجلاء، وقد اتسمت الفترة الأولى بتوسط وسعى الجانب الأمريكى لتقريب وجهات النظر بين الجانبين المصرى والبريطانى، واتسمت الفترة الثانية بوقوف الجانب الأمريكى، وكما توضح وثائقه، بعيدا وخاصة عن الجانب البريطانى، واقتصر دوره على التدخل إذا طلب منه ذلك.

مما سبق عرضه فى الفصل السابق يتضح أن الجانب المصرى وطوال الفترة الأولى المنوه عنها أعلاه كان قد قدم تأكيدات بإمكانية إتاحة القاعدة لبريطانيا وحلفائها، وذلك فى حالة الهجوم الأرضى على مصر، أو على حدود أى دولة عربية، مع إمكانية تعهد الحكومة كتابة بذلك وإنما من خلال اتفاق بين الطرفين، كما يمكن الحصول على تعهد مصرى رسمى بالاشتراك فى ترتيبات دفاع منطقة ويتم ذلك أيضا أثناء مفاوضات ذلك الاتفاق، وأخيرا يمكن التشاور مع بريطانيا حالة التهديد بالهجوم على الجهات السابق ذكرها لبحث التصرف الواجب اتخاذه[*].

(*) توضح الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية الأمريكية والسفارة الأمريكية فى القاهرة وبين السفير الأمريكى فى لندن ووزير الخارجية الأمريكية ما بين ١٣ مايو ١٩٥٣م إلى ١٠ يوليو ١٩٥٣م التطور فى المقترحات المقدمة من الجانبين المصرى والبريطانى وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وسيطا فعالا بينهما، ومن الجدير بالذكر أن كلا من «نجيب» أو «جمال عبد الناصر» كان قد وافق على هذه الاقتراحات وتطوراتها.

مع أن الحكومة البريطانية اعتبرت تلك التأكيدات إما مبهمة أو غير رسمية وغامضة فإن الجانب المصرى وعن طريق الوساطة الأمريكية ومع ما سبق عرضه كان قد وافق على أنه من الممكن إتاحة قاعدة القناة لبريطانيا وحلفائها عند الهجوم الأرضى على مصر وعلى أى دول عربية عضو فى معاهدة الأمن، ثم وافق على أنه من الممكن عند ختام التفاوض بشأن الجلاء بحث مسألة ترتيب دفاع المنطقة، وأخذ فى دراسة المقترحات المقدمة من الجانب البريطانى حول مدة استمرار اتفاق منتظر ومدة الإخلاء، وتطورت تلك المقترحات بين الجانبين.

تطورت قرارات القيادة المصرية فى الفترة الثانية بحيث وافقت على اعتبار حالة خطر حرب عالمية من الحالات التى تستدعى إتاحة القاعدة لقوى الغرب أيضا، وتركزت المقترحات فى تلك الفترة حول أى البلاد التى إذا هوجمت تستدعى عودة القوات البريطانية وحلفائها إلى القاعدة، كذلك دار نقاش حول مدة استمرار الاتفاق المنظم لهذه المقترحات، وحول مدة الإخلاء، وعدد الفنيين المطلوب بقاؤهم فى القاعدة، ولقد أظهر الجانب المصرى كما توضح الوثائق الأمريكية تفهما وكياسة وقوة حجة أجبرت الجانب البريطانى على الثناء عليه.

فيما يتعلق بطلب الجانب البريطانى بضم حالة تهديد إيران بالهجوم إلى الحالات التى تستدعى التشاور بين مصر وبريطانيا أوضح «عبد الناصر» أنه لا يجب أن تذكر إيران فى جزء يكفل الاستشارة فى حالة التهديد بهجوم، لكن من الممكن النص على تعبير جغرافى عام بدلا من النص صراحة عليها ضمن تلك الحالة، ويبدو أن مصر بطلبها هذا كانت تعمل على تجنب احتمالات غضب الاتحاد السوفيتى منها والتى على ما يرجح أنها كانت تعد لمرحلة من العلاقات الطيبة معه[1].

(1) F.R.U.S., Acting Secretary of State to The Embassy in Egypt, April 23, 1954, No. 1310, p. 2265.

أما الرأى المصرى الذى وضح بصورة رسمية كما تقرر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣م وحول إتاحة القاعدة فقد تم تعديله بواسطة «عبد الناصر» ليوفر الإتاحة لقوى الغرب بدخول القاعدة أيضا فى حالة الهجوم على تركيا وبشرط كما أوضح «كافرى» أن يكف البريطانيون عن إصرارهم على فكرة ارتداء فنيى القاعدة لملابس عسكرية[١].

أصر الجانب المصرى فى النهاية على مدة للاتفاق المقترح سبع سنوات، وأن يتم إخلاء القوات البريطانية فى مدة أقصاها خمسة عشر شهرا، والإصرار على عدم ضم إيران للحالات التى تستدعى عودة قوات بريطانيا وحلفائها للقاعدة، وقد علقت السفارة البريطانية مستحسنة الأسلوب البارع، والجاد الذى قدم به «عبدالناصر» القضية المصرية فيما يتعلق بأهم النقاط التى لم يوافق عليها، ولكنه فى نفس الوقت أوضح حسن النوايا ببعض التنازلات وهو ما يدل على رغبة المصريين فعلا فى إيجاد تسوية[٢].

بهذه المرونة استمر الجانب المصرى مع الجانب البريطانى سواء بوساطة الجانب الأمريكى أو بتفاوضهما الرسمى والمباشر فى تعديل مقترحاتهما حتى تم التوصل فى النهاية إلى الخطوط التمهيدية لاتفاق وقع عليه فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤، وصودق عليه نهائيا فى ١٩ أكتوبر، كما تبودلت وثائق التصديق فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤، وهو الاتفاق الذى سنعرضه فى موضعه من هذا الفصل[٣].

---

(1) Ibid., Caffery to The Dep., May 10, 1954, No. 2658, p. 2271.

(2) Ibid., Caffery to The Dep., July 15, 1954, No. 71, p. 2284, See Also, F.O. 371, 108463, Cairo to F.O., Jan. 28, 1954, No. 23, See Also, 108422, Cairo to F.O., July 12, 1954, No. 795, and Also, 108423, No. 810.

(3) F.O. 371, 108424, Cairo to F.O., July 27, 1954, No. 870.

أما عن الجانب البريطانى فقد أوضح عـددا من العوامل دفعته لضرورة إبرام اتفاق مع المصريين بشأن قاعدة السـويس وإخلاء القوات البريطانية منها، ومع هذه الدوافع كـان الاسـتعداد الذى أظهـرته القيـادة المصرية لحل المشـاكل القائمـة بين الجانبين المصرى والبريطانى عاملا إضافيا نشطا وفعالا فى جذب حكومة المحافظين البريطانية لإبرام اتفاق بشأن تلك المشاكل.

ويمكن ترتيب تلك العوامل كالتالى:

أولا: رغبة حكومة المحـافظين فى إعادة تجميع وتوزيع قواتهـا المتمركزة فى مصـر، وفى منطقة الشرق الأوسط، وكـذلك لتوفـير بعض القوات للإسـهام فى تكوين احتـياطى استراتيـجى للتمركز فى منطقـة جنوب شرق آسيا، وخـاصة مع انتشار الحركة الشـيوعية هناك، كما كانت عملية إعـادة التجميع والتوزيع تلك فى مصلحة بريطانيا ماليا، وهو الأمر الذى كان سيـقدم دعما سياسيا لحكومة المحافظين المقبلة على الانتخابات[1].

ثانيا: وكما أوضح «ونستـون تشرشل» رئيس الوزراء البريطانى «لايزنهاور» الرئيس الأمريكى لتـغير وقلة الأهميـة الاستراتيـجية لمنطقة القناة والقـاعدة وذلك بسبب التطورات النووية، ولنشاط الولايات المتحدة فى تكوين أحلاف حزام الأمن سواء الـ «NATO» أو الـ «SEATO»، أو الـ «MEATO» بما كـان له أثر حيـوى كبيرفى هذا التغيير وخاصة بعد تكون تلك المجموعة وفيما بعد من «تيتو» واليونان وتركيا، وقد مدت أيديهما للعراق، وانضـمام باكستان لتلك القوى ضمن المخطط الغربى[2].

---

(1) F.R.U.S. Memorandum, June 11, 1954, p. 2273, See Also,
Farnie, D.A., East and West of Suez, pp. 704 - 705 See Also,
الجمهورية، العـدد ٢٠٥، ٢ يوليو ١٩٥٤م، مشروع بريطانى من ثلاث نقاط بقدم لمصـر، تشرشل يغير موقفه إزاء مصر، وكذلك،

(2) F.R.U.S., Prime Minister Churchill to President Isenhower, June 21, 1954, p. 2275,=

ثالثا: الظروف التدريبية والمعيشية السيئة التى تمر بهـا القوات البريطانية فى منطقة القناة بما أدى بالضرورة إلى انخفاض كفاءتها القتالية، بالإضافة لما تتعرض له تلك القوات وأسرها من ضغوط نفسية وبدنية بسبب هجمات الجانب المصرى على المعسكرات «فقد كانت هناك أكثر من ألف ومائة حادثة فى منطقة القناة موجهة ضد القوات والأسر البريطانية ما بين هجوم بأسلحة نارية وبأسلحة أخرى وذلك فى الفترة من مايو ١٩٥٣ إلى يناير سنة ١٩٥٤م[١].

رابعا: كان لابد للحكومة البريطانية من التقارب مع المصريين والذى ربما يحققه اتفاق بين الطرفين، وخاصة بعد اهتزاز النفوذ البريطانى فى إيران، وفى منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، ليحقق لبريطانيا نفوذا بهذا التقارب يمكنها من استمرار الحفاظ على مصالحها فى المنطقة»[٢].

خامسا: الدور النشط الذى قامت به الولايات المتحدة، وقد وافقوا على استخدام المساعدات الاقتصادية كحافز لإقناع المصريين بالموافقة على الاتفاق بشروط مقبولة للحكومة البريطانية، كذلك تعهد حكومة الولايات المتحدة بمساندة مبدأ حرية المرور عبر قناة السويس علنا.

=See Also, Marlowe John, Anglo Egyptian Relations 1800 - 1956, U.S.A., 1956, p. 408, See Also,

- NATO: North Atlantic Treaty Organization.
- SEATO: Southeast Asia Treaty Organization.
- MEATO: Middle East Treaty Organization.

(1) Hansard, House of Commons, 11 - 3 - 1954, p. 2295, Supply: Army - Estimates, See Also, Eden Anthony, Full Circle, p. 260, and Also, Hansard, House of Commons, 22 - 3 - 1954, pp. 372 - 374, Suez Canal Zone (Incidents), Oral Answers.

(2) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, p. 13, London, 1970.

سادسا، من جانب آخر كان على الحكومة البريطانية أن تقدر الدور الذى قامت به الولايات المتحدة وبالتالى فإن رأيها الذى أوضحه رئيس وزرائها فى ١٤ يوليو ١٩٥٤م فى مجلس العموم البريطانى بأن للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية فى مصر، وفى قناة السويس باعتبارها مجرى مائيا عالميا، وهو الأمر الذى يحتم على بريطانيا ألا تتحمل وحدها المسئولية بهذا الصدد.

سابعا، أن إبقاء بريطانيا على قاعدتها وقواتها فى مصر كما هى دون السعى إلى عقد اتفاق مع المصريين سيرسخ العداوة بين مصر وبريطانيا، بل وسيضيف عداوة جديدة من الدول العربية الأخرى وهو أمر لا يتفق حينئذ والوضع الذى كانت بريطانيا متردية فيه فى المنطقة، ومن جانب آخر فإن الاتفاق الناجح مع المصريين يكون هو أفضل، كما أنه سيتيح نقل القوات البريطانية إلى أى منطقة أخرى يتم اختيارها بدقة وبهدوء نتيجة الظروف الهادئة التى سيوفرها جو المحادثات والمفاوضات لذلك الاتفاق[1].

دور الولايات المتحدة:

على هذا لم يكن مستغربا أن تقبل الحكومة البريطانية على التفاوض مع الحكومة المصرية، وخاصة فى ظل العوامل السابق عرضها، ومع تأكيد من الجانب الأمريكى بأنه سيجعل الجانب المصرى يوافق بلا تشدد على اتفاق مع الجانب البريطانى، كما أن الجانب المصرى كان مستعدا وبمرونة لحل مشاكله، لكنه ورغم المحاولات التى قام بها الجانب المصرى لإيجاد مناخ من الثقة بينه وبين الجانب البريطانى فقد عملت الحكومة البريطانية على التوصل مع الجانب المصرى إلى بنود اتفاق مقدما وبشكل غير رسمى قبيل إبرام ذلك الاتفاق.

---

(1) Eden Anthony, Full Circle, pp. 255 - 256.

كان الجانب الأمريكى قد نجح فى التوفيق بين الجانبين البريطانى والمصرى فى أنه عقدت بينهما اجتماعات بشكل غير رسمى فى القاهرة وذلك منذ ٦ أغسطس ١٩٥٣ واستمرت تلك الاجتماعات طوال القسم الأخير من سنة ١٩٥٣ لكن تلك الاجتماعات توقفت طوال النصف الأول من سنة ١٩٥٤ حتى عادت إلى الانعقاد بشكل رسمى منذ ١٠ يوليو سنة ١٩٥٤.

يوضح «انتونى ناتنج» فى كتابه «ناصر» أن ذلك التوقف إنما هو راجع إلى سياسة الترغيب والوعيد التى اتبعها «ناصر» مع الجانب البريطانى، وكذلك وكما أبدت الحكومة البريطانية لهجمات المصريين وعملياتهم على المعسكرات البريطانية فى منطقة القناة، لكن الأرجح أن ذلك إنما كان مرجعه لرغبة الجانبين المصرى والبريطانى فى اكتساب الوقت كل لتقييم موقفه وإعادة حساباته، من حيث الموقف الداخلى سواء فى مصر أو فى بريطانيا، ثم ليتبين الجانب البريطانى أى القوى ستئول إليها السيطرة بين قوى النظام المصرى الجديد. وكذلك لاستطلاع استعداد تلك القوى للمفاوضات والمحافظة على اتفاق يزمع إبرامه، لكن يلاحظ أيضا أنه ومع هذا التوقف إنما كان السعى دائما بين الجانبين عن طريق الولايات المتحدة، فكانت هناك مقترحات وتعديل لتلك المقترحات، واتخاذ قرارات بشأن بعض المقترحات، بحيث إنه لما بدأت المفاوضات الرسمية فى يوليو سنة ١٩٥٤ كان قد اتفق على كل شىء تقريبا[١].

بدأ التفاوض بشكل رسمى بين الجانبين المصرى والبريطانى منذ يوم ١٠ يوليو ١٩٥٤، لكنه وكما سبق القول كان قد اتفق على كل الخطوط الرئيسية المشتملة فى هذا الاتفاق؛ لذا وقبل أن نعرض للمخطط التمهيدى وملحقاته لاتفاق

(١) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ط١، ص٧٦ - ٧٧، انظر أيضا، مذكرات محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص٣٢٣.

القاعدة والجلاء الذى تم التوصل إليه فى ٢٧ يوليو. سنقوم بعرض التطورات التى مرت بها مقترحات الجانبين مع تحديد المختصين فى تحقيق تلك التطورات، كما سيتضح الهدف من إبرام اتفاق مبادئ رئيسية وترك فترة بينه وبين الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤.

كانت الحكومة البريطانية قد طلبت من الحكومة الأمريكية في سبتمبر سنة ١٩٥٣ مساندة مقترحاتها فيما يتعلق بثلاثة بنود محددة وهى: حرية الملاحة، والإتاحة، واستمرار الاتفاق، علما بأن الحكومة الأمريكية كانت قد قررت ومنذ اجتماع «سالزبورى» و«دالاس» في واشنطن ـ عدم التوسط بأى طريقة فى مفاوضات السويس متمشين مع الافتراض البريطانى بصحة هذا الموقف، لكن الحكومة الأمريكية استجابت ثانية لذلك الطلب وبدأت فى مساندة المقترحات البريطانية، لكنها قامت تلك المرة بإبداء الرأى وإسداء النصح فقط لكل طرف على حدة،ودون النية لإقحام نفسها بشكل رسمى فى مفاوضات أو غيره[1].

قدمت وزارة الخارجية البريطانية للسفارة الأمريكية فى لندن مقترحات خاصة بقاعدة السويس، وقامت السفارة الأمريكية بدورها بإرسال تلك المقترحات إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ٢ أبريل ١٩٥٤ ليتم دراستها والتشاور بشأنها بعد ذلك بين الجانبين الأمريكى والبريطانى وطبقا لرغبة الحكومة البريطانية، ثم تقديمها للحكومة المصرية إما بمندوبين من الحكومتين معا أو بالتمثيل المتوازى، وقد عنيت تلك المقترحات بتحديد خطوط مبدئية لاتفاق بين الطرفين المصرى والبريطانى، فأوضحت ضرورة عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية ينظم تحقيق انسحاب القوات البريطانية مع إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وصيانة القاعدة، وإتاحتها

(1) F.R.U.S., Aldrich to The Dep. Oct24, 1953, No. 1769, See also,

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ١٠٤، من إيدن إلى تشرشل.

لقوى الغرب، وتتم الصيانة بشركات مقاولات إنجليزية قائمة فعلا، أو شركات تجارية خاصة، من خلال عقود مدنية، أما الإتاحة للولايات المتحدة، تنظم بمذكرات خاصة بين الحكومتين المصرية والأمريكية(1).

أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية اتفاقها حينئذ مع المقترحات البريطانية بشرط أن تُقدم تلك المقترحات للحكومة المصرية بالتمثيل المتوازى، وفى نفس الوقت كانت التقارير الواردة إلى الوزارة من السفير الأمريكى بالقاهرة ومن مندوبيها هناك توضح أن هناك مخاطر محتملة بالانشقاق بين أفراد مجلس قيادة الثورة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مصرى إنجليزى، وفى نفس الوقت فإن الحكومة القائمة فى مصر هى من أنسب الحكومات للتعامل مع الغرب إذا ما تم أيضا دعمها بالاتفاق والمساعدة الاقتصادية ثم العسكرية، وعلى ذلك فقد نصح وزير الخارجية الأمريكى بضرورة الاقتراب البريطانى السريع من المصريين لعقد اتفاق حتى ولو لم تكن التفاصيل الفنية فى الاتفاق قد تمت(2).

حينئذ أبلغ وزير الخارجية البريطانى نظيره الأمريكى عند لقائه به أثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول الغرب فى جنيف فى ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤، أبلغه بأن رئيس الوزراء البريطانى قد وافق على مقترحات القاعدة التى سبق إرسالها لوزارة الخارجية الأمريكية، كما أوضح بأنه سيقوم بالتلميح للمصريين بالرغبة فى إعادة افتتاح المحادثات، غير أنه قلق من احتمال تدهور الموقف فى مصر فجأة لغير

(1) Ibid., Aldrich to The Dep., No. 4342, p. 2254, See also,

استطاع «رالف ستيفنسون» أن يتحدث إلى «ناصر»، وأن يستطلع وجهات نظره حول خطوط رئيسية للاتفاق وهو ما يوضحه «الدريش» إلى الخارجية الأمريكية فى رسالة رقم ٤٣٤٢ وقد كان مندهشا لتحقيق اتصال بينهما بهذه السرعة.

(2) Ibid., Dulles to The American Ambassador in London Aldrich, April 13, 1954, No. 5163, p. 2257, and Caffery to The Department of State, No. 1258.

صالح الاتفاق، لكن «دالاس» أوضح له أن التقارير الواردة من القاهرة توضح أن هناك تحكما طيبا من مجموعة الجيش فى مصر[1].

وكان السفير الأمريكى فى مصر قد قدم اقتراحا لوزارة الخارجية الأمريكية يتعلق بأنسب الطرق لبدأ المحادثات بين الطرفين المصرى والبريطانى، ويقضى باتصاله هو سرا «بجمال عبد الناصر» وإخباره، «أن بريطانيا وأمريكا كانتا تعملان بجد لإيجاد حل وسط يفى بحاجة مصر وحاجة بريطانيا والولايات المتحدة، ومن ثم فهناك صيغة جديدة لاتفاق ننصحكم بشدة بقبولها، وسوف يعطيكم ستيفنسون التفاصيل»، وتكون الخطوة التالية هى اتصال السفير الإنجليزى فى مصر «بناصر» لاخباره عن المقترحات، وقد اتفقت الوزارة مع كافرى حول اقتراحه[2].

قامت وزارة الخارجية الأمريكية فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٤ بإعداد مسودة للمقترحات البريطانية التى كانت وزارة الخارجية البريطانية قد أعدتها فى ١٧ مارس ١٩٥٤م، وقد بلورت تلك المقترحات ـ وكما أوضح «سميث» من وزارة الخارجية الأمريكية ـ متمشية ومراعية للآراء المصرية السارية حينئذ، ويبدو أنه لانشغال وزير الخارجية البريطانى فى مؤتمر الوزراء بجنيف ولعدم اتخاذ الحكومة البريطانية قرارا فعالا بشأن بدء المفاوضات، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تلك المسودة للسفارتين الأمريكية فى لندن والقاهرة، بغرض موافاتها برد فعل الأطراف، مع التوصية بعدم إظهار السفارتين للمسودة عينا لأى من الطرفين[3].

سنخص بالذكر من المسودة البنود التالية: أولا رقم (٢) سوف يقر الاتفاق بأن قناة السويس جزء مكمل لمصر، وهو ممر مائى دولى ذو أهمية من الناحية

(1) Ibid., Dulles to Department of State, April 13, 1954, Oct. 8, p. 2261, NIACT.

(2) Ibid., Caffery to Dep., p. 2256, and Acting Secretary Smith to Aldrich, p. 2259.

(3) Ibid., Smith to Caffery and Aldrich, April 30, 1954, No. CA- 6247, pp. 2268 - 2269.

الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية؛ لذلك يؤيد الطرفان اتفاقية سنة ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى القناة، (٣) سيبقى الاتفاق لمدة عشر سنوات من تاريخ سريانه، (٤) سوف تنسحب كل قوات جلالتها من المنطقة المصرية خلال فترة ٢٤ شهرا من سريان هذا الاتفاق.

أما البند رقم (٥، و٦) كان أولا فى حالة الهجوم من قوة خارجية على مصر أو أى دولة عربية عضو فى معاهدة الضمان الجماعى العربى أو على تركيا سوف تتكفل مصر بالتسهيلات الضرورية لجعل القاعدة فى حالة حرب لتشغيلها بكفاءة، مشتملة تلك التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى الحدود الضرورية جدا، ثانيا فى حالة التهديد بهجوم لأى عضو فى معاهدة الأمن العربى أو على دولة إسلامية مستقلة تقع على حدود دولة عضو عربى فى معاهدة الأمن الجماعى أو عند نشوب حرب عالمية ثالثة، فإنه ستحدث استشارة عاجلة بين المملكة المتحدة ومصر.

(بند ٧) قد تصبح الولايات المتحدة طرفا ثالثا فى ذلك الاتفاق، ويتم ذلك فقط بموافقة بريطانيا ومصر، وفى هذه الحالة تطبق عليها التسهيلات المذكورة فى خامسا وسادسا.

(بند ٨) يدار الجانب الفنى فى القاعدة بواسطة شركات مدنية إنجليزية وإذا رغبت مصر يمكن أن تكون هناك شركات أمريكية أيضا، وتكون كلها تحت سلطة وسيادة الحكومة المصرية.

.....

أما من حيث التشاور بشأن مد الاتفاق أو انتهائه فى الموعد المتفق عليه، فقد أوضح البند رقم (١١) أنه يمكن أن يتشاور الأطراف فى نهاية فترة الاتفاق لتقرير ما إذا كان هناك رغبة فى استمرار ترتيبات صيانة وتشغيل القاعدة أو إحلال

ترتيبات أخرى محلها، وفى حالة فشل الأطراف فى الاتفاق على استمرار آخر ينتهى الاتفاق بعد المدة المقررة كما تحدد فى بند ثالثا.

لكن استطلاع الرأى الذى قامت به السفارة الأمريكية فى القاهرة حينئذ وفيما سبق أوضح أن الجانب المصرى غير موافق على الأفكار المتضمنة فى المسودة وذلك فيما يتعلق بمدة استمرار الاتفاق، ومدة إخلاء القوات البريطانية وحجم المعدات المتبقية فى القاعدة، واشتمال حالة الاستشارة لدول غير الدول العربية وتركيا، أو اشتراك الولايات المتحدة فى تشغيل وصيانة القاعدة[1].

أوضح رئيس الوزراء البريطانى للرئيس الأمريكى فى ٢١ يونيو ١٩٥٤، أنه قد وضح له أخيرا تغير القيمة الإستراتيجية لمنطقة القناة بسبب التطور النووى، واضطراد النجاح الأمريكى فى تكوين الأحلاف، ومن ثم فإن الحكومة البريطانية تسعى لتوفير ما تنفقه على قاعدتها وقواتها فى تلك المنطقة بالإقلال من القوات وتخفيض حجم القاعدة، وأوضح «تشرشل» «لأيزنهاور» أنه يسعى لاجتماع آخر الأسبوع ليناقش معه تلك التفاصيل بالإضافة إلى بحث مشاركة بريطانيا للولايات المتحدة فى المجال النووى، وبحث مزيد من طرق دعم أحلاف حزام الأمن[2].

بدأت محادثات رسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى فى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٤، بناء على تقدم السفير البريطانى بالمقترحات السابق عرضها للجانب المصرى، واستمرت مفاوضات متقطعة حتى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤، وقد تخللها توسط السفير الأمريكى «كافرى» لإقناع الجانب المصرى ببعض النقاط، كما قامت الحكومة البريطانية فى نفس الوقت وفى محاولة لتحسين جو استئناف المحادثات بالإعفاء من عشرة ملايين جنيه استرلينى من الأرصدة المصرية المجمدة، وأبلغت ذلك للمصريين، كما أبلغت بأنها تفكر فى إلغاء قيود التبادل التجارى[3].

(1) Ibid., Caffery to The Department of State, May 10, 1954, No. 2658, p. 2271.

(2) Ibid., Churchill to Eisnhower, June 21, 1954, p. 2275.

(3) Ibid., Aldrich to Dep., July9, 1954, No. 143, p. 2278.

أصر المفاوض المصـرى على ألا يستمر الاتفاق أكـثر من سبع سنوات، وألا يستغرق الإخـلاء أكثر من خمسة عشـر شهرا، مع عدم ضم إيران بأى شكل إلى الاتفاق، لكنه ومع توسـط «كافرى» أوضح الجانب المصـرى أنه من الممكن أن يتم التفكير فى تغيـير مدة الإخلاء، لكن بشرط إخلاء القوات المقاتلة فى خـمسة عشر شهرا[1].

أبلغ «انتونى هيـد» وزير الحرب البريطانى السـفارة الأمريكيـة فى ٢٦ يوليو ١٩٥٤ أنه ومن خلال اجتـماع عقد بين الجانب البـريطانى والمصرى فى نفس اليوم أبلغ الجانب المصرى أن الحكومة البريطانية تقبل سبع سنوات مدة استمرار للاتفاق، مع إسقاط إيـران من الاتفاق، لكن على المصريين أن يوافقـوا بأن يتم الإخلاء فى عشرين شهرا، وأوضح المصريون بأنهم سيقبلون تلك الشروط[2].

على ذلك وقع المفـاوض المصرى والبـريطانى على وثيقـة «مبـادئ رئيـسية» وذلك فى ٢٧ يوليـو سنة ١٩٥٤ والتى أقرت مجـموعـة من الاتفاقـات من حيث المبدأ تتلخص فى الأمور المتفق عليها فى اجتماع ٢٦ يوليو ١٩٥٤، هذا مع التأكيد على إضافة تركيا لحالات استدعـاء العودة للقاعدة، واتفق الطرفان أن يتم التشاور بين ممثلى الحكومتين للوصول إلى اتفاق نهائى بشأن استـخدام البريطانيين مستقبلا لقاعدة السويس، وذلك فـيما يتعلق بإمكانية مد مدة الاستـمرار من عدمه، كذلك الاتفاق على العـدد الخاص بالموظفين المدنيـين، وكذلك تحديد العـاملين منهم من داخل مصر أو من خارجها[3].

بقى أن نشيـر إلى نقطة جديرة بالذكـر قبل الانتقـال إلى فترة مـا بين اتفاق المبـادئ الرئيسـية والاتفـاق النهائى، وهى أنه طوال فـترة المحـادثات بشكل غـير

(1) Ibid., Caffery to Dep., July 13, 954, No. 57, p. 2282.

(2) Ibid., Caffery to Dep., July 27, 1954, No. 113, p. 2287.

(3) Ibid., Editional Note, p. 2288.

رسمي، أو أثناء انقطاعها وتوسط الجانب الأمريكي لدفع التطور فى مقترحات قاعدة السويس وإخلاء القوات البريطانية من هناك، كان هناك استطلاع رأى مستمر بين المسئولين المصريين حول إمكانية إشراك الولايات المتحدة أولا كشريك فى مفاوضات القاعدة فى حالة عقدها، أو كطرف ثالث فى اتفاق يعقد، أو كمساهم فى عملية صيانة القاعدة، لكن رأى الجانب المصرى كان يميل إلى عدم النص صراحة حينئذ بإشراك الولايات المتحدة لا فى اتفاق ولا فى صيانة القاعدة[١].

لما كانت الولايات المتحدة قد ربطت موافقتها بالاشتراك فى الاتفاق بموافقة الجانب البريطانى والمصرى، وفى الصيانة بموافقة الجانب المصرى، فقد قررت عدم المشاركة لا فى الاتفاق أو فى الصيانة، وأوضحت أنها ستصدر قرارا محددا- بعد أن يتم وضع الاتفاق المصرى البريطانى من حيث المبدأ- سيوضح «كيف سترتبط الولايات المتحدة نفسها بوضوح وبشدة بالترتيبات النهائية، وذلك من حيث تحقيق المطالب الضرورية للولايات المتحدة فى المنطقة»[٢].

أوضحت الولايات المتحدة أنه يمكن أن تحقق مطالبها فى المنطقة ما لم تكن عن طريق اتفاق ثلاثى أو بالاشتراك فى صيانة القاعدة، عن طريق النص على تلك المتطلبات ضمنيا فى اتفاقيات مساعدة اقتصادية أو عسكرية، وتكون اتفاقيات خاصة منفردة بين الولايات المتحدة ومصر، وتكون تلك الاتفاقيات وخاصة العسكرية فى قسم اتفاقيات المساعدات الخاضعة لقانون الأمن المتبادل[٣].

على ذلك تحرك الجانب الأمريكى بعد توقيع اتفاق المبادئ الرئيسية المتعلق بقاعدة السويس ليحقق متطلبات الأمن الخاصة بالولايات المتحدة، من خلال

---

(1) Ibid., Smith to Caffery, April 23, 1954, No. 1310, p. 2265.

(2) Ibid., Smith to Aldrich and Caffery, April 30, CA - 6247.

(3) Ibid., Dulles to Caffery, June 28, 1954, No. 1602, p. 2277.

برنامج مساعدات، إذ قدم السفير الأمريكي في مصر لوزير الخارجية المصرى فى ٢ اغسطس سنة ١٩٥٤ مجموعة من المخططات التمهيدية تمهيدا لاتفاق يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، وقد أوضحت تلك المخططات أنه يمكن أن يخصص لمصر ما قيمته ٢٠ مليون دولار مساعدة اقتصادية و٢٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية، لكن فيما يخص المساعدة العسكرية على الخصوص فإن الأمر يستدعي اتفاقيات تنفيذية أساس إبرامها تعزيز قوة مصر على الدفاع عن منطقتها باعتبارها حجر الزاوية فى دفاع المنطقة، وشرط أساسى أن تكون هى راغبة فى ذلك[١].

لكن الحكومة المصرية قررت ألا تطلب مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة. حينئذ، وأبلغتها بذلك وأوضحت لها أن الاتفاق الخاص بالمساعدة وإذا ما تم بشكله المقرر فى المخطط التمهيدى قد يكون له رد فعل مضاد فى مصر، وخاصة أن اتفاقية تجيز مساعدات عسكرية كانت ستجيز أيضًا حقوق الدفاع المشترك للولايات المتحدة وبشكل واضح، ومع ذلك الطلب طلبت الحكومة المصرية رفع المساعدة الاقتصادية[٢].

حينئذ أوصى السفير الأمريكي في مصر بأهمية رفع قيمة المساعدة الاقتصادية، وأوصى أيضا بأنه فى حالة تقديم أية مخططات بشأنها للمصريين يجب أن يراعى فى صياغتها ألا تؤدى إلى إحراج الحكومة المصرية، بل يجب أن تؤدى إلى أقصى دعم سياسى لتلك الحكومة داخليا وبما يجعلها تحافظ على موقفها المؤيد للغرب، وفعلاً تم الاتفاق على تقديم مساعدة اقتصادية لمصر قدرها ٤٠

(1) Ibid., Caffery to The Department of State, August2, 1954, No. 144, p. 2292.

(2) Ibid., Caffery to The Dep., August 29, 1954, No. 268, p. 2297.

مليون دولار عن العام المالى ١٩٥٥ وذلك فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤، ومع ذلك فإن مصر لم توقع اتفاق تعهدات وكما توضحه الوثائق المتيسرة(١).

تم التوقيع إذن فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ على اتفاق مبادئ رئيسية بين مصر وبريطانيا، ويرجع الغرض من إيجاد فترة من الوقت بين اتفاق قاعدة السويس والإخلاء فى صورته المبدئية وصورته النهائية إلى فكرة قد أشار بها الجانب الأمريكى على الجانب البريطانى مؤداها بدء إخلاء القوات البريطانية من القاعدة بعد اتفاق المبادئ الرئيسية مباشرة، وذلك بشرط ألا يتعدى الانسحاب نقطة اللاعودة قبل التأكد من نوايا الحكومة المصرية فيما اتفق عليه، بحيث يمكن وقف الانسحاب فى حالة عناد المصريين نحو تحقيق التزاماتهم المنصوص عليها فى اتفاق المبادئ الرئيسية(٢).

مع إنه قد نص صراحة فى اتفاق المبادئ الرئيسية على إتاحة القاعدة لبريطانيا وحلفائها (تركيا) وبالتالى حلفاء حلفائها، ونصت صراحة على الاستخدام الحر لجميع الدول لقناة السويس طبقًا لاتفاق سنة ١٨٨٨، إلا أن المفاوض البريطانى وعملا بالنص الأمريكى السابق عمل على أن يتم الانسحاب بذلك الشكل، وربما أراد أن يحقق للجانب الأمريكى فترة يحقق فيها اتفاقياته الخاصة بالمساعدات وضمانات الأمن عن طريق الأمن المتبادل المتضمن فى تلك الاتفاقيات، وذلك قبل أن يتم الانسحاب إلى مرحلة لا يمكن إيقافه فيها أو عدم التراجع عنه.

هذا من جانب، ومن جانب آخر يرجح أن الجانبين الأمريكى والبريطانى كانا قد قررا إتمام هذا الإنجاز ولو فى صورة مبدئية لدعم موقف الحكومة المصرية أمام القوة الداخلية، وخاصة أنه كان قد وضح فاعلية إجراءات اتخذتها تلك

(1) Ibid., Caffery to The Dep., August 30, 1954, No. 271, p. 2299.

(2) Ibid., Caffery to The Dep., June 1, 1954, No. 2512, p. 2085, NIACT

الحكومة بما سيجعلها تسيطر على تلك القوى في النهاية، ولقد وجهت السفارة الامريكية كثيراً إلى أهمية دعم الحكومة المصرية، وكذلك لهدف آخر هو البحث في التفاصيل المتعلقة باستخدام القاعدة والبحث عن أنسب الطرق لمدة الاستمرار من عدمه، وكذلك لتنظيم عدد الموظفين المدنيين، ثم لمزيد من المسائل التفصيلية المتعلقة بالتدابير المالية وتحقيقها بمفاوضات تبدأ فوراً.

يتضح مما سبق عرضه أنه كان قد اتفق بين الجانبين المصرى والبريطانى على الخطوط الرئيسية فيما يتعلق بحل مشكلة وجود القوات البريطانية فى مصر وقاعدة السويس، وذلك قبيل إبرام الاتفاق بشأنها، واتضح أن الجانب الأمريكى سواء بالتوسط بإجراء محادثات مع كل الجانبين أو التوسط بإبداء المشورة والنصح كان له الدور الأساسى فى توصل الجانبين إلى اتفاق المبادئ الرئيسية.

كما يتضح أن الجانب البريطانى طوال الفترة ما بين إخفاق محادثات مايو ١٩٥٣ إلى إبرام اتفاق المبادئ الرئيسية فى يوليو ١٩٥٤ كان قد قرر أن يطلق يد الجانب الأمريكى فى مساعيه للتوفيق بينه وبين الجانب المصرى للتوصل لاتفاق لدرجة أنه لما أعلن الجانب الأمريكى فى سبتمبر ١٩٥٣ بقراره بعدم التدخل بين الجانبين عاد الجانب البريطانى ليطالبه بضرورة التدخل وخاصة فيما يتعلق بشروط ثلاثة وهى استمرار الاتفاق، ومدة الإخلاء، وصيانة القاعدة، وكان الجانب البريطانى قد اتخذ ذلك المسلك لما أعلنه مراراً من عدم «ثقته بالدكتاتورية العسكرية فى مصر»؛ لأن الجانب الأمريكى وعده بإيجاد أفضل الحلول لصالحه.

من جهة أخرى فإن عوامل عديدة سبق عرضها دفعت الجانب البريطانى لضرورة الاتفاق، لكنه قدر أن أساليبه التى كان يتبعها فى تلك الظروف لن تكون مناسبة إذ إن عناصر التناقض الأساسية وهى القوى الداخلية فى مصر قد تغيرت عما كانت عليه قبل الثورة، ولم يعد هناك إلا جهة واحدة يتعامل معها، ومن ثم

فإن انتظاره بعيداً لعل تلك الجهة تنهار تحت الضغوط الداخلية هو أفضل، أيضًا ولأن تلك الجهة أظهرت ميلاً وتجاوبًا مع الجانب الأمريكى فلا مانع من استخدام ذلك الجانب حالة نجاح تلك الجهة فى السيطرة على الوضع الداخلى فى حل مشاكل الطرفين(١).

كما كانت الولايات المتحدة قد قررت التدخل بثقلها فى تلك المنطقة طبقًا للتوجيهات المتتالية للجنة السياسات، والتوجيهات الرئاسية المتتالية خاصة التوصية رقم (٥٤٠١، ٥٤٢٨)، ومن ثم فإن الحكومة البريطانية قررت أن تنحنى أمام الأحداث لترقب النتائج.

ومع ذلك فإن الجانب الأمريكى ومما يوضحه العرض السابق، وبعد محاولات التدخل المباشر فى مصر وفشله فى ذلك، ومع محاولات الجانب الأمريكى والبريطانى فى محادثات لندن بإيجاد صيغة مناسبة لإدخال الجانب الأمريكى فى مفاوضات القاعدة والإخلاء أو كطرف ثالث فى اتفاق هذه المنطقة، وبرفض الجانب المصرى، لم يحاول أن يرغم ذلك الجانب على قبول رغباته، وإنما أوضح أنه سينفذ متطلباته بطريقة ودية، ومع أنه حاول أن يجعل المساعدات العسكرية طريقًا لهذا الغرض، إلا أنه لم ينجح فى ربط مصر بقيود حادة من خلال تلك المساعدة، اللهم إلا ما وفرته قيود المساعدة الاقتصادية.

أما الجانب المصرى فقد نجح فى أن يحدد جهة واحدة داخليا أمكن عن طريقها تحديد اتجاهات التعامل بوضوح بين طرفى العلاقات المصرية البريطانية،

---

(1) F.O. 371, 96971, Extract from COS (52) 147th Meeting held on 21 - 10 - 52, See also, 96923, Stevenson to Eden, Feb. 25, 1952, and 9697, F.O. to Cairo, Oct. 23, 1952, and also, 102795, Jan. 16, 1953..

وقد فوت حسم تلك المسألة فرصا عديدة كان المفاوض البريطانى يستخدم مثيلاتها بكثرة فيما قبل الثورة للمماطلة والتسويف.

نجح الجانب المصرى أيضا فى اكتساب ثقة الجانب الأمريكى، ونجح فى استخدام تلك الثقة لصالحه، بل نجح ذلك الأسلوب فى النهاية إلى جذب المفاوض البريطانى إلى مائدة المفاوضات وإبرام اتفاق ٢٧ يوليو ١٩٥٤، ثم الاتفاق النهائى.

قبيل اتفاق المبادئ الرئيسية وفيما بينه وبين الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وبينما كانت تجرى مفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى لإعداد الاتفاق فى شكله النهائى، وكانت تجرى مفاوضات أيضًا بين الجانبين المصرى والأمريكى لإعداد منحه المساعدات لمصر، بل وبعد الاتفاق النهائى، كانت هناك أحداث أخرى تجرى داخليا وخارجيا كان من بين تأثيراتها المباشرة تغير التوجهات السياسية للقيادة المصرية سواء داخليا أو خارجيا، والتى كان لها تأثير مباشر فى تطور العلاقات بين مصر وبريطانيا، وبين مصر ودول الغرب عامة.

أولاً: كانت إسرائيل قد بدأت تشعر بالقلق بسبب الاتفاق المصرى البريطانى المنتظر حينئذ، وعلى ذلك فقد بدأت فى الاحتجاجات لدى وزارة الخارجية البريطانية بواسطة سفيرها فى لندن على اعتبار أنها صاحبة حق فى معرفة ما يدور بين مصر وبريطانيا نحو ذلك الاتفاق، كما طالبت بربط ذلك الاتفاق بعقد اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل، وطالبت بالمناسبة بإمدادها بالأسلحة، ومع ازدياد احتياجاتها ومع عدم وصولها إلى إجابات مرضية من الحكومة البريطانية، حاول رئيس وزرائها الاتصال بـ«جمال عبد الناصر» ومن جهة أخرى بدأت فى التكتل مع فرنسا التى كانت غاضبة بدورها لعدم إطلاعها على ما يجرى بشأن القناة والقاعدة، ومع شركة قناة السويس، وطالبت إسرائيل فرنسا بإمدادها بالسلاح،

وبالفعل وافقت فرنسا، وعقدت بينهما صفقات كانت أولاها فى أغسطس سنة ١٩٥٤م[١].

كانت الحكومة البريطانية تميل إلى مساعدة إسرائيل، لكنها ومع الظروف القائمة حينئذ لم تكن على استعداد لتطويع خططها وأهدافها لصالح إسرائيل، مع احتمال تعريض الاتفاق للفشل، ومن ثم فإن الحكومة الإسرائيلية بدأت فى إيفاد عملاء (الموساد) داخل مصر وقبيل عقد اتفاق المبادئ الرئيسية لتخريب العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، وكذلك الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية، وذلك عن طريق تنفيذ بعض عمليات التخريب فى المبانى والمنشآت الإنجليزية والأمريكية، لكن تم اكتشاف هذه العمليات مصادفة، وأوقفت[٢].

لم تنقطع الاستفزازات الإسرائيلية، ومن جانب آخر لم تنقطع عمليات التسلل الفدائية من الحدود المصرية بغرض إقلاق اليهود وإحياء القضية الفلسطينية، وقامت القوات الإسرائيلية بغارات متكررة متتالية على الحدود المصرية، والتى كان لها آثار عميقة على قرارات القيادة المصرية، وخاصة بعد غارة غزة، وهو ما سنعرضه بالتفصيل فى موضعه.

ثانيًا: كانت الحكومة البريطانية تتبنى حينئذ فكرة العمل على إيجاد وسيلة بديلة لسد الفراغ الذى سيتركه إخلاء القوات البريطانية لمصر، وقد هداها تفكيرها إلى إمكانية تكوين حلف عسكرى دفاعى بالمنطقة يضم العراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى باعتبارها عضوا فى حلف «الناتو» وهو ما سيوفر دفاعا للمنطقة عن طريق قوى الغرب، وعلى ذلك كانت الدعوة الموجهة للعراق من باكستان

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٢٨٨ ـ ٢٩٩.

(2) Hansard, House of Commons, 5 - 7 - 1954, pp. 1779 - 1780, Anglo Egyptian Relations, Oral Answers, See Also, Eden Anthony, Full Circle, p. 261, See Also,

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ١٠٥، ١٠٦.

وتركيا للانضمام إلى حلفيهما المكون فى ١٩ فبراير ١٩٥٤م الخطوة الأولى لتكوين هذا الحلف، وقد تكون فعلاً فى يناير ١٩٥٥م من باكستان وتركيا والعراق وإيران[١].

لكن ذلك الحلف لم يكن مقبولا من الدول العربية، فقد تزعم الدول العربية الرافضة لهذا الحلف مصر والمملكة العربية السعودية، ونجحتا فعلا فى عزله عن انضمام أى من الدول العربية إليه، وقد أدى ذلك الموقف العربى وموقف مصر خاصة من حلف بغداد هذا إلى إغضاب بريطانيا إلى حد كبير[٢].

ثالثًا: وفيما يتعلق بالأحداث الداخلية، توضح المراجع أن شابا من جماعة الإخوان المسلمين أطلق النار على جمال عبد الناصر أثناء إلقاء خطاب بالمنشية فى نوفمبر ١٩٥٤م وهو يشرح تفاصيل اتفاق الجلاء، لكنه نجا من تلك المحاولة[٣].

كانت تلك الحادثة إيذانا باحتدام الصدام بين النظام الجديد وبين جماعة الإخوان المسلمين فقد اعتقل عدد كبير من زعمائها، وأعدم عدد آخر وحكم بالمؤبد على المرشد العام للجماعة، كما أنه ومع إعلان ارتباط «نجيب» بتلك الحادثة فى نفس الشهر أعفى من مهام الرئاسة، وحددت إقامته ومن جانب آخر فقد أدى ذلك الأسلوب من جانب الجماعة إلى تحول واضح فى مسار الثورة من حيث سيطرة العسكريين بشكل مطلق وواضح على السلطة[٤].

---

(١) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ط١، ص١٩٩ ـ ٢٠٠، انظر أيضا محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣١٣.

(٢) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، ط١، ص١٩، بيروت ١٩٨١م، انظر أيضا، والتر لاكوتير تعريب مجموعة من أساتذة الجامعة، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ط١، ص٢٤٢، بيروت ١٩٥٩م.

(٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٠٦.

(٤) أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٠٠، انظر أيضا، محمد عودة، حوار حول عبد الناصر، ص٤١.

أثرت الأحداث السابق عرضها على توجهات القيادة المصرية سواء داخليا أو خارجيا، إذ إنه على المستوى الداخلى وبعد حادث إطلاق النار على «عبد الناصر» بدأ العسكريون فى تركيز سلطات الدولة فى يدهم فى ظل نظام وجهاز أمنى كبير ومحكم، أما على المستوى الخارجى فقد دفعت تحركات القوات الإسرائيلية على الحدود المصرية والقيام بعمليات متقطعة هناك، دفعت الحكومة المصرية إلى تطوير علاقاتها خارجيا لتتعدى انحصارها فى دول الغرب إلى دول الشرق، وكذلك فإن المحاولات الجديدة التى تبنتها بريطانيا منذ شروعها فى الاتفاق على الخروج من مصر وهو ما تبلور فى حلف بغداد أسهمت فى تكوين قناعة لدى «جمال عبدالناصر» بعدم جدوى الأحلاف العسكرية وبأهمية الحياد، ومن جهة أخرى فقد أسهمت فى مزيد من التوتر بين الاتحاد السوفيتى وقوى الغرب، وهو ما قرب بالتالى بين مصر والاتحاد السوفيتى.

التوقيع على اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م:

بعد مراجعة النقاط التفصيلية، وبعض النقاط المتعلقة بعدد الفنيين، ومدة الاتفاق من عدمة، ومع بعض الإضافات، وبعد أربعة وثمانين يوما تم التوقيع على اتفاق نهائى بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية من مصر، وتنظيم العمل بقاعدة القناة، وذلك فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م[1].

بالرجوع إلى مواد وملاحق ومحاضر اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ فى مصادرها الأصلية، يتضح أن الاتفاق قد عالج القضايا القائمة بين الطرفين المصرى والبريطانى بطريقتين، إذ وضع لجزء من تلك القضايا حلولا وضعت موضع

(١) دار المحفوظات، ملف ١١٠ جـ٣، نص اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا لسنة ١٩٥٤م وتقرير عن تنفيذ الاتفاقية بين الدولتين، انظر أيضا، هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤م، ص٨٠٦، القاهرة ١٩٥٥م.

التنفيذ مباشرة، وهى المتعلقة بالجانب المصرى، والجزء الآخر كان تحقيقه مرتبطا وحدوث أحد الاحتمالات المتوقعة وهى المتعلقة بالجانب البريطانى، أى أن جزءا من المشاكل تم حله فوراً وبشكل مباشر وبدأ تنفيذه وهو المتعلق بالجانب المصرى، وجزء كان تحقيق حلوله مؤجلا لحين حدوث احتمال متوقع.

إذ أقرت المادة واحد إخلاء لكل القوات البريطانية الموجودة بمنطقة القناة خلال فترة عشرين شهرا تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاق، كما أن تنفيذ ذلك الإخلاء كان سيحقق وكما توضح المادة (١٢) بموجب ذلك الاتفاق والذى يستمر لمدة سبع سنوات، ولا يمكن مدّ مدة الاتفاق دون رغبة أى من الطرفين وخاصة الطرف المصرى، ولن تكون هناك أية وساطة لإقناع أى من الطرفين بمدّه سواء من جانب الأمم المتحدة أو أى هيئة أو أى شخص.

على ذلك فقد أقر انسحاب فعلى من مصر لحوالى ثمانين ألف جندى بريطانى ليبقى ما لا يزيد عن ألف ومائتين من الفنيين المدنيين التابعين لشركات تجارية لصيانة ما تبقى من القاعدة، هذا مع احتمال عودة قوات بريطانية إلى تلك القاعدة، وفى حالة ذلك الاحتمال وعودة القوات البريطانية إلى منطقة القناة فإنها ويعد انتهاء الحالة التى استدعت تواجدها تخلى تلك المنطقة فورا.

أكدت المبادئ المحتواة فى المادة (١٠) والتى أصر المفاوض المصرى على اشتمال الاتفاق عليها حقوقا والتزامات لكلا الطرفين تجاه الأمم المتحدة، ولعل المفاوض المصرى قد أحسن بإصراره على اشتمال الاتفاق على نص تلك المادة وتحقيق شروطها، وذلك أولا لإكساب ذلك الاتفاق شرعية، وثانيا للاستفادة بالحقوق خاصة التى أتاحها ميثاق الأمم المتحدة لأعضائها.

مثلا الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين من ذلك الميثاق توضح أن أعضاء الأمم المتحدة يعهدون إلى مجلس الأمن بالتبعيات الرئيسية فى أمر حفظ

السلم والأمن الدولى، ويوافقون على أن يحقق ذلك بالنيابة عنهم، ويتعهدون بقبول قراراته وتنفيذها، وطبقا لهذا التعهد وكما توضح الفقرة الأولى من المادة الثالثة والأربعين يضع الأعضاء تحت تصرف مجلس الأمن طبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ومن ذلك حق المرور[1].

توضح المادة (٥١) من مواد ذلك الميثاق والخاصة بمعاهدات الدفاع عن النفس أن تدابير الدفاع التى اتخذها فرد أو جماعة إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة لا تؤثر بأى حال فى سلطة المجلس ومسئولياته المستمدة من أحكام ذلك الميثاق، فى أن يتخذ فى أى وقت ما يراه ضروريا من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى، أو إعادته إلى نصابه.

أما فيما يتعلق بما استطاعت بريطانيا أن تحققه بذلك الاتفاق، فقد استطاعت أولا: أن تحقق لنفسها ولحلفائها من قوى الغرب والولايات المتحدة إمكانية تنفيذ خطة تعرضية أو دفاعية من قاعدة مركزها منطقة قناة السويس، وذلك فى حالة الهجوم من دولة غير الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان العربى ساعة توقيع الاتفاق، وتركيا وإسرائيل ومصر وبريطانيا على تلك الدول باستثناء بريطانيا وإسرائيل، وهو ما يخدم أغراضها وأغراض حلفائها، وذلك بالسيطرة على تلك المنطقة فى تلك الحالة.

إذ إنه بالنص على تركيا فى المادة (٤) من الاتفاق المصرى البريطانى حالة الهجوم عليها ضمن حالات عودة القوات البريطانية إلى القاعدة، ومع كون تركيا واحدة من أعضاء حلف دول شمال الأطلنطى، وطبقا للمادة (٥) من معاهدة تلك الدول تصبح المنطقة من تركيا شمالا إلى مصر جنوبا منطقة عمليات عسكرية

(١) محمود عزمى، المعاهدات وميثاق الأمم المتحدة، ص٦ ـ ٧، القاهرة ١٩٤٦م.

لبعض أو كل دول حلف شمال الأطلنطى، وهو ما يعنى ربط مصر بإجراءات ذلك الحلف العسكرية، فقط فى الحالة المنصوص عنها فى المادة"(٤) من اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م[١].

ثانيا: كان النص فى المادة (٨) بإقرار حكومة مصر وبريطانيا باحترام اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ المواد (٤، ٨، ٩) تكريسا وتأكيدا وعاملا مساعدا لما اتفق عليه فى المادة الرابعة، ومن جهة أخرى فإنه وضع منطقة القناة حالة الحرب مثلا بين أى دولتين أو مجموعة دول فى حالة توتر دائم مع احتمال إقحام الدولة المصرية فى تلك الحرب حيث كان من مسئولياتها وكما أقرت اتفاقية القسطنطينية اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تنفيذ بنودها، وكانت شروط اتفاقية ١٨٨٨قائمة ما لم تلغ الاتفاقية ذاتها أو يلغ اتفاق أكتوبر ١٩٥٤م[٢].

ثالثا: أقر الاتفاق بانسحاب القوات البريطانية على مراحل ويستغرق انسحابها عشرين شهرا ولأسباب سبق ذكرها، وكان من أهمها تبين نوايا المصريين هل هى تجاوب أم عناد مع ما اتفق عليه إجمالا فى الاتفاق لإمكان وقف الانسحاب فى ميعاد مناسب إذا استدعى الأمر ذلك؟ كما تركت بريطانيا قاعدة مستعدة تحت إدارة عدد من الفنيين لا يتعدى ١٢٠٠ مدنى لصيانتها لتكون درجة استعدادها عالية ومستمرة طوال مدة الاتفاق.

هذا فيما يتعلق بمصر وبريطانيا، أما فيما يتعلق بإسرائيل ومن المحضر المتفق عليه الذى وقع عليه من الجانب المصرى «جمال عبد الناصر» والوفد المرافق له، وتم توقيعه فى نفس يوم الاتفاق، وفيما يتعلق بالمنطقة الثانية منه فقد أقر الطرفان أن المقصود باصطلاح دولة من الخارج كما هو موضح فى المادة (٤، ٦) يعنى كل

---

(1) Senate, 1st Session, Document No. 48, North Atlantic Treaty, 1949, pp. 1 - 4.

(٢) هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤م، ص١٨.

الدول عـدا الدول العربيـة الأعضاء فـى معاهدة الأمـن العربي الجـماعى وتركـيا وإسرائيل.

لم يكن ذلك النص بمضمونه الحرفى لـيؤدى إلى مكسب ما لإسرائيل، لكنه أوضح مـدى اطمئنان دول الغـرب والولايات المتـحدة إلى تلك الدول المنصـوص عليها، فلم يكن يستدعى هجومهـا افتراضا إذا ما تم على أى دولة من بينها تحرك قوى شـمال الأطلنطى ضدها، وإنما أرجـعت تسوية نزاعـها لمجلس الأمن، ومن جهة أخرى ربما كان النص على إسرائيل ضمن تلك الدول لمجرد إرضاء إسرائيل، ولحث وتعويد الدول العربية وخاصة مصر على قبولها وتدريجيا كدولة صديقة.

نخلص مما سبق إلى أن اتفاق ١٩أكتوبر سنة ١٩٥٤م قد نص على تخليص مصر مـن قوات بريطانيا والتى احتلتـها أكثر من اثنـين وسبعين عـاما، لكن وفى نفس الوقت ومع إصرار الولايات المتـحدة على تحقيق سيـاسة الاحتواء وتنسيـقها لذلك مع بريطانيا، ومع رغبة بريطانيا فى البقاء بالمنطقة، قبلت مصر تحقيق سياسة الأحزمة الدفاعية بطريق غير مبـاشر لكن فى حالة واحدة طوال مدة الاتفاق، كما أقرت مصر بحرية الملاحة الدولية فى قناة السويس وطبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨م[١].

قوبل الاتفاق منذ صدوره فى صورة مبادئ رئيسية بانتقادات واستنكارات من القوى الداخلية والعربية، فقدمت جماعة الإخوان المسلمين استنكارها بشكل عملى وعلنى، وحرر نجـيب مذكرة اعتـراض على الاتفاق كمـا اتفقت بعض المراجع مع هذه الانتـقادات، من جـهة أخـرى فقـد كانـت هناك آراء عديدة توضح القـيمـة الإيجابية للاتفاق، أوضحها «جمال عبد الناصر»، ومعاصرون للاتفاق، وعديد من المراجع[٢].

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, p. 14.

(٢) صلاح شـادى، حصاد العمـر، ط٣، ص٣١١، انظر أيضا، مذكـرات نجيب، كنت رئيسـا لمصر، ط١، ص٣٢٩، وكذلك، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ٢، ص٣٤، وكذلك، من لقاء شخصى بالسيدين خالد محيى الدين ولطفى واكد.

من الفريق المعارض للاتفاق، قام المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بإعلان رفضه لهذا الاتفاق وذلك أثناء رحلته بالبلاد العربية فى ٢٨ يوليو ١٩٥٤م، وقد أوضح أسباب رفضه هذا على صفحات جريدة «المنار الدمشقية»، فأوضح أن الاتفاق أتاح لبريطانيا سندا قانونيا بالبقاء ولمدة أطول بعكس ما كانت ستحققه معاهدة سنة ١٩٣٦م، كما لم يحدد لخروجهم بعد ذلك أمد طويل ولا قصير، وكسبت تلك الاتفاقية امتدادا للمعاهدة الملغاة خمس سنوات أخرى لا تنتهى الأوضاع بعدها إلا إلى التشاور بشأن التدابير التى ينبغى اتخاذها بعد انتهاء مدة الاتفاق، وأوضح أن الإخوان ـ ولما سبق ذكره ـ يعلنون رفضهم للاتفاق، ويصرون على أن أى اتفاق يجب أن يعرض أولا على برلمان منتخب انتخابا حرا نزيها يمثل إرادة الشعب، كما قدمت مذكرة من الجماعة أودعت مجلس الوزراء فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٤م وبنفس المعنى الذى أعلنه مرشد الجماعة، وأضافت أنه يجب إعداد الشعب وتربيته وبث روح الجهاد فيه لاستخلاص الجلاء بالكفاح المسلح ما لم يتم من جانب بريطانيا بلا قيد أو شرط(١).

كما توضح مذكرات «نجيب» أنه كان قد أعد كتابا رسميا للاعتراض على الاتفاق ولم يُعرف به لسنوات طويلة إلا من خلال تلك المذكرات، يوضح فى كتابه أن مصر باتفاقها هذا **أولاً** ربطت نفسها بقوى الغرب لمدة سبع سنوات، وهو الأمر الذى سيجلب لها عداء الكتلة الشرقية لها وخاصة روسيا، ولمصر أن تتوقع من جانب تلك الكتلة تدابير انتقامية ستعم نواحى عسكرية واقتصادية، **وثانيا** يرى أن مسألة العودة إلى القاعدة فى حالة هجوم بلد ما (المادة ٤) تعيد إلى الأذهان ذكرى نصوص مواد معاهدة ١٩٣٦م.

---

(١) صلاح شادى، حصاد العمر، ط٣، ص٣١٢، ٤٢٤.

ثالثا يرى أن دعاة الانفصال ربما يتخذون من هذا الاتفاق تكأة لتعزيز نشاطهم الانفصالى بحجة تجنيب جنوب الوادى ويلات الحرب، ويرى «نجيب» أنه لابد من حصر مناطق عودة القوات البريطانية إذا ما عادت إلى مصر، كذلك لابد من النص على انسحاب تلك القوات مباشرة فور انتهاء الحالة التى استدعت قدومها إلى مصر(١).

أما الآراء التى أوضحت القيمة الإيجابية للاتفاق، فتوضح أنه كان لابد من إبرام الاتفاق ليحقق الجلاء، وهو أمر لم يتحقق منذ الاحتلال وبمحاولات مختلفة من الجانب المصرى، وإن كان قد حدث تجاوز بالنسبة لتركيا فى حالة واحدة موضحة فى المادة (٤) من الاتفاق فقد كان ذلك لسببين أولا لإمكانية التفرغ للمشاكل الداخلية القائمة، وثانيا لمنع الحكومة البريطانية ومفوضيها من استغلال التناقضات الداخلية القائمة ومد أمد الاحتلال فترة طويلة(٢).

وقد أوضح «جمال عبد الناصر» الرأى ذاته من حيث حرصه على جلاء القوات البريطانية كأسبقية أولى، ثم تأتى بعد ذلك باقى المشاكل كأسبقية ثانية، وقد أوضح «لطفى واكد» أنه بسؤاله «لجمال عبد الناصر» عن مغزى قراراته بإبرام الاتفاق بذلك الشكل قال: «ما هو الأسهل هل تفضل أن يخرج الإنجليز بدون قتال ثم نصدهم إذا حاولوا أن يدخلوا مرة ثانية، أم نحاربهم سنوات لإخراجهم» وقد اتفق فى تأكيد تلك الأقوال «خالد محى الدين» وبسؤاله له «ومن يضمن أنهم إذا قرروا العودة سيمنعون عنها» قال: «ألا تثق فى»(٣).

(١) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص٣٢٨ ـ ٣٢٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩م، ص١٨٧ ـ ١٨٨، انظر أيضا، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ٢، ص٣٩، وكذلك، وفيق عبد العزيز فهمى، قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو، ص١٢٥.

(٣) لقاء شخصى بالسيد لطفى واكد بمقر جريدة الأهالى فى ٣/ ٧/ ١٩٨٨م وكذلك، تيرنس روبرتسون، تعريب خيرى حماد، أزمة القاهرة ١٩٦٥م، ص٢٨ ـ ٢٩.

يوضح «خالد محى الدين» أن «جمال عبد الناصر» بكل بساطة حقق ما حقق وانتظر الظروف، وقد تم كل هذا من خلال صراع تعددت أطرافه وكلٌ كان له هدفه، لكن جمال كان يشغله أساسا عملية جلاء الإنجليز، ثم أراد أن يحسم المشاكل الاقتصادية القائمة سواء فى الجانب الزراعى أو الصناعى(١).

توضح المراجع أن فئات كثيرة من جماهير الشعب اعتبرت أن الاتفاق جاء أقل من طموحاتها وأكثر تراجعا من إرادتها، فهو يعنى فى مضمونه تحالفا مع البريطانيين قَبِلَه الوفد عام ١٩٣٦م، ثم رفضه رفضا باتا بعد إلغاء المعاهدة، لكن «عبد الناصر» كان يعتقد أن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون «حبرا على ورق» ويمكن أن يلغى فى الوقت المناسب(٢).

نقد وتحليل للاتفاق:

بعد العرض السابق للآراء المعارضة والمؤيدة للاتفاق، سنقوم بتحليل تلك الآراء، ولعل تحليلها يوضح لنا صورة حقيقية لحجم وقيمة اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م.

كانت أهم الانتقادات التى وجهت للاتفاق هو أنه سمح بربط مصر بالكتلة الغربية لمدة سبع سنوات، ووفر سندا قانونيا لبريطانيا للبقاء فى مصر مدة أطول مما كانت ستحققه معاهدة سنة ١٩٣٦م، وخلالها ستُجرُّ مصر إلى ويلات حرب لهذا الارتباط، وكسب عداء الكتلة الشرقية وخاصة روسيا، وكذلك سيؤدى إلى انفصال السودان دون الاتحاد مع مصر، كما أن هذا الاتفاق غير مقبول لأنه عقد بمعزل عن ممثلى الأمة.

---

(١) لقاء شخصى بالسيد/ خالد محيى الدين بمنزله فى ٦/ ٧/ ١٩٨٨م.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ٢، ص٣٣، انظر أيضا، صلاح شادى، حصاد العمر، ط٣، ص٣١٤.

إذا كان الحد الأدنى الذى أبرم على أساسه اتفاق ١٩ أكتوبر هو النص على تركيا ضمن حالات استدعاء القوات البريطانية إلى قاعدة السويس، وإذا كان هذا الشرط ضد مصلحة مصر ومع ذلك وافقت عليه، هل كان لديها بدائل أخرى لإنهاء الاحتلال ؟ هل كانت تستطيع الانتظار كما توضح بعض الآراء لحين سريان مفعول مواد معاهدة سنة ١٩٣٦م التى ألغتها حكومة الوفد ولم تعترف بهذا الإلغاء الحكومة البريطانية، وهل كان عليها ألا تبرم الاتفاق لكى تمنع راغبى الانفصال عن منع اتحاد مصر والسودان.

أما عن البدائل وفيما يتعلق بمعاهدة سنة ١٩٣٦م، فقد نص الجزء التالى من المادة الثامنة على «أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسالة ما إذا كان وجود القوات البريطانية ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقًا لأحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع تلك المعاهدة، أو على أى هيئة أو أى شخص للفصل فيه طبقا للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان، وفيما توضحه المعاهدة أيضا أنه يمكن بعد عشر سنوات الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين لاعادة النظر فيها[1].

يوضح الجزء التالى من المادة (١٦) من معاهدة سنة ١٩٣٦م أنه يمكن أن «يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك» أو يلجأ الطرفان

(١) راشد البراوى، المركز الدولى لمصر ولقناة السويس والسودان، ص١٥٤، انظر أيضا، محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ١، ص٣٠٣.

لعصبة الأمم للفصل فى الخلاف الناشئ لكن طبقًا لأحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع تلك المعاهدة.

يتضح من المادتين (٨، ١٦) أولا أن الشرط الداعى لبقاء قوات بريطانية فى مصر هو قيامها بالدفاع عن القناة لضمان حرية الملاحة حتى يصبح الجيش المصرى فى حالة تمكنه من القيام بتلك المهمة، وإذا لم يصل إلى تلك الحالة ـ وهو أمر ميسور على الجانب البريطانى ـ يمكن إعادة النظر فى نصوص مواد معاهدة سنة ١٩٣٦م وكما توضح المادة (١٦)، كان الأصل إذن فى تلك المعاهدة هو الاستمرار مع جواز التعديل، أما إذا اختلف على صلاحية الجيش المصرى من عدمه يجوز اللجوء لأحكام عهد عصبة الأمم[١].

على ذلك كان من المفترض أن يعاد النظر فى صياغة نصوص مواد معاهدة سنة ١٩٣٦م وذلك سنة ١٩٥٦م لتتلاءم أحكامها مع الظروف السائدة، ولأن الجيش المصرى لم يكن حينئذ قد وصل للكفاءة التى تؤهله لحماية القناة، أو أن يعرض الخلاف على هيئة الأمم المتحدة، وعلى ذلك كان هناك صورتان للحل من واقع معاهدة ١٩٣٦م، أما أن تستمر القوات البريطانية بمصر بشكل أو بآخر وتنظمه صياغة جديدة لمواد المعاهدة، ولكن دون النص على تحديد ذلك الوجود بزمن محدد، أو عرض الخلاف على الأمم المتحدة طبقا للأحكام النافذة وقت توقيع المعاهدة وهو أمر مشكوك فى فاعليته.

على ذلك لم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦م قد وفرت ضمانات بإنهاء الوجود البريطانى بمصر، وإنما كان ذلك الوجود مرتبطا ومدى صلاحية الجيش المصرى

---

(١) محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، ص٣٥٢ ـ ٣٥٤، انظر أيضا، محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية جـ١، ص٣٠٣، وكذلك، راشد البراوى، المركز الدولى لمصر ولقناة السويس والسودان، ط١، ص١٦٨.

الذى لم تكن كفاءته أو صلاحـيته قد تغيرت عما كانت عليـه من انخفاض وحتى سنة عقـد اتفاق أكتـوبر ١٩٥٤م، أما مسـألة إمكانية خروج تلك القـوات بلجوء الجانب المصرى للأمم المتـحدة فقد كان أمـرا مشكوكا فيه، خـاصة أنه هناك تجربة سـابقة من هذا الـنوع، عندما لجـأت حكومـة النقـراشى لمجلس الأمن لحل نفس المشكلة ولم يصوّت إلا ضد مصر، وإنما ربما تـكون فكرة إمكانية لجوء مصر للأمم المتحدة قد دفعت بريطانيا إلى التعجـيل بإبرام اتفاق ١٩ أكتوبر كما هو عليه، لكن فى حالة غيـاب ذلك البديل وهو الاتفاق فقـد كان مشكوكا فى استـجابة الحكومة البريطانية لحل النزاع عن طريق معاهدة سنة ١٩٣٦م إلا طبقا للمادة (١٦) من تلك المعاهدة، وعلى ذلك ومما سبق لـم تكن مـعاهدة سنة ١٩٣٦م لتصلح بديلا لاتفاق سنة ١٩٥٤م ولإنهاء الاحتلال[1].

تسقط بالتـالى أى قياسات حول مـسألة استمرار الاتفـاق، فلا يمكن إسناد المدة المقررة لبقاء الإنجليز فى القاعدة طبقا لاتفاق أكتوبر ١٩٥٤م إلى مدة ما كانت تقررها معاهدة سنة ١٩٣٦م فلم تكن هناك مدة مقررة فى الأصل فى تلك المعاهدة لإنهاء الوجود البريطانى فى مصر، فـقد كان الأصل ـ وكما سبق القول ـ فى تلك المعاهدة هـو استمـرارها مع جواز التـعديل فيـها، وبالتـالى إذا أريد مناقشـة مدة استمرار الاتفاق فيمكن أن تُناقش منفـصلة دون قياسها على معاهدة ١٩٣٦م، وقد أخذت تلك المسألة وقتًا طويلاً بين المتفـاوضين المصريين والإنجليز، بحيث تطورت مع الجانب المصـرى من ٣ إلى ٥ إلى ٦ إلى ٧ سنوات ومع الجانب البـريطانى من ١٢ إلى ١٥ إلى سبع سنوات.

وبعـد معـاهدة سنة ١٩٣٦م مـا هى طبـيـعة وحـجم التطوير فى قـرارات الحكومتين المصرية والبريطانية نحو حل المشـاكل القائمة بينهما وحتى قيام ثورة ٢٣

---

(١) عبد الوهاب بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى، ط١، ص٢٥٢.

يوليو سنة ١٩٥٢م، هل حقًا كانت هناك حلول أفضل مما قدمها اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م؟، هل اعتبر ذلك الاتفاق حينئذ أقل من طموح الجماهير وأكثر تراجعا عن إرادتها، وهل كان الاتفاق لذلك يمثل تحالفا مع البريطانيين.

فى مفاوضات صدقي - بيفن فى ٢ أبريل سنة ١٩٤٦م وافقت الحكومة البريطانية أن تكون مدة جلاء قواتها عن مصر فى ثلاث سنوات لكن مع الأخذ بنظام لجنة للدفاع المشترك عن مصر أو الشرق الأوسط فى صورة التزامات تفرض على مصر فى معاهدة وتكون تلك الالتزامات محل التنفيذ منها ما هو فى السلم أو فى الحرب وأيضا فى حالة خطر الحرب وعند قيام حالة دولية مفاجئة، ووافق الجانب المصرى شريطة أن يقتصر الدفاع المشترك على حالة الاعتداء على مصر أو إحدى جاراتها المباشرة، لكن المفاوضات فشلت للخلافات السياسية الداخلية فى مصر، ولوجود رأى جماهيرى إجماعى ضد تلك المفاوضات، كما قدم صدقى استقالته[1].

فى محادثات سنة ١٩٥٠/١٩٥١م وافقت الحكومة البريطانية على إمكانية سحب قواتها من مصر بحيث ينتهى انسحابها سنة ١٩٥٦م، هذا فيما يتعلق بالقوات البرية المقاتلة (القوات سريعة الانتشار)، أما القوات الجوية وفنيين مع نظام دفاع جوى كامل فتبقى إلى زمن غير محدد، كما تبقى القاعدة البريطانية بعد أن يحول أفرادها إلى المدنيين تحت إدارة عسكرية بريطانية ويدفع إيجار لها، كذلك يمكن عودة القوات سريعة الانتشار إلى مصر فى حالة حرب أو خطر حرب أو حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تعود هى وحلفاؤها، إما من خلال دفاع مشترك ثنائي أو تحالف للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط[2].

---

(١) أحمد زكريا، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣م، جـ١، ص٢١٨ - ٢٢٠.

(٢) وزارة الخارجية الملكية محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠م - نوفمبر ١٩٥١م، جلسة محادثات ١١ أبريل ١٩٥١م، انظر أيضا، Farnie. D. A., East and West of Suez, p. 709.

لكن المفاوض المصرى طالب أن يتم الجلاء فى مدة سنة واحدة من تاريخ توقيع اتفاق، مع إمكانية عودة القوات البريطانية إلى مصر فى جهات تحدد منها وذلك فى حالة الهجوم عليها أو على البلاد العربية المتاخمة لمصر، على أن يتم جلاء تلك القوات بعد انتهاء العمليات الحربية بثلاثة شهور، هذا وقد كانت حكومة الوفد وقبل نهاية تلك المحادثات مستعدة لقبول تنظيم دفاع عن المنطقة أما بدفاع ثنائى أو تحالف آخر بأى شكل من الأشكال ولو على نمط تحالف دول شمال الاطلنطى، لكن يمكن أن يتم هذا التحالف فقط لوقت الحرب، وقد فشلت تلك المحادثات، ولم توافق مصر فيما بعد على المقترحات الرباعية أو تعديلاتها، وخططت بريطانيا لعقاب الحكومة الوفدية ونجحت فى الإطاحة بها بعد حريق القاهرة[1].

لم تصل المفاوضات والمحادثات السابق عرضها إلى نتيجة للأسباب الآتية، فى مفاوضات «صدقى- بيفن» أوضح «صدقى» أنه لا مبرر لفرض القضية على مجلس الأمن إلا بعد قطع الأمل فى المفاوضات ويبدو أن البريطانيين كانوا قد تشددوا فى الشروط السابق عرضها لعقد اتفاق مع المصريين خاصة أنه ظهر خلاف حاد فيما بين أعضاء هيئة المفاوضة المصرية والذى يرجح أن المفاوض البريطانى قد استغله وأصر على شروطه ومن ثم فشلت المفاوضات وكسبت بريطانيا مزيدا من الوقت للبقاء فى مصر، وقد صرح «بيفن» فى مجلس العموم، أن الخلافات السياسية الداخلية فى مصر هى العامل الحقيقى فى عدم بلوغ الغاية من المفاوضات الحالية»[2].

---

(١) نفس المصدر، جلسة محادثات ٥ يونيو ١٩٥٠م.

(٢) المرجع السابق، ص٢٢٠.

أما فى محـادثات ١٩٥٠/١٩٥١م فيرجع الفشل وكما رجـحنا لعدم توفيق حكومة الوفد فى تحقيق تـسوية مقبولة أما بالحصول على قدر كـبير من المساعدات الاقتـصادية الأمريكية مع قـبول تنظيم دفاع من الشـرق الأوسط على غرار حلف «الناتو»، أو بالجلاء التام للقوات البريطانيـة من مصر مع إمكانية العودة إلى مناطق معـينة حين الهـجوم على مصـر أو الدول العربيـة الموجودة على الحـدود المصرية مباشرة.

كان هناك عدد من العوامل تضغط على الحكومـة الوفدية تسببت فى قرارها بإنهاء المحادثات وبالتالى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، منها موقفها السيئ أمام القوى الوطنية، والسمعة السيئة التى بدأت تلوكها الألسن حول زعماء الحزب الحاكم، ثم الموقف الاقتصادى السيئ القائم فى مصر، وخـوفها من إقالتها، ومن ثم كان قرار إلغاء المحـادثات نهائيا لأنه كان مـقدمة لقرار إلغـاء المعاهدة، ما لم يتحـقق جلاء مشرف وربما معاونة اقتصادية أمريكية كبيرة مع بعض التعديل فى المواقف.

مما سبق عرضه بدءا بالتعليق على ما حققته المادة (٨، ١٦) من معاهدة سنة ١٩٣٦م وحتى محادثات ١٩٥٠/١٩٥١م يتضح وفيـما يتعلق بتطور العلاقات بين الجانبـين المصرى والبريطانى أولا فـيما يتعلق بمفاوضات «صدقى - بيـفن» كانت العقبة الرئيـسية هى مطالبة بريطانيا للجانب المصرى بقـبول شرط العمل بنظام لجنة الدفاع المشترك، وكذلك لإهمالها وضع السودان وكان رد الفعل المصرى أن انشقت هيئة التـفاوض من داخلها وقدم صدقى اسـتقالته وفشلت تلك المفـاوضات، ثانيا وفيمـا يتعلق بمحادثات حكومة الوفـد سنة ١٩٥٠م فقد قررت هى إلغـاءها تمهيدا لإلغاء المعاهدة لأوضاع تتـعلق بتلك الحكومة ذاتها علما بأنها كـانت على استعداد للدخول فى أى حلـف على غرار حلف «الناتو» شريطـة حصول مـصر على دعم اقتصادى أمريكى كبير.

على ذلك لم تقدم معاهدة سنة ١٩٣٦م نصا صريحا بإنهاء وجود القوات البريطانية من مصر في زمن معين، وكان الأصل في تلك المعاهدة هو الاستمرار مع جواز التعديل، كما أن مفاوضات صدقي - بيفن كان الأصل فيها ما طالب به المفاوض من العمل بلجنة الدفاع المشترك إذا ما تجاوزنا عن السودان بما سبب رد فعل انفعاليا بين المفاوضين المصريين أفشل المفاوضات، وفي محادثات حكومة الوفد سنة ١٩٥٠م كانت الحكومة على استعداد للدخول في أي أحلاف للدفاع عن المنطقة لكنها وبفشلها في تحقيق ذلك بما يناسبها ولأسباب خاصة بها ألغت المحادثات ثم ألغت المعاهدة.

يجدر بنا أن نشير إلى ملاحظة هامة وهو أن فشل مفاوضات صدقي بيفن يرجع فيما يبدو لشرط عرضه المفاوض البريطاني أدى إلى انقسام بين أعضاء هيئة المفاوضة المصرية، ووقع صدقي في عدد من الأخطاء لضعف الجبهة التي تعضده داخليا، فقدم استقالته، وهكذا كان الحل إما أن يستقيل رئيس حكومة، أو يقيله الملك، أو تعمل بريطانيا على معاقبته، أو معاقبة الوزارة كاملة كما فعلت بوزارة الوفد إثر إلغائها المعاهدة، وأطاحت بها، وفي كل ذلك لا ضرر على بريطانيا فقواتها باقية في مصر أنسب القواعد لقواتها.

ننتقل إلى التعليق على مطلب آخر كانت جماعة الإخوان المسلمين قد قدمته إلى مجلس الوزراء في مذكرة اعتراضها على الاتفاق، وهو ما كان يعبر عن نفس رأي المرشد العام للجماعة، فقد كانت ترى أنه ما كان يجب إبرام ذلك الاتفاق إلا من خلال ممثلي الأمة، وذلك بعرض أي اتفاق على برلمان منتخب انتخابا حرا نزيها، مع رفع الرقابة على الصحافة[1].

---

(١) صلاح شادي، حصاد العمر، ط٣، ص٤٢٤ - ٤٢٥.

مع التسليم تماما بوجاهة ذلك الطلب، هل كان من الواجب التوقف عن السعي لإجلاء القوات البريطانية عن مصر لتكوين برلمان حر منتخب فى حاجة إلى أعضاء هم فى أمس الحاجة للتدريب على العمل السياسى اليومى لإمكانية القيام بأعباء مهام (سياسية) طالما عجز عنها أقرانهم قبل الثورة، وحتى لو تم تدريبهم فإنها عملية فى احتياج إلى وقت ويبدو أن القيادة الجديدة لم تتوقف للتفكير فى ذلك الاحتمال ومع فقدها للثقة فى المؤسسات السياسية القديمة.. أم أن الأمر فى احتياج إلى أسلوب جديد تماما قد ينجح ولكن فشله لن يضر إذ سيترك الأوضاع عما هى عليه وهو ما حدث مرارا وتكرارا قبل الثورة من حيث تجمد العلاقات عند نقطة مفتعلة دائما من جانب بريطانيا وهى السودان أو وضع شرط معجز لا يقبله المفاوض المصرى فتفشل المفاوضات، كان إذا ومع هذا الوضع لا بد من المرونة والمناورة.

ثانيا إذا كانت المسألة هى تسبب هذا الاتفاق فى إغضاب الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى، كذلك ما سيجره على مصر من ضغط عسكرى واقتصادى، فقد كان الحل الذى وفره الاتفاق هو الأفضل، إذ سيوفر مع مزيد من التنازل إذا كان الغرض الأساسى دعم عسكرى واقتصادى، سيوفر أكبر دعم من جانب الولايات المتحدة، لكن المسألة لم تكن دعما أو غيره بقدر ما كانت انتهاج أى الطرق بأقل الأضرار لتحقيق الجلاء، بدليل أن مصر حينما وجدت حاجتها لدى الشرق لجأت إليه وفيما بعد دون الاعتبار لإغضاب الغرب، كانت الأهداف الملحة هى التخلص من الإنجليز، والبناء الداخلى، ثم تحديد توجهاتها بعد ذلك.

أما كون السودان مع مصر، كما يرى «نجيب»، ومما سبق عرضه فقد كان من الواضح أن زعماء الأحزاب السودانية كانوا قد قرروا الاتجاه إلى الاستقلال بالسودان كلية دون الاتحاد مع مصر أو غيرها، وبالتالى فلم يكن الأمر فى حاجة

إلى انفصاليين من عدمه، وكذلك لم يكن منطقيا إرجاء اتفاق خاص بجلاء البريطانيين عن مصر لتحقيق الاتحاد مع السودان.

للإجابة على السؤال السابق طرحه حول هل كان هناك حلول أفضل مما قدمه اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م، وهل يعتبر ذلك الاتفاق لهذا أقل من طموح الجماهير، وهل عنى بذلك الاتفاق تحالفا مع البريطانيين، نوضح أولا أنه لا يجب النظر إلى الاتفاق وحده دون استعراض كاف للأحداث التى مرت بها العلاقات المصرية البريطانية منذ الاحتلال الإنجليزى لمصر وحتى سنة عقد الاتفاق بما احتوت من أشخاص وإرادات أولئك الأشخاص، والمواقف، والنتائج هذا بالطبع مع مراعاة الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بكل حدث.

ثانيا اتخذ البريطانيون خطاً واحدا فى مفاوضات صدقى- بيفن سنة ١٩٤٦م، وفى محادثات سنة ١٩٥٠م، وفى اتفاق أكتوبر ١٩٥٤م من حيث تحقيق دفاع منطقة دون اختلاف إلا فى المسميات، وكانت الميزة فى الاتفاق الأخير أنه أبرم ولكن نص على ألا تعود القوات البريطانية إلى مصر إلا فى حالة الهجوم فقط على البلاد المحددة فى المادة (٤) من ذلك الاتفاق، وعلى ذلك ربما كان اتفاق ١٩ أكتوبر متقدما خطوة عن نتائج مفاوضات صدقى ـ بيفن ومتفقا تقريبا مع نتائج محادثات الوفد قبل إلغاء المعاهدة.

ذلك عن الآراء التى كانت ضد الاتفاق والتى ترى أنه لا يجب إبرامه من الأصل، أو بعضها أراد التعديل والإضافة لبعض نصوصه، ويرجح أن تلك الآراء قد أسهمت أو أثمرت، إذ أضيف إلى الاتفاق النهائى المادة رقم خمسة ولم تكن موجودة فى اتفاق المبادئ الرئيسية.

أما عن الآراء التى كانت ترى أن الاتفاق قد حقق قيما إيجابية لمصر، مرجع رأيها إلى كون الاتفاق قد نص على جلاء القوات البريطانية برية وجوية وبحرية

كاملة عن مصر، وكانت تلك الآراء ترى أن إخراج الإنجليز من مصر ولو بتنازل ما أفضل من بقائهم والتفاوض معهم سنوات طويلة لإخراجهم بمصاحبة ظروف داخلية صعبة كان أساسها متطلبات الأحزاب القديمة، ورغبات الاتجاهات السياسية الجديدة، ونسبة كبيرة من الجماهير خاصة في الأقاليم بعيدة عن الوعى السياسى، ومن ثم فإن الاتفاق مع أقل الخسائر كان مطلوبا، كان يمكن إجراء وقفه بعد نجاح الاتفاق وإعادة تقييم لكل النظام، لكن ذلك بالطبع لم يتم(*).

مما سبق عرضه من مفاوضات ومحادثات تمت بعد الحرب الثانية بين المفاوض المصرى والمفاوض البريطانى يتضح أن الأهداف البريطانية في مصر وفى قناة السويس وخاصة مع متطلبات الولايات المتحدة فى المنطقة يتضح أنها لم تتغير طوال تلك الفترة، وإنما هى غيرت أساليبها ومسميات مقترحاتها، على ذلك فإن ما طلب من «صدقى» أو من «النحاس» هو فى مضمونه ما طلب من «نجيب» أو من «جمال عبد الناصر»، فالدفاع المشترك فى مفاوضات صدقى - بيفن أو حلف على غرار حلف دول شمال الأطلنطى فى محادثات حكومة الوفد ١٩٥٠/١٩٥١م، أو دفاع المنطقة كما طلب من «نجيب» ووافق، وإدخال تركيا ضمن حالات عودة القوات البريطانية إلى مصر كما وافق «عبد الناصر»، كلها كانت تهدف إلى تحقيق دفاع من منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية أو بالأحرى لإكمال سلسلة الأحزمة الدفاعية التى قررتها الولايات المتحدة.

من جانب آخر يتضح أن العبرة ليست بما تعرضه بريطانيا لتحقيق تسوية، وإنما بما يتحقق مما يعرض، وعادة ما كان المفاوض البريطانى يسعى إلى عدم تمكين

(*) يوضح محمد عبد الوهاب مؤلف كتاب «Nasser and U.S. Foreign Policy» أن الحالة اليائسة لـ«عبد الناصر» كانت قد دفعته لإتمام اتفاق ما، لكن ما رجحناه أن ذلك الاتفاق كان خطوة ضمن خطوات عبد الناصر المخططة نحو حل القضية الوطنية.

المفاوض المصرى من الوصول إلى تحقيق ما عرض بطريقتين؛ إما أن يكون العرض أصلا قاسى الشروط وخاصة إذا ما شعر المفاوض البريطانى أن جبهة المفاوضة المصرية متماسكة فتتصدع تلك الجبهة غالبا لقسوة الشروط، أو يعرض شروط عادية مع علمه مسبقا بضعف جبهة المفاوضة فى مواجهة أساليب المفاوض البريطانى لاستهلاك الوقت حيث كانت منطقة القناة من أفضل المناطق المناسبة للقاعدة البريطانية.

بذلك يتضح أن اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ كان موفقا فى حسمه مسألة إخلاء القوات البريطانية من مصر، كما أنه لم يكن متخلفا بدرجة أو بأخرى عما سبق عرضه على الحكومات المصرية بعد الحرب الثانية وحتى الثورة وربما كان متقدما درجة أفضل عما عرض، والأهم أن المفاوض المصرى نجح فى إبرامه، ولم يترك الفرصة للحكومة البريطانية لإبقاء قواتها فى مصر.

مما سبق عرضه يتضح أن الهدف الرئيسى لقادة ثورة يوليو كان تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر لإنهاء الوجود البريطانى هناك، وقد تحركت تلك القيادة فى عدة اتجاهات لتحقيق هدفها، إذ قامت بحملة دعائية ضد الوجود البريطانى فى مصر، كما نفذت عمليات فدائية بغرض الضغط السياسى لتحريك الحكومة البريطانية نحو حل المشكلة المصرية، وقامت تلك القيادة بمحاولة السيطرة على القوى الداخلية لتكوين جبهة واحدة لا يمكن استغلال تناقض ينشأ بينها من الجانب البريطانى، كما قامت تلك القيادة بالاستفادة ومنذ قيام الثورة بالتقارب الذى تكوّن بينها وبين الجانب الأمريكى بحث ذلك الجانب على التفاهم مع الحكومة البريطانية والتأثير عليها لبدأ التفاوض واستمراره لحل المشكلة القائمة بين الطرفين المصرى والبريطانى.

مما عرض في ذلك الفصل، قام الجانب الامريكي بدوره إما عن طريق مناقشة مقترحات قدمها إليه كل من الجانبين المصرى والبريطانى وأبدى رأيه فى كل، أو عن طريق نصحه لكل من الطرفين، كما عمل على إيجاد جو من الثقة والألفة بينهما، وقد كان ذلك الجانب يتحرك فى الأساس لتحقيق جزء من أهدافه المخططة فى المنطقة إما عن طريق تحقيق وجود مباشر له فى مصر، أو عن طريق اشتراك الولايات المتحدة فى اتفاق ثلاثى يضمها هى وبريطانيا ومصر، وأخيرا وبفشل الطريقتين السابقتين عن طريق المساعدات الاقتصادية والتى يمكن من خلال جو الألفة والثقة بين السفارة الأمريكية فى مصر وبين «عبد الناصر» من إضافة تركيا إلى اتفاق ١٩ أكتوبر، فى نفس الوقت ومن المشير للانتباه أن «جمال عبدالناصر» لم يقبل إبرام اتفاق مساعدات عسكرى على أساس برنامج الدفاع المشترك.

أما الحكومة البريطانية فقد قبلت توسط الجانب الأمريكى ومنذ قيام الثورة، لأنها لم تكن قد تعرفت على قادة الثورة، كما أن عناصر التناقض المصرية القديمة المعروفة لها كانت تنهار واحدة وراء الأخرى، كما أن عناصر جديدة وقديمة بدأت فى مناوءة النظام الجديد وكان الانتظار والمراقبة أفضل لعل النظام ينهار، وإذا لم يكتب له الانهيار فإنها وعلى ما يرجح لم تكن على استعداد لاختبار قواها وبشكل جدى فى مواجهة ذلك النظام، ومن ثم فقد تركت الجانب الأمريكى يعمل بأسلوبه، والمرجح أنه عمل ولكن جاءت حلوله متفقة وقواعد السياسة الأمريكية المرسومة نحو تلك المنطقة.

استجابت الحكومة البريطانية للمساعى الأمريكية، ووافق رئيس الوزراء البريطانى على العودة للمفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى لحل مشكلة قاعدة السويس وإخلاء القوات البريطانية من مصر، وعلى اعتبار أن القاعدة قد

فقدت قيـمتها الإستراتيـجية التى كانت لها من قبل، وعلى ذلـك فقد تم الاتفاق تقريبًـا بين الجانبين المصـرى والبريطانى على المقتـرحات التى قدمت من الجـانبين بوساطة الجانب الأمريكى وبشكل غير رسمى قبل إبرام الاتفاق، وفى نفس المناسبة التى بعث «ونستون تشرشل» «لأيزنهاور» ليبلغه باتخاذ هذا القرار أوضح له رغبته فى اشتـراك بريطانيا مع الولايات المتحـدة فى المجال النووى وكذلك مناقشـته فى موضوع إكمال «الجبهة العالمية» «ناتو ومياتو وسياتو»[1].

على ذلك وبعد مفاوضات رسمية استمرت من ١٠ يوليو إلى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤م تم توقيع المبـادئ الرئيسية، ثم تم التـفاوض فيمـا بين ٢٧ يوليو إلى ١٩ أكـتـوبر حـتى تم وضع الاتفـاق فى شكله النهـائى فى ذلك التـاريخ، وجـاءت الإضافات فى الاتفـاق النهائى فى التفاصـيل، ثم أضيفت مواد لم يكن يحـتويها اتفـاق المبادئ الرئيـسيـة مثل المادة رقم (٢) والمتـعلقة بإنهـاء العمل بمعـاهدة سنة ١٩٣٦م، والمادة (٥) والمتعلقة بضرورة انسحاب أى قوات عادت إلى مصر بموجب المادة (٤) وفورًا، وكذلك أجزاء متعلقة بعدد الفنيين، ومحضر متفق عليه.

جاء ذلك الاتفاق محققًا وفى المقام الأول لأصول وقواعد السياسة الأمريكية نحو منطقة الشرق الأوسط ومصر لكن فى حدود ضيقة، وهو ما تحققه المادة أربعة من الاتفاق، إذ إن عودة القوات البريطانية إلى قاعدة السويس لن تتم إلا فى حالة واحدة وهى الهجوم كما تنص عليـه المادة (٤)، كما أن قوات شمال الأطلنطى لن تتحرك إلى تلك المنـطقة إلا فى حالة مهاجـمة تركيا، وكان الاحـتمال الأرجح أن تتعرض تركيا للهجوم قبل مصر.

(1) Foreign Relations of U.S.A. 1952 - 1954, Vol. IX, Churchill to Eisnhower, June 21, 1954, p. 2275.

أما قيادة الثورة فقد كانت رؤيتها واضحة تمامًا من حيث تصفية الوجود البريطانى فى مصر، ومع الظروف الداخلية القائمة فعلاً أو التى أوجدتها تلك القيادة سواء عدم استقرار للقوى الداخلية أو ظروف البناء الاقتصادى والاجتماعى، ومع استيعاب تلك القيادة لوضع البلاد العربية المحيطة والتى اتسمت بعدم الاستقرار، ومع استطلاع الدعم الحقيقى الذى يمكن أن يقدمه زعماء الحياد لمصر إذا ما اتخذت موقف الحياد ومع وضوح غيابه، كان لابد أن تؤثر تلك العوامل حين مناقشة المفاوض المصرى لقضية بلاده.

وبقدر ما كان للوضع السياسى الذى تكون داخليا بعد الثورة من سلبيات إلا أنه كان له إيجابياته، فقد نجح فى تكوين جبهة واحدة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة اتفقت في مواجهة المفاوض البريطانى، بحيث لم يعد هناك فرص إلا في أضيق الحدود لنكوص ذلك المفاوض عما اتفق عليه، ونجح المفاوض المصرى فى المتابعة حتى إبرام اتفاق ١٩ أكتوبر والذى يقضى بخروج حوالى ثمانين ألف جندى بريطانى من مصر عدا ألف ومائتين وثلاثة عشر مدنيًا يخرجون بعد سبع سنوات من إبرام الاتفاق، وتسلمت مصر منشآت عديدة منها مطارات حربية وميناء بحرى، ومعسكرات ومصانع ومخازن وورش.

أما فيما يتعلق بقرار الحكومة المصرية باشتمال تركيا فى الاتفاق وطبقًا للمادة (٤)، هناك سؤال نطرحه وهو: ماذا لو نشأت حرب بين القوى الكبرى وغالبًا ما ستكون تقليدية؟ من المعلوم أن إفريقيا هى معبر رئيسى لأى من القوتين الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة كل تجاه الأخرى، كما أنها تتخذ عادة قاعدة لانطلاق عمليات، وتخزين معدات ومواد، ومصر فى قلب كل هذا ماذا ستفعل؟! هل ستقف على الحياد؟ يمكنها ذلك لو أنها كانت أقوى من الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة، أم ستلجأ للأمم المتحدة للحفاظ على حيادها؟ وهذا غير محتمل

فى حرب مثل تلك التى نتحدث عنها، لأنها ستكون حربًا عالمية، فأى أمم متحدة تلك التى ستحافظ على حياد مصر، لابد وأن كل تلك التساؤلات قد دارت بعقل المفاوض المصرى ووازنها مع ظروفه المحيطة به، وكان قراره حينئذ نحو بلاده الاتفاق الذى خرج به المتفاوضون وعلى ما يرجح انتظارا لظروف أفضل مع أقل الخسائر بقرار الاتفاق هذا، مع ثقة مطلقة وفيما يبدو فى إرادة الله.

بعد أن أبرم الاتفاق وكان له صدى طيب بين بعض دول أحلاف حزام الأمن الأمريكى، وبعد أن أحكمت القيادة فى مصر قبضتها على القوى الداخلية وسيطرت على السلطة بيد من حديد، كيف كانت تحركات تلك القيادة داخليا وخارجيا وخاصة مع بداية انتهاج إسرائيل لسياسة جديدة فى المنطقة، ومع محاولة ضم عديد من البلدان العربية فى حلف جديد إكمالا لسلسلة الأحلاف الغربية، ذلك ما سنوضحه فى الفصل التالى.

الفصل الرابع



مقدمات العدوان الثلاثى على مصر

- دور بريطانيا فى تطور العلاقات:

حلف بغداد - إسرائيل.

- تحركات القيادة المصرية:

باندونج -دفعات من الفدائيين للعمل خلف الخطوط- صفقة أسلحة.

عدد من التحالفات العربية.

- جيلد هول.

- بعثة تمبلر - طرد جلوب.

- إلغاء عروض القرض.

- تأميم قناة السويس.

دور بريطانيا فى تطور العلاقات:

أشارت توقعات فريق من الساسة البريطانيين إلى إمكانية حدوث حالة من الاستقرار فى العلاقات المصرية البريطانية، وخاصة بعد عقد اتفاق الجلاء، وبدأ انسحاب القوات البريطانية من مصر، وقد أشاروا حينئذ إلى أن مسئولية هذا الاستقرار مثلما تقع على الجانب المصرى، فالسياسة التى ستنتهجها الحكومة البريطانية مسئولة أيضا وإلى حد كبير، لكن عددا من العوامل القائمة والطارئة أدت إلى عكس تلك التوقعات.

إذ إنه ورغم إشارة رئيس الوزراء البريطانى إلى تضاؤل القيمة الاستراتيجية لمنطقة قناة السويس بسبب التطور النووى، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب فى فقد سيطرتها كلية فى تلك الاتجاهات، لما لها من أهداف ومصالح فى المنطقة العربية خاصة، ومع وضوح ذلك الهدف مع قيام حزب العمال البريطانى المعارض حينئذ بانتقاد الحكومة، واتهامها بالتساهون فى حقوق بريطانيا، واستياء الرأى العام الإنجليزى الحانق على الحكومة لاعتقاده فى تهاونها من حيث إبرامها اتفاق بإجلاء القوات البريطانية من مصر، فقد أصبح كل ما تمثله مصر مثالا لضعف الإمبراطورية من وجهة الرأى العام الإنجليزى، ومن ثم وجدت الحكومة البريطانية القائمة حينئذ نفسها معرضة لضغوط متلاحقة تحت تلك الأعباء، ومن تلك القوى[1].

إضافة إلى العوامل السابقة، ومع تولى رئيس وزراء جديد بعد ونستون تشرشل يتسم بالتردد وعدم الحسم فى قراراته، ومع تأثره هو ومعاونوه بالأصوات المؤيدة للصهيونية سواء داخل مجلس العموم أو خارجه، لم يكن من الممكن أن

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in the Revolution, PP. 7, 13-14.

تتخذ الحكومة قرارات تؤيد الاستقرار فى العلاقات، وخاصة أنه وعلى رأس جهازه الحكومى اتبع سياسة من التعتيم حول حقيقة الأوضاع فى مصر، ربما كون شعورا عاما إنجليزيا وغربيا كارها وحاقدا على مصر وعلى رئيسها[1].

علاوة على أن الجانب المصرى ومع أهدافه الواضحة فيما يتعلق بالقضية الوطنية والتى لم تكن على استعداد للتعرض لأية مؤثرات طارئة، قد تؤدى إلى عرقلة خطوات التخلص من الوجود البريطانى بشكل نهائى من مصر، أو تؤدى إلى وجود استعمار آخر بديل سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وإضافة إلى الحالة التى كانت الحكومة البريطانية تعيشها بسبب الضغوط الواقعة عليها وكذلك المزاج النفسى السيئ لوزير خارجية الولايات المتحدة، دفع ذلك القيادة المصرية إلى التطرف فى قراراتها أحيانا، بما أدى فى النهاية إلى تطور الوضع بشكل خطير فى المنطقة.

هل أدت إذن أزمة للثقة بنتائجها من شكوك واتهامات وردود أفعال كما يوضح «أرسكين تشايلدرز» فى كتابه «الطريق إلى السويس» إلى تدهور العلاقات بين الطرفين المصرى والبريطانى، أم أن المسألة كانت تضارب المصالح والأهداف، وكلٌ حاول أن يحقق أهدافه المضادة لأهداف الطرف الآخر بما أدى إلى انهيار تلك العلاقات.. أم أن المسئولية كانت تقع فى المقام الأول على الحكومة البريطانية لأن مصر أوضحت أهدافها فى وقت مبكر وكانت تحركاتها فى حدود تلك الأهداف.. أم توزعت المسئولية على أطراف أخرى، ذلك ما سنوضحه فى هذا الفصل، من عرض لتفاصيل الأحداث، ودور كل الأطراف المعنية، وما أدى إليه دور كل طرف على وجه التحديد فى العلاقات المصرية البريطانية[2].

---

(1) Hansard, House of Commons, 22-3-1955, P. 6, Oral Answers,

انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٠٤، القاهرة ١٩٦٢.

(٢) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١١٢.

حلف بغداد - إسرائيل:

كان لبريطانيا مصالح هامة بترولية وغيرها فى العراق وفى منطقة الخليج العربى، ولم يكن بوسعها أن تغير استراتيجيتها مرة واحدة لحماية تلك المصالح، سواء بالقوات أو بالقواعد، بل ازداد تعلقها بنظرياتها الأمنية تلك، خاصة مع مفاوضات ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ لإجلاء القوات البريطانية من مصر، ومع إتمام تلك المفاوضات وإجراء الاتفاق، بدأت تفكر فى قاعدتها السياسية التقليدية فى تلك المنطقة، بل وفى مركزها الإنذارى المتقدم، ونعنى العراق والأردن(١).

من جانب آخر استحوذت تلك المنطقة سواء العراق أو الأردن ثم سوريا ولبنان على اهتمام «جون فوستر دالاس» لأنها كانت تمثل عمقا أكبر لما كان يسميه بحلف النطاق الشمالى، والذى رغب أن يضم -علاوة على تركيا وباكستان- تلك البلاد العربية ثم إيران ليحقق له امتدادا أكبر ليربط الشرق الأقصى بدول حلف الأطلنطى مارا بالشرق الأوسط، وقد قويت رغبته تلك مع فقدان الأمل فى إمكانية ارتباط مصر بموقعها المتميز بذلك الحلف، وقد قويت تلك الفكرة مبكرا وبعد لقاء «دالاس» و «عبد الناصر» فى سنة ١٩٥٣(٢).

عمل رئيس الوزراء العراقى «نورى السعيد» على تحقيق تلك الفكرة منذ صدورها، وبدأ فى السعى إلى تنفيذها، وكان فى وعيه رغبة الدولتين وطموحاته الخاصة، فأعلن فى بداية سنة ١٩٥٤ استعداده لقبول أية مساعدات أمريكية

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in the Revolution, PP. 13-14, See also, Marlowe John, Anglo Egyptian Relations, P. 413, See also,

انتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٠٧.

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، الإثنين ٢٨ مارس ١٩٥٥، قاعة المحاضرات، بإدارة الجيش، ص٢٥-٢٦، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٢٤، وكذلك أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، كذلك

Travelyan Humphrey, M.E. in Revol, P. 14.

للعراق، وبدأت فعلا حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا فى إجراء محادثات مع «نورى السعيد» حول تنفيذ تلك الفكرة، وبدأ هو بعد ذلك فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم معارضته داخليا لتنفيذ هذا التحالف فحلّ جميع الأحزاب، وأبطل البرلمان، وأجرى انتخابات جديدة أبعد عنها قوى المعارضة، ونجح فى إجراءاته، وقد بدأت خطواته تلك منذ بداية شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٥٤، وبعد ذلك شرع نورى السعيد فى جولة بدأت منذ منتصف سبتمبر سنة ١٩٥٤، زار فيها عددا من البلدان خارج العراق(١).

كانت نتائج جولة «نورى السعيد» غير واضحة، كما لم تسفر زيارته لمصر إلا عن بيان غير معبر لما تم فى لقائه مع الرئيس «جمال عبد الناصر»، وتوضح المراجع أن حوارا طويلا دار بين الرجلين، حاول «كل منهما إقناع الآخر بوجهة نظره»، فنورى السعيد موضحا قيمة التعاون بين الدول العربية ودول الغرب، وجمال عبد الناصر مؤكدا نبذه لفكرة الأحلاف الغربية وأهمية اعتماد الدول العربية على ذاتها ومع بعضها فى تحقيق أمنها(٢).

فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ أعلن فى بغداد وفى وجود «عدنان مندريس» رئيس وزراء تركيا و«نورى السعيد» رئيس وزراء العراق عن نية كل من العراق وتركيا فى عقد اتفاق عسكرى بينهما لتحقيق الأمن فى الشرق الأوسط وفى ٢٤ فبراير من نفس العام تم توقيع ميثاق التحالف بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه بريطانيا فى ٥ أبريل من نفس العام، وشاركت الولايات المتحدة فى هذا الحلف جزئيا بالانضمام إلى لجنة مقاومة النشاط الهدام واللجنة الاقتصادية له، ثم انضمت إليه كل من الباكستان وإيران، وانضمت فيما بعد الولايات المتحدة إلى لجنته

(١) ارسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١١٥.

(٢) محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص٦٣، انظر أيضا، عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ج١، ص١٩٩-٢٠٠، وكذلك، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١١٦.

العسكرية، هذا وقد نُص فى ميثاق التحالف على أن «الحلف مفتوح للانضمام إليه من أى دولة من دول الجامعة العربية، التى يهمها أمر السلم والأمن فى المنطقة[1].

مع الإعلان الأول لنوايا تركيا والعراق بعقد الاتفاق السابق ذكره، شنت الصحافة والإذاعة المصرية حملة عنيفة على الحلف المزمع عقده، وعلى «نورى السعيد»، وكان قد سبق تلك الحملة بفترة طويلة محاولات مصرية لإقناع «نورى السعيد» بعدم الانضمام لذلك التحالف، كما كانت وجهة نظر «عبد الناصر» فى لقائه «بنورى السعيد» فى القاهرة واضحة، وبالتوازى مع تلك الحملة التى بدأت منذ ١٦ يناير سنة ١٩٥٥، حاولت القاهرة عن طريق اجتماع رؤساء حكومات الدول العربية فى مؤتمر دعت له ليبدأ فى يوم ٢٢ يناير توحيد موقف الدول العربية حيال ذلك التحالف، وانتهى الاجتماع فى ٦ فبراير دون الوصول إلى نتيجة محددة، لكن الذى كان واضحا هو أن إجراءات القاهرة لم تكن مقبولة من بريطانيا، ومن جانب آخر كان هناك ترحيب كبير بتلك الإجراءات بين الجماهير العربية وبين القادة الوطنيين[2].

على ذلك تركزت نقاط المحادثة فى لقاء جرى بين المستر «أنتونى إيدن» والرئيس «جمال عبد الناصر» فى ٢٠ فبراير أثناء مروره بالقاهرة لحضور مؤتمر فى «بانكوك» على موقف القيادة المصرية من الأحلاف الكبيرة، وموقفها من الصراع العربى الإسرائيلى، ولقد ركز «أنتونى إيدن» على التعرف على وجهة نظر «جمال عبد الناصر» فى هاتين المسألتين، حيث أوضح «جمال عبد الناصر» فيما يتعلق بالأحلاف أنه من الأفضل أن يحقق أمن المنطقة العربية عن طريق الدول العربية

---

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١١٧-١١٨، انظر أيضا: عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط١، ص١٣٩-١٤٠، وكذلك، عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ج١، ص١٩٩-٢٠٠.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٢٧-٣٢٩، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١١٧.

ذاتها، وإن أمكن معاونة دول الغرب لها بالتسليح والتدريب ومعاونتها اقتصاديا، كما أوضح فيما يخص الحلف العراقي التركى أنه ليس من المعقول أن تتصرف دولة عربية، منفردة، خاصة إذا كانت ضمن دول الجامعة العربية وقبلت مسئولية عضويتها، دون أخذ رأى باقى دول الجامعة، وكذلك ليس من حقها إذا رأت أن تتصرف منفردة إجبار دول عربية أخرى على الانضمام إليها؛ لأن فى ذلك بعثرة للدول العربية وإضعاف لقوتها، كما أن محاولة العراق ضم سوريا ولبنان والأردن إلى حلفها فيه خطورة كبيرة على مصر من جانب إسرائيل.

كانت القيادة المصرية قلقة من معلومة وصلت إليها، وهو ما توضحه المراجع من أن النية كانت متجهة إلى ضم الأردن للعراق وتقسيمها بين العراق وإسرائيل لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى بشكل نهائي فى المنطقة العربية، وقد دأبت القيادة المصرية حينئذ على اتهام بريطانيا بالسعى لتحقيق هذا الغرض، وتوضح تلك المراجع أنه يبدو أن اتهامات القيادة المصرية وجدت ما يؤيدها، إذ يعترف «إيدن» فى مذكراته بأنه قدم طلبه إلى «نورى السعيد» بأن يوفد بعض القوات العراقية بالطائرات إلى الأردن، كما تم إثارة هذا الاتهام مرة ثانية حين بات جزءا من الاتهامات المحددة التى وجهها «دالاس» إلى حكومة «أنتونى إيدن» بشأن أزمة السويس[1].

أوضح «إيدن» فى لقائه «بجمال عبد الناصر» أن الحملة على الحلف العراقى التركى تعنى فى نفس الوقت حملة على السياسة البريطانية والسياسية الأمريكية فى المنطقة، وهو الأمر الذى سيؤدى إلى إساءة العلاقات بين مصر والغرب، كما أنه لا يعبر فى مضمونه عن حسن نوايا القيادة المصرية والذى كان مرجوا بعد الاتفاقية الأخيرة، وطالب «إيدن» «عبد الناصر» بوقف تلك الحملة، كما فهم

(١) ارسكين تشايلدرز، تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٣٤.

«إيدن» وجهة نظر «جمال عبد الناصر» فى المشاكل العربية الإسرائيلية بعد الهدنة، وعرف أنه من الممكن أن تقبل الدول العربية قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، لكن «إيدن» أبدى قلقه فى نهاية اللقاء نحو آراء «جمال عبد الناصر» فى الأحلاف الغربية الكبرى(١).

حينئذ وقع حادث لم يكن غريبا أن يقع، وهو إغارة قوة إسرائيلية نظامية على مدينة غزة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ ، حيث إن حوادث اختراق خطوط الهدنة بين العرب وإسرائيل لم تتوقف منذ بدأ الهدنة، لكن الجديد فى هذه العملية أنها كانت مُنظمة لقوة نظامية كبيرة، ولم يكن هناك طارئ جديد على خطوط الهدنة ليجعلها بهذا الحجم وبأسلوب التنفيذ، إلا أن يكون لها أهداف مخططة وطارئة، وربما كان التوقيت يحمل فى طياته معنى خاصا، وقبل أن نوضح مغزى حدوث تلك الإغارة وتوقيت وقوعها، والذى سيساعد فى تحليل نقاط البحث، سنعرض باختصار لأهداف إسرائيل فى المنطقة(٢).

كانت الأهداف اليهودية منذ أمد بعيد تحكمها الأحلام الدينية والتاريخية ممثلة فى السيطرة والسيادة على شبه جزيرة سيناء، وكان هذا الدافع مقرونا بدوافع أخرى، هى دوافع إستراتيجية وضرورات سياسية وأغراض دفاع عن النفس، شكلت أهمية لتحقيق هذا الهدف لدى القوى الصهيونية وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ولقد أعلن «بن جوريون» تلك الأهداف بصورة رسمية واضحة فى مستهل عام ١٩٥١ ، كما ظهرت إشارات فى الكتاب السنوى الإسرائيلى عام ١٩٥٥ تشير للحدود التاريخية لإسرائيل، وكما سبق القول لم تنقطع أحداث خرق

---

(١) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ص١٩٩ ، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٥٣.

(٢) دار المحفوظات، ملفات أرقام ١٠٩ ، ج٥، ١١٨ ، ج٥، ١٥٩ ، ج٣، ٨١٣ ج٣، ١/٥/١٩٥٢- ١٩٥٤ ، مخ/ ١٥٠.

الهدنة منذ توقيعها وحتى وقوع العدوان الثلاثي على مصر، وهو ما سنشير إليه في موضعه، وهي خطوات عملية اتخذتها إسرائيل بهذا السبيل[1].

كانت الإشارة حينئذ إلى أهداف إسرائيل محصورة في الحدود السابق ذكرها، ولم تؤيدها أقوال رسمية أخرى أو وثائق معينة، لكن مؤلف كتاب «الطريق إلى السويس» يوضح أنه يمكن تبين صحة هذه الأهداف بالرجوع إلى يوميات عسكرى بريطاني مشهور، من أصدقاء إسرائيل المتعصبين، وهو العقيد «ريتشارد مانيرز تهاجن» الذى رافق خطوات نشوء إسرائيل، ويوضح المؤلف أن أهم أفكاره التى دونها في يومياته هي: أولا دفع الجانب المصرى دائما على أن يظهر بمظهر المعتدى في أى عمليات قد تنشب بين مصر وإسرائيل، وثانيا الوصول إلى القناة في أى عملية كبيرة والسيطرة عليها، وإعلانها ممرا مائيا دوليا، وإعلان سيادة إسرائيل على سيناء[2].

وهكذا ركزت إسرائيل الضوء على تلك المنطقة الفاصلة بين مصر وإسرائيل، وهي سيناء، وخاصة مع بدء الاتفاق على إخلاء القوات البريطانية من مصر، والذى سيجعل تلك المنطقة عراء من القوات البريطانية الصديقة لإسرائيل والعازلة بينها وبين مصر، وثانيا مع تيار القومية العربية وتركز الضوء على «جمال عبدالناصر» واكتسابه لصلاحيات زعامية واسعة يمكن أن تشكل تهديدا لإسرائيل، ومن ثم بدأت في إحدى عملياتها القتالية في ٢٨ فبراير وذات الطابع الاستطلاعى لردود أفعال الجانب المصرى، وبقدر ما كانت تلك العملية لصالح النوايا الإسرائيلية المستقبلية، إلا أنها كانت تحمل أيضا في طياتها معانى أخرى عديدة.

بدأت عملية الإغارة على غزة بعد عودة «ديفيد بن جوريون» وزيرا للدفاع وخلفا «للافون» بعشرة أيام، وقد اشترك في هذه العملية خمسون فردا من قوات

(١) ارسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٦٥-١٦٦.
(٢) نفس المرجع، ص١٧٠.

المظلات الإسرائيلية بهدف الإغارة على معسكر شمال غزة، بهدف تدمير الأهداف الحيوية فى المعسكر، والقضاء على القـوة الموجودة به، واستمرت تلك العملية لمدة ثلاث ساعات، انسحـبت بعدها القوات الإسرائيلية إلى قـواعدها، وقد تم خلال تلك المدة نسف وتدمير محطة مياه، وكانت خـسائر الأفراد ٣٨ قتيلا و٣٣ جريحا من قوات المعسكر، وثمانية قتلى وتسعة جرحى من قوات الإغارة[١].

صـدر قرار مـجلس الأمن فى ٢٩ مـارس سنة ١٩٥٥ «بإدانة هذا الهجـوم لانتهاكه لشروط قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٨»، «ويعبر عن اقـتناعه بأن الحفاظ على اتفـاقية الهدنة العامـة يهدده الانتهاك المتـعمد لتلك الاتفاقيـة من قبل أحد الأطراف له»، ورغم هذا القرار فقـد أوضحت تقارير مراقبى خطوط الهدنة أن الاعتـداءات ما زالت جارية، بل أعلنت حكومة إسرائيل بعد ذلك فى تحـد أنها دبرت هذا العدوان كـعمل ثأرى لما وقع مؤخـرا من غارات على إسرائيل فى قطاع غزة قبيل تلك الإغارة، ورغم أن حججها لم تجد ما يؤيدها من تقارير عن عمليات غير عادية يكون أصـدرها مراقبو الأمم المتحدة، أو وسائل الاستطلاع الأمريكـية المتفوقة، فـإن الأمر لم يتعد سوى قـرار بالإدانة من مجلس الأمن، ولم يترتب عليه شيء[٢].

لكن ما هو موقف بريطانيا والولايات المتحـدة وفرنسا، دول الاتفاق الثلاثى أو التصـريح الثلاثى لعام ١٩٥٠ من هـذا الاتفاق، إلى أى حد نفـذت حكومات

(١) هيئة البحوث، وزارة الدفاع، حرب العدوان الثـلاثى على مصر، ج١، ص٢٣، القاهرة ١٩٨٨، محمود رياض، البـحث عن السـلام والصراع فى الشـرق الأوسط، ط١، ص١٨، بيروت ١٩٨١، أرسكين تشايلدرز تعريب حماد، الطريق إلى السويس، ص١٢١، القاهرة ١٩٦٢، ص١٢١.

(2) American Foreign Policy, 1950-1955, pp 2247-2248, See also,

محـمد أنور السادات، وثائق السـادات، ص١٦، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعـريب خيرى حـماد، الطريق إلى السويس، ص١٢١، وكذلك، انتونى ناتنج، ناصر، ط١، ص١٢٩.

يعد تقرير الموقف عادة لأى من القوات المتضادة طبقا لمدخول ١٨ طريقة حصول على معلومات، أى أن تقدير الموقف فى هذه الحالة مبنى على حقائق، وليس افتراضات نظرية.

تلك الدول تعهداتها كما جاء فى التصريح، بالحفاظ على الأوضاع العربية الإسرائيلية القائمة سواء بالنسبة إلي الخطوط التى رسمتها اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩، أو بالنسبة لتحقيق توازن التسلح بين الفريقين.

توضح الوثائق المصرية المتيسرة أن موقف التسليح بين القوى العربية وبين إسرائيل كان مختلا إلى حد كبير، وذلك من واقع حجم القوات الإسرائيلية والعربية طبقا لتقدير الموقف الذى جاء بتقرير اللجنة العسكرية الدائمة، والهيئة الاستشارية العسكرية، التابعتين لجامعة الدول العربية، وذلك فى ٣ مايو سنة ١٩٥٤[١].

كان حجم القوات النظامية الإسرائيلية، أولا:

القوات البرية: ٣ فرقة مشاة + ٣ كتائب مدفعية ميدان + ٢ بطارية مضادة للطائرات ٣,٧ + ٣ لواء مدرع + ٣ كتائب مصفحة + ٢ كتيبة مظلات + ٢٤ كتيبة حرس حدود + سكان المستعمرات[٢].

القوات الجوية: ١٠٤ طائرة مقاتلة + ٣٢ طائرة قاذفة خفيفة + ٣٠ طائرة نقل قاذفة.

القوات البحرية: لها قوات بحرية.

الاحتياطى العام: يصل عند التعبئة إلى ٣٠٠,٠٠٠ مقاتل.

وكان حجم قوات الجيوش العربية معا:

---

(١) دار المحفوظات العسكرية، ملف رقم ١٥٦ ج١، عمليات ٢٠/٥/١٩٥٤، ص٣٥-٤٠.

(٢) نفس المصدر، ص٣٧.

حجم القوة التى نفذت عملية غزة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ تعادل سرية تقريبا، وهى ما يعادل ثمن قوات المظلات الإسرائيلية حينئذ، وهو حجم نسبيا ضخم لعملية بهذه الظروف.

القوات البرية: ٣ فرق مشاة + مجموعة لواء مدرع + ٢ لواء مشاة مستقل + ٩ كتائب حرس وطنى، وكان فى الأردن خاصة ٢٦ ألف فرد حرس وطنى يمكن رفعها إلى ٤١ ألف فرد فى حالة توفر أسلحة جديدة.

القوات البحرية: لها قوات بحرية.

أما الجيش المصرى مثلا منفردا: ١ فرقة مشاة + مجموعة مدرعة.

يتضح من العرض السابق أنه كان هناك تفوق وذلك فيما يتعلق بالقوات الجوية الإسرائيلية، وكذلك فيما يتعلق بالأسلحة الأرضية، فى مدفعية الميدان، وفى المدرعات «الدبابات»، وكذلك فى الأسلحة الصغيرة، وخاصة إذا ما تم استدعاء الاحتياطى العام الإسرائيلى وهو أمر سهل إجراؤه ببساطة فى إسرائيل، وسيكون التفوق حينئذ شاسعا جدا، وكان هذا الموقف قائما حتى ٣/ ٥/ ١٩٥٤[1].

أدى ذلك التفوق فى تسليح الجيش الإسرائيلى إلى قيامه بعمليات متتالية على الحدود المصرية، وكانت فى البداية لا تتعدى عمليات عبور لخطوط الهدنة مع القيام ببعض السرقات البسيطة والصغيرة على الحدود مباشرة، وهو ما كان يتم من الطرف المقابل أيضا، ثم تطور الأمر من الجانب الإسرائيلى إلى القيام بعمليات استطلاعية استفزازية، متحدية لكل القوانين والمواثيق ولم يُدنها أحد.

(١) المعروف أن نسب الاستكمال لأى جيش من الجيوش سواء بالنسبة للأفراد أو المعدات أو الأسلحة تتوقف عادة على الحالة الاقتصادية للدولة، وعلى أسبقيات الاستخدام، وعادة عند بدأ إنشاء وحدة أو تشكيل لا تكون نسب الاستكمال واحدة أو كاملة لكل الوحدات الفرعية، مثلا قد تكون نسبة استكمال الأفراد ٨٠٪ من المرتب الأساسى لهذه الوحدة، ونسبة استكمال التسليح الرئيسى ٨٠٪، والفرعى ٦٠٪ وهكذا، وبديهيا ومع المعونات الخارجية وللظروف التى أنشأت خلالها إسرائيل، ومع الأخذ بنظرية نسب الاستكمال تلك تكون قوات إسرائيل هى المتفوقة حيث إن نسبة القوة الضاربة المدرعة ٣:١، والحجم العددى عند التعبئة أكبر، هذا مع افتراض أن اقتصاديات كل من الدول العربية وإسرائيل فى نفس المستوى.

توضح الوثائق المتيسرة أنه منذ بداية شهر مايو سنة ١٩٥٢ إلى نهاية شهر يوليو سنة ١٩٥٢ كانت تتم عمليات عبور لخط الهدنة لأعداد محدودة من اليهود بغرض سرقة مواد غذائية. أو كان يتم إطلاق نيران مؤثرة على بعض الأعراب داخل مزروعاتهم في الجانب المصرى، أو إطلاق نيران على دوريات مصرية ثابتة، كما كان الجانب المصرى من أعراب سيناء يردون بالمثل على تلك العمليات سواء كانت سرقات، أو إطلاق نيران على دوريات ثابتة، أو زرع ألغام لدوريات متحركة(١).

كما توضح الوثائق أيضا أن طبيعة تلك العمليات قد بدأت فى التطور من الجانب الإسرائيلى، فتوضح دخول إحدى كاسحات الألغام اليهودية المياه الإقليمية المصرية أمام غزة فى شهر أكتوبر من سنة ١٩٥٣، وتوضح أن باخرة إسرائيلية باسم «بات حليم أو باك ساليم» القادمة من مصوع قد تم احتجازها وبحارتها فى ميناء بور توفيق فى السادسة من صباح يوم ١٩٥٤/٩/٢٨، وكانت تحاول عبور القناة للوصول إلى حيفا وعلى حد قول بحارتها، كما بدأت طائرات «السبتفاير» الإسرائيلية فى اعتراض طريق طائرات شركة مصر للطيران وذلك على وجه التحديد فى أيام ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤، ٣٠ نوفمبر، ١١ ديسمبر من نفس السنة، كما تم اعتراض طائرة سورية من طراز «داكوتا» قادمة من دمشق فى طريقها إلى القاهرة، وذلك فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤، وقد أجبرتها الطائرات الإسرائيلية النفاثة المعترضة على النزول فى مطار اللد بإسرائيل، وقد أبلغت هذه الطائرة بتلك المعلومات وهى فى الجو(٢).

(١) نفس المصدر، ملف رقم ١٥٩ ج٣، تسجيل ٥/١، مخ ١٥٠.

(٢) نفس المصدر، ملف رقم ١١٨ ج٥، تسجيل ٥/٣، مخ ١٥٠، ص٣٢-٣٤، وكذلك نفس المصدر، ملف رقم ١٣٩ ج٦، مخ، فرع النشاط الداخلى، وكذلك نفس المصدر، ملف رقم ١٠٩ ج٥، مخ ١٥٠، ص١-٥.

فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٤ فتحت قوات يهودية نيران الهاون على أربعة مواقع مصرية شرق وشمال غزة، وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ دخلت مجموعة من اليهود بقوة فصيلة معسكر بمنطقة العوجة أخلته القوات المصرية واستمرت به القوات اليهودية لمدة ثمانى ساعات ونصف ثم أخلته بعد ذلك، وفى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ عبرت قوات إسرائيلية خطوط الهدنة وتوغلت لمسافة ٣ كيلومترات فى الأراضى المصرية حتى منطقة «بئر نفع» وحرقت خيمتين واستولت على كمية من المواد الغذائية[١].

يتضح مما سبق عرضه أن إسرائيل طورت عمليات اختراق الحدود بشكل اضطرادى، وكما توضح الوثائق المتيسرة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤، فبدأتها بعمليات سرقة أو حوادث إطلاق نيران محدودة التأثير، إلى عمليات استطلاعية ومنها ما يسمى فى الاصطلاحات العسكرية «استطلاع بقوة»، إلى أن كانت إغارة ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ بذلك الحجم من القوات وتلك النتيجة الدموية، وقد ارتبط ذلك التطور بشكل اضطرادى أيضا مع التطور فى كميات وأنواع الأسلحة، هذا فى الوقت الذى اتخذت فيه العمليات المضادة طابعا واحدا لم يتغير حتى تاريخ تلك الإغارة.

هذا فيما يتعلق بالتسليح وتوازنه بين مصر وإسرائيل، وكذلك فيما يتعلق بحوادث اختراق خطوط الهدنة والتى كانت ستؤدى بالتأكيد فى النهاية إلى عدم الحفاظ على الخطوط التى رسمتها اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ وقد وضح أن هناك تفوقا فى التسليح الإسرائيلى على التسليح العربى مجتمعا، كما خُرقت خطوط الهدنة من الجانب الإسرائيلى بشكل يدعو إلى الاستفزاز وتصعيد الموقف دون أن تقوم الدول الثلاث بتحقيق تعهداتها.

(١) نفس المصدر، ص٢١-٢٥.

وتجدر الإشارة إلى نقطة يرجح أن تكون متصلة بتلك الأحداث، إذ توضح المصادر المصرية من واقع برقية إشارية وردت إليها من دمشق أن حكومة صاحبة الجلالة لاحظت فى هذه الأيام الأخيرة أن الحالة بين إسرائيل ومصر وسوريا والمملكة الأردنية الهاشمية متوترة جدا، وأنها أصبحت على أسوأ ما تكون، وقد توافرت لدى حكومة صاحبة الجلالة الأدلة القوية الواضحة التى تشير إلى أن حربا مسلحة ستقع فى وقت قريب جدا بين إسرائيل وبعض هذه الدول تعصف بالسلام فى هذه المنطقة من العالم؛ لذا فإن حكومة صاحبة الجلالة رأت من واجبها أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بقمع هذه الحرب إذا وقعت ولو بالقوة؛ لذا أعطيت التعليمات والأوامر للقوات الموجودة بهذه المنطقة بالبحر المتوسط للتحرك والوقوف على أهبة الاستعداد لمجابهة أى طارئ قد يحدث[1].

وإذا ما استعدنا ذكر النصائح التى قدمها العقيد البريطانى «ريتشارد مانيرز تهاجن» لإسرائيل، لوجدنا أنها تنصح بشدة بإظهار مصر وعلى وجه التحديد بمظهر المعتدى فى أى عمليات تنشب بينها وبين إسرائيل، إلى آخر نصائحه السابقة عرضها، وإذا ما أضفنا محتوى نقاط الوثيقة التى أوضح «أحمد حمروش» أنها سلمت إلى «جمال عبد الناصر» بواسطة أحد ضباط المخابرات نجد أنه يوضح أنها تشير إلى مدى تطور العلاقة بين بريطانيا وإسرائيل، وتتضمن عدة نقاط أهمها توفر التأييد الكامل البريطانى لسياسة إسرائيل وهجومها على قطاع غزة[2].

---

(١) نفس المصدر، ملف ٥٠٩ ج٢، بريطانيا، نموذج إشارة فى ١٩٥٥/٢/٢١. وكذلك، هذه البرقية تم وصولها إلى القيادة المشتركة فى مصر عن طريق فرع القيادة بدمشق بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢١، وقد وصلت هذه البرقية أصلا لدمشق عن طريق الأردن، وذلك بعد أن سلم مدير الأمن العام اللبنانى صورة من مذكرة سلمها المستر «ملتون» السفير الإنجليزى بلبنان للرئيس «شمعون» شخصيا فى يوم ١٩٥٥/٢/١٨ سلمها مدير الأمن للسفارة الأردنية ببيروت، وقد أرسلتها تلك السفارة لرئيس الوزراء الأردنى، وقد أبلغت مصر السعودية بمضمون هذه الإشارة يوم ١٩٥٥/٢/٢٣.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٦٧.

ماذا عنى بهذه البرقية التى سلمها السفير البريطانى فى لبنان إلى «كميل شمعون»؟، هل عنى تحقيق مصلحة للعرب من ورائها خاصة أنها أبلغت لهم، أم عنيت بريطانيا بألا يُعصف بالسلام فى المنطقة، أم عنيت بحفظ توازن من أى نوع لإحداث استقرار بين العرب وإسرائيل، من الواضح من العرض السابق أن ميزان القوى أصبح مختلفا حينئذ ولصالح إسرائيل، وذلك من واقع تفوق التسليح الذى أتاحه لها الغرب، ومن الواضح أنه لم يتخذ إجراء واحد فعال ضد حوادث خطوط الهدنة، إذن ماذا عنيت بريطانيا بما أبلغته للرئيس اللبنانى؟، يرجح أنها أرادت أن تفعم ردود أفعال الحكومات العربية لترفع درجة استعداد جيوشها بما يعطى الحجة لإسرائيل لتبرير عدوانها أو عدوان لها إذا ما تم، أو أن بريطانيا أرادت أصلا أن تختبر ردود أفعال وحجم استعدادات الدول العربية فيما لو حدث شيء مثل الذى افترضته فى مذكرتها، وإن لم يكن الأمر كما سبق تحليله، وكانت صادقة فيما أشارت إليه فى مذكرتها، لماذا لم توجه ولو لوما بسيطا للحكومة الإسرائيلية على تلك الإغارة، ولكى لا يعصف بالسلام(١).

كانت هذه الإغارة خطوة مرغوبة جدا من جانب إسرائيل فى طريق تحقيق أحلامها وأمنها المفترض، ولكنها عنيت وكما يتضح بإحداث تأثير معنوى نفسى أكثر مما عنيت باحتلال أرض أو التمسك بها، ووضح أيضا أنه كان هناك تهاون من دول الاتفاق الثلاثى فى الحفاظ على توازن التسلح بين العرب وإسرائيل، وفى الحفاظ على الأوضاع الناتجة بعد اتفاق الهدنة فى سنة ١٩٤٩ ووضح أن بريطانيا لم تكن بعيدة عن الشك الذى أثير حول اتفاقها مع إسرائيل حول تلك الغارة، ولكن لماذا كل تلك التطورات وخاصة أن عهدا جديدا مستقرا كان يتوقع وجوده بعد اتفاق الجلاء مع مصر، يجدر بنا أن نتعرف على طبيعة الأحوال السائدة على الجانب المصرى حينئذ للإجابة على هذا السؤال.

(1) Eden Anthony, Full Circle, P. 261.

تحركات القيادة المصرية:

مما سبق عرضه وضح أن القيادة المصرية كانت قد أفهمت الحكومة الأمريكية أن عليها أن تصبر حتى إبرام اتفاق الجلاء، وبعدها يتم التفاهم حول أنسب الطرق لتحقيق الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، كما أنها بدأت في التباحث مع مفوضى تلك الحكومة، بعد إبرام اتفاق المبادئ الرئيسية فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤م. بين مصر وبريطانيا، حول اتفاقيات للمساعدات، كانت الولايات المتحدة ترغب فى أن تبرمها على أساس شروط الأمن المتبادل، لكن الحكومة المصرية لم تبرم سوى اتفاقيات اقتصادية وبدون قيود تذكر، أو بمعنى آخر دون ميزة مرجوة للولايات المتحدة.

من جانب آخر كانت القاهرة مركزا لعدد من اللقاءات العربية بين مسئولين عرب والرئيس «جمال عبد الناصر» وذلك منذ منتصف سنة ١٩٥٤ وحتى الإعلان عن عقد تحالف بغداد، كما قام «جمال عبد الناصر» بالالتقاء بعدد من الشخصيات العربية والإسلامية أثناء أدائه فريضة الحج وذلك في أغسطس سنة ١٩٥٤، وقد حدث التقاء حول بعض وجهات النظر بين الجانبين المصرى والسعودى، كما ضمت القاهرة مؤتمرا جمع رؤساء الحكومات العربية ومع أنه لم يصل إلى نتيجة واضحة إلا أنه أظهر إمكانية تجمعهم وفى القاهرة، كما أنه وبناء على طلب الحكومة السورية الجديدة فى دمشق وافقت مصر على اقتراح بمشروع توحيد الجيشين المصرى والسورى تحت قيادة مشتركة وذلك فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥م[1].

أما داخليا فقد تم في المجال العسكرى مجموعة من الإجراءات كانت القيادة المصرية تركز عليها، وتوضح الوثائق التى توافرت لدينا أنه كان قد وضع خطة

---

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣١٣-٣١٨.

بواسطة اللجنة العسكرية الدائمة وأقرتها الهيئة الاستشارية العسكرية والتابعتين لجامعة الدول العربية وذلك فى ٣ مايو سنة ١٩٥٤، بغرض «صد أى زحف عدوانى تقوم به القوات الإسرائيلية ضد الدول العربية بإمكانياتها الحالية» وقد تلخصت توصيات تلك اللجنة فى أنه لا يحتمل أن تتمكن الجيوش العربية من تنفيذ الخطط المقررة بالأوقات المقررة لها، وذلك لعدم توفر قائد عام واحد للقوات، وتدريب موحد، وكذلك للموقف الداخلى لكل دولة، ثم للتفوق الجوى الإسرائيلى، وأوصت اللجنة بسرعة التدريب والإعداد، وزيادة المجهود الجوى[١].

مع أن تلك الخطة قد عنيت بالدفاع وصد أى هجوم إسرائيلى على الدول العربية، إلا أنه كان مخططا أن يكون دفاعا نشطا، على أساس مهاجمة القوات الإسرائيلية من أى جبهتين غير مشغولتين بها لمهاجمتها الجبهة الثالثة من الجبهات المحيطة بها، مثلا حين هجوم الجيش الإسرائيلى على الجيش العربى الأردنى - الجبهة الشرقية - تثبت تلك الجبهة للدفاع فى مواجهته وفى نفس الوقت تقوم بمهاجمته جيوش جبهة الشمال - سوريا ولبنان، وجبهة الجنوب فى مصر، وبالتالى فهى عمليات تعرضية مع دفاع نشط، وهى خطة تشكل خطورة كبيرة على إسرائيل إذا ما أحكم تنفيذها فعلا حين الاحتياج إليها، ومع أن قرارات اللجنة الموصية بتلك الخطة لم تحرك قراراتها بسرعة، إلا أن إمكانية تخطيط وتنسيق عسكرى عربى بدا أنها متوفرة، بل بدا فى تلافى واستكمال مطالب اللجنة، وهو الأمر الذى لم يغب بالطبع عن متابعة أجهزة الموساد الإسرائيلية.

من جانب آخر قدمت إدارة تنظيم وتسليح الجيش المصرى للقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية دراسة طلبتها منها تلك القيادة وذلك فى ١٩ نوفمبر سنة

(١) دار المحفوظات، ملف رقم ١٥٦ ج١، عمليات، ٥٤/٥/٣، ص١٨-٤١، تكونت اللجنة العسكرية الدائمة من عشرين ضابطا، منهم ضابطان من الأردن، وضابطان من سوريا، وضابطان من لبنان، وضابطان من السعودية، و٣ ضباط من العراق، و٨ ضباط مصريين منهم رئيس اللجنة، وضابط واحد من المملكة اليمنية المتوكلية، وتراوحت رتبهم بين عقيد ولواء.

١٩٥٤ ، وكانت خاصة بتطوير قوة الجيش المصرى وتسليحه وتنظيمه، وقد نوقشت تلك الدراسة فعلا بمكتب رئيس هيئة أركان حرب الجيش وذلك في ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ ، وقد عرفت تلك الدراسة فيما سمى «مشروع نوفمبر ١٩٥٤»(١).

تم وضع مقترح التطوير هذا بأسبقيات مختلفة (أ)، (ب) على أن يتم تنفيذ الأسبقية (أ) في موعد أقصاه يوليو سنة ١٩٥٦ ، ويتضح أنه تركز في تلك الأسبقية على تكوين القيادات والرئاسات، مع إنشاء الإدارات والمنشآت التى تخدم مهام وأهدافا حيوية، وقد كانت قيمة تكلفة الأسبقية (أ) وفيما يتعلق بالقوات البرية مبلغ ٤٦,١٨٧ مليون جنيه مصرى والدفاع الجوى ٤,٩٠١ مليون جنيه مصرى، والدفاع الساحلى مبلغ ١,٤٤٣ مليون جنيه مصرى، وكان إجمالى تكلفة المرحلتين (أ)، (ب) هو ٧٧,٩٤٢,٧٨٢ مليون جنيه مصرى، وقد شرع فى تنفيذ ذلك المقترح، ولكن مع إعطائه فترة سماح أطول مما كان مقدرا للمرحلتين، إذ طلب أن تستغرق فترتا التطوير خمس سنوات بدلا من ثلاث سنوات، وبالتالى يتم تقليل ما سيتم صرفه سنويا من إجمالى المبلغ الكلى(٢).

وفى المجال المدنى بدأ الإعداد لاستلام وإدارة قناة السويس من دراسات إلى خطوات تمهيدية حين ينتهى امتياز تلك الشركة، وتحسبا لأى طارئ قد يحدث، وبهذا الصدد فقد كلف الرئيس «جمال عبد الناصر» المهندس البحرى «محمود يونس» وذلك منذ منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٤ بأن يقوم بإعداد دراسات لأعمال شركة قناة السويس سواء عن الإدارة أو التخطيط، وأن يقدم إليه تقريرا مفصلا بما توصل إليه عن هذه المؤسسة(٣).

(١) نفس المصدر، ملف رقم ٥٣٢١ ج١، تنظيم وإدارة، ٢٣/٢/١٩٥٥.
(٢) نفس المصدر، مشروع نوفمبر سنة ١٩٥٤.
(٣) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص٣١.

حول تلك الفترة أيضا قبيل عقد اتفاق الجلاء وحتى حدوث الإغارة الإسرائيلية على غزة حدثت مجموعة من التغيرات الهامة، إذ استقالت حكومة «منديس فرانس» وكان الموقف فى شمال إفريقيا مشتعلا وأرجعت فرنسا ذلك لمصر على اعتبار مساعدتها المادية والإعلامية للجزائر، كما قدم «فارس الخورى» استقالته وألف «صبرى العسلى» وزارة سورية جديدة، وفقد الملك «سعود» أعصابه على غير عادته وأعلن رأيه فى فكرة التحالف مع الغرب باعتبار أنها فكرة خطيرة وضد الصالح العربى، كما حدثت تغيرات هامة فى قيادة الاتحاد السوفيتى، والتقى كل من «جمال عبد الناصر» و «تيتو» لمدة خمس ساعات وتحدثا فى موضوعات عديدة[1].

جاءت آراء «جمال عبد الناصر» فى لقائه «بانتونى إيدن» فى السفارة الإنجليزية فى القاهرة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٥ معبرة عن وجهة نظر القيادة المصرية فى التحالف العراقى - التركى والذى كان مزمعا عقده وفى النزاع العربى الإسرائيلى، وكان رأيه أن أمن المنطقة يجب أن ينبثق من داخلها، معتمدا على الدول العربية ذاتها، ويمكن للدول العربية أن تسهم فى رفع الكفاءة الأمنية فى تلك المنطقة بإمداد الدول العربية بالتطوير والمعونات الاقتصادية والتدريب، ووعد «إيدن» بالسعى كى لا تضم العراق دولا أخرى خلفها، شريطة أن يوقف «جمال عبدالناصر» حملته على الغرب.

أعلن يوم ٢٤ فبراير من نفس السنة عن توقيع ميثاق التحالف بين العراق وتركيا، ثم كانت الإغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير، وقد وضح أن هذه الإغارة لم تكن بغرض الاستيلاء على أرض، وإنما كان الغرض منها هو إحداث ألم نفسى ومعنوى للجانب المصرى، لكنها كانت خطوة ضمن خطوات تصعيد

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٣٨.

العمل العسكرى الإسرائيلى ضد العرب من جانب إسرائيل، وفى سبيل تحقيق أحلامها وأمنها، لكن التصعيد بهذه العملية كان كبيرا عما سبق بشكل نسبى وكان التوقيت يدعو إلى التساؤل.

مما سبق عرضه وضح التقاء رغبتى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، الأولى فى إكمال سلسلة التطويق حول الاتحاد السوفيتى، وهو الأمر الذى لم ينجح «دالاس» فى تحقيقه مع مصر فاتجه إلي العراق، والثانية للحفاظ على مصالحها البترولية وغيرها من المصالح الأخرى فعادت لإحياء علاقاتها الدفاعية مع العراق قاعدتها السياسية التقليدية فى المنطقة، للدفاع عن تلك المصالح،ومن ثم فقد سعت الحكومتان مع «نورى السعيد» إلى تحقيق تلك الأهداف، واستقر الرأى على تحالف عراقى - تركى، ثم انضمت إليه بريطانيا وباكستان وإيران، وباركته الولايات المتحدة وانضمت وشاركت فى ثلاث لجان من لجانه.

يتضح أن أهداف إسرائيل كانت مزيجا من أحلام دينية تاريخية، وضرورات استراتيجية وأمنية، وفى هذا السبيل ووسط دول عربية تشعر هى بعدم الأمن بينها، كانت حركتها دائبة استطلاعية لكل ما يدور حولها، وبعد أن مكنتها دول الغرب - التى أوجدتها - من التفوق فى أسبقية عاجلة حينئذ بالتسليح والتزويد بالمهاجرين، بدأت إسرائيل فى السعى إلى تحقيق أمنها واستراتيجيتها، إما بعقد صلح مرحلى مع العرب، أو بقتالهم مع ضمان التفوق عليهم لتحقيق صلح أيضا ولكن بالقوة، أو إلحاق هزيمة مادية ونفسية بهم.

تحركات القيادة المصرية:

لم تكن القيادة المصرية خامدة وسط تلك الأحداث، بل اتسمت بالحيوية العالية والنشاط، فها هى ذى توجه أنشطتها - من بين ما قامت به - داخليا وعربيا ودوليا، أما داخليا فقد بدأت إجراءاتها الفعلية بمجرد بدأ تحقيق الجلاء بإجراء

الدراسات استعدادا لاستلام القناة، ثم فرضت بعض الشروط على إدارة الشركة لصالح الجانب المصرى، وعلى المستوى العسكرى بدأت فى إعداد الدراسات لتطوير القوات المسلحة وبدأت في تنفيذ إجراءات التطوير[1].

وفى المحيط العربى بدأ إعداد الدراسات لخطط منسقة للجيوش العربية لمواجهة إسرائيل عند هجومها على الدول العربية، وذلك منذ مايو سنة ١٩٥٤، وكان الداعى والمحرك لهذا الإجراء هى مصر، وعارض «جمال عبد الناصر» حلف بغداد منذ الإعلان عن فكرة الاستعداد لتكوينه، وطلب من رؤساء الحكومات العربية عدم الانضمام إلى ذلك الحلف من خلال اجتماع تم فى القاهرة، ثم شنت الإذاعة والصحف المصرية حملة ضخمة على ذلك الحلف، ولاقت تلك الحملة تأييدا واسعا من الجماهير العربية، وسقطت حكومة سورية، وتزامن تغيير حكومة فرنسية مع ازدياد إيقاع الثورة الجزائرية وألقى اللوم على «جمال عبد الناصر»، وفى لقاء «إيدن» و «جمال عبد الناصر» ورغم أن اللقاء كان وديا، فهو قد طلب منه أن يوقف حملته على السياسات الغربية فى المنطقة، كما أنه أبدى قلقه فى نهاية اللقاء من آراء «جمال عبد الناصر» حول الأحلاف الغربية الكبرى.

لم يكن ذلك النشاط الذى أبداه «جمال عبد الناصر» فى المحيط العربى مناسبا لدول الغرب، وكان مضادا للسياسات الغربية فى المنطقة، وكان نشاطه الداخلى ونشاطه العربى أيضا مثيرا لقلق إسرائيل، وكانت إجراءاته ودراساته هو ومعاونوه حول شركة قناة السويس مثيرة لقلق القائمين على إدارة تلك الشركة، وخاصة أنه بدأ فى تصعيد إجراءات قريبة إلى التأميم فيما يخص الشركة وباضطراد الوقت، وكانت استجابة الجماهير العربية والقيادات الوطنية وتفاعلها مع دعوته مثيرة لقلق دول الاستعمار التقليدى.

(١) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص٣٣، انظر ايضا، ارسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٦٥.

تولد لدى كل هؤلاء حينئذ رغبة مشتركة فى الحد من نشاط ذلك العنصر الحيوى فى مصر، وهى القيادة المصرية، وإذا استدعى الأمر القضاء عليها نهائيا، لكن ذلك التفكير كان فى طور التكون ولم يكن قد تم تبلوره حينئذ، ولابد أن هذه العملية خضعت لأسبقيات فرضتها أهمية الأهداف الغربية، وكذلك مدى تعارض قرارات القيادة المصرية بشكل مؤثر مع تلك الأهداف، وكذلك مع الأهداف الإسرائيلية، ومن جانب آخر لابد أنه كان أيضا فى فكر القيادة المصرية مخططا لتحركاتها قائما على أهدافها، وفى نفس الوقت على ما يستجد عليها من ظروف تفرضها تلك القوى المضادة لها.

كانت الأسبقية الملحة حينئذ من وجهة نظر بريطانيا هى الحد من الدعايات المضادة والنشاط السياسى الصادر من القاهرة ضد السياسات الغربية فى المنطقة، والذى انصب على حلف بغداد، وقد حاول وزير الخارجية البريطانية حينئذ السير «أنتونى إيدن» أن يعدل من موقف الرئيس «جمال عبد الناصر» حيال الأحلاف، ولم يتفق الرجلان على هذه النقطة بالذات، بل أنه وبعد هذا اللقاء مباشرة حدثت عدة لقاءات عربية بين الرئيس المصرى والملك «حسين» والأمير «فيصل» فى نفس يوم سفر «إيدن».

أشارت الأحداث الجارية على الجانب البريطانى، والتى تم عرضها، إلى احتمال تورط بريطانيا فى توجيه إسرائيل للقيام بإغارة ٢٨ فبراير على مدينة غزة، وربما ساعدتها ماديا لإنجاح تلك العملية، من ذلك نخلص إلى أنه قد عنى بتلك الإغارة توجيه إنذار عملى لـ «عبد الناصر» لكى يُهدئ من نشاطه فى المنطقة، ولكى يُعيد حساباته حول إمكانياته، وذلك عن طريق إظهار عجزه أمام بلده وأمام العرب، وإحراجه، ثم إعلامه بأن حدود مصر مكشوفة يمكن ضربها فى أى وقت، وهو يعلم أنه لن يستطيع الرد عليها، حيث يستدعى الرد المناسب قوة نظامية قد

يؤدى عملها إلى حرب كبيرة، هو يعلم أنه غير مستعد لها سواء بقواته أو بالقوات العربيـة، خاصة مع تفوق جيـش إسرائيل فى التسليح، وكأن بريطانيـا من جانب آخر أرادت أن توضح له أن مصر بعد جلاء القـوات البريطانية وبدون التحالف مع الغرب لن تجد من يحقق لها أمنها.

من جانب آخر كانت تلك الإغـارة متمشية تماما مع رغـبة إسرائيل، وحلقة فى سلسلة عملياتها نحو أهدافها التى كانت تسعى إلى تحقيقها حينئذ. أما بالصلح مع العرب طبـقا للشـروط التى فرضتـها اتفاقـية الهدنة سـنة ١٩٤٩، أو إبقائهم مهزومين مـاديا ونفسيا فى مواجهـه تفوقها الدائم عليهم، وعلى ذلك فـقد كانت هناك وحدة فى هدف الغرب وإسرائيل.

نخلص مما سبق إلى أن المصالح البريطانيـة فى المنطقة كـانت متعـارضة مع الأهداف والمصـالح المصـرية، وذلك على اعـتبـار أن الخطوة نحو تكوين الحلف العراقى التركى كانت تحـمل فى طياتها تهديدا لاستقـرار مصر وأمنها، ذلك أنه إذا مـا انضمت سـوريا ولبنان إلى ذلك التحـالف وإذا مـا جزئت الأردن بين العراق وإسرائيل، هذا بالإضافة إلى القاعـدة الأمريكية فى طرابلس، والتى حقق وجودها الاتفاقية الأمريكيـة الليبية فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤، ستـصبح مصر منعزلة - وهو الأمر الذى كـان يعتمل فى فكر الرئيس «جمـال عبد الناصر» بصـورة ملحة - فى مواجهة إسرائيل المتفوقة بفارق كبير فى التسليح، وهو أيضا ما لم يكن ليمهد لعهد جديد بين مصر وبريطانيا، وأشارت إلى إمـكانية وجود تلك الأصوات المعتدلة بين السياسيين البريطانيين.

ويمكن أن نتساءل هنا ماذا كان عليه رد القـيادة المصرية حيال تلك الإغارة؟، وماذا كـانت عليه خـطواتها بعـد ذلك؟، فى شهر مـارس من نفس العـام أعدت مجمـوعات فدائيـة مصرية، وبدأت تنفذ مـهام خلف خطوط العدو، وفى عـمقه

الدفاعى، بغرض إرباكه وإحداث خسائر بين قواته، وردا على عملياته القتالية، ثم العودة إلى قواعد انطلاقها، واستمرت عمليات متبادلة بين الجانبين المصرى والإسرائيلى طوال سنة ١٩٥٥ ومع بداية ١٩٥٦.

باندونج - دفعات من الفدائيين - صفقة الأسلحة - تحالفات عربية:

وفى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥ عقد مؤتمر «باندونج»، وحضرته تسع دول عربية هى: مصر، وسوريا، ولبنان، والسودان، والعراق، والأردن، والسعودية، وليبيا، واليمن، وكان «جمال عبد الناصر» من نجوم هذا المؤتمر، وكان نشاطه كبيرا، وتحدث فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وندد فى خطابه بالدول الاستعمارية، وبالضغط السياسى من جانب الدول الكبرى ضد الدول الصغرى، ونجح هو وزملاؤه العرب فى أن يُضمِّن قرارات المؤتمر تأييد حقوق الشعب الفلسطينى، وكذلك دعا المؤتمر إلى تسوية قضايا محميات الخليج تسوية سلمية، وجاءت المادة السادسة من قرارات المؤتمر تدعو إلى الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأى دولة من الدول الكبرى، وبالتالى فقد جاءت قرارات المؤتمر مضادة للخط السياسى لدول الغرب فى المنطقة، وما كان منها يخص العرب جاء ضد سياسات دول بعينها وهى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل(١).

عاد «جمال عبد الناصر» من «باندونج» وقد تركت الرحلة لديه انطباعا عميقا وتأثيرا كبيرا، وأكسبته رؤيا أوسع لقضايا العالم، ورسخت فكرة الحياد لديه بصورة واضحة، وقد أكسبته تلك الرحلة أيضا إعجاب دول إفريقيا وآسيا باعتباره شخصية

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٥٠-٥١، انظر أيضا، عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، ص١٤٦-١٥١، وكذلك، هيئة البحوث، وزارة الدفاع، حرب العدوان الثلاثى على مصر، ج١، ص٢٦-٢٧، وكذلك، تيرنس روبرتسون تعريب خيرى حماد، ازمة، ص٤٠، وكذلك، والتر لاكوتير، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ط١، ص٢٤٢.

كبيرة من شخصيات الحياد سواء فى إفريقيا أو آسيا، كما ازداد التفاف وثقة العرب به، وكلها كانت أمورا جديدة عليه[1].

حينئذ لم تكن مباحثات المساعدات الأمريكية الخاصة بالمساعدات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة قد وصلت إلى نتيجة، لكن مصر حاولت أن تحصل على السلاح خارج إطار قيود شروط المساعدات العسكرية الأمريكية، ولم تفلح، وفى نفس الوقت حاولت أن تحصل على السلاح من أغلب بلدان أوربا، ولم توفق فى ذلك أيضا، اللهم إلا اتفاقات فردية كانت تخضع لوسطاء مغامرين، ولم تكن نتيجتها لتؤدى إلى تأثير فعال فى هذا المجال، هذا فى الوقت الذى كان فيه الإمداد بالمعدات والأسلحة لإسرائيل من جانب فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا مستمرا، بل وبدأت إسرائيل فى إحلال أسلحة حديثة بدلا من الأسلحة القديمة التى كانت لديها، فمثلا غيرت كل أسلحتها الصغيرة التشيكى التى لديها بأسلحة بلجيكية، كما توضح المصادر أن إسرائيل بدأت فى شراء أجهزة رادار متطورة بمبلغ ٣,٧٠٠ مليون دولار[2].

يرى «أنور السادات» أن تصريح سنة ١٩٥٠ الثلاثى لم يكن إلا لحرمان مصر من السلاح، وتحقيق تفوق إسرائيل عليها، وكان من رأيه أنه لا بريطانيا ولا

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١١٩، انظر أيضا، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص٢٥١، وكذلك، والتر لاكوتير تعريب لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط، ط١، ص٢٤٢.

(٢) دار المحفوظات، ملف رقم ٥١٩ ج٢، وزارة الحربية، تسليح، لجنة المشتروات الخاصة، ١٩٥٤/١٢/٢٢ وكذلك نفس المصدر، ملف ٥٠٦ ج٢، تسجيل ١١٥، مخ ١٥٠، سنة ١٩٥٥، ص٢٠٠، ثم أيضا نفس المصدر، ص٢٠١.

إذا كانت إسرائيل قد اشترت معدات بما قيمته ٣,٧٠٠ مليون دولار وهى وسائل كشف رادارى، فلم يكن الأمر لمجرد رصد وكشف الأهداف والتفرج عليها، وإنما كان هذا الحجم الكشفى يواكبه خطة دفاع جوى لنظام كبير، وبمعنى آخر نظام تسلح كبير للأسلحة المضادة للطائرات وللطائرات، خاصة وأن أنباء الصفقة الروسية لمصر كانت قد بدأت تتسرب لإسرائيل منذ شهر يونية ١٩٥٥، وكان محتملا تزويد مصر بطائرات حديثة، وهو ما حدث بالفعل

أمريكا ستورد السلاح لمصر، وأوضح أنه فى مقابل تلك الخطة كان للقيادة المصرية خطتها، والتى تقررت فى مارس سنة ١٩٥٥ ، وهى ضرورة الحصول على السلاح من أية جهة، وبدأت على ذلك سلسلة محادثات للحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتى، وأوضح أنها كانت تتم بشكل مدروس، من جانب آخر توضح المراجع أن فكرة الحصول على سلاح من أى مصدر كانت واردة منذ وقت سابق، كانت واردة لدى وزارة الوفد، وكان الاتحاد السوفيتى هو المصدر المنتظر الحصول منه على سلاح، كما توضح المراجع أيضا أن الرئيس «محمد نجيب» كان قد حاول الحصول على حل لمشكلة التسليح. وجرت مقابلة بينه وبين السفير السوفيتى «بنيامين سولود» فى ديسمبر ١٩٥٣[١].

كما حاول «جمال عبد الناصر» حينئذ عن طريق معاونيه التعرف على رأى السوفييت فى تسليح مصر، وشعر بإمكانية الموافقة، واحتفظ حينئذ بخطواته التالية فى هذا المجال، وقرر التريث لأسباب عديدة، فلم تكن مصالح بلاده الأساسية مع الغرب قد انتهت، وأراد ألا يقطع سبل التفاهم معهم، كما كانت مشاريع التنمية ذات أسبقية فى الاتفاق، وخاصة أن هناك اتفاقية هدنة قرر استغلالها إلى أبعد مدى، والتى كان مقررا أن تمنع أى نزاع مسلح[٢].

تتفق الآراء على أن إغارة ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ دفعت «جمال عبد الناصر» إلى أن يغير خططه من حيث الاهتمام بمشاريع التنمية إلى أهمية سرعة تسليح الجيش المصرى، وتوضح أن هذا التحول إنما جاء من قبل ضباطه الشبان، حيث كانوا يحثونه منذ حدوث الإغارة على الاتجاه إلى أى مصدر يمكن الحصول منه.

(١) محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص٦٧، انظر أيضا، والتر لاكوتير تعريب لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط، ط١، ص٢٤١-٢٤٥.

(٢) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، ط١، ص١٨، انظر أيضا، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٦٣-٦٦.

على السلاح، ولعل هذا الضغط قد نبع من شعور الضباط بالإهانة نتيجة تلك الإغارة، خاصة وقد صاحبها حملة دعائية واسعة في الصحف الأوربية تشيد بالكفاءة الإسرائيلية، وتسيئ إلى القوات المصرية، ويوضح «البغدادى» أن التحول جاء من جانب القيادة المصرية حينئذ لشعورها بأن تكرار مثل هذا الإغارات الإسرائيلية سيضعف موقفها أمام الجيش، وكانت مساندة الجيش مهمة لها حينئذ لتتابع حركتها[1].

لكن ذلك تم وطبقا لخطة مدروسة، إذ إنه وبعد إثارة موضوع إمكانية قيام الاتحاد السوفيتى بتقديم السلاح لمصر فى لقاء «جمال عبد الناصر» «بشواين لاى» فى «بورما» وقبيل مؤتمر «باندونج» جاءه الرد بالموافقة على توريد السلاح لمصر شرط إبقاء أية اتصالات فى هذا الموضوع سرية، حتى ينتهى مؤتمر دول الغرب فى جنيف، وفعلا بدأت الاتصالات واللقاءات بهذا الشأن، وفى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه تلك الاتصالات، تمت الاتصالات بمفوضى بريطانيا والولايات المتحدة فى مصر لإبلاغهم بما استقرت عليه نية القيادة المصرية ما لم تقوم حكوماتهم بالوفاء بتعهداتها وإمداد مصر بالسلاح الذى تحتاجه[2].

كان قرار إبرام الصفقة مع السوفيت تحكمه اعتبارات عديدة، ومع أن الرد بالموافقة على توريد سلاح سوفيتى إلى مصر مقابل القطن المصرى وصل سريعا إلى مصر، إلا أن «جمال عبد الناصر» قرر قبل إبرام الصفقة القيام بمحاولة أخرى مع الغرب ربما تجدى، فقد اتصل بداية من شهر يونية سنة ١٩٥٥ بـ «هنرى مايرود» الذى أبلغ بدوره السفير الإنجليزى، وبدأ «ناصر» يحذره من أنه على

---

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in the Revolution, PP 6-7, 31, See also,
عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ط١، ص١٩٧.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٤٧-٣٥٣، انظر أيضا، محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص٦٩.

استعداد لقبول صفقة أسلحة روسية ما لم يعده الغرب بالأسلحة، وخاصة أن فيضا من السلاح يصل لإسرائيل، وقد أحدث خللا فى ميزان التسلح فى المنطقة»[1].

ظل «جمال عبد الناصر» حينئذ وحتى إعلانه عن عقد صفقة الأسلحة يحاول إقناع الولايات المتحدة وبريطانيا بتزويده بالسلاح، إلا أن أيا من حكومتى الدولتين لم تستجيب لطلبه، وعلى العكس استمر تزويد إسرائيل بالسلاح، على عكس ما كان يقضى به الاتفاق الثلاثى، وأسهمت فرنسا بنصيب وافر فى هذه المسألة وكانت الولايات المتحدة ترسل شحنات الأسلحة إلى كل من العراق وإسرائيل فى آن واحد منذ قبيل إعلان حلف بغداد وقبيل الإغارة الإسرائيلية، وتوضح المراجع الإنجليزية أن الحظر كان مفروضا على السلاح لكل من إسرائيل ومصر من جانب دول التصريح الثلاثى بسبب تصاعد التوتر على الحدود بين الدولتين، لكن تقارير العمليات، وتقارير موقف التسليح حينئذ أوضحت تفوق إسرائيل على مصر فى التسليح، كما واصلت إسرائيل اعتداءاتها الاستفزازية، ومن ثم لم يكن الحظر حتى ولو كان قد نفذ فعلا يعنى إلا بقاء المتفوق متفوقا فى تسليحه والمتخلف على ما هو عليه متخلف[2].

كانت تسوية تلك المسألة من وجهة نظر الولايات المتحدة يمكن أن تتم فقط - وكما أوضح «دالاس» فى رسالته التى سلمها «بايرود» إلى «جمال عبد الناصر» فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ - عن طريق تسوية شاملة للموقف بأكمله، تتم بتسوية موقف اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تعويضهم وحل مشكلاتهم وذلك بإقراض

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٢٣٨، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٤٣ وكذلك، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٦٩، وكذلك عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ط١، ص٢٠٢، القاهرة، وكذلك، انتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٢٤.

(2) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, P. 29.

إسرائيل قرضا دوليا لتقوم هى بعملية التعويض، ثم بعد ذلك بإعداد تدابير جماعية تشارك فيها الولايات المتحدة لإقرار الأمن بين الدول العربية وإسرائيل، على أن يوقع الطرفان اعترافا بها، وبالتالى لن يكون هناك احتياج لتسابق تسليح من عدمه(١).

فى يوليه سنة ١٩٥٥ حضر «شبيلوف» رئيس تحرير البرافدا - والذى عين وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتى فيما بعد - إلى القاهرة ومعه تفويض بمشروع اتفاق بمطالب التسليح المصرية، ثم بعد فترة أعلن «جمال عبد الناصر» عن الصفقة رسميا وفى خطاب ألقاه يوم ٢٧ سبتمبر من نفس العام، وكان مشروع الاتفاق الأول يقضى بإمداد مصر بأسلحة قيمتها ٨٠ مليون جنيه مصرى، ويتم الدفع بالقطن المصرى بفترة سماح ١٢ سنة، وقد احتوت تلك الصفقة على ٥٣٠ عربة مدرعة، و٢٣٠ دبابة، و٢٠٠ ناقلة جنود، و١٠٠ مدفع دانى الحركة، و٥٠٠ قطعة مدفعية أنواع، و٢٠٠ طائرة مقاتلة وقاذفة، ومجموعة بحرية تضم قوارب طوربيد ومدمرات وكاسحات ألغام، وثلاث غواصات، وشبكة اتصال إلكترونية، ومحطات رادار حديثة(٢).

كانت صفقة الأسلحة تلك تعنى أن القيادة المصرية بدأت فى معالجة مشاكل مصر المرتبطة بالغرب بروح ثورية، وكانت الخطورة فى ذلك من وجهة نظر الغرب

---

(١) دار المحفوظات، ملف رقم ٥٠٦ ج١، مخ/ ١٥٠، ص٢٢.

(٢) وصلت قيمة الأسلحة التى سلمت لمصر حتى منتصف سنة ١٩٥٦ من الأنواع السابق ذكرها وكما يوضح «همفرى تريفليان» إلى ١٥٠ مليون دولار، كما سلمت الغواصات فى عام ١٩٥٧.

لو أردنا أن نحدد حجم القوة المعادلة لهذا التسليح بالتقريب، ونعنى فقط القوة الضاربة أو قوة الصدمة وهى التى يجرى على أساسها مقارنة القوات أثناء المعارك لوجدنا أنها تعادل: ٢ فرقة مشاه ميكانيكى وتقريبا فرقة مدرعة هذا بالإضافة للقوات الجوية ومدفعية السلاح البحرى وهى قوة بالفعل وحينئذ نسبيا تعتبر ضخمة، اونظر ايضا، Trevelyan; Op.cit., P 33، وانظر أيضا، هيئة البحوث وزارة الدفاع، حرب العدوان الثلاثى على مصر، ط١، ص٢٥، وكذلك، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ط١، ص٧٠.

أنها قد تتيح للاتحاد السوفيتى القفز فوق أحزمتها التطويقية إلى قلب الشرق الأوسط، والسيطرة على منطقة من أهم مناطق العالم، وخاصة أنه كان قد سبق تلك الصفقة بقليل تجمع دولى لدول تلك المنطقة فى «باندونج» وأقر فيه خطأ سياسة سيطرة الدول الكبيرة على الدول الصغيرة من خلال الأحلاف.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد أخذت بصورة جادة إيضاحات الرئيس «جمال عبد الناصر» لهم باحتمال التحول إلى الشرق فى حالة عدم تسليح مصر من جانبهم، بل استبعدوا حدوث مثل ذلك الإجراء، واعتبروه إحدى أساليب الضغط لإجابة مطالبه، لكنهم فوجئوا بأن الصفقة عقدت فعلا.

كان رد فعل الحكومة البريطانية أن قام «همفرى تريفيليان» السفير البريطانى فى مصر بإبلاغ الرئيس «جمال عبد الناصر» بأن بلاده تخشى من تأثير صفقة الأسلحة على الوضع فى الشرق الأوسط، وعلى إتمام عملية الجلاء عن مصر، هذا وقد قام «همفرى تريفيليان» بإيضاح نفس المعنى للرئيس المصرى قبل الصفقة، بل أنه وقبل ذلك اللقاء بوقت مبكر ومنذ أبلغ «بايرود» «رالف ستيفنسون» باتجاه «عبد الناصر» للتسلح من مصدر غير الغرب، وذلك فى يونيو ١٩٥٥، فإن الحكومة البريطانية كلفت «رالف ستيفنسون» وكان سفيرها حينئذ بتقديم إنذار لـ «جمال عبد الناصر» بأنها ستوقف تسليح مصر إذا ما حصلت على أسلحة من الروس، وكذلك الإيضاح له بأن مصر ستقدم لإسرائيل بذلك الإجراء ذريعة للقيام بدعاية مثمرة ضدها[1].

كما قامت الحكومة البريطانية بإصدار بيان فى ٢٠ سبتمبر بنفس المعنى الذى أبلغه «همفرى تريفلیان» للرئيس «جمال عبد الناصر» قبل وبعد الصفقة، ومن جانب آخر وفى ٢٠ سبتمبر هدد «جون فوستر دالاس»، وقرر توجيه إنذار مكتوب

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, P. 28.

لـ «جمـال عبد الناصر» وقـد تصادف أن اتخذ ذلك الإجـراء من جانب «دالاس» حين كان «أيزنهاور» مريضا(١).

لكن الرئيس «جمال عبد الناصر» قـرر رفض أية إنذارات محتملة من جانب أمريكا، وأوضح أنـه فى هذه الحالة سيـقطع العلاقـات الدبلوماسـية مع الولايات المتحدة، وبدأ فى الاستعداد لتـحمل آثار رد الفعل الأمريكى، فبدأ فى تكوين رأى عام مؤيد للقيـادة المصرية بين ضباط ووحدات الجيش، بل أنه قـرر أنه سيلجأ إلى الكفاح المسلح لو استدعى الأمر.

كانت النتيجة أن انتظرت بريطانيا ترقب الأحـداث فى مصر بعد بيانها الذى ألقته، كـما أن «دالاس» لم يقدم إنذاره المكتوب لـ «عبـد الناصر»، بل أن «جورج آلن» وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون الشرق الأوسط وفى رده على سؤال ألقى عليه فى مؤتمر صحفى بالقاهرة حول إمكانية تسليح أية دولة لنفسها، كان رده «بأن هذه مسألة من حق كل دولة ذات سيادة، والدولة التى لا تستطيع تسليح نفسها من أى جهـة لن تصبح دولة ذات سيـادة»، وهو عين ما أوضحـه «دالاس» فى مؤتمره الصحفى فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥(٢).

من جانب آخـر فإن «عـبد الناصر» سـواء فى لقائه بالسـفيـر الإنجليزى أو «بانتونى هيـد» أو عن طريق سفيـر مصر فى واشنطن «أحـمد حسين» كـان يؤكد للحكومتين الأمريكيـة والبريطانية بأن تلك الصفقة تمت ولن تـكرر، وكان إبرامها لتحقـيق توازن فى المنطقة، كما أن إصـرار الغرب على عدم إمداد مـصر بالسلاح كان هو الدافع لأن يلجـأ لتلك الجهة، وأوضح أنه لا يريد أن يستبـدل البريطانيين

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٧١-٧٢، انظر أيضا، البغدادى، مذكرات، ط١، ص٢٠٦-٢٠٧، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٥٩.

(2) American Foreign Policy, 1950-1955, Shipment of Soviet Arms to Arab Countries; Remarks by the Secretary of State News Conference, Oct. 4, 1955, PP. 2240-2241.

بالروس، كما أنه لا يريد أن ينزلق فى علاقات إضافية معهم حتى لا يصل الموقف فى بلاده إلى مثل ما وصل إليه فى يوغسلافيا؛ ولهذا فقد كان حريصا على أن يضع حدا لتعاملاته مع الروس وهو ما أطلق عليه "Safety Catch" وأوضح من جانب آخر أنه بهذه الصفقة لم ينتهك أى معاهدة، بل أوضح أنه يأمل فى أن تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا بمساعدة مصر فى بناء السد العالى[١].

لم يكن بيان الحكومة البريطانية، أو اتصالات سفيريها فى مصر بالرئيس «جمال عبد الناصر» قبل وبعد صفقة الأسلحة الروسية هم الخاتمة لردود أفعال تلك الحكومة تجاه ذلك الإجراء، وربما يؤدى بنا تلمس الأفكار السائدة حينئذ بين الأوساط الرسمية البريطانية إلى معرفة نوع وطبيعة ومدلول الإجراءات التى اتخذتها حينئذ الحكومة البريطانية.

توضح المراجع أنه ومع وجود قناعة كاملة فى الأوساط الرسمية وغير الرسمية البريطانية بأن «جمال عبد الناصر» هو سبب عرقلة المصالح البريطانية فى البلاد العربية، ومع انقسام تلك الآراء فى تحقيق تلك المصالح إما بالقوة، أو بحصر نشاط الرئيس المصرى واعتباره عدوا لبريطانيا، ومع كون تلك الآراء غير عملية حينئذ، ومع ترجيح الاتجاه إلى مساعدة أصدقاء بريطانيا من الحكام والشيوخ العرب مع عدم توريطهم فى سياسات تجعلهم فى نظر باقى العرب خارجين على انتمائهم العربى أو معادين لباقى العرب، وعن طريقهم يمكن تحقيق المصالح المطلوبة، وتحقيق توازن فى نفس الوقت بالمنطقة[٢].

على ذلك ومع تصنيف موقف القوى العربية فى اتجاهين متضادين؛ أحدهما على رأسه الرئيس «جمال عبد الناصر» مستخدما القومية العربية والثورة الاجتماعية العربية، والآخر على رأسه الاتجاهات الرافضة والفروق التاريخية والإقليمية،

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, PP. 31, 35.

(2) Ibid., PP. 7-8.

وعلى رأس الاتجاه الأول مصر، والثانى العراق، يتضح طبيعة ونوع ومدلول الخطوات التى أزمعت بريطانيا اتخاذها والسير فيها[١].

حينئذ طلب «أنتونى إيدن» رئيس الوزراء البريطانى من رئاسة هيئة أركان حرب العامة للدفاع عن الإمبراطورية أن توافيه بتقرير عن النتائج والآثار المترتبة على عقد صفقة الأسلحة الروسية، وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥، قدم الجنرال «تمبلر» تقريره موضحا أن الصفقة أدت إلى انقلاب فى هيكل الدفاع عن المنطقة فى الشرق الأوسط، وأن الاتحاد السوفيتى قفز فوق حلف بغداد، وأصبح له وجود سياسى مؤثر فى قلب الشرق الأوسط، أى فى القاهرة[٢].

وقد تجر تلك الصفقة دولا أخرى لسلوك نفس الطريق، وهو ما سيؤدى إلى سباق تسلح فى المنطقة، ولا يستبعد أن تقرر إسرائيل مهاجمة مصر قبل استيعاب جيشها لأسلحته الجديدة، ولذلك فإن مستقبل الاستقرار فى قلب المنطقة مستبعد لفترة طويلة، وأوصى الجنرال «تمبلر» بضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، بقصد مواجهة المباداة السوفيتية وانتزاعها منها ولإقرار مصالح الغرب فى المنطقة[٣].

مما سبق عرضه عن طبيعة الأفكار والآراء السائدة فى الأوساط الرسمية البريطانية ومن التقرير الذى قدمه الجنرال «تمبلر» يمكن أن نعرض الخطوات التى

(1) Ibid., P. 12.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٦٨.

(٣) عملت إسرائيل على تحقيق وتأكيد هذا المفهوم فى كل مناسبة، فقد كان ضمن ما يشغلها هو تفوق العرب عليها بما يهدد أمنها، ولكن هل كان عدم تسليح الجيش المصرى أو العربى سيوقف العمليات الإسرائيلية، وخاصة أن عملياتها لم تنقطع على الحدود المصرية بمناسبة وبدون مناسبة قبل الصفقة وبعدها، إذ إنها استمرت فى عملياتها الاستفزازية منذ سنة ١٩٥٢ وحتى سنة ١٩٥٥، واستمرت عملياتها حتى مع سنة ١٩٥٦، ربما كانت أهداف إسرائيل هى الدافع الأساسى لعدم الاستقرار فى المنطقة، وحاجة الغرب لها من جانب آخر، وليس تسليح العرب من عدمه.

اتخذتها الحكومة البريطانية مع تلمس مدلول تلك الخطوات من واقع تلك الآراء، فقد كان مطلوبا الاهتمام والتركيز على الأنظمة الصديقة لبريطانيا ومن بينها على الخصوص العراق، والبحث عن أنظمة موالية جديدة أو صنعها إن أمكن، ودعمها دون أن تتعرض لاتهامات باقى الدول العربية، مع استعادة زمام المبادأة من الرسول إن أمكن باستعادة ولاء النظام المصرى للغرب بأى طريقة سواء كان «عبد الناصر» على رأس هذا النظام من عدمه، مع تسوية المشكلة العربية الإسرائيلية لمنع المخاطر المحتملة في المنطقة. ولكنها وكما يتضح خطوات مرتبطة ببعضها، وتؤدى إلى نتيجة واحدة، وهى مصلحة الغرب فى المنطقة.

لم يكن تحديد «همفرى تريفليان» لموقف القوى العربية بالشكل السابق عرضه ببعيد عما نبأ عنه اجتماع رؤساء الحكومات العربية فى القاهرة فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٥، حيث أنه وضح أن محاور العمل العربى قد تحددت ممثلة فى السعودية ومصر فى اتجاه، وسوريا موزعة بين العراق وبين مصر والسعودية، وباقى الدول العربية مترددة لا تدرى أى اتجاه تسلك، لكن الأحداث بعد ذلك دفعت سوريا للانضمام للمحور السعودى المصرى، وكان الوضع ينبئ عن تغيرات كبيرة مقبلة.

عملت بريطانيا على الاحتفاظ بصداقة أصدقائها فى العالم العربى، وعملت على تدعيم ذلك، ومن جهة أخرى حاولت أن تكون نظاما مواليا لها فى سوريا، لكن مصر بتأييدها السياسى والدعائى، والسعودية بتأييدها المادى، أفشلتا تلك الخطوة، إثر ذلك وجهت بريطانيا تحذيرا ماديا ومعنويا فى آن واحد للسعودية وذلك باحتلالها واحة «البوريمى» المتنازع عليها، على خطوط الحدود المائعة بين أبوظبى بالإمارات والسعودية وذلك فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥، لكن خطوتها تلك أيضا لم تكن موفقة فقد كان الأمر متعلقا حينئذ بمصلحة الشركات الأمريكية فى

المنطقة وتعارضه معها، وبعد ما تم مع سوريا والسعودية، كان متوقعا أن تتوالى خطواتها مع بلدان أخرى عربية[1].

أما مصر فكان لها وضع آخر مرتب على أساس إما كسب ودها والتأثير عليها وكسب ولائها للغرب، وهو أمر أصبح مستبعدا من وجهة نظر بريطانيا، لكن المحاولة إذا ما نجحت - وكما فكرت بريطانيا - ستفيد، أو الاستمرار فى عمليات عزلها حتى ترضخ فى النهاية، أو الإطاحة بالرأس المدبرة فى النظام المصرى، بمعنى أنه كان هناك خياران بديلان للحل الأول، وكلاهما كان عنيفا ضد مصر، ومع ذلك فإن تحقيقها يحتاج إلى هدوء تام لإمكانية التنفيذ[2].

أوضح العرض السابق ردود الفعل المباشرة لبريطانيا وللولايات المتحدة من الصفقة، أما فى إسرائيل فقد وصلتها أنباء تلك الصفقة أيضا مبكرة وقررت أن تعمل على استعادة تفوقها خاصة فيما يتعلق بالقوات الجوية والدبابات، وبدأت فى التحرك للاستفادة من علاقة الصداقة القائمة بينها وبين فرنسا، وكانت ترى أن الوقت مناسب لكل من الطرفين لكى يستفيد بعلاقته مع الآخر، وسنوضح فى موضع لاحق كيف أن فرنسا قررت الاستفادة بصداقة إسرائيل لها، خاصة مع استقرار نية الحكومة الفرنسية إما على استمالة «جمال عبد الناصر» لكى لا يهاجم سياستها فى الجزائر، أو العمل على الإطاحة به بإنزال هزائم دبلوماسية أو عسكرية لمصر، وكانت إسرائيل فى رأى «كريستيان بينو» وزير خارجية فرنسا هى خير من يحقق ذلك.

أخذت فرنسا فى إمداد إسرائيل بالطائرات «سوبر ميستير»، كما توضح الوثائق أنها بدأت فى إمدادها أيضا بالدبابات «اى.إم.إكس»، والمدافع «الهاوتزر»،

(١) نفس المرجع، ص٣٦٩-٣٧١.

(2) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, PP. 13-14, 35, See also, محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص٧٤.

من جانب آخر استمرت إسـرائيل على سياستها التى انتهجتهـا فتابعت عملياتها العسكرية على خطوط الهدنة أو فى عمق سيناء، إما تنفيذا لمخططاتها الأمنية، أو ردا على العمليات الفدائية المصرية، والتى بدأت عملياتها منذ منتصف مارس عام ١٩٥٥، بل بدأت فى نقل نشاطها للحـدود السورية، واتخذ الموقف بين إسرائيل والدول العربية وضعا ينذر بالخطر المتزايد(١).

فى مصر استقبلت أنباء تلك الصفقة بفرح كبير، وسرت بين المواطنين فكرة التطوع لجمع اكـتتابات لتسليح الجـيش وتقويته، وتسابق المواطنون لتنفـيذ تلك الاكتتابات، وازدادت مكانة «جمال عبد الناصر» بين الجماهير، وكما كان للصفقة من صدى فى مصر وتأثير، كان لها صدى كبير بين البلاد العربية، وبدأت سوريا فى التفكير حينئذ فى عقد صفقة شبيهة بالصفقة المصرية، وبعد فترة قليلة تعاقدت على شراء سـلاح من الاتحاد السوفـيتى، وتبعـتها اليـمن، وتوالت بعد ذلك التعاقدات بين دول عربية أخرى وبين الاتحاد السوفيتى(٢).

وفى نفس الوقت تم توقيع ميثاق للتعاون العسكرى بين مصر وسوريا وذلك فى ٢٠ أكتـوبر سنة ١٩٥٥، وقد نص فـيه على أن أى اعتـداء على دولة من الدولتين يعتبر اعتداء على الأخرى، وكـان الحديث بشأن هذا التعاون قد بدأ فى فترة مبكرة منذ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥، تلى ذلك فى ٢٧ أكتوبر من نفس العام أن وقعت السعودية اتفاقية دفاع مشترك خاصة بين مصر والسعودية، وفى ٢٩ أكتوبر سلكت اليمن نفس المسلك.

(١) تيرنـس روبرتسن تعريب خيرى حماد، ازمة، ص٥٢-٥٤، انظر أيضا، احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٧٧-٧٨، وكذلك، أرسكين تشـايلدرز تعريب خيرى حـماد، الطريق إلى السـويس، ص١٢٢، كذلك، انظر أيضا، دار للمحفوظات، ملف رقم ٥٠٦ ج٢، مخ/ ١٥٠، ص٢٠١ وكذلك.
Franíe, D.A., East and West, P. 719.

(٢) محمود ريـاض، البحث عن السـلام في الشرق الأوسط، ط١، ص١٩، انظر ايضا، محـمد حسنين هيكل، ملفـات السويس، ص٣٧١، وكـذلك، احـمـد حمـروش، قصة ثورة ٢٣ يـوليو، ج٢، ص٧٥-٧٦.

حينئذ، ومتزامنا مع الدعم الفرنسى لإسرائيل، قامت القيادة المصرية بعقد صفقة أسلحة ثانية، ومكملة لما قيمته ٣٠٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة للصفقة الأولى، وهو مجموع الصفقتين، وكان المورد أيضا هو الاتحاد السوفيتى[١].

أدى نشاط الاتحاد السوفيتى هذا فى مجال تسليح الدول العربية، بل ولما تعداه بعد ذلك إلى مجال التعاون التجارى، إلى انقسام منطقة الشرق الأوسط إلى قسمين: قسم ينطوى تحته الدول الوطنية المتحررة حديثا وكانت تجرى تعاملاتها سواء فى التسليح أو التجارة حينئذ مع الاتحاد السوفيتى دون قيد ولا شرط، وقسم آخر يتبع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب وكان أساس ارتباطهم هو التحالف، أو اندراج أى احتياجات لدول هذا القسم تحت ما ورد بشروط مشروع أيزنهاور، وهو ما سنوضحه فى موضعه.

جيلد هول:

لم تكن الخيارات التى حددتها الحكومة البريطانية للتعامل مع مصر بعد الصفقة صالحة كلها لتنفيذها حينئذ، لكن كان من الممكن تنفيذ بعضها، وإعداد الأخرى لتكون جاهزة للتنفيذ حالة الاحتياج لها.

أوضحت التحركات التى قامت بها الحكومة البريطانية حينئذ أنها بدأت فى تنفيذ الخيار الأول تجاه مصر وخاصة بعد أن هدأت ردود الأفعال حيال صفقة الأسلحة، وقد بدأت تلك التحركات فى اتجاهين الأول وبعد أن أقنع «بايرود» «دالاس» بضرورة الموافقة على القرض الذى تطلبه مصر لبناء سد فى أسوان، وقررت الولايات المتحدة الإسهام فى ذلك العمل، وقررت الحكومة البريطانية أن تسهم معها بجزء فى تكاليف هذا المشروع، وشرع مسئولو الحكومة البريطانية المتخصصون فى استقبال وزير المالية المصرى للاتفاق معه حول عروض القرض،

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٧٨.

مثل ما كـان يفعله مسئـولو الحكومة الأمريكية فى نفس الوقـت، ومن جانب آخر قرر «أنتونى إيدن» أن يقدم اقـتراحا كان يقدر أنه سيلقى قبول مـصر، وقد عرض اقتراحه هذا من خلال خطابه السنوى الذى ألقاه فى قـاعة الاحتفالات الكبرى فى بلدية لندن «جيلد هول» وذلك فى نوفمبر سنة ١٩٥٥، وكان يقوم على إيجاد حل وسط يرسم حدودا جديدة لإسرائيل على خط يتفق عليه بين خطوط الهدنة المؤقتة وقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧[١].

لاقى هذا الاقتراح قبـولا لدى «جمال عبد الناصر» كـما توقع إيدن، حيث وافق على هذا الاقتراح مع بعض الشروط، والمرجح أنه وافق حـينئذ بسبب الحالة التدريبية التى كانت عليها القوات المصرية، وقوات التعاون المشترك، حيث لم يكن قد تم بعد استيعاب الأسلحـة الجديدة التى وصلت إليهم، ولم يكن على استعداد للدخول بقواته فى اختبار للقوى لم يكن متأكدا من نتيجته.

رفض «ديفيـد بن جوريون» هذا الاقـتـراح، واعتبره تشـجيعـا للعرب على العدوان، وغضب صـهاينة الولايات المتحدة وقـاموا بحملة لتأييـد إسرائيل وجمع التبرعات لتوفير السلاح لها كما ثار مؤيدو إسرائيل داخل مجلس العموم البريطانى وخارجـه على مبادرة «إيدن» تلك، وسـحب إيدن مبادرته عـلى الفور، لكن كل ذلك تم بعد أن أعلن «جمال عبد الناصر» عن قـبوله لتلك المبادرة، وانتشرت أنباء تلك الموافقة بين الأوساط العربية المختلفة فى الأقطار العربية[٢].

وفى توقيت متناسق قبيل مبادرة «جـيلد هول» وحتى فشلها، قامت بريطانيا بتجربة خيار ثان، أو حل آخر، وكان قد سبق الإيضاح بأنها فشلت فى إيجاد نظام موال لها فى سوريا، وجاء خطأها الثانى فى «البـوريمى» ضد خطتها بسبب غضب

---

(١) تيرنس روبرتسن تعـريب خيرى حـماد، أزمة، ص٤٧، انظر أيضـا، أرسكين تشايلدرز، تعريب خـيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٣٠، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السـويس، ص٣٧٣.

(2) Hansard, House of Commons, Nov. 15, 11, 1955, PP. 202-204, Oral Answers.

الشركـات الأمريكيـة والتى أوصلت الأمر «لأيزنهاور»، ومن ثـم وبعد التطورات على الجانب العـربى وخاصة مع نشاط المحـور السعودى المصرى السـورى وما قد يستجـد، ومن وراء كل هؤلاء الوجود السوفيـتى الحقيقى فى المنطـقة دون تخيل، وجدت بريطانيا أن ضم الأردن التى اعتـبرتها دائما مركزا إنذاريا متقـدما لقاعدتها التقليـدية العراق إلى حلف بغـداد، أصبح حتـميا فى ذلـك الحين، لكن هل كان مجـرد ضم الأردن إلى حلف بغـداد هو ما تسـعى إليه بريطانيـا فقط؟، ذلـك ما سنوضحه بعد قليل.

لنفس الهدف وهو الحـفاظ على مصـالح بـريطـانيا وهو هدفهـا النهائي، الذى يتم بعزل مصر حتى ترضخ وترجع إلى حظيـرة الدول العـربية التابعة لها، كان استقـبال الحكومة البريطانية «لإسـماعيل الأزهرى» مفعمـا بمظـاهر الترحيب المبالغ فـيه، حتى تم عقـد اتفاق سرى بينهـما (سبق الإشـــارة إلى تفـاصيله فى الفصل الـثانى)، وبموجبـه اطمأنت بريطانيـا على كسب ولاء السـودان لها لفـترة طويلة.

بالتوازى مـاذا كان عليه مـوقف الولايات المتحدة وإسرائـيل وفرنسا، فيـما يتعلق بالولايات المتحدة، توضح أوراق الرئيس «أيزنهاور» أنه قرر معاونة مصر فى بناء سدها، شريطة أن يتم الاتفاق والصلح بينها وبين إسرائـيل لتحقيق استقرار فى المنطقة، ومثل ما وصلت إليه مبـادرة «إيدن» وصلت إليه مهمة «روبرت إندرسون» - المبعـوث الخاص للرئيس «أيزنهـاور»، والتى بدأت فى ٨ ديسمـبر سنة ١٩٥٥، فقد كـان لكلٍ من الطرفين مصر وإسـرائيل مطالبه، ومع فشل تلك المهـمة أصدر «أيزنهاور» توجيهاته بالعمل على هز استقرار والإساءة لهيبة كل الأفراد أو الأطراف التى تعمل فى علاقات مـعادية للولايات المتحدة، وتوضح المراجع أن «دالاس» بدأ بعد هذا الفشل يعد لتوجيه لطمة «لعبد الناصر» بسحب عرض قرض السد العالى، وتنفيذا للخطوط الـعامة لتوجيهـات أيزنهاور وتنفيسا لغـضبه، فقد كـان يشعر أن

معاونيه خدعوه فيما يخص ردود أفعال مصر والعرب والتى جاءت تجاه الولايات المتحدة على غير ما كان يتوقع[1].

أما فرنسا فقد كانت غاضبة لمعاونة مصر للجزائر، بإرسالها الفائض من أسلحتها للثوار، ولنداءاتها الإذاعية الدائمة للعرب بالالتفاف حول تلك الثورة، ومع تولى حكومة فرنسية جديدة برئاسة «جهوليه» كان وزير الخارجية فيها هو كريستيان بينو والذى وصفته المراجع بمهندس السياسة الخارجية الفرنسية، قرر أن ينظم حركته مع القيادة المصرية وخاصة منذ بدأ يناير ١٩٥٦ إما بكسب ودها ووقف معونتها ودعمها للثورة الجزائرية، أو بإنزال هزائم دبلوماسية بها ولو استدعى الأمر هزائم عسكرية، وقرر «بينو» أن أنسب من يمكن استخدامه لهذا الغرض هو إسرائيل[2].

أما إسرائيل فقد قامت منذ بداية شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ بالإعداد للقيام بضربة وقائية ضد مصر على وجه التحديد، لما حققته الصفقة لها من قوة، وبدأت مناقشة الخطط فى جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلى فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥، وكان هدف تلك الخطط أولا احتلال مناطق من سيناء مع تحرير المضايق المؤدية إلى إيلات، والقضاء على قواعد الفدائيين، وثانيا مراعاة أن تحقق تلك الأهداف كسر هيبة «عبد الناصر» وإسقاطه إن أمكن، وبعث «بن جوريون» برئيس المخابرات الإسرائيلية إلى واشنطن لإطلاعهم على الخطط الإسرائيلية ومحاولة الحصول على سلاح إضافى، كما بعث «بشيمون بيريز» إلى فرنسا للوصول إلى تحالف فرنسى إسرائيلى من أى نوع ضد الخطر المصرى بحيث تحصل إسرائيل أيضا بمقتضاه على

---

(١) محمود فوزى، ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٣٣، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٨٠-٣٩٤، وكذلك، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص٤٨، وكذلك، احمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٢٧٨.

(٢) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص٥٤-٥٦، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٧٤-٣٧٥.

السلاح وهو المهم، والتأييد لخطوات أخرى ربما تقوم بها، واستمرت إسرائيل حيتئذ فى تنشيط دفاعاتها والقيام بضرباتها الاستفزازية على كل من حدود مصر وسوريا.

يتضح مما سبق عرضه أنه مع نهاية عام ١٩٥٥ ومع بداية عام ١٩٥٦، كان «أيزنهاور» غاضبا وحملت توجيهاته - بعد فشل مهمة مبعوثه الخاص - أهمية هز استقرار والإساءة لهيبة كل الأفراد والأطراف التى تعمل فى علاقات عدائية ضد الولايات المتحدة، وقررت فرنسا إما كسب ود «جمال عبد الناصر» إلى جانبها أو تحطيمه، كما كانت إسرائيل فى عجلة لإجراء ضربة إجهاض للقوات المصرية ووقائية لها، وكذلك الإطاحة «بعبد الناصر» إن أمكن، أما بريطانيا فقد كان اقترابها لأهدافها يسير فى خطوط عديدة متوازية، اهتمت بتقوية حلف بغداد، ومحاولة إضعاف التحالف المصرى السعودى السورى، وكسب ولاء السودان لها.

بعثة تمبلر - طرد جلوب:

على الرغم من تأكيد «همفرى تريفليان» لـ «جمال عبد الناصر» بأن الحكومة البريطانية ما زالت محافظة على موقفها من حلف بغداد، وهى أنها لن تسمح بتوسيع دائرة الحلف، وكان ذلك قبيل خطاب «أنتونى إيدن» فى «جيلد هول» فإنه كان يجرى فى نفس الوقت وبعلم الحكومة البريطانية تفاوض فى العاصمة الأردنية بين الرئيس التركى «جلال بايار» وبين الحكومة الأردنية من أجل انضمام الأردن لهذا الحلف، وكان ردود الملك «حسين» مشجعة للرئيس التركى، وتلى ذلك اللقاء مبادرة «جيلد هول» وما أدت إليه من إعلان جمال عبد الناصر» قبوله مبدأ التسوية، وانتشرت تلك الأنباء بين البلاد العربية، وفى تنسيق متزامن كانت تجرى أيضا محادثات بشأن تقديم قروض لمصر من الولايات المتحدة، ومن بريطانيا، ومن البنك الدولى، لبناء السد العالى[1].

(١) ارسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٣٤.

مرت أسابيع قليلة وكان الملك «حسين» لا يزال حينئذ يرقب ما يجرى بالداخل في بلاده، وكان مترددا لا يدرى ما يجب أن يقر رأيه عليه، حينئذ سلم السفير البريطاني في الأردن رسالة للملك من «أنتونى إيدن» يحثه على الدخول فى الحلف، وقد حاول دعم هذا الطلب كل من «نورى السعيد» والأمير «عبد الإله»، وكانت هناك إغراءات كبيرة من جانب بريطانيا بتسليح الأردن، لكن الأردن كان لا زال مترددا، فبعثت الحكومة البريطانية بالجنرال «تمبلر» رئيس أركان حرب قوات الدفاع الإمبراطورى على رأس بعثة إلى الأردن، لإقناع الملك بالانضمام إلى الحلف وعدم التردد، وقد حمل معه مزيدا من عروض التسليح، ووصلت البعثة إلى الأردن في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥، لكن المظاهرات العنيفة عمت الأردن، واتخذ «تمبلر» و «جلوب» قرارات أعنف، لكن مهمة «تمبلر» فشلت، واستدعى «إيدن» تمبلر، وعادت البعثة إلى بريطانيا[1].

أدت إذاعة صوت العرب، من القاهرة، دورا مساعدا وفعالا فى تحريك الجماهير الأردنية ضد تلك المحاولة من جانب بريطانيا، ووضعت الملك «حسين» في وضع حرج بمتابعتها لأخبار استقالة أربعة من الوزراء الفلسطينيين من الوزارة القائمة حين علمهم بموافقته على التحالف، وكان للفلسطينيين ثقل لا يستهان به حينئذ فى الضفة الغربية لنهر الأردن، وأمام المظاهرات العنيفة وأمام قرارات «تمبلر» و «جلوب» غير المسئولة، ويبدو أيضا أنه قد ساعد على اشتعال الموقف فى الأردن إرسال «جمال عبد الناصر» لعدد من معاونيه إلى الأردن لتحقيق بعض المهام منها إثارة جماهيره ضد الأحلاف[2].

كانت القيادة المصرية ترى فى تلك الخطوة ضررا بالغا إذا ما تمت، وكانت تعلن دائما أن هدف بريطانيا من ضم الأردن إلى حلف بغداد هو الاستيلاء عليه

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٨٢-٣٨٥، انظر أيضا، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص٥٨-٥٩، وكذلك، عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ج١، ص٢٠٠، ٢٠١.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٥٥.

وتقسيمه بين العراق وإسرائيل، وهو أمر بالتأكيد فيه ضرر كبير بمصر، ويبدو أن ذلك الاتهام وجد فيما بعد الدليل الذى يؤكده من واقع الاتهامات التى وجهها «جون فوستر دالاس» إلى حكومة «أنتونى إيدن»، بعد العدوان الثلاثى، وكانت تلك القيادة ترى أن تحركها ضرورى لمنع هذا التحالف، لكن تلك الإجراءات أحنقت الغرب بصورة أكبر مما هى عليه تجاه مصر وتجاه «جمال عبد الناصر» بل دفعت بريطانيا لأن تتيقن من احتياجها إلى تنفيذ الاختيار الثالث والأخير، الذى طالما أجلته، وهو الإطاحة «بعبد الناصر» والتخلص منه، وحسم النشاط المصرى وإنهائه، خاصة مع النهاية المفاجئة، التى لم تتوقعها بريطانيا وهى قيام الملك «حسين» بطرد الجنرال «جلوب» من قيادة الجيش الأردنى[1].

يوضح «أنتونى إيدن» فى مذكراته أن مفتاح سياسة بريطانيا وسلطانها فى الشرق الأوسط والمحور الرئيسى المضاد لكل ما يفعله «جمال عبد الناصر» وكل ما حوله من تبدلات، هو العهد القائم فى العراق فى ظل «نورى السعيد»، وكانت بريطانيا تعتبر الأردن مركزا أماميا للعراق، ومع طرد جلوب المثير من الأردن قضى على أية محاولة لضم الأردن للحلف وكانت «مصلحة بريطانيا القومية تقوم على الحفاظ على استقلال الأردن الذى تعتبره مركزا أماميا للعراق، أما إذا كانت نتيجة التطور للأحداث، كإخراج جلوب من الأردن، وإحباط حلف بغداد فى الأردن، أن يصبح الأردن دويلة تابعة لمصر، فإن نفوذ المملكة المتحدة سيتعرض للتحطم والانهيار هناك»[2].

أدت تأكيدات «همفرى تريفليان» لـ «جمال عبد الناصر» بعدم مسئولية بريطانيا عن ممارسة أية ضغوط على الأردن بدفعها لدخول الحلف، وكذلك تأكيدات «سلوين لويد» الذى كان فى زيارة للقاهرة فى مارس ١٩٥٦، والتى

(١) ارسكين تشايلدرز تعرب حيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٣٤.

(٢) نفس المرجع، ص١٦٨.

كانت من نفس نوع تأكيدات السفير الإنجليزى، إلى فقدان «جمال عبد الناصر» للثقة فى «أنتونى إيدن» بل أصبح يعتقد أن بريطانيا تتآمر ضد مصر فى كل عمل تقوم به وفى كل خطوة تخطوها؛ وذلك لأنه بينما كانت تلك التأكيدات تقدم له فى القاهرة كانت الخطوات العملية التى تقوم بها بعثة «تمبلر» فى الأردن تدعو إلى عكس ما تتضمنه تلك التأكيدات.

من جهة أخرى بدأت الحكومة البريطانية تضطرم حقدا وغيظا من «جمال عبد الناصر»، حيث وصل نبأ طرد «جلوب» إلى «عبد الناصر» فى وجود «سلوين لويد» فى زيارته وأبلغه بذلك النبأ. كما أن «سلوين لويد» وبعد مغادرته القاهرة وزيارته للبحرين قوبل بمظاهرات عدائية صاخبة، وأرجع الموظفون البريطانيون فى البحرين «وسلوين لويد» تلك المصائب كلها «لعبد الناصر»، علاوة على تقرير جلوب المثير وأحاديثه الصحفية. والتى أرجعت صخب الجماهير العربية إلى «عبد الناصر» وغوغاء الشارع العربى(١).

حينئذ وبعد طرد «جلوب» من الأردن، ومع شعور بريطانيا أن تلك المملكة الصغيرة يمكن أن تدفعها الظروف لأن تخضع للسيطرة المصرية، وتخرج من تحت السيطرة البريطانية، بدأ التفكير جديا فى ممارسة الاختيار الثالث، والذى يعنى وقف «جمال عبد الناصر» عند حده، وعزله، أو الإطاحة به على أيدى شعبه إن أمكن، نتيجة خطأ قد يقع فيه، أو بأية طريقة أخرى، وكان طبيعيا أن تستعين الحكومة البريطانية بكل الوسائل والطرق الممكنة والمتاحة لتنفيذ غرضها هذا.

إلغاء عروض القرض:

كانت المحادثات لا تزال قائمة منذ بدأت بخصوص القروض المطلوبة من جانب مصر لبناء السد العالى، لكن حينئذ تحول الرأى العام الأمريكى ضد مصر،

(١) أنتونى ناتنج، ناصر، ط١، ص١٥٤-١٥٥، انظر أيضا، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٥٥، وكذلك، أرسكين ب. تشايلدرز، الطريق إلى السويس، ص١٣٥.

ونجحت الأصوات الصهيونية فى التأثير على الكونجرس لتحويل رأيه عما كان عليه، وراح «دالاس» علاوة على غضبه من مصر المحايدة يستمع إلى شكاوى «بينو» من «جمال عبد الناصر» ويزداد غضبا، وحينئذ وفى ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن «دالاس» عن سحب الولايات المتحدة للعروض التى تقدمت بها لقروض السد العالى، وفى اليوم التالى أعلنت بريطانيا نفس القرار من جانبها، وجاء نفس القرار من البنك الدولى[١].

توضح بعض الدراسات التى رجعنا إليها من الآراء حول سبب إلغاء عروض قرض السد العالى، وحول أسبقية الدول اللاغية لهذه العروض، فيوضح الفريق الأول أن الإلغاء إنما جاء من الولايات المتحدة لرفض مصر شروط القرض التى كانت ستجعل من مدير البنك الدولى - وهو أمريكى الأصل، كما أن البنك خاضع لأمريكا لأنها المساهم الأكبر فيه - مراقبا أساسيا لمالية مصر، ومهيمنا على اقتصادها، وجاء أيضا لأن «دالاس» كان يرغب فى معاقبة «عبد الناصر» لشرائه أسلحة سوفيتية، ولتبنيه سياسة عدم الانحياز، وجاء أيضا الإلغاء لأن إبرام القروض كان متوقفا على مدى رغبة «جمال عبد الناصر» فى البقاء بعيدا عن التورط مع الشرق، وأن يصبح إلى حد كبير متمشيا مع سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا[٢].

ويوضح فريق ثان أن الإلغاء جاء من جانب الولايات المتحدة، لأنها كانت تعتقد أن هذا المشروع ما هو إلا وسيلة جديدة من وسائل ابتزاز أموال الولايات المتحدة من جانب بريطانيا، عن طريق توريد كميات ضخمة من المعدات والآلات

(١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، ص٢٠٩، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٤٥-١٤٦، وكذلك، محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، ط١، ص٢١.

(٢) محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص٧٦، انظر أيضا، محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، ط١، ص٢١، وكذلك، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص٤٦.

اللازمة لبناء السد توردها شركات أوربية وبريطانية فى الغالب، وتدفع ثمنها الولايات المتحدة، كما أن التحريات التى قام بها كل من «جورج همفرى» وزير الخزانة الأمريكى وهربرت هوفر من الخارجية أثبتت أن مشروع السد لن يؤدى إلى تحسين أحوال الفلاح المصرى، هذا مع قصور الخزانة المصرية على أن تتابع مشروع مثل هذا، وعلاوة على تهديد «إيدن»، «الدالاس» بضرورة مشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا فى بناء السد، وإلا فإنها لن تساعدها فى قائمة المشاكل القائمة بينها وبين الروس، وهو الأمر الذى لم يقبله «دالاس»، وكذلك افتقار «أحمد حسين» السفير المصرى للدبلوماسية فى حثه «دالاس» على تلبية القرض، كل ذلك من وجهة نظر ذلك الفريق دفع الولايات المتحدة إلى المبادرة برفض عروض القرض[1].

ويوضح فريق آخر أن الإلغاء بشكله الذى تم به كان يوضح أن قرار الولايات المتحدة جاء بمبادرة منها وحدها دون استشارة أحد، وخاصة بعد ما أعلن محافظ البنك الدولى فى ٩ يوليو عن استعداد البنك لمتابعة محادثات القروض، وكذلك لإعلان الحكومة البريطانية فى صباح ١٩ يوليو نفس الشىء، لكن واقع الأمر كما يوضحه أصحاب هذا الرأى مخالف لما بدا من موقف الولايات المتحدة، إذ يوضح هذا الفريق أن الإلغاء جاء بعد تشاور فى الرأى بين الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية، وكانت الحكومة البريطانية هى المحرك القوى فى سبيل اتخاذ هذا القرار، وقد ذكر ذلك الجانب مجموعة من الأدلة تؤكد رأيه[2].

يوضح أرسكين تشايلدرز فى كتاب «الطريق إلى السويس» أن فكرة الإلغاء كانت إحدى الطرق المساعدة ضمن مخطط «أنتونى إيدن» ومعاونيه فى الحكومة

(١) محمود فوزى، ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ص٤٣، انظر أيضا، عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو، ١٩٥٢، ط١، ص٢٠٨-٢١٠.

(٢) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٤٨.

البريطانية للإطاحة بـ «عبد الناصر»، تلك الفكرة التى اختمرت برءوسهم وخاصة منذ حملة «عبد الناصر»، القاسية على حلف بغداد، وعلى وجه التحديد منذ فشل مهمة «تمبلر»، ومع طرد «جلوب» من الجيش الأردنى، ولم تكن تلك الفكرة تدور برءوس البريطانيين وحدهم، وإنما تُرجع تلك الفكرة فى الأصل إلى «نورى السعيد» الذى اقترح إلغاء القرض، خاصة وأنه كثيرا ما تضرر من سياسة لندن وواشنطن حينما بدأت فى مناقشة إمكانية إمداد مصر بالقروض المطلوبة، وهو الأمر الذى كان يرى «نورى» أنه سيزيد من قوة «جمال عبد الناصر» فى المنطقة وسيضعف من قوته، اقترح نورى تلك الفكرة، وذلك حين وجوده بلندن طوال شهر يوليو سنة ١٩٥٦، وقد شهدت فترة وجوده تلك أيضا تبلور فكرة قديمة سبق مناقشتها بينه وبين الحكومة البريطانية وهى ضم الأردن للعراق وتجزئته بينها وبين إسرائيل، وطلب «نورى» إلغاء القرض أولا تدعيما لموقفه وثانيا لما سيتمخض عنه هذا الإلغاء من خطوات كان يقدرها وينتظر حدوثها(١).

اقترح «نورى السعيد» على بريطانيا أن لا تجعل رفض القرض صادرا من جانبها ولا تكون هى البادئة به، كى لا يهتز وضعها بين الدول العربية التى مازالت على ولائها لها، وعليها أن تدفع الولايات المتحدة لإلغاء القرض ثم تتبعها هى، ويوضح «أرسكين تشايلدرز» أن «نورى السعيد» قدم هذا الاقتراح وهو يعلم أن «عبد الناصر» سيتصرف بطريقة من اثنين؛ إما أن يرد بعنف على هذا الإجراء وهو الأمر الذى سيدفعه إلى المنزلق المخطط له، أو سيلتزم الصمت وهو ما سيضعف من موقفه أمام العرب، وسيؤدى إلى تقوية موقف «نورى السعيد».

توضح الآراء السابقة «أنه كانت قد توافرت قناعة تامة لدى الولايات المتحدة، مع حلول شهر يوليو سنة ١٩٥٦ بإلغاء عروضها لقرض السد العالى،

---

(١) نفس المرجع، ص١٧٦-١٧٩.

ولا خلاف على أن ردود أفعال القيادة المصرية من حكومة الولايات المتحدة كان من شأنها دفع تلك الحكومة لاتخاذ ذلك القرار، فلم تترجم القيادة المصرية قراراتها نحو الولايات المتحدة من حيث تبادل المنفعة إلى أفعال أبدا، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة كانت تتذرع بالصبر لعلها تصل إلى ما ترجوه يوما ما، لكن أن يأتى يوم تسلك فيه القيادة المصرية مسلكا يؤدى إلى إرباك خططها الأمنية فى تلك المنطقة الهامة من العالم فهذا أمر غير محتمل، بل ويدعوها إلى أن تعمل على تقويم مسلك تلك القيادة بحرمانها من قرض هى «فى حاجة» إليه.

ولما كان للولايات المتحدة وبريطانيا من مصلحة فى تقوية حلف بغداد فإن الرغبة التى أبداها رئيس الوزراء العراقى «نورى السعيد» بضرورة إلغاء القرض لإضعاف مكانة «عبد الناصر» قد أبداها «لإيدن» دون غيره، ولابد أن «إيدن» عمل على تحقيق تلك الرغبة التى تمشت مع أهداف بريطانيا، وخاصة بعد التحول الذى قدرته فى الأحوال فى المنطقة بعد فشل «تمبلر» واحتمال ضياع الأردن بما يؤدى إلى انهيار السيطرة البريطانية هناك، وقد جاء ذلك التحول بعد شهر مارس ومع شهر يوليو على وجه التحديد، وهى الفترة التى قبع فيها «نورى السعيد» فى لندن انتظارا لتحقيق مطلبه وما وراء ذلك المطلب.

ولابد أن تلك الرغبة قد لاقت قبولا لدى «دالاس» الذى كان حانقا غاضبا لاعتقاده بعبث «عبد الناصر» به وبمعاونيه فى مصر، ولابد أنه رحب بالموافقة على الإلغاء إذا ما صحت الآراء التى أوضحت أن الحكومة الأمريكية لم تكن مرحبة بابتزاز بريطانيا لأموال الولايات المتحدة عن طريق السد، أو للطريقة الفجة التى طلب بها «إيدن» اشتراك الولايات المتحدة مع بريطانيا فى تلك العملية.

كان تحرك الحكومة البريطانية للعمل على إلغاء القرض له دوافعه والتى اتفقت مع دوافع رئيس الوزراء العراقى، وكما أوضحنا كان هو البادئ بالدعوة إلى

نقل فكرة الإلغاء إلى حيز التنفيذ، وكان إلغاء القرض خطوة فى طريق معاقبة مصر تتلوها خطوات، وكانت كلها لصالح «نورى السعيد» ولصالح التحالف، ولصالح الأهداف البريطانية فى المنطقة، وقد كان ما توقع وقبع ليلة ٢٦ يوليو فى لندن مستمعا إلى قرار تأميم قناة السويس، وهى الخطوة التى كان ينتظرها ولم يكن يعرف طبيعتها قبل أن تعلن، وهى الخطوة التى حركت الأحداث بسرعة كبيرة نحو الانهيار الكلى للعلاقات المصرية البريطانية، وبذلك كان الدافع قويا ومتوفرا لدى بريطانيا لتقوم هى من جانبها بإقناع «دالاس» بإلغاء القرض، وكان «دالاس» مستعدا للموافقة، وهو الأمر الذى يدعو إلى ترجيح ذلك الرأى الأخير.

كان قرار «دالاس» بإلغاء عروض القرض لمجرد دعم مكانة حلف بغداد، ولتوجيه لطمة لـ «عبد الناصر» لكى ينبهه وعلى وجه التحديد إلى حجم إمكانياته، أما أن تكون الحكومة الأمريكية على علم بما كان يدور بين «نورى السعيد» و «إيدن» من خطط أخرى متعلقة بذلك الإلغاء فهو أمر بعيد عن الاحتمال، ومما يمكن أن يكون دليلا على ذلك هو رد فعل «دالاس» حين إعلانه التهم والأخطاء التى وقعت بها حكومة «أنتونى إيدن»، وقد ذكر بالتحديد من بينها رغبة تلك الحكومة فى تقسيم الأردن بين العراق وإسرائيل لتسوية المشاكل العربية، وهى نقطة كان يمكن تجاوز دالاس عن ذكرها، لكن جانب الثأر فى شخصية دالاس غلب على جوانب آخرى ودفعه إلى ذكرها؛ لأن «إيدن» لم يكن قد أحاط وزير الخارجية الأمريكى بكل ما يجرى من مشاورات حول الحلف بينه وبين «نورى السعيد».

ألغى عرض القرض فى ١٩ يوليو، لكن حاجة مصر إلى السد كانت كبيرة، وعلى عكس ما أفهم دعاة الصهيونية وأنصارها أعضاء الكونجرس من الولايات الجنوبية بأن مصر ستتوسع بمشروعها هذا فى إنتاج القطن الذى تمد به روسيا، كانت مصر تفكر تفكيرا اقتصاديا جديدا لا يعتمد فقط على القطن كمحصول

نقدى، وإنما بدأت تغيـر من نظمها لتتحرر من التـبعية التى كانت مفـروضة عليها اقتصاديا، وبالتالى كان السد العالى لازما لها بالفعل(١).

تأميم قناة السويس:

من ثم فقـد كان الرد العـملى المباشر هو تأميم شركة قـناة السويس، وهو القرار الذى اتخذه «جمال عـبد الناصر» وأعلنه يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦، وأعلن أنه قد قام بهـذا الإجراء لتستطيع مـصر تمويل مشروع السد العـالى من موارد قناة السويس، ذلك هو رد الفعل الذى لم يكن «نورى السعيد» يعرف ما هو على وجه التحديد، ولكنـه كان ينتظره، وهى خطوة أساءت لشركـة قناة السويس، وأساءت لكل المساهمين فى هذه الشركة وأساءت لفرنسا، وأساءت لبريطانيا(٢).

أوضح العرض السابق أن فـترة الاستقرار التى نجمت عن عـقد اتفاق الجلاء بين مصـر وبريطانيا لم يقـدر لها أن تسـتمر طويلا، فـقد توفرت مـجمـوعة من العوامل والمؤثرات أدت إلى عـدم استقرار تـلك العلاقات، بل وصولهـا إلى أسوأ حالاتها وذلك بداية من النصف الأخير لسنة ١٩٥٦، كانت مقدمات تلك العوامل والمؤثرات قائمة فعلا قبل عقـد اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤، لكن الجانب المصرى قرر ألا يثير ما يعرقل إجراءات الاتفاق.

بدأ التوتر فى العلاقات عندما قررت القيـادة فى مصر أن هناك تعارضا فيما تقوم به الحكومـة البريطانية مع أهداف مـصر ومصالحـها، فقد كـانت الدعوة إلى تحالف يضم العراق وسوريا ولبنان والأردن مع تركيا ثم بريطانيا، مع تقسيم الأردن بين العراق وإسرائيـل، وهو الأمر الذى كان مزمعـا حدوثه فيما بـعد، وكان يعنى

(١) محـمـود رياض، البحث عن السـلام والصراع فى الشرق الأوسـط، ط١، ص٢١، انظر ايضا، ارسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٥٢.

(2) The Department of State, A Documentary Publication, The Suez Canal Problem, July 26-Sep. 22, 1956, Washington 1956, P. 30.

خطرا كبيرا على وجود مصر ذاتها، إن لم يكن سيؤدى بها إلى حالة أسوأ مما كانت عليه أثناء الاحتلال، فبعزلها عن المحيط الذى حولها، وخاصة مع رفضها لسياسة الأحلاف الغربية الكبرى، وإصرارها على تحقيق أمن المنطقة عن طريق دول الجامعة ما دام البقاء فى أمان يستدعى التحالف.

لكن بريطانيا كانت قد قدرت أهمية ذلك التحالف للحفاظ على مصالحها سواء فى العراق أو فى منطقة الخليج، وقدرت أن ضم الأردن حيوى أيضا للحلف العراقى التركى، ومن ثم فقد لجأت إلى كل الأساليب لتحقيق هدفها ذلك، وقد ساعد فى تقوية ذلك الاتجاه رغبة الحكومة الأمريكية فى إدخال نفس تلك المنطقة التى تضم تلك البلدان فى سلسلة التطويق الخاصة بها.

تطورت الأحداث بشكل سريع مع اتخاذ إسرائيل قرارها بوضع أهدافها الخاصة موضع التنفيذ، وهى أهداف كان تنفيذها مؤثرا بشكل أو بآخر لصالح الأهداف الأمريكية والبريطانية فى المنطقة، وكانت بريطانيا من جانب آخر توجه ردود الفعل الإسرائيلية لصالح أهدافها.

استمت القيادة المصرية حينئذ وعلى رأسها الرئيس «جمال عبد الناصر» بجرأة حققتها لها أهدافها الواضحة لحقوق بلادها، وازدادت جرأتها لما لاقاه «جمال عبد الناصر» من تأييد جماعى من زعامات آسيا وإفريقيا، وما قررته القيادة السوفيتية من تقارب تجاه مصر، ومن ثم فقد كان تطور الأحداث أسرع، وتشكل محوران فى العالم العربى؛ محور على رأسه مصر ويدعم حركته الاتحاد السوفيتى كلما أمكن، ومحور على رأسه العراق ويدعم حركته بريطانيا والولايات المتحدة[1].

(1) Hansard, House of Commons, Dec. 7, 1955, P. 366, Oral Answers.

وصلت العلاقات إذن إلى طريق مسدود، وكان السبب تضارب المصالح وإن كان ذلك قد تم بطريق غير مباشر، وقد أسهم في تطورها ذلك التطور السيئ سياسة التعتيم التي اتبعتها الحكومة البريطانية مما ولد شعورا من جانب الغرب بالحقد على مصر وعلى «جمال عبدالناصر»، وأسهمت إسرائيل بنصيب وافر، ثم كانت قرارات القيادة المصرية طموحة أكثر من اللازم وجمَّعت أكبر قدر من الأصوات الغربية المؤيدة بضرورة عزل مصر، وبضرورة التخلص من «جمال عبدالناصر»، وأسهمت خطوة التأميم في ذلك التطور، من واقع التعارض المباشر للمصالح.

الفصل الخامس



الاختيار الأخير

- بريطانيا بعد تأميم القناة:

الإعداد لغزو مصر والتحرك الديبلوماسي.

- استعدادات الجانب المصرى وتحركاته.
- مجلس الأمن ونقاط همر شلد الست.
- العدوان الثلاثي ٢٩ أكتوبر - ٧ نوفمبر.
- مشروعا القرارين الأمريكي والسوفيتي بوقف إطلاق النيران.
- مبدأ أيزنهاور ٥ يناير ١٩٥٧.

بريطانيا بعد تأميم القناة:

استقر رأى الحكومة البريطانية على العمل للإطاحة بالرئيس «جمال عبدالناصر»، وعزل مصر عن باقى البلاد العربية، ليَسْهُل على بريطانيا تحقيق أهدافها وتأمين مصالحها فى المنطقة العربية، وكان ذلك هو اختيارها الأخير، وتوافقت رغبتها تلك مع رغبات حكومات فرنسا وإسرائيل والعراق، وكانت محاولاتها قبيل تأميم قناة السويس قد انصبت على تحقيق ذلك الهدف بتهيئة ظروف داخلية في مصر أو استغلال خطأ قد يقع فيه الرئيس المصرى بما يدفع شعبه للإطاحة به، لكن مع عدم نجاحها فى ذلك الاتجاه، وبتأميم القناة من الجانب المصرى، تلقفت الحكومة البريطانية وأصدقاؤها من الحكومات المعنية تلك الفرصة، لكن كان واضحا من تصرفاتها منذ إعلان قرار التأميم أن الحل لتحقيق هدفها سيأتى هذه المرة من جانبها لا من داخل مصر، وعلى ذلك فقد جاء إعلانها بعد التأميم بضرورة حماية الملاحة الدولية فى قناة السويس بطريقة أو بأخرى متناسبا وما تنتويه[1].

وللوصول إلى فهم ما كانت تنتويه الحكومة البريطانية حينئذ يمكننا أن نثير عددا من التساؤلات، مثل: هل كانت عملية تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ يمكن أن يترتب عليها أسانيد شرعية قانونية تمكن بريطانيا من التدخل لحماية وتأمين الملاحة الدولية في القناة؟، ثم هل كانت الملاحة مهددة فعلا بالتوقف بعد التأميم ولظروف فنية؟.

---

(1) Life, Vol. 21, No. 1, July 9, 1956, The Leaders Behind Algerias Rebellion, Gene Former, Life Foreign News Editor, PP. 80-84.

لكن إذا ثبت أنه لم يكن هناك داع من ذلك النوع للتدخل، فماذا كان يعنى إصرار رئيس الوزراء البريطانى بذلك الخصوص؟ هل كانت هناك عوامل أخرى دافعة للتدخل غير حماية الملاحة فى القناة؟.

وعلى هذا، ما هى الطرق والأساليب المختلفة التى اتبعتها الحكومة البريطانية مع غياب سند شرعى، أو قانونى لذلك التدخل؟ وما هى نتيجته؟ تلك كلها تساؤلات بالإجابة عنها تفسر الأحداث على وجهها الصحيح، ثم بالتالى تحديد المدى الذى وصلت إليه العلاقات بين الطرفين المصرى والبريطانى، حينئذ.

من المعلوم أن قناة السويس تقع كلها فى أرض مصرية وبالتالى فهى مصرية تماما، كما أن خطوة التأميم خطوة قانونية، وهى حقيقة أشار إليها الرأى السائد فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى الذى انعقد مساء ٢٧ يوليو، وحينما نوقش الجانب القانونى لخطوة التأميم، وضح أن ناصر وإن كان قد أخل بعقد الالتزام الممنوح لشركة القناة، فإن قرار التأميم لا يشكل خرقا لمعاهدة القسطنطينية «سنة ١٨٨٨»، كما نشرت جريدة «التايمز» اللندنية حول ذلك التاريخ أن الشركة مصرية من الناحية القانونية[1].

يفهم من ذلك أن أجهزة الحكم ذاتها فى بريطانيا كانت تقر بمصرية القناة وبقانونية خطوة التأميم، وذلك مما سيعفينا من ذكر الأدلة القانونية والمواثيق الدالة على صحة تلك الحقيقة، ومع ذلك فإن أجهزة الحكم البريطانية التى نشطت حينئذ ممثلة فى مجلس الوزراء - وكان أنشط عناصره بهذا الصدد هو رئيس الوزراء نفسه - لم تكن لتقر بأن «يُترك عبد الناصر ليبتلع القناة وحده، أو تترك القناة لدولة واحدة هى مصر لتتحكم فى مصير الدول العابرة للقناة، أو أن تستغل هذا الطريق

(١) ارسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٨٨-١٩٢، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٧١.

المائى الدولى لأغراض سياسية أو قومية، أو أن تتعثر الملاحة فى القناة، وتهمل صيانتها»، وبصدد ذلك اقترح «سلوين لويد» أنه ولتأمين الملاحة الدولية لابد من إقامة إدارة دولية لقناة السويس يتم فرضها ولو بالقوة على مصر إذا كان ذلك لازما[١].

وعلى أثر إقرار مقترح «سلوين لويد» فى مجلس الوزراء البريطانى بدت المطالب البريطانية غير منطقية، فإن يطلب ضمان لحرية الملاحة فى ظل إجراءات أمنية مع ضمان صلاحية ذلك المجرى المائى فهو أمر مقبول، أما أن يقترح إدارة دولية لمرفق كله مصرى، فهو أمر بعيد عن المنطق وفى ظل الظروف المحيطة، كان المنطق أن تطالب الدول المنتفعة بالقناة مثلا بتأكيدات صريحة بأن مصر ستواصل احترام حرية المرور فى القناة، ولن ترفع قيمة الرسوم على العبور إلا بعد مفاوضات مع المنتفعين، وكذلك التعهد بتحديد نسبة معقولة من الدخل لصيانة القناة، أما أن يطلب أمرا لم يكن له سابقة دولية فيما يختص بالممرات المائية العالمية، فقد كان يبدو أمرا شائكا، إذ إنه لم تكن هناك دوافع ملحة ومؤثرة على المصالح الدولية تدفع الحكومة البريطانية لاتخاذ موقفها هذا، كما أنه لم تُفرض سلطة على أى ممر مائى دولى، أو لم يطالب بها أحد من قبل[٢].

وتحقيقا لطمأنة الدول المنتفعة بالقناة، وتأكيدا لمتابعة الإدارة المصرية لمهامها فى إدارة القناة، دأب الجانب المصرى على تقديم التأكيدات بصورة رسمية على احترام مصر لاتفاقية سنة ١٨٨٨، وقد استمرت تلك التأكيدات منذ التأميم وحتى قبيل العدوان، أى منذ ٢٧ يوليو وحتى يوم ١٩ أكتوبر، وتطور الأمر من تأكيدات

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط١، ص٢٢٨، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٧١-٤٧٢، وكذلك

Marlowe John, Anglo Egyptian Relations, P. 424.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٧٢.

رسمية إلى تقديم المقترحات المفصلة بشأن تحقيق حرية الملاحة وأمنها، والعمل على توفير الصيانة الدورية لذلك المرفق.

فقد أكد الرئيس «جمال عبد الناصر» احترام مصر لمعاهدة سنة ١٨٨٨م، وأوضح فى ١٢ أغسطس لبريطانيا ولدول العالم أنه من الممكن عقد معاهدة جديدة توقعها كافة الدول المنتفعة بالقناة، وتضمن هذه المعاهدة حرية الملاحة، وتوضع صورة من وثائق هذه المعاهدة في الأمم المتحدة، علاوة على ذلك الاقتراح أوضح فى ١٠ سبتمبر أنه من الممكن قيام هيئة من المنتفعين بالقناة تتولى التفاوض مع مصر لعقد اتفاقات ملزمة تحدد مستوى الرسوم، واستخدام العائدات فى أغراض الصيانة، والقيام بمشروعات مقبلة لتحسين الممر المائى، هذا من جانب، ومن جانب آخر لم تتوقف الملاحة فى القناة يوما واحدا منذ التأميم وحتى حدوث العدوان(١).

الإعداد لغزو مصر - التحرك الدبلوماسي:

وبعد التأكيد منذ اللحظة الأولى للتأميم بواسطة الجانب المصرى لضمان حرية الملاحة، فإن محاولة «أنتونى إيدن» ووزير خارجيته «سلوين لويد» - منذ ذلك التاريخ أيضا ومن خلال لقاءاتهما أو باستخدام الإذاعة للبث على الشعب الإنجليزى - لإعطاء مسألة الإدارة الدولية للقناة قيمة حتمية بالادعاء بتطابق أهداف «جمال عبد الناصر» مع أهداف «هتلر» وتشبيه ما يحدث فى القناة بما حدث فى «الراين» مسبقا، مع أن الواقع يثبت أن القناة وظروفها تختلف كلية عن ذلك النهر بظروفه المعقدة، وكذلك فإن أهداف «عبد الناصر» تختلف عما كان «هتلر» يهدف

(١) الأهرام، ٢٥٤٨٣، ١٩٥٦/٩/١١، مذكرة مصرية إلى دول العالم، ص١، انظر أيضا، إرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص٢١٣-٢١٥، القاهرة ١٩٦٢، وكذلك
Utley Freda, Will the Middle East Go West, P. 76.

له، ومن الواضح أن تلك المحاولة من «إيدن» كانت تهدف إلى تهيئة المناخ الإنجليزى والغربى لفكرة التدخل البريطانى فى مصر ولو بالقوة[١].

وعلى الرغم من أن عملية التأميم كانت عملية شرعية، وثبت أنه لا خطورة على الملاحة الدولية أمنيا أو فنيا، حيث أكدت أعلا سلطة فى الدولة المصرية ليس فقط عن نواياها الحسنة وإنما إصرارها على ضمان حرية الملاحة الدولية فى القناة، وهما العاملان الرئيسيان التى رأت الحكومة البريطانية اتخاذهما مبررا لتدخلها، ما هو المعنى إذن من إصرار رئيس الحكومة البريطانية على التدخل خاصة مع وعى حكومته التام للأبعاد ولنتائج عملية التأميم؟.

من المرجح أن هذا التدخل لم يكن معنيا به ضمان حرية الملاحة فى القناة على الأقل كهدف رئيسى، وإنما عنى به فى المقام الأول عزل مصر، وعزل رئيسها، إذ إننا بالرجوع قليلا قبيل التأميم سنجد أن أحداث الأردن المأساوية من وجهة نظر بريطانيا قد بدأت تحركاتها فى خطوات متتالية لعزل مصر ورئيسها عن باقى البلاد العربية، وقد ساعد على سرعة تلك الخطوات أن مصر لم تحافظ على «حد الأمان» الذى وعد به «عبد الناصر» فى اتخاذه أساسا عند تعامله مع السوفييت، بل وتدا[illegible] معهم فى علاقات أو[illegible]، وبالتالى فقد باتت اتفاقية القاعدة المصرية الإنجليزية مجرد حبر على ورق بفضل ذلك التقارب، فمصر وكما يوضح «همفرى تريفليان» قد غيرت مناخها جذريا، فقد أصبحت دولة تستقبل كميات ضخمة من الأسلحة السوفيتية، وغيرت فى بناء قواتها وطرقها فى التدريب على أسس روسية، ولم يعد هناك مجال حقيقى لصداقة كانت تقرها مقدمة تلك الاتفاقية بل تحولت إلى ما يشبه العداء تقريبا من الجانبين[٢].

---

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص٢٠٣، وكذلك Utley Freda, P. 75.

(2) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, P13, see also, Mansfield Peter, The Middle East, a Political and Economic Survey, 4th Edition, P. 227, London, 1973.

يوضح مؤلف كتاب «الطريق إلى السويس» أن الهدف الحقيقى لاستخدام القوة ضد مصر كان يكمن داخل عقل رئيس الوزراء البريطانى، الذى كان متلهفا على القيام بتجربة تخوضها بريطانيا تحت لوائه، وقد دفعه إلى ذلك التلهف شعوره الشخصى حيال «عبد الناصر» والذى ربما تسبب له فى إهانات بطريق مباشر أو غير مباشر، وخاصة بعد توقيعه اتفاق الجلاء، وما تلى ذلك من انتقاد الصحف الإنجليزية له بصورة هزلية، ثم تداعى وضعه أمام حزبه الحاكم، وللمعاملة العدوانية التى لاقاها من مجلس العموم فور أحداث الأردن والتى كان مفهومها للإنجليز أن «جمال عبد الناصر» هو محركها، ومن جانب آخر سببت له شعورا بالعصبية وعقدة التخوف من عدم القدرة على اتخاذ القرار وفى المقابل رغبته فى اختبار ثقته بنفسه، ولم يكن ذلك يتأتى إلا بالقتال خاصة وأنه تصور أن الفرصة قد واتته بإجراء تأميم القناة[1].

ولا يمكننا أن نهمل ذلك الرأى الأخير لما فيه من تحليل دقيق ومنطق وجيه، ومع الأخذ بذلك الرأى وبالرأى الذى توصلنا إليه، يمكن أن نحدد أسباب الإصرار على التدخل، غير المعلنة، من جانب رئيس الوزراء البريطانى أو حكومته فى تحقيق أهداف عامة متعلقة ببريطانيا وبوجودها فى المنطقة العربية، وأهداف خاصة متعلقة «بإيدن» نفسه، ولما كان ممكنا التوصل إلى تحقيق الأهداف العامة بطرق دبلوماسية مختلفة ليس من بينها بصورة ملحة الحل باستخدام القوة، يرجح أن الأهداف الخاصة قد تحكمت فى تشكيل القرار البريطانى، حيث كانت تستدعى حلا أسرع، ويحققه استخدام القوة فقط.

والتساؤلات التى نثيرها بصدد ذلك هى: هل قبل حلفاء بريطانيا سواء فى الولايات المتحدة أو فى حكومات دول جامعة الشعوب البريطانية، أو المعارضة

---

(١) المرجع السابق، ص١٨٩.

البريطانية، أو حتى الحزب البريطانى الحاكم ثم والرأى العام البريطانى على العموم، هل قبلوا قرار رئيس الوزراء البريطانى باستخدام القوة فى مصر حينما وضح لهم أن هذا القرار لم يكن سببه حرية الملاحة بحال من الأحوال، أم أنهم كانوا قيدا ثقيلا على قراراته سواء قبيل أو أثناء أو بعد العدوان على مصر؟.

ويتكون لدينا الآن سؤالان رئيسيان؛ الأول: ما هى الطرق والأساليب المختلفة التى اتبعتها الحكومة البريطانية مع غياب سند شرعى أو قانونى لتدخلها فى مصر؟ والسؤال الثانى هو: كيف تصرفت بريطانيا مع حلفائها وأصدقائها، هل أثرت عليهم، أم أنها هى التى تأثرت بهم؟ سيكون جزءا كبيرا من العرض التالى فيه إجابة لهذين السؤالين.

فى مساء الخميس ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وعلى عشاء عمل انتظم فيه مجلس الوزراء البريطانى، وضم أيضا المارشال «تمبلر» والأميرال اللورد «مونتباتن»، وبناء على دعوة «إيدن» ضم أيضا القائم بالأعمال الأمريكى والسفير الفرنسى، كانت تسود المجلس مشاعر قوية تجاه ما تم فى مصر وخاصة من قبل «إيدن» الذى بدا ثائرا، ورغم قناعة أعضاء المجلس بقانونية خطوة التأميم إلا أن «إيدن» أوضح أنه لا يمكن أن تسمح بريطانيا «لناصر» بأن «يهرب بغنيمته»، وكان تخوف أعضاء المجلس موجها إلى احتمال اختلال حركة الملاحة والصيانة وغيرها من العمليات فى القناة.

جاءت قرارات المجلس فى وقت متأخر من تلك الليلة وفى صباح يوم الجمعة ٢٧ يوليو، وكانت أولا عدم اللجوء لمجلس الأمن بشأن تلك المشكلة خوفا من تعطيل الموقف وتجميده، ثم كان هناك إجماع من المجلس على ضرورة بحث حكومات الغرب عن إجراءات اقتصادية وسياسية وعسكرية يجب اتخاذها ضد مصر لكى تضمن سلامة قناة السويس، وحرية المرور فيها برسوم معقولة، كما قرر

المجلس رفع درجة استعداد القوات البريطانية فى البحر المتوسط، وأصدر رئيس الوزراء البريطانى تعليمات إلى رؤساء أركان حرب أن يقدموا له على وجه السرعة تقريرا عن حجم القوات المتاحة للقيام بعمل عسكرى يتم به الاستيلاء على قناة السويس، كما قرر المجلس إصدار بيان رسمى برفض الاعتراف بتأميم قناة السويس، كما تم توجيه احتجاج بعد ذلك إلى الحكومة المصرية(١).

لم يكن المجلس على علم بالمدى الذى يمكن أن تذهب إليه الولايات المتحدة فى تأييدها لقراراته فى تلك الليلة، ومن ثم فقد حث «إيدن» كلا من السفير الفرنسى والقائم بالأعمال الأمريكى بإبلاغ حكومتيهما بأنه يأمل فى أن تشاركا الحكومة البريطانية فى إصدار بيانات مماثلة، ومن جانب آخر بعث رئيس الوزراء البريطانى إلى الرئيس الأمريكى فى ٢٨ يوليو برسالة يطلب منه تضامن الولايات المتحدة مع الخطوات البريطانية على أساس الحفاظ على المصالح الغربية فى الشرق الأوسط، كما قدم «بينو» و«لويد» الدعوة لـ «دالاس» للانضمام إليهما فى لندن.

بدأ المجلس فى تنفيذ قراراته، فقامت بريطانيا بتجميد الأرصدة الأسترلينية الخاصة بمصر لديها وذلك منذ ٢٨ يوليو وكان مقدارها ١١٢ مليون جنيه، كما وُضعت جميع رءوس الأموال المصرية فى بريطانيا تحت الرقابة، وحذت فرنسا حذوها فحجزت جميع أرصدة مصر وأموالها لديها، وكذلك فعلت الولايات المتحدة فى وقت لاحق، إذ جمّدت أرصدة مصرية قيمتها ٦٠ مليون دولار كانت مصر قد وضعتها وديعة لديها لسداد قيمة ما تشتريه منها، ويوضح «أنتونى ناتنج» أن هذا الإجراء قد بدر من بريطانيا خاصة بفعل الصدمة التى واجهتها من جراء

(١) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١١٠، انظر ايضا، عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط١، ص٢٢٨، وكذلك، ومحمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٧٠-٤٧١.

التأميم وبصفتها من أكبر المنتفعين بقناة السويس، وكانت تعتمد عليها حينئذ اعتمادا يكاد يكون كاملا[1].

في مجال إعداد القوات البريطانية وعقب مهلة قصيرة جدا أتاحها رئيس الوزراء البريطاني لقادة القوات بعد توجيهاته لهم فوجئ بقراراتهم حين لقائهم به تجمع على ضرورة إتاحة فترة لا تقل عن شهر إلى ثمانية أسابيع لكي تكون القوات مستعدة لتنفيذ المهام المطلوبة منها، وكذلك كان قرار القادة الفرنسيين الذين كانت نيتهم غزو مصر أيضا وفيما يتعلق بمدة إعداد القوات، واستقر الرأى على الاستمرار في الوقت المحدد لإعداد الخطط والقوات، وكان هذا يعني الاستعداد في منتصف سبتمبر تقريبا، وبدأ القادة البريطانيون والفرنسيون بالفعل في وضع الخطط، بل وبدأت بعض المؤشرات والأدلة تشير إلى أن الإسرائيليين سيكون لهم دور ما في الأحداث العسكرية المنتظرة وذلك منذ ٧ أغسطس سنة ١٩٥٦[2].

ومع أسابيع طويلة استغرقتها عملية إعداد القوات البريطانية والفرنسية، اضطر رئيس الوزراء البريطاني والفرنسي إلى الدخول خلالها في محادثات ومفاوضات أنهياها مثل ما بدأت دون نتيجة ما، حيث إنه لم يكن لها أساس سليم صحيح، ولكن بعد أن كانت قواتهم قد استعدت.

في الفترة ما بين إصدار التعليمات إلى القيادات العسكرية البريطانية بإعداد الخطط والقوات وحتى إعطاء تمام الاستعداد لها، قامت الحكومة البريطانية بعدة إجراءات، إذ قامت بتحركات دبلوماسية واسعة، من حيث اتصالها بالدول الحليفة

(١) أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٨٧، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٧٥، وكذلك، عبد الرحمن الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢، ط١.

(٢) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١١٣، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص٢٠٠، وكذلك، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٩٠.

والصديقة، أو عقد مؤتمرات ولقاءات أو إرسال بعثات، وكلها كانت تدور حول مشكلة التأميم، ومن جانب آخر كان هناك نشاط دعائى شرس من جانب رئيس الوزراء البريطانى ومن جانب وزير خارجيته ضد مصر ورئيسها، ليساعد فى إنجاح المساعى الدبلوماسية لصالح بريطانيا، وكان مقصودا به التأثير فى الرأى العام الإنجليزى والغربى وبين رجال المال والمؤسسات الكبيرة والمتخصصة فى أعمال البترول، فى العالم كله، كما كان الإعداد للعمليات المنتظرة يجرى فى نفس الوقت على قدم وساق.

فيما يتعلق بالعمل الديبلوماسى قامت الحكومة البريطانية فى الفترة بين بدأ القيادات العسكرية البريطانية فى إعداد القوات أى منذ ٢٨ يوليو وحتى الميعاد المنتظر لاستعدادها حول منتصف سبتمبر، قامت أولا بعقد أكثر من مؤتمر، كان الأول فى ٢ أغسطس والثانى فى ١٦ أغسطس، والثالث فى ١٩ سبتمبر، وقد عقدت كلها فى لندن.

ضم مؤتمر ٢ أغسطس وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، كما ضم مؤتمر ١٦ أغسطس مندوبى ٢٤ دولة من المستفيدين بالقناة، ومن هذه الدول اثنتا عشرة دولة عضو فى حلف الأطلنطى، وثلاث دول عضو فى حلف بغداد، وخمس دول أعضاء فى الكومنولث، وهو تشكيل وفر لهذا المؤتمر قدرة على حسم المسألة لغير صالح مصر، أما مؤتمر ١٩ سبتمبر فقد ضم أغلب أعضاء مؤتمر ١٦ أغسطس[1].

كانت الأفكار التى دارت فى كل هذه المؤتمرات واحدة، وذلك إذا استثنينا مؤتمر ١٩ سبتمبر الذى عقد لأهداف مختلفة، وقد تلخصت تلك الأفكار فى أنه

(1) Documents on American Foreign Relations, Three Power Consultation, August 1-2, 1956, PP. 292-294, See also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس، ط١، ص٦٥.

أولا لا يمكن السماح لـ «عبد الناصر» بالاستيلاء على القناة خلافا للاتفاقات الدولية، ويجب تنحية مدى شرعية وقانونية العمل الذى قام به رئيس مصر فى مقابل الخطر الذى يهدد تموين أوربا الغربية بالبترول، وما لم تنجح الضغوط السياسية فى إقناع «عبد الناصر» بالرجوع عن قرار التأميم فإن بريطانيا وفرنسا خاصة تحتفظان بحقهما فى اللجوء إلى القوة، وقد تبنى هذا الاتجاه بريطانيا وفرنسا، وفى رأى ثان أنه يجب أن يتم حل المشكلة على أساس إدارة القناة بواسطة مجلس إدارة دولى ينشأ بمقتضى معاهدة، ويكون ذا صلة بالأمم المتحدة، وقد تبنت الولايات المتحدة هذه الفكرة وقدمت مقترح بها، وقد وُوفِقَ عليها بأغلبية ثمانية عشر صوتا، وكان هناك مقترح لوزير خارجية الهند، ومقترح سوفيتى هندى[1].

استقر الرأى فى ختام أعمال مؤتمر ١٦ أغسطس وبناء على مقترح الولايات المتحدة الأمريكية على إرسال لجنة إلى مصر، مكونة من خمس دول برئاسة «روبرت منزيس» رئيس وزراء أستراليا لعرض ما تم التوصل إليه فى مؤتمر لندن ١٦ أغسطس على الرئيس «جمال عبد الناصر» ومحاولة التوصل معه إلى ما أجمعت عليه الثمانى عشرة دولة فى ذلك المؤتمر، وسافرت اللجنة إلى مصر وعرضت النقاط التى تم التوصل إليها، فكانت ملخصة فى تدويل القناة بقصد فصلها عن سياسة أى دولة، لكن «لجنة السويس» كما أراد «منزيس» أن يسميها فشلت فى مهمتها التى استغرقت سبعة أيام من ٢ إلى ٩ سبتمبر، وعادت إلى

(1) Documents on American Foreign Relations, Proposals Approved by 18 Nations, Aug., 1956, P. 305, See also,

وزارة الخارجية شئون سياسية، إدارة الصحافة، نشرة أسبوعية خاصة حول تأميم قناة السويس، عدد ٤، ١٩٥٦/٨/٢٥، ص٦، وكذلك، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١١٦، القاهرة ١٩٦٥.

لندن وكان تقرير رئيس البعثة ملخصا فى أن «جمال عبد الناصر لن يغير موقفه إلا بالقوة»[1].

استعدادات الجانب المصرى وتحركاته:

قبل عرض واستكمال باقى الإجراءات البريطانية التى قامت بها الحكومة البريطانية حيال عملية تأميم قناة السويس فى فترة استعداد القوات البريطانية نعرض لرد فعل الجانب المصرى منذ تلقيه الاحتجاج البريطانى والفرنسى وحتى قدوم بعثة «منزيس» إلى مصر.

أولا: أعلن الجانب المصرى فى أكثر من مناسبة حرصه على ضمان حرية الملاحة فى القناة، بل دعا إلى مؤتمر عام من الدول الخمس وأربعين الموقعة على معاهدة الأستانة والدول التى تمر سفنها بقناة السويس لإعادة النظر فى معاهدة الأستانة، ووضع اتفاق آخر يؤكد ضمان حرية الملاحة، بل اقترح تكوين هيئة للمنتفعين تتفاوض مع مصر لعقد اتفاقات ملزمة فيما يتعلق بحرية الملاحة وأمن المرور وصيانة القناة وأى مشاريع أخرى مقترحة[2].

ثانيا: وعلى ما سبق فقد رفض الرئيس «جمال عبد الناصر» الاحتجاج البريطانى الفرنسى ورده إلى السفارة البريطانية دون أى تعليق عليه، ثم رفض بشكل واضح ما جاء فى البيان الثلاثى من إلغاء وانتقاص لسيادة مصر على القناة، وفى مؤتمر صحفى عقد فى مجلس الأمة المصرى فى ١٢ أغسطس وحضره ٣٠٠ مراسل أعلن أن مصر لا توافق على حضور مؤتمر يتعرض لسيادتها وتم إعداده بدون استشارتها، وما هو إلا خطوة فى سبيل التدخل فى الشئون الداخلية لمصر،

(1) Documents on American Foreign Relations, Meeting of the Suez Canal Committee with the President Nasser, pp 307-309, See also,

الأهرام، ٢٥٤٧٤، ١٩٥٦/٩/٢، تصريح خطير لوزير خارجية إيران وعضو اللجنة الخماسية، ص١، وكذلك، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص١٨٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢، ط١، ص٢٣٤، انظر أيضا، ناتنج، ناصر، ج١، ص١٩١.

بل إن الخط الذى قرره بيـان ٢ أغسطس فى لندن وعلى ما يبدو يُنتوى إقراره فى المؤتمر المزمع عقـده ما هو إلا انطلاقة لاستعـمار جماعى على مـصر، وبعد ذلك المؤتمر أعلن «عبد الناصر» رفضه للقرار المُجمع عليه من الدول الثمانى عشرة[١].

لم يختلف رد فعل «جمـال عبد الناصر» حيال مهمـة بعثة «منزيس»، حيث إن أساس مـباحثاتهـا فى مصر كـان مبنيا على مـشروع الدول الـ ١٨، بل اضطر «جمال عـبد الناصر» إلى قطع مباحـثاته مع البعثـة لشعوره بلهجة تهـديد واضحة يسوقـها «منزيس» أثناء حديثـه معه، كـما كان واضحـا أن أهداف هذه البعثـة قد صيغت على أساس قـاطع لتقبل أو تُرفض فقط من حيث بساطة طلبـاتها وحدتها فى آن واحد[٢].

ثالثا: رغم رفض «عبد الناصر» للاحتجاج البريطانى الفرنسى ورفضه للبيان الثلاثى إلا أنه كـان يسعى جـاهدا لاستقطاب أصـوات مؤيدة لموقف مـصر داخل مؤتمر ١٦ أغـسطس رغم رفضه تمثيل مصر فيـه، ويوضح مؤلف كتـاب «ملفات السـويس» أن «جمال عبد الناصر» أعـد مذكرة باسم الحكومة المصرية تشرح الموقف بكامله وصالحة لأن تكون الأساس الذى تقوم عليـه الجبهة المؤيدة لمصر والتى تضم الاتحاد السوفيـتى والهند وإندونيسيا وربما إسبـانيا واليونان، بل وبعث مندوبين إلى لندن دون تمثيـل رسمى فى المؤتمر لإيضاح سـلامة الموقف المصـرى وبساطتـه نحو ضمـان حرية الملاحة دون الـتعدى على السـيادة المصرية، وكـان من هؤلاء «على صبرى»، و «على أمين»[٣].

---

(١) محمـود فوزى ترجمة مختـار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٦٧، انظـر أيضا، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٩١.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفـات السويس، ص٥٠٠، انظر أيضـا، محمود فوزى، ترجمة مـختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٤.

(٣) وزارة الخارجيـة شئون سياسـية، إدارة الصحافـة، نشرة أسبوعيـة خاصة بتأميم قـناة السويس، عدد ٤، ٢٥/٨/١٩٥٦، ص٨٦، انظر أيضا، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص١٨٩-١٩٠.

رابعا: حدد الرئيس «جمال عبد الناصر» للأجهزة التنفيذية فى الدولة خطة عمل فى تلك المرحلة وأصدر تعليماته بضرورة الالتزام بها، حيث أوضح أنه لابد من انتظام الملاحة وعدم توقفها بأى شكل من الأشكال وخاصة بعد التأميم، وكذلك لابد من تحرك واسع فى العالم العربى وفى العالم كله لإقناعهم بحق مصر وكفاءتها فى إدارة القناة، ويجب أن تعمل الدبلوماسية المصرية على إطالة مدة المؤتمر بقدر الإمكان، لإثبات الكفاءة المصرية فى إدارة القناة، والبرهنة للعالم والدول المنتفعة بالقناة خاصة على أن الوضع لن يختلف بعد التأميم ويمكن أن يتيسر ذلك بإطالة المدة وبعيدا عن استخدام القوة.

خامسا: ومنذ التاسع من أغسطس تم إنشاء جيش التحرير، وأوكلت قيادته إلى «كمال الدين حسين»، وقد تألف من الحرس الوطنى وكتائب الشباب والمتطوعين من سن ١٨ سنة إلى سن ٥٠ سنة، وبدأ تدريبهم، كما تم إمدادهم بالسلاح، وذلك استعدادا للمقاومة الشعبية إذا ما تم الهجوم على مصر، بل وبدأ التنسيق مع دول الدفاع المشترك أيضا(١).

نخلص مما سبق عرضه من إجراءات الجانب المصرى وردود أفعاله إلى أن الرئيس «جمال عبد الناصر» مع ثباته على قراراته نحو عملية التأميم ورفضه للاحتجاجات والبيانات أو حضور مصر للمؤتمرات التى عقدت فى لندن، ومع التجاوز عن إجراءات استعداد قواته النظامية والشعبية، إنما كان يسعى إلى هدف هام وهو إطالة أمد الإجراءات الدبلوماسية التى يقوم بها الجانب البريطانى دون لجوئه لاستخدام القوة، وذلك لإثبات صلاحية مصر فى إدارة القناة بعد التأميم دون عون شركة أجنبية أو إدارة دولية، وقد اعتمد فى ذلك على الجبهة التى تؤيد

(١) دار المحفوظات، ملف ٣٢١ ج٣، وزارة الحربية والبحرية، مكتب رئاسة أركان حرب الجيش، ص١-٣، انظر أيضا، عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، ص٢٣٤.

مصر، وبناء أيضا على تقديره الشخصى من أن الولايات المتحدة وبهذا الصدد لن تحسم المسألة بشكل عنيف مع مصر.

استكمالا لعرض باقى الإجراءات التى قامت بها الحكومة البريطانية حيال عملية التأميم، نجد أنها بدأت من جهة أخرى منذ ٢٨ يوليو فى الاتصال برؤساء وزراء دول جامعة الشعوب البريطانية تطلب منهم التضامن معها فيما سيتم التوصل إليه فى مؤتمر ١٦ اغسطس، وتوضح الرسالة المرسلة من «إيدن» إلى «لويس سان لوران» رئيس وزراء كندا فى ٢٨ يوليو كيف يفكر «إيدن» من الاستفادة من تلك الأزمة، إذ يقول: «ونحن نعتقد أن الواجب يفرض علينا اهتبال هذه الفرصة لنضمن الإشراف الدولى الصحيح على القناة فى شكل إجراء دائم»[1].

وقد أخذت بريطانيا أيضا فى تأهيل العراق ليلعب دورا إيجابيا قبل التأميم وبعده، كما قامت بعملية من الاحتواء عن طريق المساعدات العسكرية والثقافية لكل من الأردن وليبيا والسودان،وذلك فى مجال عزلها لمصر، وعمل السودان فى التوسط بين السعودية والعراق لإزالة الجفاء الموجود بينهما[2].

من جهة أخرى بدأ رئيس الوزراء البريطانى ووزير خارجيته بالقيام بحملة إعلامية ضد مصر وضد «جمال عبد الناصر» سواء عن طريق الخطاب الذى أذاعه «إيدن» على الشعب البريطانى فى ٨ أغسطس، أو بدفعه «سلوين لويد» بتوجيه حديث إذاعى فى ١٤ اغسطس عن ما رآه مطامعا لـ «عبد الناصر». فأوضح أن مطامعه لن تتوقف إذ أنها ستشمل السيطرة على الدول العربية ببترولها، ثم

(١) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، ازمة، ص١١٢.

(٢) دار المحفوظات، ملف رقم ٢٨٤، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية مصر ببغداد، ١٩٥٦/٦/٢٧، ص٢٤٤-٢٥٢، ص٢٨٧-٢٨٨، وكذلك نفس المصدر، ملف رقم ٨٤، وزارة الخارجية المصرية، الإدارة العربية، ١٩٥٦/٧/٣٠، ص١٧٦.

- تولى الوساطة للتقريب بين العراق والسعودية «الدرديرى محمد عثمان» عضو مجلس السيادة السودانى حينئذ.

السيطرة على إفريقيا كلها، وكذلك السيطرة على العالم الإسلامى، وبدأت بعض الصحف البريطانية تنعت «عبد الناصر» «بهتلر النيل»[1].

وإلحاقا لتلك الحملات الدعائية بدأت تظهر فى شهر سبتمبر ظاهرة غريبة، إذ بدأت ترد لأعضاء البرلمان ولرؤساء تحرير الصحف ومديرو شركات البترول وغيرهم فى بريطانيا، وخارجها، نشرة تحمل عنوان «مصر - معلومات عامة»، وكان من الواضح أن هذه النشرة مصطنعة ومزيفة ضد مصلحة مصر فهى تذكر «أن مصر تقترح إنشاء منظمة عربية جامعة تحت إشراف مصر، وسيؤدى خلق هذه المنظمة إلى حرمان أعداء مصر من النفط وعودته إلى أصحابه العرب»، لكن القاهرة بادرت إلى إعلان تزييف النشرة، ونفت نفيا باتا صدورها عن أية سفارة مصرية، ولا يعرف مصدر تلك النشرة، المهم أن إعلان القاهرة أكد زيف تلك النشرة، ومن جانب آخر كان الواضح أنها لصالح الجانب الإنجليزى[2].

لنفس الهدف ما اتضح من كتاب «ملفات السويس» أن الجانب البريطانى بدأ فى السعى عن طريق سفارته فى القاهرة بإجراء اتصالات ببعض الجهات فى مصر لترتيب مظاهرات فى شوارع القاهرة بما يؤدى إلى أحداث شغب عام لإعطاء الانطباع باضطراب الأوضاع فى مصر، وقد تم كشف هذه الاتصالات وأشخاص السفارة وشبكة التجسس التى جندتها المخابرات البريطانية لذلك الغرض بواسطة المخابرات المصرية فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٦، ومن جانب آخر تدخلت الحكومتان البريطانية والفرنسية رسميا لدى إسبانيا واليونان والبرتغال وإيطاليا لمنع تعاقد هيئة قناة السويس مع تلك الدول من أجل الحصول على مرشدين بحريين[3].

---

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص٢٠٣.

(٢) نفس المصدر، ص٢١٠-٢١١.

(٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٩٤.

الأكثر من ذلك كوّن مجلس الوزراء البريطاني من بين أعضائه لجنة سميت بلجنة «خلق الذرائع والمبررات» وكان لها دور واضح فى إقناع كثير من الدول التى حضرت مؤتمر لندن فى ١٦ أغسطس والتى كانت مترددة فى حضور ذلك المؤتمر لإدراكها مقصد «إيدن» و «موليه» من إصرارهما على حضورهم ذلك المؤتمر الذى لم يكن يعنى أكثر من إقرارهم المقترحات المقدمة فى المؤتمر لا بحثها أو مناقشتها(١).

كما أنه وبعد التشاور بين «إيدن» و«موليه» بعد فشل بعثة منزيس، قررا أن يطلبا إلى شركة قناة السويس سحب مرشديها من العمل فى القناة ليتعطل سير الملاحة لإيجاد المبرر للقيام باستخدام القوة للاستيلاء على القناة، وانسحب معظم المرشدين من عملهم يوم ١٥ سبتمبر(٢).

هذا فيما يتعلق بتحرك بريطانيا الدبلوماسى، أما فيما يتعلق بإعداد الخطط والقوات، فقد قدم القادة العسكريون لمجلس الوزراء البريطانى خطة العمليات الأولى «الفارس» وذلك فى صباح السبت ٢٨ يوليو، لكن تلك الخطة تعدلت بناء على القرار السياسى الذى توصل إليه الجانبان البريطانى والفرنسى بالإعداد لعمليات مشتركة بين بريطانيا وفرنسا ضد مصر، فقد أبلغ «إيدن» الجنرال «ستوكويل» قائد القوات البريطانية بهذه التعليمات فى أوائل سبتمبر، وطلب منه أن يؤجل موعد بدأ الغزو من ١٥ سبتمبر إلى موعد آخر سيتم تقريره بالتشاور مع رئيس وزراء فرنسا بعد الاطلاع على نتائج بعثة «منزيس»، وفعلا بدأ الإعداد لخطة عمليات جديدة لقوات مشتركة اتخذت اسم «الفرسان»(٣).

(١) ارسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص٢٠٩.

(2) Utley Freda, Will the Middle East Go West, P. 86.

(٣) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة ص١٣٧، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٠١.

ومنذ بداية سبتمبر أخذ في التخطيط لإشراك إسرائيل في الغزو المنتظر بعد بدئه بأسبوع، وهو ما أوضحه الملحق العسكري الإسرائيلي في باريس للجنرال «موشى ديان».

وفيما يتعلق بالقوات، فقد بدأت بريطانيا في استدعائه ٢٥ ألفا من أفراد الاحتياطي وذلك منذ ٢ أغسطس سنة ١٩٥٦، كما فرضت حالة الطوارئ بين الجيش والبحرية والطيران في بريطانيا، وحركت بعض الوحدات البحرية والجوية قواتها من إنجلترا إلى قواعد لها في قبرص ومالطة.

مما سبق عرضه عن موقف الجانبين المصرى والبريطاني بعد عملية تأميم قناة السويس يتضح أولا أن الجانب المصرى حاول وبشكل أساسى في المقام الأول أن يطيل المدة التي حددتها القيادة العسكرية البريطانية والفرنسية لاستعداد قواتهما، وذلك عن طريق إطالة أمد المحادثات والمفاوضات التي اتخذها الجانب البريطاني طريقا بالتوازى مع إعداد قواته، وقد استخدم الجانب المصرى في ذلك كل الطرق الممكنة، إذ أكد مرارا حرص مصر واستعدادها لتنفيذ ما يحقق حرية الملاحة الدولية واعتمد على تأييد جبهة من أصدقاء مصر في معاونته، وتجنب كل ما يمكن أن يتخذ ذريعة لاستخدام القوة العسكرية ضد مصر، ومن ثم فقد أصدر الرئيس المصرى أوامره بوقف غارات الفدائيين المتكررة ضد إسرائيل، وحافظ على هدوء الحدود طوال الشهور الثلاثة التالية للتأميم، كما عمل على ألا يعرقل تنفيذ أى نص من نصوص اتفاق ١٩٥٤ وخاصة تلك المتعلقة بتحركات معدات عبر القاعدة البريطانية منها أو إليها.

أما عن الجانبين البريطاني والفرنسي فقد كانت نواياهما المعلنة واضحة منذ التأميم، إذ أوضح الجانب البريطاني خاصة أنه ما لم تنجح الضغوط السياسية في إقناع «جمال عبد الناصر» بالرجوع عن قرار التأميم فإنهما سيحتفظان بحقهما في

اللجوء إلى القوة، وبدأ الجانب البريطانى والذى كان الأكثر ميلا لهذا الأسلوب فى تنفيذ برنامج حدده لنفسه من المساعى الدبلوماسية لم يكن جادا فى تنفيذها، ومع تلك المساعى غير الجادة كانت قواته وخططه تعد على قدم وساق فى تنسيق بين القيادتين البريطانية والفرنسية، وكذلك برنامج آخر من الحرب النفسية والتخريبية دعائية إعلامية أو مستخدمة الخدمة السرية ضد مصر من جانب بريطانيا، والسعى لتأييد دول الكومنولث، وبعض الدول العربية التى تربطها بها علاقات طيبة.

حينئذ وبعد فشل بعثة «منزيس» أشارت كل الأدلة على أن الضغوط السابقة والمتتالية لدول الكومنولث، ومن جانب المعارضة البريطانية، بل والحزب الحاكم فى بريطانيا، كانت تشير إلى أنها ستدفع بالحكومة البريطانية إلى عرض المشكلة على مجلس الأمن، بحيث إنه لو فرض واستخدمت بريطانيا وفرنسا القوة ضد مصر، تكون قد استنفدت كل الطرق السلمية الشرعية لحل المشكلة، من جانب آخر كان الاتجاه إلى مجلس الأمن من جانب الحكومة البريطانية مرغوبا حيث إنها كانت تعلم أن طلبها سيقابل بالرفض من مصر وربما يستخدم الروس «الفيتو»،وحينئذ تكون قد حققت غرضها بالاقتراب من استخدام القوة، بل سيمكنها اتخاذ ذلك الرفض أساسا ثابتا لتأييد تحركها[١].

بعد أن عينت الإدارة المصرية لشركة قناة السويس مرشدين يونانيين ويوغسلافيين وروسيين وألمانيين بالإضافة إلى المرشدين المصريين، أمكن المحافظة على استمرار الملاحة فى قناة السويس، وذلك رغم انسحاب مرشدى الملاحة القدامى، حينئذ قام رئيس الوزراء البريطانى بالاتفاق مع وزير الخارجية الأمريكى بدعوة دول مؤتمر لندن السابق وخاصة الدول الثمانى عشرة للاجتماع مرة أخرى، واجتمع المؤتمر فعلا فى لندن فى ١٩ سبتمبر[٢].

(١) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١٤١.

(2) Documents on American Foreign Relations, PP 326-330, See also,

عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، ص٢٣٦.

أنهى المؤتمر جلساته فى ٢١ سبتمبر ببيانات ثلاثة، المدقق فيهم يجد تناقضا غريبا، إذ كان البيان الأول يدعو إلى عرض الأزمة على الأمم المتحدة فى وقت مناسب ما دام الاتصال المباشر مع مصر لم ينجح كما ثبت من نتائج بعثه «منزيس»، وكان البيان الثاني هو المضى فى تأليف هيئة للمنتفعين بقناة السويس تتصل بمصر وتتفاوض معها إذا أمكن، أما البيان الثالث فهو يوضح رغبة الولايات المتحدة فى الانضمام إلى هيئة المنتفعين[1].

ورغم ما فى هذه البيانات من ألفاظ غير دقيقة وغير محددة مثل «الدعوة فى وقت مناسب»، و«إذا أمكن» إلا أن عرض الأزمة على الأمم المتحدة كان مطلوبا لبريطانيا وفرنسا كخطوة للبدء بالقتال ضد مصر، لكنه وفى نفس الوقت كان مخالفا لرأى «دالاس»، حيث كان يرى أن ذلك سيؤدى إلى تعرض الثلاثة الكبار الذين لا تجمعهم وحدة لتكتيكات الروسيين فى مجلس الأمن والتى تهدف إلى مزيد من الانقسامات بينهم، وكان اقتراح طريقة ووسيلة جديدة كهيئة المنتفعين تدعمها وتنضم إليها الولايات المتحدة هى على ما يبدو طريقة جديدة لإطالة وقت المباحثات دون اللجوء للقوة، وهو على ما يبدو ما أحس به «كريستيان بينو» فسجل رسميا أن ذلك المؤتمر تصرف على نحو أدى إلى تمييع الموقف[2].

مجلس الأمن ونقاط همرشلد الست:

ومع استعداد بريطانيا وفرنسا لعرض الأزمة على مجلس الأمن استمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولة تأجيل القرار البريطانى الفرنسى بالحرب

(1) Documents on F.R.U.S., Declarations Providing for the Establishment of a Suez Canal Users, No. 99, pp 334-335, and Also, Time, Vol. LXVIII, No. 4, Oct. 1, 1956, Foreign News, P. 20.

(٢) محمود فوزى، ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٧، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٠٧.

وكان الرئيس «أيزنهاور» قد أوضح خطوط السياسة الأمريكية نحو تلك الأزمة على النحو التالى: لا تقر أمريكا التفكير غير العاقل لبريطانيا وفرنسا نحو تلك الأزمة، ولا تشجع القيام بأعمال عسكرية نحو مصر ولا تقرها ولن تشارك فيها. وعلى ذلك كانت تعليمات «أيزنهاور» «المورفى» و «دالاس» من بعد ذلك هى محاولة كسب الوقت لتلافى الحالة الهستيرية التى يتصرف بها «إيدن» نحو إعلان خطط وعمليات وغيره، «والتى ستؤثر سلبيا ومسبقا على أى قرارات قد نتوصل إليها وذلك فيما يخص كسر ناصر»، وكان «أيزنهاور» يرى أنه لن يتم إلا بعزله عن العرب وخاصة السعوديين، وبالتالى فقد أوضح أنه لا يختلف مع البريطانيين والفرنسيين فى الهدف ولكنه يختلف معهم فى الوسيلة[1].

بدأ «دالاس» فى تنفيذ تلك السياسة، وبمجرد وصوله إلى لندن فى ٣٠ يوليو أوضح أنه لا يجب عرض الأزمة على مجلس الأمن، وكان بذلك يجنب الولايات المتحدة احتمال نقض قرار لها فى الجمعية العامة فى مواجهة الروسيين أو تصويت جماعى ضدها علاوة على ما أبداه الأمريكيون أنفسهم من خوفهم من تعرض الثلاثة الكبار لتكتيكات الروسيين، وأخيرا لتبقى الخيوط مركزة فى أيدى أمريكا دائما، بعد ذلك أقنع «دالاس» «إيدن» بمقترح الرئيس «أيزنهاور» بالدعوة إلى مؤتمر تحضره الدول البحرية للتباحث فى شأن ما يجب أن يتخذ من إجراءات، كما اقترح أثناء المؤتمر فكرة الإدارة الدولية للقناة، وكان غير مخدوع فى أنها لن تقدم ضمانات لحرية الملاحة أكثر فعالية مما عرضه الجانب المصرى ثم وبناء على ذلك اقترح إيفاد بعثة إلى مصر برئاسة «روبرت منزيس» لإقناع «عبد الناصر» بمقترحه الذى وافقت عليه الدول الثمانى عشرة، وأخيرا ومع الرفض الذى كان متوقعا للمقترحات التى قدمتها البعثة ومع تمام الاستعداد للقوات المشتركة «البريطانية الفرنسية» قدم مقترحا جديدا بتكوين جمعية للمنتفعين، وقد استغرقت تلك المقترحات بداية بمؤتمر ٢ أغسطس وحتى مؤتمر ١٩ سبتمبر حوالى شهر

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٧٦-٤٧٩.

ونصف فى محاولة من الجانب الأمريكى للحل بطريقته، وهو الأمر الذى دعا «بينو» إلى الإعلان رسميا أن مؤتمر لندن ١٩ سبتمبر تصرف على نحو أدى إلى تمييع الموقف[١].

من جانب آخر فإن «أيزنهاور» ومع ارتفاع حمى إعلان بريطانيا وفرنسا عن استعداداتهما للحملة المنتظرة بعث إلى لندن وباريس فى ٢ سبتمبر بخطابات معربا عن قلق الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضح أن الرأى العام الأمريكى يرفض تماما فكرة استخدام القوة، ثم أعلن فى مؤتمر صحفى حينئذ أن الولايات المتحدة لا تستطيع بأى حال من الأحوال تأييد استعمال القوة[٢].

كان «أيزنهاور» يرى الخلاص من «ناصر» دون فتح الباب لقلاقل كبيرة فى المنطقة يستفيد منها الروسيون وخاصة أنهم بدأوا ينشطون دبلوماسيا حيال تلك الأزمة، فها هو «خروشوف» بدأ يحذر الغرب من القيام بأى عمليات غير حكيمة، ثم ها هو «بلوجانين» فى ١١، ١٩ سبتمبر بدأ يحذر «إيدن» و «موليه» من عواقب تصعيد الموقف فى المنطقة وكان من رأى «أيزنهاور» أن يتم عزل «ناصر» بمعاونة أصدقاء عرب هم أنفسهم كانوا يرون أنه أصبح أكبر من اللازم ولابد من «قصه إلى حجمه الطبيعى»[٣].

من جانب آخر قامت وزارة الخارجية الأمريكية بمحاولة مع الجانب المصرى فقد سلم «هنرى بايرود» لـ «جمال عبد الناصر» رسالة من «دالاس» وقد أوضح

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧١، انظر أيضا، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١٣٣، وكذلك، ارسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص٢٠١.

(٢) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١٢٦، انظر أيضا، محمود فوزى، ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧١وكذلك،

Marlowe John, Anglo Egyptian Relations 1800-1956, 3rd Edition, P. 425.

(٣) تيرنس روبرتسن ترجمة خيرى حماد، أزمة، ص١٣٤، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٠٣-٥٠٥، وكذلك، محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٧.

فيها أنه يمكن أن تنشأ عواقب خطيرة بناء على عملية تأميم القناة، كما عرض فكرة كانت تدور برأسه وهى إمكانية إعادة النظر فى تمويل السد العالى فى مقابل قبوله الإشراف الدولى على القناة، وأجاب «عبد الناصر» بالرد الذى لا يفقده صوت الأمريكيين إلى جانبه فى ذلك الوقت، فأوضح أنه من الممكن أن تنشأ هيئة لهذا الإشراف ولكن بصفة استشارية، لكن ما يهمنا هنا هو أنه ومع مساعى «دالاس» لامتصاص غضب بريطانيا وفرنسا ومد أمد المفاوضات الدبلوماسية، فإنه كان يسعى إلى تحقيق سياسته أيضا بمحاولة إقناع مصر بقبول حل ربما يرضى كل الأطراف[1].

وقد اقترح فى مؤتمر لندن الثانى فى جلساته بتاريخ ١٩ سبتمبر إلى ٢١ سبتمبر فكرة تكوين ناد أو جمعية للمنتفعين، أوضح «أنتونى إيدن» فى مذكراته أنه كانت من بين الأهداف الأساسية للجمعية إرسال قوافل من السفن التابعة لأعضائها للمرور فى القناة قسرا إذا رفضت مصر السماح لها بالعبور، أو عجزت عن تأمين عبورها، ومع نجاح مصر فى تأمين العبور، كان لابد من تغيير أهداف الجمعية، والذى أصبح محددا فى الامتناع عن دفع رسوم العبور حتى يتم الوصول إلى تسوية عامة بحيث تسلم تلك الرسوم إلى الجمعية بدلا من مصر[2].

يوضح «إيدن» أنه رغم أن ذلك الاقتراح كان أمريكيا، ورغم تأكيدات الوفد الأمريكى فى المؤتمر باستعداد حكومته لاتخاذ إجراء يقضى بالامتناع عن دفع رسوم العبور لمصر، فقد كانت تصريحات «دالاس» فى خطابه الافتتاحى بهذا الخصوص قليلة الدقة، فهى قد تركت لكل عضو حرية دفع الرسوم للجمعية من عدمه، كما أعطته الحرية فى الامتناع عن الدفع لها من عدمه، وكان «دالاس» بذلك قد خالف المقترحات التى قدمها الجانب البريطانى فى المؤتمر بشأن هاتين النقطتين؛ وهما الامتناع عن الدفع لمصر والدفع للجمعية.

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٨٠.

(2) Eden Anthony, Full Circle, P. 488.

رفضت عدة دول أعضاء في هذا المؤتمر دفع الرسوم لجمعية المنتفعين وصرحت النرويج وإسبانيا وإيطاليا بأنها ستدفع لمصر أو سترسل سفنها للدوران حول رأس الرجاء الصالح، وصرحت باكستان برفضها البات في الاشتراك في تلك الجمعية، بل إن «دالاس» عاد وصرح بأنه لا يضمن أن تدفع سفن الولايات المتحدة للجمعية قبل عرض الأمر على الكونجرس، وهكذا كان عدم التأييد الأمريكي للمقترحات البريطانية في ذلك المؤتمر، وموقف بعض الدول البحرية، وكذلك رد فعل «عبد الناصر» ووصفه لتلك المقترحات بأنها ستسبب فوضى دولية، كلها عوامل حكمت مقدما على تلك الجمعية بالفشل، وترك لكل دولة حرية دفع الرسوم لمصر أو لتلك الجمعية المقترحة، كما أعلن في ختام ذلك المؤتمر تأكيد الحاضرين لاعتقادهم باعتدال مقترحات الدول الثماني عشرة ووصفوها بأنها ما زالت تقدم الأساس الصالح لإيجاد حل سلمي لمشكلة القناة[1].

يوضح «أنتوني إيدن» في أن الاتجاه إلى مجلس الأمن كان ضروريا بسبب الضغوط المتزايدة الواقعة عليه من مندوبي الدول المشاركة في مؤتمر لندن في ١٩ سبتمبر سواء في الجلسات المفتوحة أو المغلقة أو الخاصة، خاصة من جانب رؤساء وفود نيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإيران، وقد ربطوا موافقتهم بمساعدة بريطانيا بالاشتراك في جمعية المنتفعين وذلك بعد اتخاذها تلك الخطوة، و«إيدن» بذلك يكذب حقائق عديدة ويسوق مبررات واهية لتحركاته إذ يبدو أنه نسي أن الإعداد للحملة على مصر يجري منذ ٢ أغسطس، كما كان ترحيل العائلات البريطانية والفرنسية يجري طوال شهور أغسطس حتى ديسمبر، ونسي أنه صرح مرارا للكنديين أن الإجراءات الدبلوماسية التي تجري ما هي إلا تحصيل حاصل[2].

---

(١) أنتوني ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص١٦٩، انظر أيضا، محمود فوزي ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٧.

(٢) دار المحفوظات، ملف ٦٢٩ ج٦، إدارة المباحث العامة، تقرير عن الموقف الداخلي، انظر أيضا،
Eden Anthony, Full Circle, P. 492, and also,
محمود فوزي ترجمة مختار الجمال، حرب السويس، ط١، ص٢٧٤.

فى ٢٣ سبتمبر أعلنت حكومتا فرنسا وبريطانيا أنهما قد أحالا مسألة قناة السويس إلى مجلس الأمن، وفيما بين إحالة الشكوى إلى المجلس ونظرها فى ٥ أكتوبر قام الجانبان البريطانى والمصرى بعدة إجراءات.. فعلى الجانب البريطانى قام رئيس الوزراء ووزير خارجيته بالطيران إلى باريس والالتقاء «بموليه» و«بينو» فى ٢٦ سبتمبر، واتفقوا على الثبات على مقترحات الدول الثمانى عشرة عند بحث المشكلة فى مجلس الأمن، لكن كان واضحا من ذلك اللقاء أن فرنسا غير مقتنعة بأن هناك حلا سيقدم من جانب الجمعية العامة، ومن ثم كان من رأيهم أن الإبطاء فى مصلحة «عبد الناصر» وعلى ذلك كان لابد من العمل فى مرحلة مبكرة دون تضييع الوقت فى دهاليز الأمم المتحدة، وكان واضحا أيضا أن بريطانيا مصرة على انتزاع القناة من تحت سيطرة حكومة واحدة أو رجل فرد[1].

أما على الجانب المصرى فكان أول ما تم بصدد شكوى بريطانيا وفرنسا إلى مجلس الأمن أن قامت وزارة الخارجية المصرية بإرسال كتاب إلى مجلس الأمن عن طريق مندوبها الدائم فى الأمم المتحدة وذلك فى ٢٥ سبتمبر، تطلب فيه الاجتماع لبحث الأعمال التى تديرها بعض القوى وخاصة بريطانيا وفرنسا ضد مصر، وهى أعمال تشكل تهديدا للسلام وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة[2].

واستعدادا لبحث المسألة أيضا تم تحديد الدكتور «محمود فوزى» لتمثيل مصر فى مناقشات مجلس الأمن وفى الاتصالات السياسية فى كواليسه، كما تقرر حينئذ سفره مبكرا قبل الجلسات لإجراء لقاءات قد تكون مفيدة، كما سافر «على صبرى» إلى نيويورك لكى يكون مسئولا عن الاتصال بين نيويورك والقاهرة، وكذلك سافر دكتور «على بهجت بدوى» رئيس مجلس إدارة هيئة القناة إلى

(1) Duff R.E.B., 100 Years of the Suez Canal, P. 139, London, 1969, See also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٩.

(٢) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٩.

الولايات المتحدة الأمريكية لكى يقوم بمهمة مساعدة لما يجرى من جانب مصر فى مجلس الامن، إذ كان عليه الاتصال بشركات الملاحة والبنوك وطمأنتها على الوضع الملاحى فى القناة، كما سافر «محمد حسنين هيكل» إلى نيويورك للاتصال بالصحافة العالمية والأمريكية المهتمة بالأزمة(١).

بالتوازى كان «جمال عبد الناصر» يسعى إلى اكتساب مزيد من المؤيدين له، وكذلك دعم الجبهة المؤيدة لمصر للإسهام فى الإسراع بحل المشكلة فى مجلس الامن، خاصة أنه ومع طول مدة الأزمة بدأت الدول العربية المنتجة للبترول تتململ، وكذلك الهند والاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا، وتوضح مراسلاته مع «نهرو» جانبا من ذلك السعى، كما عمل على ألا يتم عزل السعودية عن مصر، فقد بدأت المعلومات ترد إليه عن المحاولات التى تبذلها الولايات المتحدة للوقيعة بين البلدين، ومع ظهور المؤشرات إلى تحول الملك «سعود» طار «عبد الناصر» إلى السعودية فى ٢٣ سبتمبر، واجتمع بالملك مقترحا ضرورة إيجاد تنسيق أكبر بينهما، مع التشاور المبكر والصراحة في العلاقات(٢).

عقد مجلس الأمن جلساته ابتداء من يوم ٥ أكتوبر، واستمرت الجلسات ما بين جلسات مفتوحة وجلسات سرية وجلسات مغلقة كان «دالاس» قد اقترح عقدها بعيدا عن جو المجلس وخارجه، وأيده «سلوين لويد» فى ذلك باقتراح اجتماعات مغلقة للمجلس واجتماعات خاصة. بين الدول الرئيسية، واستمرت تلك الجلسات، وانتهت بجلسة علنية وذلك فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦(٣).

---

(١) الأخبار، ١٣٢٥، ١/ ١٠/١٩٥٦، وفد مصر فى مجلس الأمن طار إلى نيويورك، ص١، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥١٢-٥١٣.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٠٣.

(٣) الأخبار، ١٣٣٠، ٧/ ١٠/١٩٥٦، دوائر لندن تقول سرية الجلسات تمهيدا للمفاوضات، ص١، انظر أيضا، محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٩-٨٤.

كان «سلوين لويد» أول المتحدثين فى الجلسة الافتتاحية، وقدم مشروع قرار بريطانى فرنسى يحتوى على خمس نقاط، وبعد خطاب وزير الخارجية الأمريكى بدأت المحادثات الخاصة بين وزراء خارجية مصر وبريطانيا وفرنسا، وبعد ست جلسات اتفق على أن يلخص السكرتير العام للأمم المتحدة «داج همرشلد» ما دار فيها ويعرضه، وقد جاء ملخصه فى ست نقاط، مثلت الجزء الأول من مشروع القرار البريطانى الفرنسى الذى قدم للمجلس، أما الجزء الثانى والذى أصر «بينو» و«لويد» على عرضه وإجازته رغم معرفة النتيجة طوال فترة الأزمة، كان متعلقا بمقترحات الدول الثمانى عشرة[1].

أكدت النقاط الست على حرية عبور القناة لجميع الدول دون تمييز صريح أو ضمنى، واحترام سيادة مصر، وعزل إدارة القناة عن سياسة أى دولة، وتقرير طريقة تحديد الرسوم والمصاريف بالاتفاق بين مصر والدول التى تستخدم القناة وتحديد نسبة عادلة من الرسوم المحصلة لتحسين القناة، كما يحل أى نزاع بين الشركة السابقة والحكومة المصرية عن طريق هيئة تحكيم تحدد مهمتها واختصاصها تحديدا واضحا، وقد تمت الموافقة على هذه النقاط الست بالإجماع كما وافقت مصر عليها أيضا»[2].

أما الجزء الثانى كان مجسدا لمطالب الدول الثمانى عشرة فى مؤتمر ١٦ أغسطس واعتبره «إيدن» الجزء التطبيقى للمبادئ الستة التى اتفق عليها من حيث كونه سيتيح رقابة دولية ستؤدى إلى تنفيذ النقاط الستة بدقة، كما ستعمل جمعية المنتفعين على تحصيل رسوم المرور وستحقق نفس النقاط، ورغم موافقة تسعة

(1) Documents on American Foreign Relations, Action by the Security Council, No. 7, P. 342, See also,

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٢٠، وكذلك، محمود فوزى، ص٨٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، ص٢٣٨-٢٣٩.

أصوات ومعارضة صوتين، فقد أسقط «الفيتو» الروسى حق الموافقة على هذا الجزء، وكذلك بسبب رفض مصر له[1].

مع استبعاد الجزء الثانى من مشروع القرار البريطانى الفرنسى، ومع الموافقة بالإجماع على النقاط الستة، اعتبر «همرشلد» هذا التطور أساسا طيبا لبدأ مفاوضات مصرية بريطانية فرنسية حول تلك النقاط للخروج بقرارات نهائية، ومن ثم فقد اقترح أن تستأنف تلك المفاوضات المقترحة بعد أسبوعين فى جنيف، لكن رئيس الوزراء البريطانى يوضح رؤيا أخرى فى مذكراته لإحداث تلك الفترة، إذ يرى أنه بإسقاط الجزء الثانى من مشروع القرار البريطانى الفرنسى لم تعد هناك وسيلة لتنفيذ المبادئ الستة التى ظلت معلقة فى الهواء، كما أنه لم يحدد وقت للاتصالات بين حكومات فرنسا وبريطانيا ومصر لمزيد من المناقشة، لكن الواقع أن «همرشلد» حدد يوم ٢٩ أكتوبر موعدا لبدء استكمال المفاوضات، وبعثت مصر بموافقتها على الزمان والمكان[2].

استدلالا مما سبق عرضه كان المتوقع أن تتخذ الأحداث طريقا ينتهى باجتماعات جنيف فى ٢٩ أكتوبر، لكن يبدو أن الاتجاه الذى قرر الجانبان الفرنسى والبريطانى أن يسلكاه لم يكونا ينتويان تغييره، حيث إنه ورغم إسقاط الجزء الثانى من مشروعهما المقدم إلى المجلس كانا لا يزالان يتمسكان بجزئية فيه، وهى دعوة مصر إلى التقدم بمقترحاتها الخاصة لتنفيذ النقاط الستة، وهو ما نُص عليه ضمن الجزء الثانى، ولما كانت الحكومة البريطانية خاصة وكما يوضح «إيدن» «قد وافقت على انتظار تلك المقترحات، وطال انتظارها، وبدأت مصر تسوف بعد انفضاض

(1) Eden Anthony, Full Circle, PP. 501-507.

(2) Eden Anthony, Full Circle, PP 505-506, See also,

عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، ص٢٣٨-٢٣٩، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٢٠.

المجلس، وأصبح الطريق مفتوحا أمامها لتجدد خططها العدوانية فى ميادين أخرى، لذا كان لابد من تحرك بريطانيا بالتنسيق مع فرنسا لدراسة الوضع المائع الذى انتهت إليه قرارات مجلس الأمن، ثم البحث فى مسألة جمعية المنتفعين والخطوات التى يجب أن تتم بهذا السبيل، والإجراءات المحتم اتخاذها فى الشرق الأوسط لمنع الخطر الناشئ بين مصر وإسرائيل فى ضوء التطورات هناك»[1].

توضح المراجع أنه قبل مغادرة «بينو» و«لويد» لنيويورك فى مساء يوم ١٣ أكتوبر التقيا معا وأوضح «بينو» أنه لابد من التحرك سريعا مع تلك النتيجة فى مجلس الأمن، وحث «بينو» «لويد» على ذلك خاصة وكما أوضح أن الإسرائيليين بدأوا يفقدون صبرهم من الانتظار الطويل، لكن «لويد» أفهم «بينو» أنه لابد من ذريعة تستند إليها الحكومة البريطانية لتقدمها للرأى العام البريطانى ودول الكومنولث أساسا لتحركها[2].

وتوضح أن اجتماعا على مستوى الوزراء عقد فى فرنسا بين الطرفين الفرنسى والإسرائيلى ابتداء من يوم ١٤ أكتوبر للاستعداد ولتنسيق العمليات المقبلة، كما يتضح أنه بعد اجتماع عقده «جى موليه» مع مساعديه لدراسة تلك الأوضاع، قام الجنرال «موريس شال» قائد الطيران الفرنسى وصديق «إيدن» بالسفر إلى لندن فى ١٥ أكتوبر لعرض مشروع عمليات - يضم فرنسا وبريطانيا وإسرائيل - على «إيدن» ووزرائه، ويوضح هذا المشروع أنه يمكن أن يتم هجوم إسرائيلى على سيناء وفى اتجاه قناة السويس، وبعده بأيام تطلب بريطانيا وفرنسا من الطرفين المتضادين - إسرائيل ومصر - أن يسحبا قواتهما بعيدا عن القناة وإلا ستضطر الدولتان إلى استخدام قواتهما المسلحة لاحتلال منطقة القناة بغرض حمايتها لمصلحة العالم، وقد استحسن «إيدن» مقترح «شال» هذا بشكل واضح[3].

---

(1) Eden Anthony, Full Circle, P. 511.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٢١.

(٣) إرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص٢٢٨-٢٢٩، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٢٢.

طبقا لرؤية «ارسكين تشايلدرز» فى كتابه «الطريق إلى السويس» طار «إيدن» إلى باريس فى اليوم التالى لوصول «شـال» إلى لندن، أى يوم ١٦ أكتوبر واجتمع بـ «موليـه» فى جلسة سرية، ويلمح إلى أن ما تم فى تـلك الجلسة كان التـنسيق للعمليات البريطانية الفرنسية الإسرائيلية المقبلة، أما مؤلف كتاب «ملفات السويس» فيـوضح أن تنسيق تلك العـمليات قد تم فى مـساء يوم ٢٣ أكـتوبر فى «سيـفر» بفرنسا، وقد حضر عن الجانب البريطانى «سلوين لويد» ومعه «باتريك دين» وكيل وزارة الخارجـية البريطانيـة، وتـم التوصل فى ذلك الاجـتماع إلى خطة لعـمليات مشتركـة بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل - تلك التى عـرضها «شال» على «إيدن» - تحددت فيها ساعة الصفر مساء الإثنين ٢٩ أكتوبر، وفى لندن اطلع «إيدن» على ما تم التوصل إليه وبعث بموافقته مع «باتريك دين» إلى باقى شركائه[١].

توضح مذكرات «انتـونى إيدن» تناقضا فيـما رواه عما أورده كـتابا «ملفات السويس» و«الطريق إلى الـسويس»، فيوضـح أن لقاءه بـ «جى موليه» فى فرنسا كان لبحث الموقف الذى انتهى إليه قرار مجلس الأمن، ثم بحث التطور الواجب تحقيقه حيـال جمـعيـة المنتفـعين، ثم بحث التطورات التى تجـرى فى الشـرق الأوسط، ويركـز على تلك التطورات، ويوضح أن المصـريين أكـدوا فى الأيام الأخيـرة من أكتـوبر أنهم سيقـررون مكان المعركة الفـاصلة مع إسرائيل وزمـانها، ويوضح أن جميع الأدلة أشـارت إلى أن هناك ضربة فعلية تزمع مـصر فى توجيهـها لإسرائيل من واقع حشودها فى ذلك الاتجاه، وهو الأمر الذى لن تسكت إسرائيل عليه، ثم يوضح بعد ذلـك أن حكومة جلالتـها مع كل مـا سبق كانت تفـضـل أن تتلقى الردود المصرية على كيفية التصرف فى تحـقيق النقاط الستة، ومن ثم تتصرف على أساسها.

(1) Eden Anthony, Full Circle, P. 511, See also, Connell John, The True Story of the Suez Crisis, P. 172, London, 1957.

ويسترعى الانتباه أن اهتمامات «إيدن» الحقيقية تتضح فيما بين سطور مذكراته، مع أنها تأتى مع سياق الحديث عادية، لكن مع ذلك يحس فيها القارئ نشازا عن نغم صياغته الغالب، إذ يوضح أولا أنه أصيب بخيبة أمل للموقف الأمريكى الشاذ من جمعية المنتفعين، ثم يوضح مباشرة بعد إصابته بخيبة الأمل أن العلاقات توثقت بين مصر وسوريا والأردن أكثر من اى وقت مضى وقد قامت قيادة عسكرية مشتركة للدول الثلاث، وأخذت إذاعة القاهرة تهدد إسرائيل، ثم ينتقل بعد ذلك إلى فكرة أن النجاح الذى تصادف وحققته الدكتاتوريات العسكرية فيما سبق فى مغامرات مختلفة وشجع «هتلر» و«موسولينى» يجب الا يسمح له بالتمكن من عقول المغامرين الحاليين، ومن ثم كان لابد من تدخل قوى الغرب لوقف تلك المغامرات(١).

مع هذا التناقض الواضح فى رواية إيدن لما جرى فى لقائه «بجى موليه» عن ما أورده «هيكل» و «تشايلدرز» إلا أن ما كان يشغله فعلا وأوضحناه يؤكد أن ما ذكراه أقرب لما تم مما ذكره هو، وبالتالى وعلى الأرجح فهو قد حاول أن يخفى ما تم فى ذلك اللقاء، لكن الواضح أنه كان هناك إقرار عميق متأصل فى عقل رئيس الوزراء البريطانى بالرغبة فى تأديب مصر ورئيسها، وأيا كانت الطرق أو الوسائل أو الأشخاص فإنه كان يتحرك، ومن البديهى أن شخصا يتحرك وينسى فى لهفته لتحقيق هدفه كثير من أصول الدبلوماسية، فلابد له من سقطات، وهى التى ربما نستطيع أن نتخذ من حدوثها مقياسا للحكم على مدى صدقه من عدمه وعلى اتجاه الأحداث أيضا(٢).

مما سبق عرضه منذ إصدار الاحتجاج البريطانى الفرنسى إلى مصر فى ٢٨ يوليو بسبب تأميم القناة وحتى التنسيق الثلاثى الذى تم فى «سيفر» فى ٢٣ أكتوبر

(1) Eden Anthony, Full Circle, P. 618.

(2) Marlowe John, Anglo Egyptian Relations 1800-1956, 4th Edition, P. 427.

يجدر بنا أن نتساءل: ما هى الصورة التى نخرج بها عن جميع الأطراف المشاركة فى تلك الأحداث؟، يتضح من إجابتنا على هذا السؤال أن الجانب المصرى قام بخطوة التأميم وهى خطوة شرعية قانونية باعتراف القانون الدولى والمجتمع الدولى، مؤكدا حرصه على حرية وصيانة الملاحة فى تلك القناة، لكن الجانب البريطانى والفرنسى أصرا على تجاوز الشرع والقانون كما أوضحا، فى سبيل مصلحة دول الغرب المستهلكة «للنفط»، ومن ثم لابد من الاطمئنان على ذلك الممر الذى يوصل البترول إلى الغرب بوضع إشراف دولى عليه.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية على خلاف مع بريطانيا وفرنسا فى أهدافهما ولكنها اختلفت معهما فى الوسيلة التى يريدان بها تحقيق تلك الأهداف وأكدت أنها لن تقر استخدام القوة ضد مصر، وكذلك فعل الاتحاد السوفيتى فى مناسبات عديدة منذ بدأ الأزمة، وأما الدول التابعة لجامعة الشعوب البريطانية فقد أوضحت أنه لابد من تأجيل قرار استخدام القوة لحين استنفاد الوسائل السلمية، وكانت الدول العربية منقسمة إلى قسمين، قسم موال لمصر والقسم الآخر بدأ يتململ لتعطل مصالحه البترولية[1].

ومع توصل مجلس الأمن إلى حل وافق عليه جميع الأطراف، فإن أمر حرية الملاحة لم يكن يستدعى تحميله بأكثر مما تم التوصل إليه فى مجلس الأمن، إذ إن إصرار بريطانيا وفرنسا على اتخاذ إجراءات أخرى والوصول إلى حلول غير التى تم التوصل إليها فى مجلس الأمن، إنما تشير إلى أن المسألة لم تكن حرية ملاحة فحسب، وإنما كانت لأهداف أخرى، سبق واشرنا إليها، ونرجح أنها كانت تعنى عزل مصر ورئيسها بأسبقية ملحة، وقد وضع موقف الإصرار هذا بريطانيا وفرنسا موضع الاستنكار والغضب والتساؤل من جانب الولايات المتحدة ودول

(1) Life, Vol. 21, No. 3, October 15, 1956, Facts about U.S. Policy on Suez, P. 27.

الكومنولث، والدول العربية، مؤيدة لمصر أو ضـدها، بل ومن المعارضة البريطانية ومن الحزب البريطانى الحاكم ومن الرأى العام الإنجليزى كما سنرى لاحقا.

العدوان الثلاثى ٢٩ أكتوبر ـ ٧ نوفمبر:

بعد أيام قليلة من اجتماع «سيفر» بدأ الهجوم الإسـرائيلى فى محاور ثلاثة متجها إلى الغرب، فى أبو عجيلة والطريق الأوسط وفى الجنوب، وطوال ليلة ٢٩ ويوم ٣٠ أكتـوبر لم تحقق القوات الإسـرائيلية معتـمدة على إمكانياتهـا ولو حتى تكتيكيا نجـاحا محددا، ومع استمـرار تلك العمليات القتاليـة، وفى مساء يوم ٣٠ أكتـوبر تسلم السفيـر المصرى فى لندن والسفـير المصرى فى بـاريس إنذارا بريطانيا فرنسيا من وزارتى الخارجية للبلدين، يطلب إلى كل من مصر وإسرائيل الانسحاب بعـيدا عن قناة السـويس لمسافـة عشـرة أميـال، علما بأنه ورغم معاونة الطـيران والقوات الفرنسيـة للقوات الإسرائيلية للإسراع بمعدل قتـالها لم تكن بعد إلا على مسـافة ٢٠٠ كيلو متـر من قناة السويس، وكذلك يـدعو الإنذار مصر إلى قـبول احتلال القوات البريطانيـة والفرنسية للمواقع الرئيسية فى بور سعيـد والإسماعيلية والسويس، وقد أعطيت مهلة لمصر وإسرائيل للرد خلال ١٢ ساعة، بحيث إنه فى حالة عدم الرد ستـتدخل بريطانيا وفرنسا بالقدر الذى تريانه ضـروريا لضمان إجابة مطالبهما[١].

على الجانب المصرى تم تصدى القوات المصرية للقوات الإسرائيلية المهاجمة، وكان قتالهم مشرفا، وكانت الأوامـر الصادرة إلى القادة هى التمسك بمواقعهم قدر الإمكان لإتاحة الفـرصة للفرقة الرابـعة المدرعة بإخلاء مـواقعها فى سـيناء، وقد صدرت لها الأوامـر بذلك يوم ٣٠ أكتوبر وخاصة بعـد الإنذار الفرنسى البريطانى

(١) الأخبـار ١٣٥١، ٣١/١٠/١٩٥٦، بريطانيا وفرنسا تقرران الهجـوم على مصر، ص١، انـظر أيضا، عبدالرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، ص٢٤٠-٢٤٤، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٣٣.

وخوفا من أن تقع تلك الفرقة فريسة عملية تطويق واسعة من الشمال والغرب والشرق يتم فيها القضاء عليها، وبالفعل أدت قوات المشاة مهامها، وتمكنت تلك الفرقة من الارتداد(1).

فى نفس الوقت واستكمالا لإجراءات الجانب المصرى، وفى نفس الليلة ٣٠ أكتوبر استدعى الرئيس «جمال عبد الناصر» السفير البريطانى والقائم بالأعمال الفرنسى وأبلغهما رفض مصر لذلك الإنذار، وأعلنت مصر قطع علاقاتها السياسية مع بريطانيا وفرنسا، وطلبت مصر انعقاد مجلس الأمن للنظر فى أمر ذلك العدوان، وأصدر رئيس مصر قرارا بإعلان التعبئة العامة فى مصر، ودعوة القوات الاحتياطية للخدمة العسكرية(2).

بعد ذلك عملت القيادة المصرية على تنظيم دفاعاتها على الضفة الغربية ولقناة السويس وفى عمق مصر، وذلك بالقوات بعد انسحابها مباشرة من سيناء، وكذلك نظمت المقاومة الشعبية فى مدن القناة خاصة ولمصر كلها، على أن تقوم بعملها إذا ما تمت عمليات إنزال بالقوات الغازية، أو إذا ما زحفت تلك القوات إلى عمق مصر، كما قام المصريون بإغراق سفن ملاحة عند مدخل القناة لمنع بريطانيا وفرنسا من تحقيق أى نجاح هناك(3).

على الجانب الآخر قام «إيدن» بحضور اجتماع لمجلس الوزراء البريطانى وكان يحضره القادة العسكريون، ومعهم الجنرال «كيتلى» قائد عمليات الغزو المشترك، وكانت النقطة الرئيسية التى حاول هؤلاء القادة التعرف عليها هى تحديد هدف استراتيجى لهذا الغزو، وكانوا قد أوضحوا أن قواتهم لا تكفى إلا للاستيلاء

(1) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٣٨.

(2) Trevelyan Humphrey, PP 114-115, See also,

الدفاع الوطنى، عدد ٦٦١٧، ١٩٥٦/١١/٤، مصر تدافع عن نفسها، ص١.

(3) أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص٢٠٨-٢١١.

على منطقة القناة فقط بعد عمليات الإنزال، لكن الرد جاء يوضح أن مصر سوف تنهار بعد الإنذار الموجه لها، وستكون الجماهير المصرية الثائرة بسبب الغزو المحتمل أكبر عامل مساعد لقوات الغزو لتحقيق أهداف أخرى، حيث ستنهى الجماهير كل شيء بتحطيمها وحرقها كل شيء قبل الغزو الفعلى[1].

بدأ الغزو فعلا ليلة ٣١ أكتوبر، واستخدمت القوات الغازية كل وسائل وطرق القتال المختلفة وذلك فى المدة بين بدء القتال وإيقافه فى ٧ نوفمبر إذ قامت بعمليات القصف الجوى والبحرى، وقامت بعمليات الإنزال البحرى والإسقاط الجوى، مستخدمة الطائرات والسفن الحربية، والمدفعية البحرية، ونفذت عملياتها معتبرة مصر كلها مسرحا لعملياتها دون تمييز بين مدنيين وعسكريين، فقصفت منطقة القناة، وقصفت العمق، وسببت أضرارا غير قليلة[2].

وتوضح الإحصائية التالية قيمة الخسائر فى المعدات والأفراد والمهمات بين الجانب المصرى والناجمة عن تلك العمليات، حيث كانت خسائر الجيش المصرى ما توازى مبلغا وقدره ٢٨,٢٣٢,٨٢٣,٢٧٩ مليون جنيه وخسائر القوات البحرية ما قيمته ٢,٢٥٧,٢٧٢,٠٠٠ مليون جنيه مصرى، وكانت خسائر القوات الجوية ما قيمته ٣٦,١٨٦,٤٨٤,٣٤٧ مليون جنيه مصرى، بالإضافة للمصالح التابعة لوزارة الحربية وسلاح الحدود مبلغا وقدره ٦,٢٥٧,٠٢٢,٠٠٠ مليون جنيه مصرى، أى بإجمالى خسائر فى المعدات والأسلحة والمهمات ما قيمته ٧٢,٩٣٣,٦٠١,٦٢٦ مليون جنيه مصرى[3].

لم يكن للإرادة المصرية حينئذ أن تنهار فى مواجهة قوى آثمة، وإنما تماسك الجميع فى مواجهة العدوان، وضربت أروع أمثلة البطولة رغم التفوق الساحق

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٤٥.

(2) Hansard, House of Commons, 5-11-1956, Military Situation, P. 1972.

(٣) دار المحفوظات العسكرية، ملف ٣٥٥ ج٣، رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة، ١٩٥٧/٢/٢، ص١٨-٢٢.

للجانب المضاد، فقام أبطال من الشعب ومن الجيش ومن البحرية بأعمال انتحارية سجلتها لهم صفحات التاريخ وفاء وعرفانا[1].

استمر القصف الجوى البريطانى الفرنسى مركزا على مناطق العمليات، وفى صباح اليوم التالى لبدء القصف، وقامت الطائرات البريطانية بقصف محطة الإذاعة المصرية بما أدى إلى تعطيلها وتوقف الإرسال، ومباشرة استخدمت محطة إذاعة بريطانية معدة فى قبرص مستخدمة نفس موجة الإذاعة المصرية، وبدأت فى حث الشعب المصرى على الثورة على «عبد الناصر» وأذاعت أن تعنته أدى إلى ذلك الموقف الذى تواجهه البلاد، ودعت تلك الإذاعة الشعب إلى قبول اقتراح الدول الثمانى عشرة الذى يمكن أن يعود عليهم بالسلام والرخاء، وإلا فعليهم «بتحمل عواقب تصرف عبد الناصر الذى ينطوى على الجنون»[2].

على ذلك قام الرئيس «جمال عبد الناصر» بالخطابة من على منبر الأزهر لحث الشعب على التماسك، وطاف بشوارع القاهرة بعربة مكشوفة لنفس الغرض، كما نشط موظفو الإعلام فى مصر سواء فى القاهرة أو فى المدن المصرية الأخرى يحملون مكبرات الصوت لنقل الأنباء إلى الشعب، إلى أن أمكن إقامة شبكة بديلة للإرسال الإذاعى، وكانت إذاعة دمشق أيضا تقدم مساعدتها بإذاعة البلاغات الرسمية المصرية، التى كانت تبلغ تليفونيا من مقر القيادة المشتركة فى القاهرة، وكان الشعب حينئذ فى أروع حالات تماسكه[3].

قام الرئيس «جمال عبد الناصر» فى غمار هذه الأحداث وفى يوم الجمعة ١ نوفمبر بإصدار عدة قرارات، أولها استرداد كل منابع البترول المصرى من

---

(١) الجمهورية، ١٠٥١، ٦/١١/١٩٥٦، الرئيس يمضى ليلة الأمس بإسماعيلية ويتتبع معركة بور سعيد، ص١، وانظر، توجد بالمتحف الحربى بالقاهرة صور لكل هؤلاء الأبطال، وكذلك سجل مسجلا أسمائهم.

(2) Utley Freda, Will the Middle East Go West, P. 105.

(٣) دار المحفوظات العسكرية، ملف رقم ٢٧ ج٧، تلغرافات تأييد.

الشركات الإنجليزية التى كانت تحتكره، وقد تم الاستيلاء عليها فى نفس يوم إصدار ذلك القرار، واعتبر «ناصر» تلك الخطوة مكملة للتأميم، كما اتخذ قرار تنفيذ فرض الحراسة على رءوس الأموال الأجنبية، وعلى المصالح البريطانية والفرنسية فى مصر، وكانت تشمل البنوك وشركات التأمين، وشركات التجارة الخارجية، وكان «عبد الناصر» يرى أن تلك الإجراءات إنما هى طريقة لتدعيم الاستقلال الاقتصادى، فى نفس الوقت الذى تخوض فيه مصر معركة حربية لتأكيد الاستقلال الوطنى، كما قام الرئيس المصرى باتخاذ قرار التحفظ على ممتلكات حوالى ستة آلاف فرد من الأجانب معظمهم من اليهود الذين لا ينتمون إلى جنسيات معروفة[1].

قبل أن نعرض لرد فعل المجتمع الدولى من ذلك الاعتداء، يجدر بنا أن نعرض لقيمة تلك القرارات المتعلقة بتمصير البنوك والشركات الائتمانية وشركات البترول، لتقدير آثارها وخاصة إذا ما أضفنا عليها الآثار التى ترتبت على الإجراءات الاقتصادية العربية الضاغطة والتى قام بها الجانب العربى للضغط على أوربا لإنهاء الأزمة التى تواجهها مصر، وقد تمثلت تلك الإجراءات فى قطع البترول العربى عنها.

ففيما يتعلق باسترداد كل منابع البترول المصرى من الشركات الإنجليزية، يتضح أن تلك الخطوة وخاصة مع اقترانها بقطع البترول العربى عن أوربا كانت ذات تأثير كبير على دول الغرب، إذ إنه من المعلوم أن البترول لعب دورا رئيسيا فى إثاره الصراع العالمى حول المنطقة العربية، ولم تكن الأهداف العامة لعدوان

(١) محمد صفى الدين أبو العز وآخران، الموارد الاقتصادية، ص٣١١-٣١٢، القاهرة ١٩٧٢، انظر أيضا، عاطف صدقى وآخر، التحول الاشتراكى فى ج.ع.، ص٦٣، القاهرة ١٩٧١، انظر أيضا، حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، ص٤٢٤-٤٢٥، القاهرة ١٩٦٢، وكذلك، حسين خلاف التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، ص٤٢٧.

السويس سنة ١٩٥٦ إلا تجسيدا لمشكلة هامة لبريطانيا مثلا وهى مصالحها وأهدافها فى المنطقة العربية والممثلة من أهم نواحيها فى البترول، وليس أدل على هذه الأهمية من ذلك الخلل الخطير الذى نشأ فى ميزان المدفوعات البريطانى بإغلاق قناة السويس، ومنع البترول العربى عنها، وإنهاء احتكار الشركات البريطانية للبترول المصرى.

فقد اشترت بريطانيا فى ثلاثة أشهر فقط وبعد قطع بترول العرب عنها وبعد إنهاء احتكار الشركات البريطانية للبترول المصرى، ما قيمته ٣٧٩ مليون دولار من البترول الفنزويلى ومن بترول الولايات المتحدة، وكان هذا القدر يمثل ١٥٪ من مجموع احتياطى الذهب والدولار فيها[١].

أما أسباب ونتائج قرارات تمصير شركات الائتمان فيرجع لأسباب هامة، إذ إن بريطانيا ومنذ سنة ١٨٨٢ وعلاوة على احتلال قواتها لمصر، فإنها عملت باستمرار على السيطرة على الجانب الاقتصادى هناك وعادة ما كانت وسائلها للسيطرة فى هذا المجال تتم بالتحكم فى النظام النقدى فى مصر، ثم بالسيطرة على البنوك ومؤسسات الائتمان فى مصر، وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ورغم انفصال الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى سنة ١٩٤٧ من الناحية القانونية إلا أنه ظل تابعا له فعليا؛ لأن بريطانيا جعلت من نفسها العميل الأول لمصر فى تجارتها الخارجية، والدليل على ذلك هو انخفاض قيمة الجنيه المصرى سنة ١٩٤٩ حين انخفضت قيمة الجنيه الإسترلينى[٢].

وفيما يتعلق بالبنوك ومؤسسات الائتمان، فقد لجأت مصر إلى تأميمها فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ لعدة أسباب إذ لاحظت أن هذه البنوك والمؤسسات الائتمانية وطوال مدة وجودها فى مصر لم تعمل على توجيه الودائع المصرية

(١) محمد صفى الدين أبو العز، وآخران، الموارد الاقتصادية، ص٣١٢.

(٢) سيد عبد الفتاح عاشور، ثورة ٢٣ يوليو وتحقيق الاستقلال الوطنى، القاهرة ١٩٧١، ص٥٤.

الموجودة لديها لخدمة أية مشروعات تخدم الاقتصاد الوطنى، بل كانت كلها مركزة فى تمويل عمليات أهمها التجارة الخارجية، والتى كانت تعنى بتصدير المواد الأولية ثم استيرادها مصنعة، وكانت تباع بأغلى الأسعار فى مصر، ومن جانب آخر لم يساعد هذا الأسلوب على خلق كوادر فنية فى مصر.

ويتضح من الإحصائية التالية والتى صدرت فى نهاية سنة ١٩٥٦ حقائق هامة، فقد كان رأس مال البنوك التجارية الأجنبية الموجود فى مصر حوالى ٥,٢ مليون جنيه، وكانت ودائع تلك البنوك تزيد عن ١٩٥ مليون جنيه، منها ١٠٠ مليون جنيه ودائع مصرية، وبالتالى فقد تحكم رأس مال أجنبى مقداره ٥,٢ مليون جنيه فى رأس مال وطنى مقداره ١٠٠ مليون جنيه كان يمكن أن توجه إلى مشروعات وطنية مفيدة[1].

لم يقتصر الأمر على مجرد توجيه الودائع إلى التجارة الخارجية، بل كانت تلك المصارف والمؤسسات الائتمانية تنسق سياستها مع اتجاهات السياسة الاستعمارية، مثل ذلك امتناع تلك المصارف والمؤسسات عن تمويل محصول القطن لموسم ١٩٥٦-١٩٥٧، وقد حدث ذلك بعد التأميم وبسببه.

على ذلك ومع إجراءات الحصار الاقتصادى التى فرضتها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وبامتناع المصارف الائتمانية الأجنبية فى مصر عن تمويل محصول القطن لموسم سنة ١٩٥٦-١٩٥٧، وبعد خروج بريطانيا وفرنسا من مصر، أصدرت الحكومة المصرية القانون رقم ٢٢ فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ والذى يقضى بأن تتخذ البنوك التى تعمل فى مصر شكل شركات مساهمة مصرية، أى تمصيرها، وأن تكون أسهمها جميعا اسمية ومملوكة للمصريين دائما، مع ضرورة

(١) الاتحاد العام للغرف التجارية، الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة، ص١٣١، انظر أيضا، سيد عبد الفتاح عاشور، ثورة ٢٣ يوليو وتحقيق الاستقلال الوطنى، ص٥٥.

تكوين مجالس إدارتها من أعضاء مصريين، وكذلك صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ خاص بشركات التامين الأجنبية، وصدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧، خاص بالوكالات التجارية[١].

شملت تلك الإجراءات ما يزيد على ١٥٠٠ مؤسسة تتفاوت فى الحجم والأهمية، كانت تضم بنوكا وشركات تأمين، وشركات بترولية، وشركات تعدين، وشركات أقطان ونسيج وغزل وصباغة، وشركات تصدير واستيراد، وشركات ملاحة وسياحة.

هذا وقد نقلت ملكية البنوك الأجنبية إما إلى مؤسسات اقتصادية، أو بيعت لبنوك وطنية، فمثلا نقلت ملكية بنك «باركليز» إلى المؤسسة الاقتصادية، والبنك الشرقى إلى بنك اتحاد التجار، وأدمج بنكا «الأيونيان» و«العثمانى البريطانى» وبيعا لبنك الجمهورية، كما أدمج بنك «الكريدى ليونيه» و«الأهلى الباريسى» الفرنسيان وبيعا لبنك القاهرة، وطبق ذلك أيضا على شركات التأمين والوكالات التجارية[٢].

كان من نتيجة تلك الإجراءات من فرض حراسة على أموال أجانب إلى تمصير وتأميم جزئى للمصارف الائتمانية الأجنبية والشركات الأجنبية، وكذلك الوكالات التجارية الأجنبية - أن قلت رءوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى المشروعات المصرية، كما انقضى احتكار الأجانب لبعض القطاعات الأساسية فى

(١) عاطف صدقى وآخر، التحول الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة، ص٦٣، انظر أيضا،
Issawi Charless Egypt in Revolution, PP 248-250.

(٢)-عاطف صدقى وآخر، التحول الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة، ص٦٣، انظر، كانت فروع البنوك الأجنبية أو البنوك المسجلة فى مصر ولكن يملكها أجانب عددها خمس وعشرون بنكا تجاريا، منهم ثلاثة بنوك بريطانية، وبنكان فرنسيان، وبنكان يونانيان، وبنكان تركيان، وبنكان فلسطينيان بالإضافة إلى أربعة عشر بنكا كانت مدمجة مع بنوك وطنية، وقد وازن احتمال سيطرتهم على الاقتصاد المصرى وجود البنك الأهلى وبنك مصر، وإلا لكان الأربعة عشر بنكا ملكية أجنبية بدرجة أساسية.

نشاط مصر الاقتصادى، وذلك فيما يخص قطاع المصارف والتأمين والوكالات التجارية والصناعية وتجارة الجملة، وملأ المصريون الفراغ الذى تركه الأجانب، سواء بإدارتهم دفة المشروعات الاقتصادية السابقة، أو بإنشائهم مشروعات جديدة.

بتلك القرارات الصادرة فى أول نوفمبر وأواخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ يمكن القول أنه تم بالفعل التخلص من عنصر هام من عناصر تحكم بريطانيا فى الجانب الاقتصادى، وذلك بتمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية، ولما كانت الحكومة قد بدأت حينئذ فى الأخذ بنظام «اتفاقيات التجارة والدفع» والتى ساعدت على توسيع نطاق السوق العربية فى الخارج، يمكن القول أنها كانت إحدى الطرق للتغلب على التحكم فى النظام النقدى المصرى[1].

ماذا كان عليه رد فعل المجتمع الدولى من ذلك الاعتداء، الولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتحاد السوفيتى، ودول جامعة الشعوب البريطانية، وماذا كان عليه رد فعل الرأى العام البريطانى ورأى الحزبين الحاكم والمعارض البريطانيين، وما تأثير ردود أفعالهم على الموقف بأكمله.

أولا : رغم أن الرئيس «جمال عبد الناصر» رفض اشتراك دول عربية خاصة سوريا والأردن فى القتال الدائر فى مصر خوفا من توريطهما فى موقف غير معروف الأبعاد فإن شعوب البلاد العربية وأبناءها رفضوا إلا أن يشاركوا بكل الطرق الممكنة، فقام الوطنيون السوريون والعراقيون بنسف أنابيب البترول الممتدة من العراق إلى مناطق شحنه على سواحل البحر الأبيض وذلك فى عدة مواقع، كما نسفت بعض أنابيب البترول فى السعودية، وقام الأردنيون بنسف أنابيب

(١) حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، ص٤٢٥.

البترول الممتدة من العراق إلى حيفا، وكذلك تم تدمير أنابيب البترول فى قطر، وأوقف استخراج البترول هناك[1].

واندلعت المظاهرات فى قطر والبحرين والكويت مستنكرة ما يحدث فى مصر، ومؤيدة لها، وانتشرت مظاهرات دموية فى ليبيا، وقد قامت بنسف بعض المعسكرات، وبعض البنوك، ورفض الملك «إدريس السنوسى» أن تتخذ بريطانيا من بلاده قاعدة حربية للهجوم على مصر، وكذلك تعرضت مقار الشركات والبنوك وغيرها من المؤسسات البريطانية فى العراق لهجمات متواصلة من جماهير الشعب العراقى، وقطعت سوريا والسعودية علاقتهما ببريطانيا وفرنسا، وكذلك قطعت الأردن والعراق علاقتهما بفرنسا[2].

كان لتلك الأعمال والإجراءات التى قام بها الجانب العربى خاصة فيما يتعلق بتدمير أنابيب البترول، ومع إغلاق قناة السويس، أثر كبير فى الموقف، فقد تأثرت دول الغرب بدرجة كبيرة، وخاصة مع مشارف شتاء أوربا البارد والذى عادة ما يكون فى حاجة إلى الطاقة التى كان يوفرها حينئذ البترول، وكذلك تحتاج إليها المصانع، وهو ما سيؤدى عموما إلى موقف خطر على الاقتصاد الغربى أن يواجهه.

ثانيا: بدت آثار الأزمة التى أحدثها توقف وصول البترول لأوربا واضحة على الجانب البريطانى وذلك من خلال حديث جرى بين رئيس الوزراء البريطانى «وهارولد ماكميلان» وزير خارجيته، حيث أوضح له الوزير أن بترول الشرق الأوسط قد توقف تماما، وأن الجنيه الإسترلينى يواجه ضغطا عنيفا، ويقدر خبراء

(١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط١، ص٢٦٤، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٤٦-٥٤٧.

(٢) دار للمحفوظات، ملف رقم ٨٤، وزارة الخارجية المصرية، الإدارة العربية، ص١٧١، انظر أيضا، الجمهورية، ١٠٤٧، ٢/١١/١٩٥٦، الثورة فى البحرين، ص١.

وزارة الخزانة أن الخسائر فى أسواق العملة سوف تصل إلى عشرة بلايين جنيه استرلينى، وقد أوضح «ماكميلان» أنه لا مخرج من ذلك الموقف سوى بموافقة الولايات المتحدة على إمداد بريطانيا وفرنسا بالبترول لمدة أسابيع، ثم لابد من العمل على تنظيم الملاحة فى قناة السويس خلال أسابيع، وكذلك إصلاح خطوط الأنابيب التالفة، ولم يكن من بديل لهذين الحلين معا سوى الإفلاس.

على ذلك عقد رئيس الوزراء البريطانى اجتماعا عاجلا لمجلس الوزراء ليعرض عليهم ذلك الموقف، وأوضح له وزراؤه ومساعدوه أنه لا حل سوى مناشدة «أيزنهاور» لإمداد بريطانيا بالبترول، لكنهم أشاروا إلى ضرورة قيام «ونستون تشرشل» بهذه الخطوة حيث إن «أيزنهاور» لن يصغى لنداء صادر من «إيدن» لعدم ثقته به، أما «تشرشل» فله رصيد كبير من احترام «أيزنهاور» والرأى العام الأمريكى.

كان لذلك الاقتراح الذى أبداه أعضاء مجلس الوزراء دلالة واضحة وانعكاسا لنظرة الوزراء إلى رئيس المجلس، كما أنها عبرت فى نفس الوقت عن مدى فقدانهم هم أنفسهم للثقة فيه، ولم تقتصر تلك القناعة على وزرائه، إنما شملت المعارضة، والرأى العام الإنجليزى الذى على ما يبدو سحب ثقته ليس فقط من رئيس الوزراء ولكن من الحكومة كلها، إذ يتضح أنه وبعد اعتداء بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر، شهدت لندن أعنف مظاهرات عرفتها فى تاريخها، وكانت أضخمها تلك المظاهرة التى قادها «إينورين بيفان» الزعيم العمالى إلى ميدان «ترافلجار»، وكانت هذه المظاهرة من جانب آخر تجسيدا للانقسام الحاد الواقع بين مختلف الاتجاهات السياسية والشعبية البريطانية حيال تلك القضية، واستمرت المظاهرات حتى يوم ٦ نوفمبر(١).

(1) Manchester Guardian, No. 34, 322, Nov. 6, 1956, 80 Oxford Undergraduates Lobby "Wavering" M.P.S., More Protests against Suez Policy, P. 3.

لم تكن الآراء المعارضة للحكومة البريطانية سواء حاكمة أو معارضة أو رأى عام حديثة عهد، وإنما بدأت منذ فترة طويلة ومنذ بدأ الأزمة، فمثلا فى مجلس العموم ومنذ ٢ أغسطس كان واضحا مدى الاختلاف فى الرأى بين «هيوجيتسكل» رئيس حزب العمال المعارض وبين رئيس الوزراء حول مسألة إعلان «إيدن» لاستدعاء الاحتياطى، واتهم «جيتسكل» «إيدن» بأنه يتصرف بهستيرية «فرضها عليه جنون السويس وهو الأمر الذى قد يورط بريطانيا فى حرب فعلية»[1].

كما بدأت الاستفسارات تتوالى داخل مجلس العموم، وأثناء العمليات الحربية، عن الوضع السيئ الذى وصلت إليه القوات البريطانية الموجودة فى منطقة القناة بسبب تلك الحملة التى قام بها الجانبان البريطانى والفرنسى، كما قُدمت عديد من الالتماسات لحث الحكومة البريطانية على أن تستجيب لكل بنود ميثاق الأمم المتحدة، وقُدمت كذلك الاستفسارات عن مدى التنسيق الذى أجرته وزارة الخارجية البريطانية مع ممثلى حكومات دول الكومنولث فيما يتعلق بتلك العمليات[2].

أما على مستوى الوزراء البريطانيين، فقد كان هناك اختلاف فى الرأى بدا واضحا بين «أنتونى ناتنج» منذ أواخر أغسطس يحذر «إيدن» و«لويد» من مغبة التعاون الحربى مع فرنسا وإسرائيل، وحثهما على ضرورة اللجوء للأمم المتحدة فى حالة فشل بعثة «منزيس»، ولكن «ناتنج» أوضح أن ردود «إيدن» على نصائحه

(1) Connell John, The Most Important country, PP 192-193, See also,

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٨٦.

(2) hansard, House of Commons, 5-11-1956, P. 1917, Petition, See also, Hansard, House of Commons, 5-11-1956, P. 1944, Oral Answers, See Also, Manchester Guardian, No. 34, 322, Nov. 1, 1956, Mr. Gaitskell Savage Attack on Premier's Action, P. 16, and Mr. Gaitskell "Extraordinary Omition", P. 2, Parliamentary Correspondant.

كانت فظة، كما أنه لم يلق بالا لرأى المعارضة أو «جيتسكل»، ولم يكن يثق بأن الأمم المتحدة ستحقق أى نتيجة، ولم يكن يسيطر عليه سوى فكرة تحطيم «عبدالناصر»[1].

انقسم رأى الوزراء البريطانيين قبيل الغزو حول استخدام القوة ضد مصر من عدمه، فقد وافق «ريتشارد بتلر» زعيم الأغلبية فى مجلس العموم على تجميع القوى العسكرية كإجراء احتياطي، لكنه عارض بشدة فى استخدامها، وقد اتفق معه فى ذلك الرأى «والترمونكتون» وزير الدفاع، وفى الجانب المضاد الذى أصر على استخدام القوة ضد مصر كان يقف «إيدن» ومعه «سلوين لويد»، و«ماكميلان» و «انطونى هيد» و«اللورد هيوم» مع اللورد «سالسبورى» رئيس مجلس الملك الخاص، ومن ثم فلم تكن استقالة «والترمونكتون» فى ١٠ أكتوبر بغريبة حينئذ، وكذلك استقالة «انتونى ناتنج» والتى تلتها بعدها بقليل[2].

بل انقسم القادة العسكريون فى جانب وذلك الفريق من مجلس الوزراء مؤيد استخدام القوة فى جانب آخر، وذلك قبيل الغزو مباشرة، حيث إنه ومن خلال اجتماع لهم فى ٣٠ أكتوبر، ومع عدم تحديد هدف استراتيجى واضح للغزو انفض الاجتماع والقادة غير مقتنعين وكذلك نصف الوزراء.

هكذا قبيل وأثناء الغزو كان الجهاز الحاكم للمملكة المتحدة منقسما على نفسه، وكان الرأى العام الإنجليزى غاضبا كل الغضب؛ لأن التقاليد البريطانية القديمة والراسخة لم تكن تسمح بتحقيق أهدافها بذلك الشكل من الهبوط الفكرى والسلوك المتخاذل، وربما كان من الأوفق وحسب منطقها أن كان يجب تحقيقها بمهارة أكثر وكياسة أكبر، وبعد كل تلك الاتجاهات المتعارضة كان رئيس الوزراء البريطاني يعاني الكثير.

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص١٠٤-١٠٥.

(٢) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١٤٥، انظر أيضا، محمود فوزى، ص١١٠.

وليس أبلغ فى التعبير عن تلك الحالة التى وصل إليها «أنتونى إيدن» من عرض ذلك الحوار الذى دار بينه وبين «جى موليه»، حيث كان الثانى يلح عليه ألا يوقف إطلاق النيران فى منطقة السويس، قال «إيدن»: «إننى فى ركن، ولا أستطيع أن استمر، لقد تخلى عنى الجميع، لقد استقال زميلى المخلص ناتنج وزير الدولة، ولا أستطيع حتى أن أعتمد على الإجماع بين المحافظين، إن أسقف كنتربرى والكنيسة ورجال الأعمال البترولين وكل إنسان أصبح ضدى، والكومنولث يهدد بالتفكك، ويقول «نهرو» أنه سيقطع الروابط، وكندا واستراليا توقفتا عن اتباع سياستنا، ولا أستطيع أن أقوم بدور حافر قبر التاج، ثم إننى أريدك أن تفهم، وتفهم جيدا، لقد كلمنى أيزنهاور تليفونيا، ولا أستطيع أن أسير فى الأمر وحدى بدون الولايات المتحدة، وستكون المرة الأولى فى تاريخ إنجلترا. . . لا، ليس هذا ممكنا»(1).

مشروعا القرارين الأمريكى والسوفيتى بوقف إطلاق النيران:

وبعد، ترى ما هو دور الولايات المتحدة الأمريكية حيال ذلك الغزو، خاصة وكما سبق أن أشرنا إلى رفض الرئيس «أيزنهاور» والرأى العام الأمريكى لاستخدام القوة ضد مصر كحل للمشكلة، وخاصة أن خطوة إحالة المشكلة من جانب بريطانيا وفرنسا لمجلس الأمن كخطوة نهائية من خطواتهم الديبلوماسية وهو ما لم تكن الولايات المتحدة ترغب فى حدوثه، قد تم بدون علمها؟.

كان رئيس الوزراء السوفيتى «بولجانين» قد تابع عملية لفت نظر الحكومتين البريطانية والفرنسية لما فى سياستها نحو الشرق الأوسط من أضرار، ولم يكن «أنتونى إيدن» على استعداد لسماع تلك التوجيهات وخاصة بعد عودته من لقائه

(1) Manchester Guardian, No. 34, 323, Nov. 2, 1956, Liberals Vote with Labour, Reason For Change, From Political Correspondant, P.1, See also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس سنة ١٩٥٦، ط١، ص١١٢.

«بجى موليه» فى ٢٦ سبتمبر فى باريس وقد أصرا على التمسك بموقف موحد فى جلسة مجلس الأمن التى ستعقد للنظر فى المشكلة، وبالتالى فقد بعث مباشرة إلى «أيزنهاور» برسالة يوضح له خطورة التدخل الروسى فى مشاكل الشرق الأوسط، لكن «إيدن» يوضح فى مذكراته أنه ورغم ما أوضحه لـ «أيزنهاور» فقد صدر فى ٢ أكتوبر وهو اليوم التالى للاتصال به، صدر بيان تخريبى من «دالاس» فى مؤتمر صحفى يوضح أن الولايات المتحدة لن تقف بجانب الدول الاستعمارية، ولا الدول التى تطلب استقلالها كاملا بأسرع وقت ممكن، كما يوضح أن «دالاس» قد سخر من فكرة هيئة المنتفعين من أساسها(١).

من ثم فقد كان موقف وزير الخارجية الأمريكى تجاه فكرة هيئة المنتفعين والإشراف الدولى حينما عرض الأمر على مجلس الأمن كان غامضا، إذ إنه مرة يشير إلى وجاهة فكرة المشروع البريطانى الفرنسى، ومرة أخرى يشير إلى ضرورة حل الخلاف بالوسائل السلمية وإلى العمل بالعرض الذى قدمته مصر، وأخيرا وفى خاتمة جلسات المجلس وحين استخدم الروسيون حقهم فى معارضة الجزء الثانى من مشروع القرار البريطانى الفرنسى فإن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لم يبد أى قلق أو اهتمام لما تم التوصل إليه، بل أبدى سروره لما تم التوصل إليه من تقدم فى المباحثات، ووصف المبادئ الستة بأنها واقعية ومحددة وعادلة(٢).

فى اليوم الثانى للعمليات الإسرائيلية العسكرية على شبه جزيرة سيناء تقدم عضو مجلس الأمن اليوغسلافى باقتراح دعوة الجمعية للانعقاد فى دورة طارئة، وذلك حين فشل مجلس الأمن فى تحقيق «شكوى مصر لمواجهته بالفيتو» بريطانى

---

(1) Eden Anthony, Full Circle, PP 497-499.

(2) American Foreign Policy, 1956, PP 110-120, Washington, 1957, See Also, Eden Anthony, Full Circle, PP. 505-506, See Also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب ١٩٥٦، ط١، ص٧٩، ٩١.

فرنسى، وقوبل ذلك الاقتراح بالترحيب من جانب الولايات المتحدة، وأحيلت المسألة إلي الجمعية العامة، التى أصدرت قرارا تلو الآخر، ففى نوفمبر أصدرت قرارا بوقف إطلاق النار، ولم يمتثل له الجانبان البريطانى والفرنسى[1].

من جانب آخر وفى يوم ٣٠ أكتوبر قدم «هنرى كابوت لودج» المندوب الدائم لأمريكا فى هيئة الأمم قرارا إلى مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط اليوم السابق، ويطلب من جميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين الامتناع عن استخدام أو التهديد باستخدام القوة فى منطقة النزاع، وطالب السكرتير العام بأن يراقب ويبلغ المجلس والجمعية العامة بتنفيذ القرار، لاتخاذ أى إجراء آخر يكون مناسبا طبقا للميثاق، على أن تبقى الجمعية العامة فى جلسة طارئة لحين تنفيذ القرار.

وقد وُفِقَ على مشروع القرار الأمريكى بأغلبية ٦٤ صوتا ورفضه خمسة وامتنع عن التصويت ستة، لكنه من الملاحظ أن بريطانيا وفرنسا كانتا من الدول الخمس التى رفضت هذا المقترح[2].

وتأييدا للاتجاه الذى اتخذته الولايات المتحدة فى مجلس الأمن والأمم المتحدة، كان «دالاس» يؤكد نفس المعنى لـ «أنتونى إيدن» فى لقاء به فى ١ نوفمبر، فأوضح له أن الولايات المتحدة لن تخالف القانون والميثاق الدولى،وإلا فإن الأمم المتحدة ستنهار لو تم حل المشاكل بالقوة، كما أنه فى حالة إصرار

(1) Manchester Guardian, No. 34, 322, Nov. 1, 1956, Policy not Designed to Stop Egypt but to Stop War, Sir Anthony Eden, P. 2, and U.N.A. Deep Regret, P. 3, See also,
عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو، ط١، ص٢٨٤.

(2) Documents on American Foreign Relations, U.S.A. Draft Resolution, No. 107, P. 346, See also,
أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص٢١٢، وكذلك، محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب ١٩٥٦، ط١، ص١٥٦.

بريطانيا على الاستمرار فيما تقوم به فى منطقة السويس فإن الولايات المتحدة ستقطع معونتها كلية لها، فلن تنقذ الإسترلينى المتردى، ولن تساعد فى تمويل شحنات البترول البديلة، وأكد هذا الموقف أيضا عدم استعداد الرئيس الأمريكى للرد على اتصالات رئيس الوزراء البريطانى نهائيا فى هذين اليومين، ٣٠، ٣١ أكتوبر أو فى الأيام التالية حتى موافقة بريطانيا وفرنسا على إيقاف إطلاق النيران(١).

كان «أيزنهاور» وحكومته يسعون إلى إزاحة «جمال عبد الناصر»، ولكن فيما يبدو كان هناك اتفاق على حد أقصى وآخر أدنى بين الولايات المتحدة وحلفائها للتعامل فى تلك الحالات، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت قد تخطت الحد المتفق عليه بدرجات كبيرة عند تعاملها مع الأزمة القائمة بينها وبين مصر، كانت الحكومة الأمريكية تريد أن تنفذ هى وحلفاؤها مخططاتهم فى المنطقة بهدوء واتزان، لكن يبدو أن بريطانيا وفرنسا قد خرجتا على هذا الهدوء والاتزان كثيرا، بل وتحديتا شعور العالم كله تقريبا، إذن، وهذا وعلى ما يبدو كان قرار الولايات المتحدة، لا مانع من أن تتركهما الولايات المتحدة ليغرقا وحدهما، وإغراقهما ليس ضارا بها فهو مناسب جدا لمخططاتها هى فى المنطقة(٢).

وأما عن موقف دول أوربا الغربية، ودول جامعة الشعوب البريطانية، يتضح أن كثيرا من دول أوربا وهى اليونان وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا الغربية كانت ساخطة إلى حد كبير على بريطانيا وفرنسا بعد قيامهما بالعدوان على مصر، أما دول

---

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص١٠٨، انظر أيضا، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص٢١٩.

(٢) الجمهورية، ١٠٤٦، ١/١١/١٩٥٦، إيدن يعلن فى مجلس العموم «بريطانيا لا تبالى بموافقة أمريكا»، ص٢.

«الكومنولث» فقد كانت آراؤها فيما تفعله بريطانيا وفرنسا واضحة منذ إعلانهم عن الاستعداد لاستخدام القوة ضد مصر(١).

إذ يتضح أن كندا أبلغت رأيها بوضوح لمسئولى الحكومة البريطانية على كافة مستوياتهم، وكذلك للجانب الأمريكى، فقد أوضح وزير خارجية كندا «بيرسون» فى اجتماع حلف الأطلنطى فى ١ سبتمبر أنه لابد من لجوء بريطانيا وفرنسا إلى مجلس الأمن، وبذل محاولة أصيلة صادقة من جانبهما لحل الأزمة، ومهما كان قرار المجلس فهو هام لدعم أى مفاوضات أو إجراءات لاحقة، كما أنه فى لقاء السفير الكندى «روبرتسون» بوزير الدولة البريطانى اللورد «هيوم» أوضح له «روبرتسون» أنه لا يمكن أن تلقى بريطانيا تأييد أو موافقة كندا على استخدام فرنسا وبريطانيا القوة ضد مصر(٢).

كما أوضحت الهند موقفها بوضوح، وذلك منذ وقت مبكر، منذ إعلان «أنتونى إيدن» فى مجلس العموم فى ٢ أغسطس استدعاءه لقوات الاحتياط، أوضحت حينئذ السيدة «بانديت» المندوب السامى للهند فى لندن وشقيقة «نهرو» أوضحت للسياسيين البريطانيين أن ما يحدث فى مصر قد يؤثر على وجود الهند ضمن مجموعة دول الكومنولث، وقد نقل ذلك الرأى أيضا زعيم حزب العمال البريطانى وأعلنه فى الجلسة الطارئة المنوه عنها أعلاه، كما أوضح «نهرو» لـ «إيدن» ذات الرأى، وكذلك فعلت باكستان رغم الخلاف القائم بينها وبين الهند(٣).

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، فإنه لما كانت الجلسة الطارئة للجمعية العامة مستمرة طبقا لمقترح المندوب الأمريكى للوصول إلى قرار ملزم بإيقاف إطلاق النار، ومع استمرار العمليات وبدأ إسقاط قوات المظلات البريطانية والفرنسية

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٤٦.
(٢) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١٢٦-١٢٨.
(٣) المرجع السابق، ص٥٤٦-٥٤٧.

شمال منطقة القناة، فقد أرسل رئيس الوزراء السوفيتى برقية إلى مجلس الأمن يطلب عقد اجتماع فورى للمجلس لمناقشة العدوان ولبحث عدم تنفيذ الدول الثلاث لقرار الجمعية العامة، وقدم «بولجانين» مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النيران خلال ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وانسحاب كل القوات الأجنبية من مصر فى غضون ثلاثة أيام، وقدم مقترحا آخر على أن يتم فى حالة رفض جميع الأطراف تنفيذ المقترح السابق، ويقضى بأن يقوم جميع أعضاء مجلس الأمن وخاصة روسيا وأمريكا بتنفيذ مواد ميثاق الأمم المتحدة نحو المعتدين وخاصة بنود المادة (٤٢)، وفى نفس الوقت بعث «بولجانين» بمذكرات إلى حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل[١].

ركز «بولجانين» فى مذكرته التى بعث بها إلى الحكومة الأمريكية على ضرورة التمسك بميثاق الأمم المتحدة، والتعاون لإنهاء المشكلة، وفى مذكرته التى أرسلها إلى رئيس الوزراء البريطانى، وجه نداء إليه وإلى البرلمان الإنجليزى وإلى حزب العمال وإلى النقابات وإلى كل الشعب الإنجليزى، بوقف العدوان المسلح، هذا بالطبع بعد أن لمح له أن هناك دولا أكثر قدرة من بريطانيا يمكنها أن تضعها فى نفس الوضع الذى تضع مصر فيه، وكذلك فعل مع فرنسا، وكانت مذكرته لإسرائيل أكثر عنفا[٢].

حاول رئيس الوزراء البريطانى الاتصال بالرئيس «أيزنهاور» فور وصول المذكرة السوفيتية إلى لندن ولكن دون جدوى، غير أن «تشيرمان آدامز» كبير

(1) American Foreign Policy, Cablegram to the President of the U.N.Security Council, P. 147, See also, Manchester Guardian, No. 34, 326, Nov. 6, 1956, What if someone Attacked You?, Warning From Russia, P. 1, also,

وكالة نوفستى، وثائق ومواد، الاتحاد السوفييتى والشرق الأوسط، ١٩٧٢، ص٤٩-٥١، وكذلك والتر لاكونير تعريب لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ص٢٦٤.

(٢) وكالة نوفستى، وثائق ومواد، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ص٤٧-٤٨.

المساعدين السياسيين للرئيس الأمريكي رد على مكالمة «إيدن» وأفهمه أنه على بريطانيا أن تتحمل وحدها نتيجة أخطائها، وأن الرئيس «أيزنهاور» على علم بكل ما حدث وبكل ما يبلغه له، حينئذ دعى «إيدن» إلى عقد مجلس الوزراء فى نفس اليوم، وكان هناك إجماع من المجلس على إيقاف إطلاق النيران[١].

حاول «جى موليه» إقناع «إيدن» بإلغاء ذلك القرار ولكن «إيدن» وكما أشرنا سابقا أوضح له عدم إمكانية ذلك لأسباب عديدة، وحاول رئيس الوزراء الفرنسى السفر مصطحبا «إيدن» لمقابلة «أيزنهاور»، لكن السفير الأمريكى فى باريس أوضح له أنه من غير الممكن أن يقابله «أيزنهاور» هو و«إيدن» قبل إيقاف إطلاق النار، وإلا كان معنى ذلك أن الولايات المتحدة شريكة فى مغامرة الهجوم على مصر.

حينئذ ويوم ٦ نوفمبر أرسلت رسالة من «أيزنهاور» إلى «جى موليه» يوضح له أن على فرنسا ألا تستمر فى عملها الخاطئ، وإذا استمرت فعليها ألا تعتمد على تأييد الولايات المتحدة، وإنما عليها أن تمتثل لأحكام الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفى رسالة أخرى من «أيزنهاور» إلى «بن جوريون» أفهمه أن الأولوية يجب أن تعطى لانسحاب القوات من المنطقة، وكان رد «بن جوريون» فى ٧ نوفمبر أنه لا هو ولا أى شخص مسئول فى إسرائيل ينوى ضم شبه جزيرة سيناء[٢].

أعلنت الحكومة البريطانية وبعدها بدقائق أعلنت الحكومة الفرنسية فى ليلة ٦ نوفمبر وصباح ٧ نوفمبر قبولهما وقف إطلاق النيران، وسحب قواتهما من مصر، وكذلك أعلنت إسرائيل.

---

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٥٥-٥٥٧.

(2) Time, Vol. LXVIII No. 19, Nov. 5, 1956, Middle East, Israel Mobilizes, P. 27, and U.S. Affairs, P. 11, See also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس، ١٩٥٦، ط١.

تضمن قرار الجمعية العامة فى ٧ نوفمبر بإيقاف إطلاق النيران قرار آخر بإرسال قوات الطوارئ الدولية إلى مصر للإشراف على وقف إطلاق النيران، وكذلك اتخاذ مواقع على خط الهدنة لمنع تجدد اشتباكات بين الطرفين المصرى والإسرائيلى، وكذلك كان من ضمن مقترحات الجمعية العامة الإشراف على عمليات تطهير قناة السويس للإسراع بفتحها للملاحة مرة أخرى، وقد وافق الرئيس «جمال عبد الناصر» على تلك المقترحات[1].

حينئذ ومع استعداد جميع الأطراف لمناقشة الوضع الذى تمخض عنه العدوان، ومناقشة مسألة حرية الملاحة وإعادة فتح القناة، أجرى «جمال عبدالناصر» عدة اتصالات لتدعيم موقف مصر، ولكسب تأييد الدول للوقوف بجانبها، فأجرى عدة اتصالات بعدد من زعماء حزب العمال فى بريطانيا، وكذلك بعث برسالة «لأيزنهاور» يطلب تأييده، وأجرى ستة لقاءات تليفزيونية مع المحطات الكبرى فى الولايات المتحدة، كما اتصل «بخروشوف» لشكره وطلب عقد صفقة أسلحة جديدة[2].

فى نفس الوقت كان الدكتور «محمود فوزى» فى نيويورك لحضور جلسات الجمعية العامة بشأن المشكلة القائمة، وكانت التعليمات التى بعث بها الرئيس «جمال عبد الناصر» له كخطوط رئيسية لسياسة مصر فى المرحلة القادمة من الأزمة هى أولا الإيضاح أن كل ما تستطيع أن تقدمه مصر هو ضمان حرية الملاحة حسب اتفاقية سنة ١٨٨٨، وكذلك ضمان الرسوم، مع عدم إمكانية الأخذ بأى مشروعات قرارات سبقت غزو مصر، كما أوضح «جمال عبد الناصر» لـ «محمود فوزى» أنه يجب العمل على تأخير البت فى مشكلة المرور فى قناة السويس ويمكن عرض مسألة بديلة عن طريق مصر بالتقدم للجمعية العامة بالمطالبة بتعويضات عن

---

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٦٣.

(٢) نفس المصدر، ص٥٦٦.

خسائر مصر بسبب العدوان، وأوضح «عبد الناصر» أيضا أنه يجب وفيما يتعلق بإسرائيل إظهارها كقاعدة للعدوان وليست كدولة، ونفى أى أفكار للصلح معها، والتشدد حيال المطالبة بمرور سفنها عبر قناة السويس[١].

على الجانب البريطاني كانت هناك أزمة اقتصادية قد بدأت تنشب مخالبها وتؤثر في قرارات الحكومة البريطانية، وبدأت تظهر آثارها في ردود أفعال الشعب البريطاني، سبب هذه الأزمة انقطاع البترول العربي عن بريطانيا وإحجام شركات البترول الأمريكية عن المساعدة، وكذلك إصرار الخزانة الأمريكية على الإحجام عن تقديم أى قروض إلى بريطانيا، ومن جانب آخر للموقف المتردى والفشل الذريع الذى اتبعته الحكومة البريطانية فى إدارتها للأزمة، ومع انسحاب القوات البريطانية من مصر نهائيا فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بعد الموقف السيئ الذى كانت تواجهه، أدى ذلك إلى انهيار الجزء المتبقى من الحكومة البريطانية، واستقال «أنتونى إيدن» فى ١٩ يناير ١٩٥٧، وذلك بعد إجماع الرأى العام الإنجليزى على عدم الرغبة فى وجوده[٢].

أما إسرائيل وبعد وعود أمريكية بطمأنتها فقد بدأت انسحابها منذ أواخر ديسمبر، وأخليت القوات الإسرائيلية تماما فى ٧ مارس سنة ١٩٥٧، وبضغوط أمريكية سمح لإسرائيل باستخدام خليج العقبة طبقا لمبدأ «حق المرور البرى»، لكنه وتحت ضغط شعبى دخلت القوات المصرية غزة ورغم احتجاج «دالاس» و«أبا ايبان» و«سلوين لويد» و«كريستيان بينو»، وعادت غزة إلى الإدارة المصرية، حينئذ كان «بن جوريون» قد قرر اعتزال الحياة السياسية[٣].

(١) نفس المصدر، ص٥٧٨.

(٢) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص١٠٧، انظر أيضا، عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، ص٢٦٩، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٦١٠.

(٣) أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص٢٢٨، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل. ملفات السويس. ص٦١٠.

وعلى الجانب المصرى فقد تخلصت مصر نهائيا من الوجود البريطانى وأغلقت سجلا حافلا لعلاقات استمرت فترة طويلة يحكمها ذلك الوجود، وقد أكد ذلك صدور وإعلان القرار الجمهورى بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بانقضاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ باعتباره كأنه لم يكن، وذلك فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦، يوم العدوان على مصر، ومن جانب آخر تأكدت سيطرة مصر وإدارتها لقناة السويس وعليها[١].

أوضح العرض السابق أن الحكومة البريطانية كانت قد وصلت إلى أقصى حالات الغضب من مصر ومن الرئيس المصرى، وذلك بفشل بعثة «تمبلر» فى الأردن ومع طرد الجنرال «جلوب» من هناك، ومع احتمال ضياع الأردن من تحت السيطرة البريطانية، وذلك لتقديرها بأن الرئيس المصرى ومصر وراء كل تلك الأحداث، وكان أكثر أعضاء الحكومة البريطانية تأثرا هو رئيسها المستر «أنتونى إيدن» والذى اعتبر تلك الإجراءات فشلا لسياسة حكومته فى تلك المنطقة، كان عداء «إيدن» لمصر ولرئيسها يزداد لأسباب شخصية وعامة، وقد شاركه تلك المشاعر رئيس الوزراء الفرنسى والعراقى ورؤساء إسرائيل، وكانت خطوة التأميم التى قام بها الجانب المصرى تعنى لديهم مزيدا من الإهانة والإذلال والقضاء على حقوقهم فى المنطقة، وتحطيم أصدقائهم فيها، والذى سيوصل فى النهاية إلى خنقهم اقتصاديا عن طريق حرمانهم من الحصول على «البترول» اللازم لهم[٢].

---

(١) محمد فؤاد شكرى وآخران، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر، ص٣٩١، انظر أيضا، عبدالرحمن الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢، ط١، ص٢٧٤، وكذلك، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص٢٣٠-٢٣١.

(2) The Times, No. 2, 851, October 19, 1956, The End of an ERA, Peter Young, P. 611, See also,

تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١١٩.

واتخذ الجانب البريطاني مشتركا مع الجانب الفرنسي تلك الخطوة منطلقا لتنفيذ مخططاته التي تخدم حسب هدف كل منهما، وقد اتضح أن الأهداف التي كانت تعني الجانب البريطاني وعلى الأخص رئيس الحكومة كانت الإطاحة «بعبد الناصر» وعزل مصر عن المجتمع العربي، مع القضاء على أي دور لها في المنطقة، ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك باستخدام القوة ضدها.

مع هذا الهدف كان لابد من تجاوزات عديدة وسقطات واضحة ترددت إليها الدبلوماسية البريطانية رغم الحلول الواضحة والعادلة للمشكلة، فلم تأبه لتلك الحلول وعارضتها وتحدت الرأي العام العالمي، والأدهى من ذلك وصولها إلى حد معارضة أكبر وأهم حليف لها وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وحينئذ بالتحديد خسرت بريطانيا كل شيء.

لم يكن لدى الولايات المتحدة مانع وكما عبر رئيسها من «قص عبد الناصر إلى حجمه الطبيعي» ولكنها لم تكن ترغب في تحقيق ذلك عن طريق القوة، ولما كانت فرنسا وبريطانيا مصرة على استخدام القوة، فهي بذلك تكون قد تخطت الحدود المتفق عليها بين الحلفاء، ومن ثم فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتركها تتصرف دون عون قد يكون مطلوبا لها، وكانت فعلا كلا الدولتين في حاجة إلى هذا العون.

أسهم في إبراز تلك السقطات الضخمة للحكومة الفرنسية والبريطانية عدة عوامل، أولها التحرك المدروس للجانب المصري تجاه الأزمة، والذي حاول اكتساب الرأي العام العالمي إلى جانبه مع تأخير العدوان قدر الإمكان لحين إثبات قدرة مصر وصلاحيتها لإدارة القناة، كما أكد هذا الجانب حرصه على حرية الملاحة، وعمل على ملاشاة كل أسباب الأزمة المفتعلة وقدم كل التسهيلات الممكنة، وأبدى استعداده للحلول السلمية، ولكن في حدود الشرع والقانون

الدولى، كما أنه ومع إصرار بريطانيا وفرنسا على غزو مصر بالتواطؤ مع إسرائيل، حاول العمل على قدر طاقته فى التصدى للقوات المعتدية.

وقد ساعد بدرجة كبيرة وملحوظة الموقف العربى الموحد والذى تمخض عنه إيقاف وصول البترول إلى دول أوربا الغربية، وتلاه انهيار اقتصادى فى بريطانيا، والذى شكل بدوره عبئا على الولايات المتحدة، لم يكن مرغوبا لها، ولم تكن هى مستعدة لتحمله.

وبالإضافة إلى التمزق الداخلى فى بريطانيا وانقسام الرأى الحاد نحو إجراءات الحكومة البريطانية وتصرفاتها تجاه أزمة السويس، كان هناك استنكار من جانب دول أوربا الغربية، ودول الكومنولث، وآسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية للغزو البريطانى الفرنسى، وكان هناك رفض من جانبهم لاستخدام القوة ضد مصر[1].

كانت تلك العوامل مجتمعة دافعا قويا لأن تتحرك الولايات المتحدة لتضغط؛ مستخدمة القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة فى إجبار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على إيقاف إطلاق النيران، ومن جانب آخر كانت تعدهم بتقديم العون لهم إذا ما تطلب الأمر، لكن لم تكن الولايات المتحدة على استعداد هى الأخرى لأن توصم أمام العالم أجمع، والثائر على هذه الأوضاع، بأنها شريكة فى ذلك التواطؤ، ولم تكن تسعى من جانب آخر للمتاعب وخاصة بعد الرسائل والمذكرات العقلانية والإنذارية والموجهة من الجانب الروسى إلى مجلس الأمن وإلى الولايات المتحدة ودول العدوان.

على ذلك فقد حكم بالفشل على التهور البريطانى الفرنسى الإسرائيلى ومثل ما بدأ العدوان الثلاثى على مصر انتهى بعد بعض الخسائر المادية على

(1) Mansfield Peter, The Middle East, P. 229.

الجانبين، ورحل البريطانيون والفرنسيون عن مصر فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ والإسرائيليون فى ٧ مارس سنة ١٩٥٧ . وانتهى الوجود البريطانى فى مصر تماما بذلك الرحيل وبإعلان إلغاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ . ومع إجراءات التمصير للمصارف والشركات الائتمانية وشركات التأمين والوكالات التجارية، كما تأكد لمصر سيطرتها وإدارتها لقناة السويس، بل وتدعم مركزها أكثر مما كان عليه بين الدول العربية.

مبدأ أيزنهاور ٥ يناير ١٩٥٧م:

لم يكن الموقف الذى وصلت الحكومة البريطانية والفرنسية إليه أو بأساليب الولايات المتحدة المتنوعة أمرا تأسف الولايات المتحدة عليه، بل كان مناسبا لأهدافها فى المنطقة، فهى كانت تسعى إلى أن تخلف بريطانيا وفرنسا كلية فى منطقة الشرق الأوسط وبطريقتها الخاصة، ومن ثم فقد بدأت تعد العدة لذلك، وتجهز المبررات[1].

وقد بدا ذلك الاتجاه واضحا أثناء أزمة القناة ومن تصريحات «دالاس» «لأبا إيبان» حينما أبدى الثانى تخوفه من قصور الأمم المتحدة فى تحقيق مطالب الإسرائيليين المعلقة مع الجانب المصرى، أوضح له أن الولايات المتحدة قد شرعت بالفعل فى إعداد نظام جديد للمنطقة تتحمل فيه المسئولية وحدها، لتملأ الفراغ الذى تركه أصدقاؤها القدامى، وأوضح له أن الرئيس «أيزنهاور» لديه خطة كاملة لمستقبل الشرق الأوسط، تتضمن ترتيبات سياسية وعسكرية ومساعدات اقتصادية وعسكرية واسعة، وسوف يكون التحرك سريعا وخاصة أن الأصدقاء القدامى لبريطانيا يناشدون الولايات المتحدة لحمايتهم، وعلى إسرائيل أن تطمئن.

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١. ص١٢٥-١٢٧.

من جانب آخر بدأت الولايات المتحدة تفهم مصر أنها على استعداد للتفاهم معهـا على أسس سليمة بنسبة مـائة فى المائة، وعلى أساسها يمكن لمصـر أن تتبوأ أنسب المواقع فى منطقـتها أو العكس مـا لم تتفق مـعها، وكـان «لوى هندرسون» مساعد وزير الخارجية الأمريكية يشيـر بحديثه هذا مع الدكتور «محمود فوزى» إلى اندراج مصر ضمن خطة الرئيس الأمريكى فيما عرف بعد بمشروع «أيزنهاور»[١].

حينئـذ وأثناء الأزمة أيضـا بدأ «هوفر» مســاعد «دالاس» فى لقــائه مــع «فوزى» يوضح له أن الولايات المتحـدة لديها معلومات تفيد بأن مـصر تسعى إلى التخـريب فى بعض البلاد العربيـة، من بينها الكـويت ولبنان، هذا بالإضـافة إلى إسـرائيل.

فى صبـاح ٩ نوفمـبر سنة ١٩٥٦ وبعد إعـادة انتخاب الرئـيس «أيزنهاور» بإجمـاع ساحق لدورة رئاسـية جديدة، وفى لـقاء له بالبيت الأبيـض مع مجلس الأمن القومى، أعلن أنه يريد تشكيل شرق أوسط جديـد، وكان من ضمن محاور العمل لتحقيق ذلك الهدف هو عزل «عبد الناصر» والخلاص منه، وأوضح الرئيس الأمريكى أن ذلك يمكن أن يتم بعزل مصر اقتصاديا وبكل الطرق الممكنة لكن دون عنف، وخنقها، ومن ثم يسـهل تصفية «عبد الناصر» بـعد ذلك، ووجه إلى إبعاد «ناصر» عن «سعود» على وجـه التحديد، وكان قد بدأ فعـلا فى هذا العمل، كما أوضح الرئيس الأمريكى أن بريطانيـا وغيرها لن تستطيع أن تجـرؤ على العودة بعد ذلك إلى المنطقة، ومن ثم ستقوم الولايات المتحدة بملئ ذلك الفراغ.

بعـد ذلك كان «أيزنهـاور» وفى شهـر ديســمبر سنة ١٩٥٦ قد تقـدم إلى الكونجرس بمشـروع كان يخول للرئيس الأمـريكى حق تقديم المساعدات لأصـدقاء أمريكا فى الشرق الأوسط، والتدخل بالقوة المسلحة لحماية أى واحد منهم يتعرض

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٨٥-٥٨٦.

لتهديد أو خطر تهديد من الشيوعية الدولية، ومن المتعاونين معها دون الرجوع إلى الكونجرس للحصول على تفويض منه، وقد أقر هذا المشروع فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧.

وهكذا أطلق ذلك المشروع - أو ما عرف بمبدأ أيزنهاور أو مشروع أيزنهاور - للولايات المتحدة تنظيم شرق أوسط جديد، عن طريق الإغراءات والمساعدات الاقتصادية أو غيرها، أو بالتدخل المسلح فى حالة عدم جدوى المساعدات، وجعلت سبب التدخل التهديد أو خطر التهديد بالشيوعية الدولية، أو لمن يتعاون معها، وذلك بتفويض مطلق من الكونجرس للرئيس الأمريكى[1].

بهذا المبدأ اختتمت الأحداث الصاخبة على الساحة المصرية وفى المنطقة العربية بزعزعة الاستعمار التقليدى والبريطانى والفرنسى، وحضور كامل للولايات المتحدة الأمريكية بمعاوناتها الاقتصادية وغيرها للراغبين فيها، أو بردع مسلح للتهديد أو خطر التهديد الشيوعى أو لمن يتعاون معه من المنطقة.

(١) والتر لاكويتر تعريب لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ط١، ص٢٦٨، انظر أيضا، دار نشر وكالة نوفستى، وثائق ومواد، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ص٢٦٨.

خاتمة

استخدمت بريطانيا منذ احتلالهــا لمصر عديدا من الأساليب لمد بقائها هناك، ذلك الوجود الذى لم يكن يعتمد على أى سند شرعى أو قانونى، ومن ثم أخذت تسـوق وتخلق المبررات لذلك، لكـن تحقيق أساليـبهـا تلك فى إدارة العلاقـات بحرفياتها بين البلدين لـم يكن ممكنا استمراره لأسباب عديدة، فقد كان هناك تحول جذرى - خاصـة بعد الحرب العالمية الثـانية - يجرى بين أطراف غير مـباشرة فى العلاقات، والأطراف المباشرة، كما كـان هناك تحول من عهد لآخر يخضع له أحد أطراف العلاقات المبـاشرة وهو مصر وذلك فى الفتـرة محل دراستنا، شكلت تلك التحـولات قوى جديدة، وقناعـات جديدة، وإرادات جديـدة، كانت كلها عـائقا لتحقيق سياسـة بريطانيا التقليدية فى مصر، بل دفعت لانتهاج اسـتراتيجية جديدة نحو مصر، ونحو المنطقة كلها.

فمن جـانب كانت هناك قوى عـديدة حضورها غـير ملموس على مـسرح الأحداث المصرية البريطانية وخاصة قبل الحـرب العالمية الثانية، لكن حضورها كان ملموسا ومؤثرا بعدها، وأهمها الولايات المتـحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، ثم الدول العربية وكل الدول المستقلة ما بعد تلك الحرب، وكانت تنبذ الاستعمار بكل أساليبه.

كانت الولايات المتحدة قد قررت أن تلقى بثقلها فى منطقة الشرق الأوسط، لكن اقترابهـا لتحقيق أهدافهـا فى تلك المنطقة كان محددا بمجـموعة من الأسس، منها أولا درجـة تنسيـقها مع حلفـائها خـاصة دول شمـال الأطلنطى على أسس

للتعامل مع دول تلك المنطقة، وذلك فيما بين حدين أقصى وأدنى من أسس للتعامل لا يجب تخطيها، ثم مدى استعدادهم للتمسك بأسس ذلك التنسيق، وثانيهما مدى استجابة بلاد تلك المنطقة لتقبل التدخل الأمريكى بصوره المختلفة والتى انحصرت فى معونات اقتصادية أو مشورات فنية اقتصادية أو إدارية أو عسكرية بالتوازى مع تحقيق مبدأ الأمن المتبادل من وجهة نظره.

وفيما بين الحدين الأدنى والأقصى لأسس تحرك الحلفاء إزاء المناطق المطلوب استغلالها، وبين محاولة إرضاء الولايات المتحدة للجانب المصرى ليقبل أى صورة للتدخل الأمريكى فى مصر، تشكلت سياسة بريطانيا تجاه مصر وسياسة مصر تجاه بريطانيا أحيانا، خاصة فى الفترة محل الدراسة فيما بين سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٦، وعلى ذلك وبديهيا كان مفهوما أنه إذا ما خرج أى من الحلفاء، بريطانيا مثلا، على الحدود المتفق عليها للحركة بينها وبين الولايات المتحدة، فإن الثانية على أقل تقدير ستتخلى عنها، لحين الالتزام بتلك الحدود، وهو ما حدث بالفعل أثناء أزمة التأميم وأثناء العدوان الثلاثى على مصر.

أما التواصل المصرى العربى فقد بدا أكثر وضوحا فى اضطراده بعد الحرب العالمية الثانية، وفى الفترة محل الدراسة، وظهر فى أقوى حالاته ووصل إلى ذروته منذ بدأت الأزمة بين مصر وبريطانيا وفرنسا وذلك منذ يوليو سنة ١٩٥٦ وحتى انتهاء عدوانها على مصر، إذا انتقل التأييد الأدبى والمعنوى إلى مرحلة التأييد المادى، وكان له دور بحق مؤثر وفعال فى زلزلة الاقتصاد البريطانى، وإحدى عوامل تحريك قرار الحكومة البريطانية نحو إنهاء عدوانها على مصر.

ومن جانب آخر اتسمت حركة الجانب المصرى بموقفين واضحين، امتد الأول منهما من الاحتلال وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، أما الثانى فقد امتد بعد تلك الحرب وحتى إنهاء الوجود البريطانى من مصر.

أما عن موقف الجانب المصرى بعد الحرب العالمية الثانية فقد جاء مغايرا وذلك لما طرأ على أسلوب عمل القوى الوطنية من تطور. فها هى الحكومة المصرية قد اضطرت إلى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وخاصة مع إصرار الحكومة البريطانية على إيقاع سياستها التقليدية إزاء الجانب المصرى، وخاصة أيضا أن الحكومة الأمريكية لم توافق على البديل الوحيد للإلغاء، وهو قبول إدماج مصر فى معاهدة على غرار دول شمال الأطلنطى بنفس القواعد والشروط، وأقيلت الحكومة الوفدية بعد إيجاد مبرر لإقالتها، ويجدر الإشارة هنا إلى خطأ الحكومة البريطانية الجسيم حين أشارت على الملك بإقالة تلك الحكومة، فلم يكن هناك قوى قادرة أو مستعدة على تقبل مسئولية تكوين وزارة بديلة.

كانت إقالة تلك الوزارة، وعدم وجود وزارة بديلة، بداية التصدع الفعلى لسياسة اتبعتها بريطانيا طويلا فى مصر؛ لذلك فإن الإنصاف يحتم علينا أن نؤكد أن بداية العد التنازلى للإيذان بانتهاء الوجود البريطانى فى مصر إنما بدأت فى تلك الأيام، فالتناقض القائم بين القوى الداخلية شعبية ورسمية كان قد بدأ حينئذ يتجه إلى التلاشى، والملك كان يسرع فى الإعداد لنهايته بكفاءة، كما أن القوى الوطنية تحولت إلى مرحلة جديدة تماما، ووزارة الأغلبية يبدو أنها كانت قد يئست من كل شىء، وهو أمر فى الأغلب كان واضحا تماما لبصيرة الجانب البريطانى.

حدث بعد ذلك التحول إلى عهد جديد وذلك بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وكان اتجاه القيادة السياسية فى مصر وبالتوازى مع الإصلاحات الداخلية، هو الإسراع بإيجاد حل للقضية الوطنية، وكان فيما بين ما اتخذت من إجراءات، وفيما يتعلق بها، أن عملت على توحيد جهة إصدار القرار، والثبات على القرار الصادر منها، ورغم المحظورات التى يمكن أن تكتنف هذا الأسلوب، إلا أنه كان مطلوبا حينئذ، حيث كانت أهم الثغرات الأساسية التى استغلتها بريطانيا لإطالة مدة بقائها فى مصر، هى استغلال التناقض القائم بين القوى الداخلية هناك.

عـملت تلك القيـادة على التخلـص من الوجود البـريطاني فى مصـر بكل متعـلقاته، والمرجح أنها قررت تحـقيق ذلك الهدف على مراحل، وأعـدت ا لعدة لتحقيق هدفهـا لكنها انتظرت الفرصة المناسبة، وقد استـغلت الرغبة الأمريكية فى تحقيق كيان ووجود لها فى مصر فى تحـقيق هدفها، ومن ثم فقد نجحت فى كسب تأييدها للضغط على الجانب البريطانى، وقـد ضغط الجانب الأمريكى بالفعل على بريطانيا ولكن فى حيز الحدود المتفق عليها بين الحلفاء، ومن ثم فقد تم إبرام اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والذى قرر إجلاء كل القوات البـريطانية عن مصر، عدا ما لا يزيد عن ١٥٠٠ فـرد بريطانى يبقـون فى مناطق تمركز مـحددة غـرب القناة - بعض نقط فى القـاعدة البـريطانية - لمدة سـبع سنوات، لاحتـمال عـودة القوات البريطانيـة إلى تلك المناطق فى حالات خاصـة تضمنتهـا المادة (٤) من مواد ذلك الاتفاق.

انتقل الجـانب المصرى بعد إبرام ذلك الاتفـاق إلى تنفيذ خطوة تاليـة، وقد تمثلت فى تأميم قناة السـويس، وقد رجحنا أن تلك الخطوة قد جـاءت بعد إعداد وتخطيط لها، ففى نوفمبر سنة ١٩٥٤ كـلف الرئيس «جمال عبد الناصر» المهندس «محمود يونس» بإعداد دراسة مستـفيضة لأحوال ونظم إدارة شركة قناة السويس، وفى نوفمبر من نفس العام صدرت تعليمات القيادة السياسية للقيادة العامة للقوات المسلحة بتطوير القوات المـصرية وإنشاء تنظيمات معـينة، كانت تعنى على الأرجح بها الاستعداد لتنفيذ مهـام ذات طابع خاص، وقد أفادت القيادة العسكرية بإمكانية تحقيق ذلك المطلب فى يوليو سنة ١٩٥٦، وهو ما تم بالفعل للأسبقية (أ) منه، فى نفس الوقت بدأ الجـانب المصـرى فى مطالبـة إدارة شـركة قناة السـويس بإجـراء تعديلات على مـجلس إدارتها ليكون نصـفه من المصريين، وزيادة عـدد المرشدين المصـريين، وطالب وزير التجـارة المصرى بنقل اسـتثـمارات الشـركة فـى الخارج وتوجيهـها للاستثـمار فى الداخل، هذا وقد استـرعت تلك المطالب انتباه السـفير

الإنجليزى وعدها فى مرتبة التأميم ونية واضحة لذلك، ومع رفض طلبات المصريين السابق عرضها، بدأ الجانب المصرى ومنذ يناير سنة ١٩٥٦ فى مناقشة المركز القانونى لتلك الشركة، مع إدارتها، موضحين أنها تخرق القانون المصرى خرقا تاما.

بالتوازى مع تلك الخطوات التى بدأت بعد إبرام اتفاق الجلاء، بدأت مصر فى تقوية الروابط بينها وبين دول العالم العربى، واستطاعت أن تشكل محورا هاما ضم السعودية وسوريا والأردن واليمن فى تحالف دفاعى، وكذلك كسب «جمال عبد الناصر» تأييد الشعوب العربية كلها، وعلى ذلك بدأ الموقف العربى يشهد تحولا من التأييد العاطفى المعنوى، إلى تأييد مادى لمواقف مصر.

أيضا قامت القيادة السياسية في مصر بتوسيع علاقاتها الخارجية، وفى اتجاهات لم تكن قد طُرقت بشكل فعلى من قبل، فبدأت بالاتصال بزعماء دول عدم الانحياز، فى المؤتمرات المختلفة، وقد أقرت تلك المؤتمرات بالإجماع إدانة أساليب استغلال الدول القوية للدول الضعيفة، وأعلنت مصر أيضا التزامها بمبدأ الحياد وعدم الانحياز، وقطعت شوطا من العلاقات التجارية في مجال التسليح أو مجالات أخرى مع تلك الدول وبعيدا عن عميلها التقليدى والممثل فى دول الغرب.

وهكذا فإن الأساليب والمبررات التى كانت بريطانيا تستخدمها للبقاء فى مصر قد اختلفت بشكل كبير عما كانت عليه قبل الحرب الثانية وقبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، فقد أصبحت أساليبها كلها منبوذة لنبذ العالم ما بعد تلك الحرب لكل صور الاستعمار التقليدى، كما أن بريطانيا فقدت عناصر دعمها فى مصر، فالملك قد وصل بتصرفاته إلى الحضيض، وحكومة الوفد كانت فى أسوأ حالاتها لأسباب عديدة، وأصبح للقوى الوطنية شكل آخر، وكانت تلك القوى

ناقمة على الملك وعلى الحكومة وعلى الإنجليز، وسمحت بريطانيا بإسقاط الحكومة المصرية، لكنها لم تجد البديل ليعينها فى تنفيذ سياستها فى مصر، وكانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

شهدت تلك الفترة وعقب الثورة ولمدة ليست بالقصيرة وجوما وسكونا لدى المستويات الرسمية البريطانية إزاء الثورة، وإزاء القائمين على تنفيذها، ولما تحركت وحاولت تجربة أساليبها القديمة الهادئة والعنيفة لم تجدى، ومن ثم جاءت كل تحركاتها بعد ذلك وفى أغلب الأوقات مصحوبة بالجانب الأمريكى كطرف ثالث فى صورة وسيط وذلك حتى تم عقد اتفاق الجلاء، وجاءت بنود ذلك الاتفاق محققة لاتجاهات الولايات المتحدة نحو تلك المنطقة، لا للمخططات البريطانية.

بدأت بريطانيا قبيل اتفاق الجلاء وأثناءه تسوق المبررات تلك المرة لا لوجودها فى مصر، وإنما لقبولها إخلاء قواتها من هناك، فأوضحت أن الاكتشافات النووية قد قلبت ميزان الاستراتيجية وقللت من القيمة الحيوية لموقع مصر، وأوضحت أن بقاء القوات البريطانية هناك إنما هو أمر مرهق بشكل حاد للاقتصاد والميزانية البريطانية، وربما كانت بريطانيا تدرك حينئذ أن أساليبها لم تعد مجدية، وربما طمعت أيضا أن تجد فى ميدان آخر بديلا عن استغنائها عن مصر، وهو ما أوضحه فعلا رئيس الوزراء البريطانى «تشرشل» فى حديثه مع الرئيس «إيزينهاور» فى معرض حديثهما قبيل إبرام اتفاق الجلاء حين أوضح أن بريطانيا تطمع مع إبرامها الاتفاق إشراكها في البرامج المتطورة للولايات المتحدة، كما أنها على استعداد لتأكيد قناعتها بالعمل على تقوية الاتجاه نحو مزيد من معاهدات تقوية نصف الكرة الغربى، وقد أوضحنا مسبقا كم كانت الولايات المتحدة تسبغ على حلفائها من معونات ضخمة من جراء مشاركتها فى تحقيق مخططها الأمنى العالمى.

بدأت القوات البريطانية ومن جراء اتفاق الجلاء بإخلاء قواتها حتى تحقق إخلاء تلك القوات تماما فى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦، ومع أن هذا الاتفاق جاء بعد

موافقة الجانبين المصرى والبريطانى، إلا أنه ترك غصة فى حلق رجل الشارع الإنجليزى، والرأى العام، وحزب المعارضة العمالى لأسباب خاصة بينه وبين الحزب الحاكم، ولسوء الحظ جاء بعد «ونستون تشرشل» على رأس الحكومة رجل لم تكن ظروفه أو قدراته الذاتية تؤهله لتحمل كل أعباء الموقف حينئذ، وعلاوة على المتطلبات الأساسية للسياسة البريطانية فى المنطقة، جاءت متطلباته الخاصة دافعا لأن يفكر فى اتخاذ إجراء عنيف ضد مصر، وضد الرئيس المصرى.

قررت بريطانيا ومع بدء الاتجاه لخروج قواتها من مصر بشكل جدى، فى تدعيم مركزها فى العراق والأردن وذلك عن طريق تكوين ما سمى بـ «حلف بغداد»، وتكون الحلف من العراق وبريطانيا وباكستان وإيران وبمشاركة جزئية للولايات المتحدة، لكنه فشل فى ضم أى دولة عربية، وكانت بريطانيا قد بعثت ببعثة لإقناع الأردن بالانضمام إلى ذلك الحلف، لكن تلك البعثة فشلت، وتلاها أن طرد الملك «حسين» الجنرال «جلوب»، وكان هناك قناعة كاملة لدى الجانب البريطانى بأن الرئيس المصرى ومعاونيه وراء كل ذلك.

كان غضب الحكومة البريطانية قد بلغ حدا كبيرا ضد مصر، فقد أظهرها اتفاق الجلاء وعلى المستوى الداخلى بمظهر العاجز الذليل، وكانت الحكومة العراقية حاقدة أيضا، وإسرائيل متنمرة لتحقيق أهدافها التوسعية فى المنطقة وفرنسا غاضبة على مصر لدعمها الثورة الجزائرية، وفى الجانب الآخر كان الرئيس المصرى قد وسع أمانيه إلى الدرجة التى أغضبت هؤلاء جميعا منه، ومن ثم فقد اتفقوا على القضاء عليه، وعلى عزل مصر، ولكن كانوا فى انتظار الفرصة، والتى جاءت لهم بتأميم قناة السويس.

بدأ الإعداد للعدوان من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وحذرت الولايات المتحدة حلفاءها من استخدام العنف لحل تلك الأزمة، لكنهم تجاهلوا تحذيرات

الولايات المتحدة، وهي من جانبها ومع تحرى الوضع بصورة أدق عملت على إغراقهم،وعند حد معين تركتهم ليغرقوا فى أوحال مخططاتهم، وتركتهم ليواجهوا غضب العالم كله، وليواجهوا التحذير السوفيتى لهم، بل كان لها هى مشروع قرار بإيقاف إسرائيل لإطلاق النيران والعودة إلى الحدود ما قبل الغزو، وانسحاب كل القوات الغازية.

كان الجانب المصرى يسعى إلى إطالة أمد الجهود الدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن، مع عدم دفع بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة. وذلك ليثبت كفاءته فى إدارة الملاحة فى القناة، وتحقيق الأمن لها، وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير، وكذلك فإنه ومع بدأ الحرب قاوم بقدر إمكانياته، وبشجاعة وبسالة، ووقف العالم بجانبه، وكان للعرب دور مؤثر إلى حد بعيد باستخدام البترول كسلاح مؤثر فى اقتصاديات الدول المعتدية، وعامل ضاغط على قرارها السياسى.

بذلك فشل العدوان فى تحقيق أهدافه، وأخليت القوات البريطانية والفرنسية من مصر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦، والقوات الإسرائيلية فى ٧ مارس سنة ١٩٥٧، وأقيلت حكومة «أنتونى إيدن» وتولى «هارولد ماكميلان» رئاسة الوزارة البريطانية بعد ترشيح له من زملائه ومن الملكة، أما مصر وبمجرد وقوع العدوان عليها فقد قطعت علاقاتها ببريطانيا وفرنسا، وأممت المصارف والشركات الائتمانية فى مصر، وأعلنت إلغاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ فى ١ يناير سنة ١٩٥٧، وبالتالى فقد انتهى الوجود البريطانى فى مصر تماما، ولم يتم عزل مصر، وعادت مكانتها إلى أقوى مما كانت عليه.

إذن فقد انتهى الوجود البريطانى من مصر بعد احتلال طويل، حقق ذلك تغيير الاستراتيجيات بعد الحرب العالمية الثانية، ورغبة الولايات المتحدة فى أن تحل محل الاستعمار التقليدى فى منطقة الشرق الأوسط، ولكن بطريقتها الخاصة،

وكذلك لتغير موقف القوى الداخلية فى مصر، ثم وللدور العربى المؤثر تأثيرا واضحا فى وضع اللمسات الأخيرة لإنهاء ذلك الوجود.

كانت الولايات المتحدة قد خططت لأن تضم منطقة الشرق الأوسط فى حلف مكمل لباقى أحلاف نظامها الأمنى فى العالم، وكانت ترى أن موقع مصر يؤهلها لأن تكون مركزا لتحالف تلك المنطقة، ومع قيام الثورة قررت أن يكون لها وجود مادى فى مصر لكنها لم تنجح، ومع مرور الوقت كانت تريد وعلى ما يرجح أن تجعل من القيادة السياسية المصرية فى مركز متميز على رأس ذلك التحالف ولكن فى مقابل بعض التنازلات من الجانب المصرى، وعلى رأسها العودة عن عملية تأميم القناة، ومع فشلها فى هذا الاتجاه أيضا، بدأت تتجه إلى الملك «سعود» لوضعه فى نفس المركز الذى كانت تريد أن تضع «جمال عبد الناصر» فيه.

من جانب آخر كان لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الوجود البريطانى والفرنسى دافع ملح للولايات المتحدة لفرض سيطرتها على تلك المنطقة، أو كما عبر «أيزنهاور» لإعادة تشكيل شرق أوسط جديد، وكانت إحدى محاور العمل لتحقيق ذلك هو عزل «عبد الناصر» والخلاص منه ولكن بطريقة هادئة، ومن ثم كان قرار واضعى السياسة الأمريكية إبعاد «سعود» عن «عبد الناصر»، وهو ما كانت الولايات المتحدة قد سعت إليه بالفعل مسبقا ومنذ فشلها فى تحقيق أى من هدفيها فى مصر.

كان يمكن تحقيق ذلك من وجهة نظر الرئيس الأمريكى عن طريق ما أسماه «مشروع أيزنهاور» والذى قدمه للكونجرس فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ ووافق عليه، وكان يخول للرئيس الأمريكى «حق تقديم المساعدات لأصدقاء أمريكا فى الشرق الأوسط، والتدخل بالقوة المسلحة لحماية أى واحد منهم يتعرض لتهديد أو خطر

تهديد من الشيوعية الدولية، ومن المتعاونين معها»، وقد أعطى الرئيس الأمريكي حق المبادرة بما احتواه مشروعه دون الرجوع إلى الكونجرس للحصول على تفويض بأى إجراء يتخذه.

هكذا أطلق الكونجرس يد الرئيس الأمريكي فى تلك المنطقة لتنظيم شرق أوسط جديد عن طريق الإغراءات والمساعدات الاقتصادية أو غيرها، أو بالتدخل المسلح فى حالة عدم جدوى المساعدات، وجعلت سبب التدخل بالتهديد أو خطر التهديد بالشيوعية الدولية أو المتعاونين معها، لكن كانت تلك افتراضات أقرها البرلمان الأمريكي، لم يكن قبولها مؤكدا بين شعوب تلك المنطقة.

قامت بريطانيا، ومنذ باءت عملياتها المشتركة على مصر بالفشل، بتعديل سياستها فى المنطقة، فبدأت تركز فى الحفاظ على مركزها فى منطقة الخليج العربى؛ ولذلك فقد أخذت فى تعديل خططها الدفاعية بالتخلى عن قاعدتها فى الأردن، وبتخفيض عدد القوات البريطانية المرابطة فى ليبيا، ثم نقلت جهودها الرئيسية من قاعدة قبرص إلى قواعد أخرى.

وبتلك الوسائل وغيرها تركت بريطانيا للولايات المتحدة مسئولية كفالة الأمن والنظام فى بقية العالم العربى، وشكلت خططها لتندمج بانسجام مع خطط الولايات المتحدة، والتى كانت بدورها مستعدة لاحترام ذلك النفوذ المحدود والتى رأت بريطانيا أنه لازم لسلامتها، من جانب آخر فإن بريطانيا ومع فشل تحالف بغداد من أن يحقق توسيعا للنفوذ الغربى فى المنطقة كان أملها كبيرا فى أن يحقق لها «مشروع أيزنهاور» الوصول إلى أهدافها فى منطقة الخليج.

وهكذا تنازلت بريطانيا للولايات المتحدة عن ميراثها السابق فى المنطقة لتقوم الثانية بدورها هناك، ولكن بطريقتها الخاصة، لقد تحولت بريطانيا وفى النهاية إلى دولة من الدرجة الثانية بل ربما الثالثة أو الرابعة؛ وهكذا حكمت أحداث التاريخ.



الملاحق

ملحق (١): المبادئ الرئيسية الموقع عليها بالأحرف الأولى من الطرفين المصرى والبريطانى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤م.

ملحق (٢): نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م والمحضر المتفق عليه.

ملحق (٣): قانون رقم ٢٨٥ فى يوليو سنة ١٩٥٦م بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية.

ملحق (٤): قرار جمهورى مصرى بإنهاء اتفاقية ١٩٥٤-١٩٥٧م.

ملحق (١)

المبادئ الرئيسية

الموقع عليها بالأحرف الأولى من الطرفين المصرى والبريطانى في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤

١- تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى على أنه رغبة فى قيام العلاقات المصرية الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة، ومع مراعاة التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، قد أصبح من الضرورى الآن إعداد مشروع اتفاق خاص بقاعدة قنال السويس على النحو التالى:

(أ) يسرى الاتفاق حتى نهاية السبع سنوات من تاريخ توقيعه، وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق.

(ب) تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس الحالية فى حالة صالحة وفق الحاجات المبينة فى الملحق المرفق وتكون معدة للاستخدام فورا وفق الفقرة التالية:

* فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر.

* فى حالة قيام تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد سالفة الذكر يجرى التشاور فورا بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية.

٢- يكون تنظيم القاعدة وفقا للملحق المرفق.

٣- تمنح الحكومة المصرية لحكومة المملكة المتحـدة حق نقل أية مهمات بريطانية فى القاعدة أو إليـها حسب تقديرها بحيث لا تزيد هذه المهـمات على القدر الذى سيتم الاتفاق عليه إلا بموافقة الحكومة المصرية.

٤- يتم جلاء جميع قوات جلالة الملكة جلاءً تاما عن الأراضى المصرية في مدة لا تزيد عن عشرين شهرا من تاريخ توقيـع هذا الاتفاق وفقا للجدول الذى يتفق عليه فى أقرب وقت، وتقدم الحـكومة المصرية جميع التسهـيلات اللازمة لهذا الغرض لنقل الجنود والمعدات.

٥- يقرر هذا الاتفاق أن قناة السـويس البحرية التى تعد جزءا لا يتجـزأ من مصر هى طريق مـائى لـه أهمـيـة دوليـة من النواحى الاقـتـصـادية والتـجـارية والاستـراتيجيـة، ويعبر عن تصمـيم كل من الطرفين على احتـرام اتفاق سنة ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة.

٦- تقدم الحكومة المصرية التسهيـلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة للطائرات التى يتم الإخطار عنهـا وتكون تابعـة لسلاح الطيـران الملكى وتمنح الحكومـة المصرية شرط الدولة الأكثر رعاية للطائرات المسموح بها.

٧- تبحث المسائل التفصـيلية الباقية عند صياغة الاتفاق،ومـن بينها تخزين البترول والتدابير المالـية الضرورية وغير ذلك من المسـائل التفصيليـة التى تهم كلا من الجانبين، وتسوى هذه المسائل بالاتفاق الودى فى مفاوضات تبدأ فورا.

(ملحق)

تنظيم القاعدة:

١- تمنح الحكومة المصرية حكومة صاحبة الجلالة حق إبقاء بعض المنشآت التى سيتفق عليها، وإدارتها للأغراض المعتادة، فإذا رغبت حكومة صاحبة الجلالة فى أى وقت الا تحتفظ بجميع هذه المنشآت فإنها تبحث مع الحكومة المصرية كيفية تصفية المنشآت التى لم تعد بحاجة إليها،ويتعين الحصول على موافقة الحكومة المصرية لإقامة منشآت جديدة.

٢- تأخذ الحكومة المصرية علي عاتقها عقب جلاء قوات صاحبة الجلالة مسئولية تأمين القاعدة وجميع المعدات الموجودة فيها أو التى تكون فى طريقها فى الأراضى المصرية من القاعدة أو إليها.

٣- تعقد حكومة جلالة الملكة عقودا مع شركة أو أكثر من الشركات التجارية البريطانية أو المصرية لحفظ المنشآت المشار إليها فى الفقرة (١) وإدارتها وكذلك صيانة المخازن الموجودة داخل تلك المنشآت؛ ولهذه الشركات التجارية أن تستخدم فنين وموظفين من البريطانيين والمصريين المدنيين على أن لا يزيد عدد الفنيين البريطانيين الذين تستخدمهم تلك الشركات التجارية على العدد الذى سيتفق عليه فى المفاوضات التفصيلية، ولهذه الشركات التجارية أيضا أن تستخدم ما يلزمها من العمال المحليين.

٤- تقدم الحكومة المصرية المعونة الكاملة للشركات التجارية المشار إليها فى الفقرة (٣) لتمكينها من القيام بمهامها، وتعين الجهة التى تستطيع الشركات الرجوع إليها للتعاون معها على أداء واجباتها.

٥- تحافظ الحكومة المصرية على المنشآت والمنافع العامة والمواصلات والكبارى وأنابيب البترول وأرصفة الموانىء وغيرها مما قد يسلم إليها بمقتضى الاتفاق

بين الحكومتين، وتمنح الشركات المشار إليها فى الفقرة (٢) التسهيلات اللازمة للقيام بأعمالها.

٦- تمنح الحكومة المصرية لحكومة صاحبة الجلالة ما يلزم من تسهيلات للتفتيش على المنشآت المشار إليها فى الفقرة (١) والأعمال الجارية فيها، ولتسهيل هذه المهمة يلحق بسفارة جلالة الملكة بالقاهرة ما يلزم من موظفين على أن يتفق بين الحكومتين على الحد الأقصى لعدد هؤلاء الموظفين.

ملحق (٢)

نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمحضر المتفق عليه

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلنده، إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية - الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة.

قد اتفقتا على ما يأتي:

(المادة ١)

تجلو قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضي المصرية، خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالي.

(المادة ٢)

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك المحضر المتفق عليه، والمذكرات المتبادلة، والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى.

(المادة ٣)

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالي.

(المادة ٤)

في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠، أو على تركيا، تقدم

مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر.

(المادة ٥)

فى حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقا لأحكام المادة (٤)، تجلو هذه القوات فورا بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة.

(المادة ٦)

فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا يجرى التشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة.

(المادة ٧)

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الإخطار عنها، وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها، معاملتها لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفا فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس.

(المادة ٨)

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التى هى جزء لا يتجزأ من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من النواحى الاقتصادية والتجارية

والاستراتيجية، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨.

(المادة ٩)

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها.

(ب) ....

(المادة ١٠)

لا يمس الاتفاق الحالى، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس، بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

(المادة ١١)

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لا يتجزأ منه.

(المادة ١٢)

(أ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه.

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قدم يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق.

(جـ) ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه، وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل، أو تتصرف، فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات فى القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق.

(المادة ١٣)

يُعمل بالاتفـاق الحالى على اعتبار أنه نـافذ من تاريخ توقيعه وتـتبادل وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن.

وإقرار بمـا تقدم وقع المفـوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتـفاق ووضـعوا أختامهم عليه.

تحرر في القاهرة في اليـوم التاسع عشر من أكـتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين في الرسمية.

جمال عبد الناصر	هـ.أ. نتينج
عبد الحكيم عامر	ر.س. ستيفنسون
عبد اللطيف البغدادى	ر. بنسون
صلاح سالم	
محمود فوزى	

محضر متفق عليه

القاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

يرغب وفد مصر والمملكة المتحدة في الوقت الذى توقع فيه حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة الاتفاق الحالى، أن يسجلا النقط الآتية، التى اتفق عليها فى تفسير هذا الاتفاق:

١- من المفهوم لدى الحكومتين المتعاقدتين أن النص على أن تجلو القوات البريطانية فورا بمجرد وقف القتال كما ورد فى المادة الخامسة من الاتفاق يقصد به أن يبدأ الجلاء بمجرد وقف القتال، وأن يتم جلاء القوات مع ما يزيد من العتاد على القدر المشار إليه فى المادة التاسعة دون أى إبطاء.

٢- يقصد باصطلاح دولة من الخارج كما هو مستعمل فى المادتين ٤، ٥ من الاتفاق، أى بلد عدا:

(أ) الدول المشار إليها فى هاتين المادتين.

(ب) إسرائيل.

وقع عليه بالقاهرة فى اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين.

محمود فوزى — رالف سكراين ستيفنسون

ملحق (٣)

قانون رقم ٢٨٥ فى يوليو ١٩٥٦

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤، و ٥ يناير ١٨٥٦ بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس وبتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه.

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة.

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى.

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة.

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة، أصدر القانون الآتى:

(مادة ١) تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وينقل إلى الدولة جميع مالها من أموال وحقوق، وما عليها من التزامات، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حاليا على إدارتها ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة حسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس.

ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة.

(مادة ٢) يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة، يصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية،ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظام والأوضاع الحكومية.

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى يكون للهيئة ميزانية مستقلة يُتَّبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية، وتبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيه من كل عام، وتعتمد الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية، وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يونيه سنة ١٩٥٧.

ويحق للهيئة أن تنتدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو القيام بما تعهد به إليه من أعمال.

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات.

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها فى معاملاتها مع الغير.

(مادة ٣) تتجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداة أية مطالبات عليها ومستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية.

(مادة ٤) تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحالين وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلص عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية.

(مادة ٥) كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض.

(مادة ٦) ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره.

ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

ملحق (٤)

قرار جمهورى مصرى بإنهاء اتفاقية ١٩٥٤ - ١٩٥٧

باسم الأمة

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر

القرار الآتى:

بعد الاطلاع على الاتفاق المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده الموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤.

وعلى قرارات الجمعية العامة لأمم المتحدة الصادرة فى ٢، ٤، ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ والمتعلقة بالاعتداء البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على الأراضى المصرية، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة، ونظرا لأن هذا الاعتداء يعتبر نقضا للاتفاق المذكور من جانب بريطانيا، وبناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية.

قرر

مادة أولى

يثبت أن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده بتدبيرها الاعتداء وباعتدائها فعلا على الأراضى المصرية مشتركة قواتها مع القوات الفرنسية والإسرائيلية وبمحاولاتها غزو منطقة قناة السويس ابتداء من يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قد تصرفت على أساس أن الاتفاق الذى عقدته مع حكومة جمهورية مصر بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ كأن لم يكن، يثبت كذلك انقضاء هذا الاتفاق بالاعتداء المذكور ومن تاريخ حصوله.

مادة ثانية

يلغى بناء على ذلك القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق المذكور وملحقاته والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه؛ كما يلغى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بإصدار الاتفاق المذكور وملحقاته المشار إليها.

مادة ثالثة

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار.

جمال عبد الناصر حسين

أول يناير سنة ١٩٥٧

المصادر والمراجع



أولا: الوثائق.

ثانيا: الدوريات.

ثالثا: المؤلفات والبحوث والدراسات.

رابعا: اللقاءات الشخصية

أولا: الوثائق:

(أ) وثائق عربية (غير منشورة):

وثائق رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات والإدارات المحفوظة بدار المحفوظات:

١ - مخ/ح، ملفات أرقام ٥٠٦ ج٢، ٥٥٥ ج٣، ١٥٩ ج٣، ١١٨ج٥، ١٠٩ ج٥.

٢ - مخ/ح، بريطانيا ملف ٥٠٩ ج٢.

٣ - مخ/ع، تسليح ملف رقم ٥١٩ ج٢.

٤ - مخ/ع، نشاط داخلى، ملف ١٣٩ ج٦، ٦٢٩ ج٦.

٥ - مخ/ع، رئاسة مجلس الوزراء، مكتب الرئيس، ملف ٦٠٩ ج٧.

٦ - وثائق مصرية، ملف رقم ٥٣٢١ ج٢.

٧ - وثائق مصرية، ملف رقم ١٥٦ ج١.

٨ - وثائق مصرية، ٢١٠ ج٦.

٩ - وثائق مصرية، ملف ٣٥٥ ج٣.

١٠ - وثائق مصرية، ملف رقم ١١٠ ج٣.

١١ - وزارة الخارجية المصرية، الإدارة العربية، ملف رقم ٨٤.

١٢ - وزارة الخارجية، سفارة جمهورية مصر ببغداد، ملف رقم ٢٨٤.

١٣ - تلغرافات تأييد، ملف رقم ٢٧ ج٧.

(ب) وثائق أجنبية (غير المنشورة):

مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية **(Foreign Office)**

وقد استعنت بمجموعتين منها هى:

١- مجموعة **F.O. 407 Confedential**

وقد استخدمت منها السنوات والأرقام التالية:

1. 1923: F.O. 409, 196.

2. 1933: F.O. 407, 217.

3. 1934: F.O. 407, 14700.

4. 1935: F.O. 407, 218.

5. 1936: F.O. 407, 219.

6. 1937: F.O. 407, 221.

7. 1940: F.O. 407, 224.

8. 1941: F.O. 407, 225.

٢- مجموعة **F.O. 371**

وقد استخدمت منها السنوات والأرقام التالية:

1. 1950: F.O. 371, 80380.

2. 1951: F.O. 371, 90139, 90140, 90143, 90145.

3. 1952: F.O. 371, 96858, 96859, 96862, 96923, 96932, 96971, 96979.

4. 1953: F.O. 371, 102731, 102738, 102738, 102795, 102798, 102803.

5. 1954: F.O. 371, 108422, 108423, 108424, 108463.

6. 1954: F.O. 371, 108463, 108478, 108424.

(ب) وثائق عربية (المنشورة):

١- وزارة الخارجية الملكية المصرية، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ١٩٥٠-١٩٥١، القاهرة ١٩٥١.

٢- مضابط جلسات مجلس النواب المصرى لسنة ١٩٥١.

٣- هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، القاهرة، ١٩٥٥.

وثائق أجنبية:

1 - American Foreign Policy, 1950-1955, Washington, 1957.

2 - Department of State, 3462, North Atlantic Pact, 1949.

3 - Department of State, a Documentary Publication, The Suez Canal Problem, July 26 - Sep. 22, 1956, Washington, 1956.

4 - Document Concerning Constitutional Development, and Self Government and Self Determination For The Sudan, London, 1963.

5 - Document On American Relations, 1956, Washington, 1957.

6 - Foreign Relations, 1945, Vol. VIII, Washington, 1945.

7 - Foreign Relations, 1948, Vol. V, Washington, 1948.

8 - Foreign Relations, 1949, Vol. VI, Washington, 1949.

9 - Foreign Relations, 1950, Vol. V., Washington, 1950.

10- Foreign Relations Of USA 1952-1954, Vol. IX, Part 2, Washington, 1986.

11- Hansard, House of Lords Debates, Vol. CL XXIV, First Volume of Sessions 1951-1952.

12- Hansard, House of Commons Debates, Vol. 490, 1950-51, Vol. 517, 1952-53, Vol. 519, 1952-53, Vol. 539, 1954-55, Vol. 546, 1955-65, and November 1956.

13- Senate 1st Session, 1949.

ثانيا: الدوريات:

(أ) العربية:

(١) دوريات خاصة.

نشرة اسبوعية خاصة، إدارة الصحافة شئون سياسية، وزارة الخارجية، عدد رقم ٤، بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٢، تأميم قناة السويس، ص٦.

(٢) دوريات عامة:

أ- العربية:

١- الأخبار: الأعداد ١٣٢٥، ١٣٣٠، ١٣٥١ أكتوبر سنة ١٩٥٦.

٢- الأهرام: الأعداد ٢٥٤٧٤، ٢٥٤٨٣، سبتمبر سنة ١٩٥٦.

٣- الجمهورية: العدد ٢٠٥ يوليو سنة ١٩٥٤، الأعداد ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٥١ نوفمبر سنة ١٩٥٦.

٤- الجمهور المصرى: الأعداد ٥٣، ٥٤ يناير سنة ١٩٥٤.

٥- الدفاع الوطنى: العدد ٦٦١٧ سنة ١٩٥٦ شهر نوفمبر.

٦- المصرى: الأعداد ٥٠٠١، ٥٠٥٧، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠ لشهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥١، العدد ٥٠٦٢ لشهر يناير سنة ١٩٥٢، العدد ٥٤٦٧ لشهر فبراير سنة ١٩٥٣.

٧- المصور: العدد ٣١٩٧ يناير سنة ١٩٨٦.

٨- أكتوبر: الأعداد ٥٦٠، ٥٧٨ لشهرى يوليو ونوفمبر سنة ١٩٨٧، والأعداد ٥٨٤، ٦٠٧ لشهري يناير ويونيو سنة ١٩٨٨.

٩- صوت الأمة: الأعداد ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥٣٠ من أول نوفمبر إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١، العدد ١٥٤٩ يناير سنة ١٩٥٢.

١٠- روزاليوسف: الأعداد ١٢٢١-١٢٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥١، الأعداد ١٢٨٨، ١٢٨٩ فبراير سنة ١٩٥٣.

ب- الأجنبية:

1. Department of State Bulletin, November 19, 1951.

2. Life, Vol. 21, No. 1, July 9, 1956, Vol. 21, No. 8, October 15, 1956.

3. Manchester Guardian, No. 34, 322, November 1, 1956, No. 34, 323, November 2, 1956, No. 34, 326, November 6, 1956.

4. The Times, No. 2, 851, October 19, 1956.

5. Time, Vol. LXVIII, No. 14, October 1, 1956, No. 19, November 5, 1956.

ثالثا: المؤلفات والبحوث والدراسات:

(أ) العربية:

١- أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، بيروت ١٩٧٥.

٢- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس، القاهرة، ١٩٦٦.

٣- أحمد زكريا، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٢.

٤- أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، القاهرة ١٩٦٢.

٥- إكرام عبد القادر عابدين، رسالة ماجستير، ظاهرة الاستقلال السياسى فى مصر، القاهرة، ١٩٨١.

٦- الاتحاد العام للغرف التجارية، الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ١٩٥٢-١٩٥٧، القاهرة بدون.

٧- الحكومة المصرية، الكتاب الأبيض، تأميم شركة قناة السويس، القاهرة ١٩٥٦.

٨- أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، بيروت، ١٩٨٥.

٩- بكر مصباح، رسالة دكتوراه، تطور النظام السياسى فى مصر، القاهرة ١٩٧٩.

١٠- تيودور روذستين تعريب على أحمد شكرى، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده، القاهرة ١٩٢٧.

١١- تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، القاهرة ١٩٦٥.

١٢- حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، القاهرة ١٩٦٢.

١٣- راشد البراوى، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، القاهرة ١٩٥٢.

١٤- راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، القاهرة ١٩٥٢.

١٥- سعيد عبد الفتاح عاشور، ثورة ٢٣ يوليو وتحقيق الاستقلال الوطنى، القاهرة ١٩٧١.

١٦- صلاح شادى، حصاد العمر، القاهرة ١٩٨٧.

١٧- طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٣.

١٨- عاطف صدقى وآخر، التحول الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٧١.

١٩- عبد الرحمن الرافعى، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، القاهرة ١٩٥٩.

٢٠- عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط١، القاهرة، ١٩٥٩.

٢١- عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، القاهرة ١٩٧٥.

٢٢- عبد الوهاب بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦-١٩٤٧، القاهرة ١٩٨٢.

٢٣- فادية أحمد سراج الدين، رسالة دكتوراه، القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠-١٩٥٤، القاهرة ١٩٨٧.

٢٤- محمد أنيس، حريق القاهرة، القاهرة ١٩٨٢.

٢٥- محمد أنور السادات، وثائق السادات، القاهرة ١٩٥٧.

٢٦- محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٧٨.

٢٧- محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، القاهرة، ١٩٦١.

٢٨- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة ١٩٨٦.

٢٩- محمد زكى عبد القادر، محنة الدستور، القاهرة ١٩٧٣.

٣٠- محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة ١٩٥٢.

٣١- محمد صفى الدين أبو العز وآخران، الموارد الاقتصادية، القاهرة ١٩٧٢.

٣٢- محمد فؤاد شكرى وآخران، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٦١.

٣٣- محمد مصطفى صفوت، انجلترا وقناة السويس، القاهرة ١٩٥٣.

٣٤- محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، القاهرة ١٩٨٤.

٣٥- محمد وقيع الله، موقف الحزب الشيوعى السودانى من الاستقلال، إيداع ١٩٨٦.

٣٦- محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، بيروت ١٩٨١.

٣٧- محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، القاهرة، ١٩٣٦.

٣٨- محمود عزمى، المعاهدات وميثاق الأمم المتحدة، القاهرة ١٩٤٦.

٣٩- محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، القاهرة ١٩٨٧.

٤٠- هدى جمال عبد الناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٧.

٤١- هنس رزنر، مصر فى عهد الاحتلال الإنجليزى والمسألة المصرية، القاهرة ١٩٨٧.

٤٢- هيئة البحوث، وزارة الدفاع، حرب العدوان الثلاثى على مصر، القاهرة ١٩٨٨.

٤٣- والتر لاكوتير تعريب مجموعة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، بيروت ١٩٥٩.

٤٤- وحيد مانع، وثائق السادات، القاهرة ١٩٧٩.

٤٥- وفيق عبد العزيز فهمى، قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، بدون.

٤٦- وكالة الإعلام الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكى، الولايات المتحدة ١٩٨٦.

٤٧- وكالة نوفستى، وثائق ومواد، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، موسكو ١٩٧٢.

٤٨- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، القاهرة ١٩٧٥.

(ب) الأجنبية:

1 - Abd El-Wahab Mohamed: Nasser and American Foreign Policy 1952-1956, London, 1989.

2 - Acheson Dean: Power and Diplomacy, USA, 1958.

3 - B. Ponomaryov: History of Soviet Foreign Policy 1917-1945, Moscow, 1969.

4 - Connell John: The Most Important Country, The True Story of the Suez Crisis, London, 1957.

5 - Duff R.E.B.: 100 Years of the Suez Canal, London, 1969.

6 - Eden Antony: Full Circle, London, 1960.

7 - Farnie D.A.: East and West of Suez, The Suez Canal in History, London, 1969.

8 - Issawi Charless: Egypt in Revolution, London, 1963.

9 - J.C. Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East 1914-1955, 2nd Edition, Vol. II, USA, 1958.

10 - Mansfield Peter: The Middle East, a Political and Economic Survey, 4th Edition, London, 1973.

11 - Marlowe John: Anglo Egyptian Relations 1800-1953, London, 1954.

12 - Marlowe John: Anglo Egyptian Relations 1800-1956, 2nd Edition, USA, 1965.

13 - Schonfield Hugh J.: Suez Canal in Peace and War, 2nd. Edition, London, 1969.

14 - Trevelyan Humphrey: The Middle East in Revolution, London, 1970.

15 - Utley Freda: Will Middle East go West, Chicago, 1957.

رابعا: اللقاءات الشخصية:

١- لقاء مع السيد فؤاد سراج الدين بمقر حزب الوفد بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٧.

٢- لقاء مع السيد إبراهيم فرج بمقر حزب الوفد بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٧.

٣- لقاء مع السيد وجيه أباظة بمنزله بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٧.

٤- لقاء مع السيد لطفى واكد بمقر جريدة الأهالى بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٨.

٥- لقاء مع السيد خالد محى الدين بمنزله بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٨٨.

٦- لقاء مع السيد إحسان عبد القدوس بمقر جريدة الأهرام.

فهرس المحتويات

الفصل الثانى

العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥٢-١٩٥٤

الفصل الثالث

اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

الفصل الرابع

مقدمات العدوان الثلاثى على مصر

الفصل الخامس

الاختيار الأخير

رقم الإيداع	٢٠٠١/١١٢٢٣
I. S. B. N الترقيم الدولى	977 - 10 -1481 - 1

دار الفكر العربي

مؤسسة مصرية للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة ٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
وإدارة التسويق ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - ٢٧٥٢٧٩٤ فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com.

الإدارة المالية: ١١ ش جواد حسني ـ القاهرة
ص. ب : ١٣٠ ـ الرمز البريدي ١١٥١١
فاكس : ٣٩١٧٧٢٣ (٠٠٢٠٢)
ت : ٣٩٢٥٥٢٣ ـ ٣٩٢٠٩٥٦.

نشاط المؤسسة
١ ـ طبع ونشر وتوزيع جميع الكتب العربية فى شتى مجالات المعرفة والعلوم
٢ ـ استيراد وتصدير الكتب من وإلى جميع الدول العربية والأجنبية.

تطلب جميع منشوراتنا من فروعنا بجمهورية مصر العربية :

فرع مدينة نصر: ٩٤ شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر - القاهرة.
ت : ٢٧٥٢٧٩٤ ـ ٢٧٥٢٩٨٤ فاكس : ٢٧٥٢٧٣٥.

فرع جواد حسني: ٦ أ شارع جواد حسنى ـ القاهرة.
ت : ٣٩٣٠١٦٧.

فرع الدقي : ٢٧ شارع عبد العظيم راشد المتفرع من شارع محمد شاهين ـ العجوزة. ت ٣٣٥٧٤٩٨.

وكذلك تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر
مؤسسة دار الكتاب الحديث

من تاريخ مصر المعاصر

في هذه الدراسة حول فترة من تاريخ مصر المعاصر، وفيما بين أحداثها ركزنا الضوء على عدد من النقاط يرجح أنها حققت إجابات لعدد من تساؤلات هي بالضرورة ألحت على أذهان القراء والدارسين مثلا: هل جاء إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م بعد تخطيط من جانب حكومة الوفد؟، وهل كانت بريطانيا تنوي الجلاء فعلا من مصر وفق أسلوب الوفد السلمي؟، ثم هل كانت خطوة التأميم محسوبة؟، وأخيرا هل كانت تحركات القيادة السياسية المصرية بعد الثورة وحتى إتمام الجلاء فيما يتعلق بالقضية الوطنية هل كانت كلها مخططة أم أنها جاءت وفق ما أملته الظروف؟

لقد ساعد في الإجابة على هذه التساؤلات أيضا ما توفر من وثائق مصرية هامة، وأمريكية وإنجليزية، على أن أهم ما في هذه الإجابات حول تلك الفترة فيما يتعلق بالقضية الوطنية، أن كفاح المساومات والذي استمر من سنة ١٩١٨م وحتى يناير ١٩٥٢م، لم يكن ليجدي أبدا في التخلص من الوجود البريطاني، وبنفس القدر الذي جرى به بعد الثورة من توحيد لجبهة اتخاذ القرار والثبات على قرار واحد في مواجهة الأساليب السياسية البريطانية المتنوعة.





I.S.B.N. 977-10-1981-1
تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر
دار الكتاب الحديث